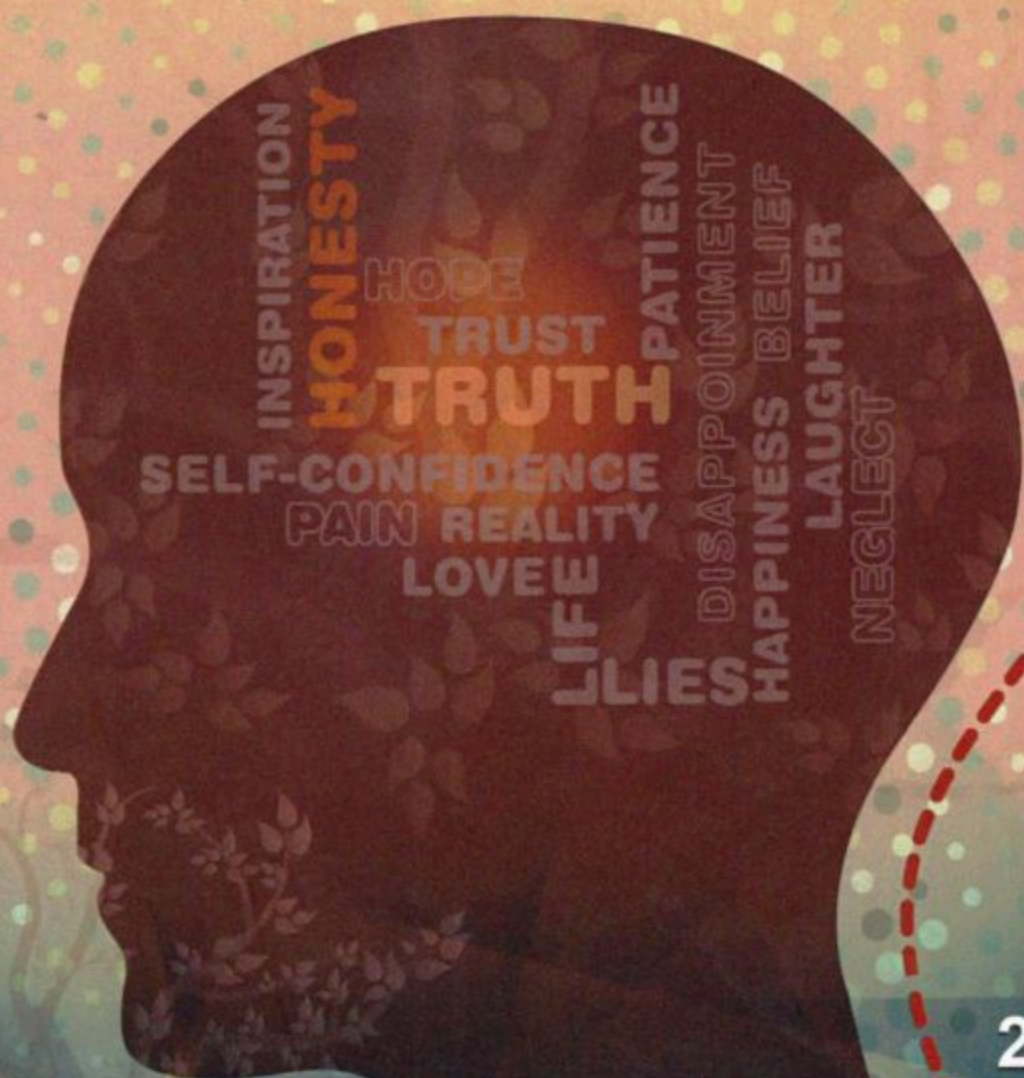


منطق الصدق

تأليف: تشس ورين



المركز القومي للترجمة



2910

ترجمة
بدوى عبد الفتاح

منطق الصدق

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2910
- منطق الصدق
- تشس ورين
- بدوى عبد الفتاح
- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب:

Truth

1st edition

By: Chase Wrenn

Copyright © Chase Wrenn 2015

First published in 2015 by Polity Press

This edition is published by arrangement with Polity Press Ltd.,
Cambridge

صدر الكتاب بالإنجليزية عن دار نشر "بوليتي" بالمملكة المتحدة

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة
شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

منطق الصديق

تأليف : تشيس وريين

ترجمة : بدوى عبد الفتاح



2017

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ورين ، تشس ،

منطق الصدق / تأليف تشس ورين ؛ ترجمة بدوى عبد الفتاح-

القاهرة : المركز القومى للترجمة، ٢٠١٧

٢٤٨ ص ؛ ٢٤ سم

١ - الصدق .

٢ - المنطق .

(مترجم) .

(أ) عبد الفتاح، بدوى

١٧٧,٣

(ب) العنوان

رقم الإيداع : ٩٨٧٢ / ٢٠١٦

الترقيم الدولى : 3-0665-92-977-978

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

9	تصدير وشكر وامتنان
13	الفصل الأول - ما الصدق
13	1.1- الصدق والحقيقة
16	1.2- حاملات صفة الصدق
18	1.3- ما هو صادق وما يمكن أن نعتبره صادقا
23	1.4- ما ينتظرنا في المستقبل
27	الفصل الثاني - الموضوعية
28	1.2- ثلاث صور للحقيقة
31	2.2- الواقعية
35	2.3- المذهب النسبي
41	2.4- نقيض الواقعية
50	2.5- الموضوعية ومبدأ التكافؤ
57	الفصل الثالث - الصدق والقيمة
58	1.3- هل الصدق بالضرورة نوع من الخيرية؟
76	2.3- ما الذي يجعل للصدق قيمة ؟
79	3.3- النتيجة
81	الفصل الرابع - النظريات الإستمولوجية في الصدق
81	1.4- الشك وما تقيسه اختباراتنا
83	2.4- نظرية الإحكام المنطقي للصدق
86	3.4- مشكلات تواجه نظرية الإحكام المنطقي
89	4.4- النظريات البراجماتية في الصدق

93 4. 5- النظريات الإستمولوجية ومبدأ التكافؤ
94 4. 6- النظريات الإستمولوجية والواقعية ونقيض الواقعية
96 4. 7- النظريات الإستمولوجية وقيمة الصدق
97 4. 8- التقييم النهائي للنظريات الإستمولوجية
101 الفصل الخامس - الصدق القائم على نظريات التطابق
102 5. 1- فكرة اعتماد الصدق على العالم
111 5. 2- نظريات التطابق الكلاسيكية
116 5. 3- من التطابق الكلاسيكي إلى التطابق السببي
120 5. 4- مشكلات تواجه التطابق السببي
125 5. 5- صانعو الصدق
129 5. 6- مشكلة مجال التطبيق
137 5. 7- مبدأ التكافؤ، والواقعية، وقيمة الصدق
137 الفصل السادس - النظريات التفريغية في الصدق
137 6. 1- طريقة جديدة للتفكير في الصدق
139 6. 2- نظرية الإسراف المنطقي (أو الترهل المنطقي)
145 6. 3- نظرية اللا اقتباس
152 6. 4- نظرية الحد الأدنى
158 6. 5- حل المشكلات التفسيرية والبرهانية
161 6. 6- نظرية التفريغ، ومبدأ التكافؤ، والواقعية
166 6. 7- نظرية التفريغ وقيمة الصدق
173 الفصل السابع - الصدق القائم على نظريات التعدد
173 7. 1- واحدية الصدق وتعددية الصدق
174 7. 2- مشكلة مجال التطبيق مرة أخرى

177	3. 7- مشكلتان تواجهان نظرية التفريغ
184	4. 7- التعددية البسيطة ووجهة نظر رايت
	5. 7- التعددية البسيطة والمركبات المختلطة والاستدلالات المختلطة
190	6. 7- النظرية الوظيفية للصدق
194	7. 7- اعتراضات على النظريات التعددية في الصدق
197	8. 7- ما حققته نظرية التعدد من نجاحات
202	الفصل الثامن - عودة من جديد لنظرية التفريغ
207	1. 8- تطور المناقشات
207	2. 8- القاسم المشترك والتفريغية المنهجية
208	3. 8- نظرية التفريغ في مقابل نظرية التطابق السببي
211	4. 8- التفريغية مقابل نظرية التعدد
215	5. 8- النتيجة
227	المراجع
229	

إهداء

**إلى رون مدلين والراحل روبرت س . ووكر
اللذين وعدتهما بهذا الكتاب عام ١٩٩٢**

تصدير وشكر وامتنان

يهدف الكتاب لتقديم صورة شاملة وسهلة للخلافات الفلسفية المتعلقة بميتافيزيقا الصدق، وما أثير حولها من جدل. والكتاب يركز على ثلاث مجموعات من الموضوعات: المجموعة الأولى والأكثر محورية من بقيتها تختص بمشكلة طبيعة الصدق Truth. بمعنى: ماذا نعني عندما نصف دعوى ما بأنها صادقة. وهل ثمت شيء مشترك بين الدعاوى الصادقة بحيث تكون بمقتضاه صادقة؟ أما المجموعة الثانية فتتعلق بمشكلة الموضوعية. بمعنى: هل هناك دعاوى مستقلة تماماً عن آرائنا من حيث صدقها، أم أن الصدق يعتمد دائماً على ما يعتقد الناس ويؤمنون به، أو ما يمكن معرفته. وأخيراً تختص المجموعة الثالثة بقيمة الصدق. بمعنى: هل من الأفضل -على أي الأحوال- أن تكون معتقداتنا صادقة أكثر منها كاذبة.

وبشكل عام، فقد حاولت جهدي طوال صفحات هذا الكتاب أن أجعله بمثابة الخلفية المعرفية للمنطق والفلسفة، والتي يفترض أن تتوافر لدى الطلاب الجامعيين في السنتين الثالثة والرابعة من دراستهم الجامعية. ولذلك فقد تجنبت عموماً المسائل التقنية الدقيقة المرتبطة بالمفارقات السيمانطيقية. (*) (كتلك التي طرحها القضية "هذه الجملة كاذبة") والتفاصيل الشكلية للبدائل في المنطق الكلاسيكي. ومن المهم أن نشير إلى أن مناقشاتنا لهذه المسائل كانت تتم بطريقة غير شكلية كلما كان ذلك ضرورياً، بحيث نقوم بحذف

(*) مبحث منطقي يختص بدراسة دلالات الألفاظ وتطورها. المترجم.

الكثير من التفاصيل التقنية. وفي هذا الصدد، يعتبر كتاب برجز وبرجز Burgess & Burgess (2011) معيناً لا ينضب بالنسبة لهؤلاء الذين يهتمون بمعرفة كيف تعتمد المفارقات السيمانطيقية وغيرها من المسائل الخاصة بالمنطق الفلسفي على المشكلات الميتافيزيقية المطروحة في هذا الكتاب.

أما الفصول من الرابع حتى السابع فتعد بمثابة القلب من هذا الكتاب، حيث تعالج تفسير التطابق والتفسيرات الإستمولوجية والتفريغية والتعددية للصدق. هذه الفصول تشرح بالتفصيل الأسباب التي حفزت على ظهور هذه النظريات، علاوة على إبراز أكثر ميزاتها ومساوئها أهمية. أما الفصل الثامن والأخير فهو يستبعد مقارنة الإيجابيات والسلبيات في مقابل السعي لإبراز تفوق مقارنة التفريغ على منافسيها الرئيسيين، وأعني بهما نظريتي التطابق والتعدد. وكلى أمل أن يقدم هذا الفصل صورة دقيقة للخلافات التي نوقشت مبكراً في الكتاب، عسى أن تضيء هذه المناقشات الطريق أمام الدارسين لمعرفة الطريقة التي يمكن أن تتطور بها.

ويطيب لي في هذا المقام أن أزجي الشكر موفوراً لمايكل لانش M. Lynch، لمؤازرته لي في تأليف هذا الكتاب. وكذلك المحررة إيما هاتشينسون E. Hutchinson التي مدت لي يد المساعدة طوال كتابتي لكتابي هذا. ولا يفوتني هنا أن أنوه بالجهد الذي بذله نخبة من الرجال من خلال مناقشاتهم المثمرة والتي أكسبت الكتاب مزيداً من العمق والثراء، وأخص بالذكر منهم ما يكل هورتن M. Horton وجيرمي كيلي J. Kelly واللذين كانت لتعليقاتهما المفصلة ونقدهما قيمة بالغة. ونفس الشيء بالنسبة للتعليقات التي أضافها اثنان من القراء المجهولين لمطبوعات دار نشر بوليتي والتي كان لها عظيم الفائدة في جعل الكتاب أفضل مما كان من دونها.

ومن الجدير بالذكر أن استجابات الطلبة وتفاعلهم مع محاضراتي عن منطق الصدق في الحلقة الدراسية التي عقدت عام 2013 بجامعة ألاباما، لعبت دوراً حاسماً في المراجعات النهائية لهذا الكتاب. وإنني ممتن للغاية لهؤلاء الطلبة بمن فيهم ماريا أبرامز M. Abrams وميتشل ديكسترا M. Dykstra وتروفر جانت T. Gant ومادلين هارجروف M. Hargrove

وترنت مور **T. Moore** وباتريك نورتن **P. Norton** وماثيو أوبراين **M. O'brien** وصامويل رانكين **S. Rankin** وميتشل ريجان **M. Reagan** وهنتر رودريجز **H. Rodriguez** وتيفاني سمس **T. Simms**. وشكري أيضا أقدمه لمن ساعدوني في أبحاثي وهم ميتشل دكسترا وماثيو أوبراين وخاصة جهدهما المحمود في إعداد مخطوطة الكتاب.

الفصل الأول

ما الصدق؟

إذا قلنا إن الأرض تكون أقرب إلى الشمس في شتاء نصف الكرة الشمالي منها في صيف نصف الكرة الشمالي، فإن قولنا هذا قول صادق. ولكن ليس من الصدق أن نقول إن جبال الهمالايا أقدم من جبال الأبالاشين^(*) Appalachians. فما الفرق بين القولين؟ وماذا يعنى بالنسبة لشيء ما أن يكون صادقا، وماذا يعنى بالنسبة له أن لا يكون كذلك؟ وباختصار: ما هو الصدق؟ ومن هذا المنطلق فإن هذا الكتاب يدور حول بعض الأساليب أو الطرق التي حاول بها الفلاسفة الإجابة عن هذا السؤال.

وكما هو الحال غالبا، فإن الإجابة عن السؤال تتطلب منا أولا أن يكون معناه واضحا لنا. غير أن هناك سحابة من الغموض والتشوش تكتنف كلمة الصدق وتعرض سبيلنا لتحقيق تقدم في شرح معناها. والهدف من هذا الفصل هو تبديد هذا الغموض وإعداد المسرح لبقية الكتاب.

1-1: الصدق والحقيقة

إن السؤال "ما الصدق" What is Truth يمثل صدمة بالنسبة لبعض الناس باعتباره واحداً من أعمق الأسئلة الفلسفية وأشدّها مراوغة. فبعض الناس يعتقدون أنه من نوع

(*) سلسلة جبال توجد في شمال شرق أمريكا وتمتد من إقليم كيبيك في كندا، حتى شمال ألاباما. ويبلغ ارتفاع أعلى قممها 6684 قدما. المترجم.

الأسئلة التي لا إجابة لها. فهم يتصورون أن معرفة ما الصدق معنا معرفة كل ما يمكن أن يعرف، أو معرفة الأسرار القصوى للكون. وبذلك يتصورون أنهم قد وضعوا أيديهم على تفسير كل شيء محير وغريب ومذهل وعجيب وغامض أو مشوش في العالم. وحينئذ تبدو معرفة طبيعة الصدق وكأنها نوع من الحكمة الغامضة التي لا يحظى بها سوى الآلهة والأنبياء، ولكنها لا تتاح لأمثالنا من البسطاء.

ولكن لحسن الحظ لم تجر الأمور على هذا النحو بالنسبة للفلاسفة المهتمين بمعرفة معنى الصدق، والذين رأوا أن هذا التصور خاطئ. وأن خطأه ناتج عن اثنتين مختلفتين من صور الخلط والغموض. الأولى هي الخلط بين الصدق وبين الكون أو الواقع ككل. ولكن الصدق ليس هو الكون. ولكنه صفة مكتسبة من الزعم بأن الدجاج هو نتاج فقس البيض، وفاته الزعم القائل بأن للبرمائيات فراء. فشرح طبيعة الصدق يعنى شرح طبيعة الصفة وليس شرح الكون ككل.

والخلط الثانى الذى جعل السؤال "ما الصدق" يتطلب نوعا من البصيرة الجوانية الغامضة، هو فكرة أن الإجابة عن السؤال تعنى بالضرورة معرفة كل الأشياء الأساسية والأكثر أهمية. هذه الفكرة تؤدي إلى الخلط بين السؤال "ما الصدق؟" **what is truth** وبين سؤال آخر مشابه يحمل نغمة قريبة هو "ما الحقيقة؟" **what is the truth**.

وفى العادة، أنك إذا أردت أن تعرف الحقيقة، فأنت تريد أن تعرفها بخصوص شيء بعينه. فأنت مثلا تريد أن تعرف ما إذا كان (أو كانت) شريكك العاطفى جديراً بثقتك، أو متى سيغادر القطار، أو كيف ستؤثر سياسات تحسين ظروف المعيشة فى إنعاش الاقتصاد. فإن لم تكن نيتك أن تسأل عن موضوع فلسفى بالفعل، فإن السؤال "ما الحقيقة؟" ليس عادة سؤالاً فلسفياً.

ولكن يحدث أحيانا أن يُسأل شخص ما عن الحقيقة وهو يريد بها شيئاً شديد العمومية. مثل هذا الشخص يريد أن يعرف الحقيقة عن كل شيء، سواء بمعرفة كل ما يمكن معرفته، أو بمعرفة المبادئ العميقة التى تفسر كل شيء يستحق التفسير. غير أن ذلك مستحيل على الأرجح. فنحن البشر عاجزون عن الإحاطة الشاملة بكل شيء، لأن علمنا

محدود. ولا توجد على الأرجح تلك المبادئ العميقة التي تفسر كل شيء بإطلاقه بمعزل عن معظم القوانين الأساسية للطبيعة. وبالتالي، من المستحيل أن توجد إجابة شافية لأكثر التصورات عمومية للسؤال "ما الحقيقة؟". ولكن السؤال "ما الصدق؟" سؤال مختلف تماما. فالإجابة عنه لا تحتاج لأن نخبرنا بكل شيء يمكننا معرفته. ولا أن تمكننا من فهم كل شيء يمكننا فهمه. بل إن كل ما تحتاج فعله هو شرح صفة معينة أن $2+2=4$ ، وأن "كندا تقع شمال المكسيك" تتضمن شيئا مشتركا بينهما، في حين أن "سبعة عدد زوجي" و "فرنسا جزيرة" يفتقران لشيء مشترك.

ونحن حينما نسأل "ما الصدق" إنما نسأل سؤالاً من نوع "ما هو س". وهو السؤال الذي اشتهر به سقراط لإحراج خصومه. فهو مثلاً يسأل أوطيفرون "ما التقوى؟" ثم يرفض قبول إجابة لا تعدو مجرد قائمة من أفعال التقوى والورع. إنه يريد تفسيراً للسبب الذي يجعل الأفعال تقوية أو غير تقوية، وليس مجرد قائمة بالأمثلة. إنه يريد أن يعرف ما طبيعة التقوى. ونحن أيضا بالمثل حينما نسأل ماذا عساه يكون الصدق، لا ينصب اهتمامنا على تصنيف قائمة طويلة من الأمثلة الخاصة بالدعوى الصادقة. فنحن لا نتكلم عن الصدق الخاص بموضوع ما (بصرف النظر عن الصدق الخاص بطبيعة الصدق) ولا نطلب تفسيراً للكون ككل. إن كل ما نريد معرفته هو ماذا يعنى أن تكون دعوى ما صادقة أو كاذبة. والإجابة الجيدة هي تلك التي ستفسر لنا ما الذي يجعل الدعوى الصادقة هي كذلك، وما الذي يجعل الدعوى الكاذبة كاذبة. وبالتالي نخبرنا ما طبيعة الصدق.

وفي كتابه "الميتافيزيقا" يقول أرسطو "أن تقول ما الذي لا يكونه ذلك الشيء، أو الذي من دونه لا يكون الشيء، هو قول خاطئ. ولكن الصواب أن تقول ما الذي به يتقوم وجود شيء ما، وما الذي لا يتقوم به وجوده". هذه العبارة ربما لا تكون هي الإجابة الكاملة عن السؤال "ما الصدق؟" ولكن لا بأس بها كبداية. فهي تساعد على وجه الخصوص في توضيح المشكلة. فنحن نستخدم الصفة "صادق" بطرق كثيرة مختلفة. فنحن نتحدث عن الأصدقاء الصدوقين والأصدقاء المزيفين أو غير الصدوقين. والنجار قد يصف العارضة الخشبية المرتكزة بدقة بأنها "صادقة". وقطع الماس الحقيقية "الصادقة"

أثمن من المزيفة. وألفيس كوستلو A. Costello أطلق ألبوما بعنوان "إن غرضي صادق".
والعنوان ليس هراءً. وعلى الرغم من أن هذه الأفكار ترتبط بعلاقة نسب ما مع ما كان
أرسطو يتحدث عنه، فمن الواضح أن اهتمامه كان منصرفاً لشيء آخر. لقد كان مهتماً
بفكرة الصدق بمعنى الصحة، أو الحكم الصائب عما تكونه الأشياء. إذن، فالسؤال عن
الصدق بهذا المعنى هو سؤال عما يعنيه لشيء ما أن يكون صحيحاً، أو أن نضع أيدينا على
الحكم الصحيح عما تكونه الأشياء.

1 - 2: حاملات صفة الصدق

قبل أن نستفيض في الحديث عن الصدق، يجب أن تكون لدينا فكرة عن نوع الأشياء
المؤهلة لأن توصف بالصدق أو بالكذب، بالمعنى الذي قصده أرسطو بصدده ما يستوجب
الحكم بالصواب أو الخطأ عما تكون عليه الأشياء. والمرشحون لهذا الوصف أكثر بما في
ذلك الجمل والقضايا والأقوال والعبارات والمعتقدات والنظريات. كل هذه الأشياء تحتل
"صفة الصدق"، الذي يعنى أنها من نوع الأشياء التي يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة.
وهي جميعها تقف على طرفي نقيض مع أشياء مثل صناديق البريد والرخام أو المرمر التي
لا يمكن أن توصف بالصدق أو بالكذب بالمعنى الذي قصدناه. فصناديق البريد والمرمر
لا تحتل صفة الصدق.

ومن بين الأشياء التي تحتل صفة الصدق ما هو أساسي وأكثر أهمية من بقيتها.
خذ مثلاً بالجمل وما تنطق به من ألفاظ. فالجملة هي عبارة عن سلسلة متعاقبة من الكلمات
التي تستوفي قواعد لغوية معينة. والنطق هو حادثة تتكون من شخص ما يستخدم جملة.
فجاك Jack قد يقول مثلاً "يوجد ماء في البئر على هضبة جوس، الساعة السابعة بعد
الظهر بالتوقيت المحلي في الأول من أكتوبر عام 2001". وجيل يقول أيضاً "يوجد ماء في
البئر على هضبة جوس، الساعة السابعة بعد الظهر بالتوقيت المحلي في الأول من أكتوبر
2001". هذان قولان لنفس الجملة. فإذا كان لدينا بالفعل تفسير للصدق والكذب بالنسبة
للجمل، فربما كان في وسعنا استعماله في تفسير صدق أو كذب الأقوال: فأقوال الجمل

الصادقة تكون صادقة. وأقوال الجمل الكاذبة تكون كاذبة. وهذا هو كل شيء بالنسبة لها. مثل هذا التفسير يعالج الجمل باعتبارها الحاملات الأساسية للصدق أكثر من الأقوال.

غير أن الفلاسفة لم يتفقوا فيما يعدونه أساسياً أكثر من غيره من حاملات الصدق. فالبعض يعتقد أن الجمل أساسية وجوهرية أكثر من غيرها. ففي رأيهم أننا ما إن نفهم ماذا يعنى بالنسبة للجمله أن تكون صادقة، فسنكون فى وضع يتيح لنا أن نفسر ماذا يعنى بالنسبة لأى حامل آخر للصدق أن يكون صادقاً بالمثل. فى حين يرى البعض الآخر أن القضايا هى الأساسية أكثر باعتبارها حاملات للصدق.

والقضية كما اعتاد الفلاسفة أن يستخدموا هذا المصطلح، هى نوع معين من الموضوعات المجردة. والفكرة العامة هى أن القضية هى ما يقال عندما تقول شيئاً ما، وما يعتقد حينما تعتقد بشيء ما. فإذا قال جيل Jill بالإنجليزية "لندن جميلة" London is Pretty وقال جاك Jacques بالفرنسية "لندن جميلة" Londres est Jolie، سنجد أن هناك معنى فى قولهما نفس الشيء. وإذا اعتقدنا كلانا أنا وأنت أن الماء رطب أو بليل، سيكون هناك مغزى وراء اعتقادنا فى نفس الشيء. وإذا أخبرتنى بأن هناك بطاطس فى حجرة المؤن وأنا صدقتك. فلا بد أن يكون هناك معنى وراء تطابق ما صدقتك فيه وما قلته أنت. والفلاسفة الذين يؤمنون بالقضايا يعتقدون أنه لكى يعتقد شخص ما أو ينطق بقول ما، فلا بد من وجود شيء يعتقد به الشخص أو يقوله. هذا الشيء هو القضية. فهؤلاء الذين يرون أن القضايا هى الحاملات الأساسية للصدق يعتقدون أن القضايا الأخرى التى تحمل صفة الصدق مرهونة من حيث صدقها (أو كذبها) بعلاقتها بالقضايا الصادقة (أو الكاذبة). ويكون الاعتقاد صادقاً عندما يكون ما نعتقده قضية صادقة على سبيل المثال. ويكون ما ننطق به صادقاً عندما يكون ما قيل قضية صادقة.

والخلافات الفلسفية حول حاملات الصدق الأساسية شديدة التعقيد. والجمل والقضايا هما المرشحان الرئيسيان هنا. والفلاسفة الذين يعتبرون الجمل هى الحاملات الأساسية للصدق غالباً ما يعدون الاعتقاد فى القضايا نوعاً من الإسراف الميتافيزيقى. وهم يعتقدون ذلك لأنهم لا يؤمنون بأى موضوعات مجردة. بما فى ذلك الأعداد والصفات

والقضايا. أو ربما يعتقدون ذلك لأن هؤلاء المؤمنين بالقضايا غير قادرين على تقديم تفسير صحيح وواضح لما يسمونه بشروط الهوية أو التطابق، التي تجعل جملتين تعبران عن نفس القضية. ونفس الجملتين تعبران عن قضايا مختلفة. والفلاسفة الذين يعتبرون القضايا هي التي تحتل الصدق بشكل أساسي غالباً ما يتشككون في أن يكون لسواها بما في ذلك الجمل، السمات المفترضة في حاملات الصدق الأساسية بمعناها الدقيق. وأحياناً ما يستعينون بهذا العمل في فلسفة العقل وفلسفة اللغة معتمدين على أن فكرة القضايا فكرة مثمرة للغاية وناجحة لا يمكن الاستغناء عنها.

سيجاهل هذا الكتاب في الغالب الخلاف حول حاملات الصدق الأساسية. وبدلاً من أن ننحيا جانباً، سأستخدم كلمة "دعوى" Claim كمصطلح محايد لأشير به لحاملات الصدق الأساسية مهما تكن. ومع ذلك، توجد نظريات صممت خصيصاً بحيث تكون الجمل أو القضايا هي حاملات الصدق الأساسية. وعندما يؤدي هذا الاختيار إلى حدوث فرق ما سنشير إليه.

١ - ٣: ما هو صادق وما يمكن أن نعتبره صادقاً

بعض الناس يعتقدون أن الأمور عندما تصل إلى منتهاها، فلن يوجد في الواقع صدق حقيقي. بل حتى لن يكون هناك شيء صادق. فقد يقولون مثلاً إننا لا نستطيع بالفعل أن نقيم دعاوى بشأن المواقع النسبية للأرض والشمس أو البنية الجزيئية لحامض DNA أو أحداث حرب الورد، أو أي شيء آخر بأنه صادق. فنحن لا نستطيع أن نحكم على هذه الأشياء بالصدق لأننا لسنا متيقنين منها، ولأننا - استدلالاً - لا بد أن نكون متيقنين من الشيء قبل أن نحكم بصدقه. وهناك البعض الآخر من الناس ممن يأخذون بهذا الخط الفكري لأبعد من ذلك. فهم يلفتون أنظارنا إلى أننا نجد دائماً ما يبرر بعض الشك. أي أنه من المستحيل أن نكون متيقنين من شيء ما مائة في المائة. وحيث إن الشيء الصادق أياً كان قد بلغ مرتبة المائة في المائة من اليقين، فلن تكون هناك بالفعل دعاوى صادقة. بل فقط دعاوى أكثر أو أقل احتمالاً.

وهناك آخرون يأخذون بوجهة نظر متساهلة للغاية. فهم متأثرون بالفكرة القائلة بأنه من غير المناسب أن نقول على ما يؤمن به شخص آخر بعمق إنه غير صادق. وبناء على هذه الوجهة من النظر فإنه مهما يكن ذلك الذي يؤمن به أى شخص فهو صادق. وفى حين ينكر الرأى الأول أى شىء صادق، فإن الثانى يؤكد أن كل شىء يعتبر صادقاً ما دام هناك شخص ما يؤمن به.

غير أن كلا الرأيين وقعا فى الخطأ بطرق متنوعة. وهناك آراء مقبولة وإن كانت متكلفة بعض الشىء شبيهة بها سنناقشها فى الفصل الثانى. ولكن يجدر بنا هنا أن نتوقف طويلاً لنلاحظ الخطأ المشترك الذى وقعا فيه كلاهما. فهما معا يساويان بين ما هو صادق **Being True** وبين ما يمكن أن نعتبره صادقاً. **Being treated as true**. فبناء على الرأى الأول، نادراً ما نعتبر شيئاً ما صادقاً. بل لسنا مخولين أبداً أن نحكم على شىء بأنه صادق. ومن ثم، ليس ثمت شىء صادق. وبناء على الرأى الثانى، نادراً ما نعتبر ما يؤمن به شخص ما غير صادق. بل بالأحرى لسنا مخولين أبداً لأن نصدر هذا الحكم. وهكذا، فمهما يكن ذلك الذى يؤمن به شخص ما فهو صادق.

وبالطبع، هناك فرق كبير بين ما هو صادق وبين ما يمكن أن نعتبره صادقاً، تماماً كما أن هناك فرقاً كبيراً بين كون شخص ما مجرماً، وبين شخص آخر يعامل باعتباره مجرماً. فلفترة طويلة جداً لم يكن هناك يقين على الإطلاق بأن الأرض أقرب إلى الشكل الكروى منها إلى السطح المستوى. وعلى الرغم من ذلك كان شكل الأرض طوال هذه الفترة يشبه الكرة وليس السطح المستوى. وبالتالي، فالقول بأن الأرض أقرب ما تكون شبها بالشكل الكروى منها للسطح المستوى هو قول صادق. ولا أهمية لاعتقادي مهما يكن عميقاً ومخلصاً بأن هناك زجاجة أخرى من الجعة فى البراد (الثلاجة). فاعتقادي لن يجعل من وجود زجاجة الجعة الأخرى فكرة صادقة.

هذا الاختلاف بين ما هو صادق وبين ما يمكن أن نعتبره صادقاً، يمكننا أن نخرج منه بنقطتين منهجيتين مهمتين. الأولى أننا لا يمكننا أن ندرس الصدق بنفس الطريقة التى ندرس بها الفراشات، بأن نجمع منها مجموعة كبيرة من مختلف الأنواع، ثم ندرس أوجه

الشبه وأوجه الاختلاف بينها. وربما كان في وسعنا أن نحقق بعض التقدم باستخدامنا لهذه الطريقة، ولكنه بالتأكيد لن يكون تقدماً كبيراً لأنه ليس بين أيدينا ما يضمن أن تكون هذه الأنواع أو نماذج الصدق هي النماذج الحقيقية. فربما أعتقد في شيء ما أنه صادق، ثم يتبين لي أنني ربما أخطأت. إذن، لكي ندرس الصدق، نحن بحاجة لأن نقطع شوطاً فلسفياً أبعد. فإننا نحتاج لأن نأخذ بعين الاعتبار بعض التفسيرات المقبولة عما عساه يكون الصدق. ونحتاج أن نكون واضحين فيما نريده من نظرية الصدق أن تفسره لنا. إذن، علينا أن نواصل البحث بحذر ودون تعجل على أمل العثور على نظرية تقوم بالعمل الذي نحتاجها أن تقوم به.

النقطة المنهجية الثانية، أن فشل فكرة كون الشيء صادقاً يتساوى مع ما يمكن أن نعتبره صادقاً، يمكن استخدامها لتوضيح أداة فلسفية مهمة لتقييم نظريات الصدق. وهاتان اثنتان من الدعاوى اللتان قد تفاجأ بك بأنهما كليهما صحيحة:

١- إذا كانت هناك زجاجة جعة أخرى في البراد. إذن من الصدق أنه توجد زجاجة جعة أخرى في البراد.

٢- إذا كانت الأرض أشبه ما تكون بالشكل الكروي منها إلى السطح المستوي، إذن من الصدق أن الأرض أقرب ما تكون شبيهاً بالشكل الكروي منها إلى السطح المستوي.

والحقيقة أن أي مثال على صورة: إذا... إذن من الصدق أن...، يكون صحيحاً تقريباً عندما نملأ كلا الفراغين بنفس العبارة في اللغة الإنجليزية. ومع ذلك، إذا كان الصدق له نفس معنى التأكد أو اليقين **Certainty**، فإن نفس هذين المثلين لصورة: إذا... إذن من المؤكد أن...، سيكونان صحيحين أيضاً. ولكنهما غير ذلك.

٣- إذا كانت هناك زجاجة جعة أخرى في البراد، إذن من المؤكد أنه توجد زجاجة جعة أخرى في البراد.

٤- إذا كانت الأرض أشبه ما تكون بالشكل الكروي منها إلى السطح المستوي، إذن من المؤكد أن الأرض أقرب ما تكون شبيهاً بالشكل الكروي منها إلى السطح المستوي.

هاتان الدعويان (4&3) يمكن بسهولة أن تكونا كاذبتين على الرغم من أن الدعاوى الأخرى (2&1) التي تستخدم كلمة الصدق Truth صادقة.

ونموذج آخر دائما ما تكون أمثله صحيحة في الغالب Correct هو: إذا كان من الصدق أن —، إذن — (بفرض أننا ملأنا الفراغات بنفس العبارة باللغة الإنجليزية بالطبع!). والمثلان هما:

٥- إذا كان من الصدق أن هناك زجاجة جعة أخرى في البراد. إذن توجد في البراد زجاجة جعة أخرى.

٦- إذا كان من الصدق أن الأرض أشبه ما تكون بالسطح المستوي منها إلى الشكل الكروي. إذن فالأرض أقرب ما تكون شبيها بالسطح المستوي منها إلى الشكل الكروي.

وإذا كان الصدق هو نفسه ما نعتقده أو نؤمن به، فلا بد أن تكون الأمثلة المطابقة لنموذج "إذا كان من المعتقد أن، إذن —" هي أيضا صحيحة:

٧- إذا كان من المعتقد أن هناك زجاجة جعة أخرى في البراد، إذن توجد زجاجة جعة أخرى في البراد.

٨- إذا كان من المعتقد أن الأرض أشبه ما تكون بالسطح المستوي منها إلى الشكل الكروي. إذن فالأرض أقرب ما تكون شبيها بالسطح المستوي منها إلى الشكل الكروي.

ومع ذلك. فهذا الزوج من الدعاوى واضح الخطأ Wrong. فنماذج "إذا — إذن — صادق" و "إذا كان من الصدق أن — إذن —" وما يتصل بهما، لهم أهمية عظيمة في التفكير الفلسفي بالنسبة للصدق منذ أوائل القرن العشرين وما تلى ذلك. والإسهامات بالغة العمق التي أسهم بها الفيلسوف والرياضي ألفرد تارسكي A. Tarski في فهمنا لمعنى الصدق، تعد مطلبا ضروريا لقبول أية نظرية في الصدق. فهو يقول إن أية نظرية كافية في الصدق يجب أن تتضمن كل مثال للنموذج:

٩- س (حرف كبير) صادقة إذا فقط إذا كانت س (حرف صغير) حيث س (الكبيرة) هي اسم جملة، بينما تحل ترجمة الجملة إلى لغة النظرية محل س (الصغيرة). وليكن مثلا أننا قمنا بصياغة نظرية في الصدق بالإنجليزية، ثم يكون من المفترض أن تطبق هذه النظرية على جمل بالإنجليزية. (وهذا سيؤدي إلى تعديلات لا مبرر لها في المتطلبات الأخرى التي اقترحها تارسكي. ولكنه شيء جيد بما يكفي بالنسبة لمثالنا). ولنفرض أننا نستطيع أن نعطي اسماً لجملة ما بأن نضعها بين علامات تنصيص. إذن، ومع التسليم بشرط تارسكي، يمكن لنظريتنا أن تكون كافية، ولكن فقط إذا تضمنت مسائل مثل:

١٠- "توجد زجاجة جعة أخرى في البراد" قول صادق إذا، فقط إذا كانت هناك زجاجة جعة أخرى في البراد.

١١- "الأرض أشبه ما تكون بالشكل الكروي أكثر منها بالسطح المستوي" قول صادق إذا، فقط إذا كانت الأرض أقرب ما تكون شبيهاً بالشكل الكروي منها إلى السطح المستوي.

١٢- "الثلج أبيض" قول صادق إذا، فقط إذا كان الثلج أبيض.

١٣- "العشب أخضر" قول صادق إذا، فقط إذا كان العشب أخضر.

وهلم جرا...

إن الصدق ثنائي شروط الصدق أو الشرط المزدوج^(٥) هو مثال على نموذج تارسكي "س (الكبيرة) صادقة، إذا فقط إذا كانت س (الصغيرة). أو الدعوى التي تأخذ الشكل "إذا كان من الصدق أن —، إذا فقط إذا —، مع فراغين يتم ملؤهما بنفس الطريقة. وباستثناء وجود بعض الحالات الإشكالية مثل: "من الصدق أن هذه الجملة كاذبة، إذا فقط إذا كانت هذه الجملة كاذبة" فإن كل الجمل ثنائية شروط الصدق تقريبا واضحة

(*) كلمة T-biconditional تعني الصدق ثنائي الشروط. وحرف T يشير لكلمة True أي الصدق. وهو ما تشير إليه المسائل

10-13. المترجم.

الصدق. فنظرية الصدق الجيدة ستكون على أقل تقدير متسقة مع تلك الجمل ثنائية شروط الصدق. إنها من الناحية العقلية ستفسرها. ويمكننا أن نتبنى المبدأ التالي من أجل تقييم أى نظرية فى الصدق، والذي حينئذ سيسمى مبدأ التكافؤ: **The equivalence principle**.

وما عدا تلك التى تنطوى على مفارقات من نوع ما، فإن الجمل ثنائية شروط الصدق صادقة. وأى نظرية مقبولة فى الصدق يجب أن تتلاءم مع هذه الحقيقة أو تفسرها.

وهذا الكتاب سيشير أحيانا إلى ما يسمى "بالصورة التخطيطية للتكافؤ" **The equivalence schema**. والصورة التخطيطية للتكافؤ هى النموذج الذى يتوافق مع: "من الصدق أن — إذا فقط إذا —" أو "س (الكبيرة) صادقة... إذا فقط إذا كانت س (الصغيرة)".

1 - 4: ما ينتظرنا فى المستقبل

الفصلان التاليان سيدرسان زوجا من المشكلات وثيقة الصلة بالسؤال: "ما الصدق؟". إحداهما هى مشكلة الموضوعية. بمعنى هل هناك من الناحية الموضوعية دعاوى مستقلة تماما عما نؤمن به من حيث صدقها. أم أن الصدق يعتمد بطريقة أو بأخرى على ما نعتقده أو ما يمكن أن نعتقده؟ أما الأخرى فتتعلق بمشكلة قيمة الصدق **The Value of Truth**. أقصد بأى معنى تعتبر المعتقدات أو التأكيدات الصادقة أفضل **better** من تلك الكاذبة؟ وكما أن نظرية الصدق الجيدة ستفى بشروط مبدأ التكافؤ، كذلك ستزودنا نظرية الصدق الجيدة بفهم جيد للموضوعية، وتفسر لنا قيمة الصدق. والمقاربات المختلفة لتفسير طبيعة الصدق، والتى ستكشفها لنا الفصول من الرابع إلى السابع لها التزاماتها المختلفة بشأن الموضوعية والقيمة. وأحد طرق تقييمها أن نضع فى اعتبارنا تلك الالتزامات.

قراءة إضافية

العديد من محاورات أفلاطون تبحث في الفرق بين تفسير طبيعة شيء ما، وبين تصنيف قائمة بالأمثلة. ومن بين تلك المحاورات أوطيفرون ومينون والجمهورية، والتي تتضمن قدرًا كبيرًا من المناقشات الهامة عن علاقة الصدق بالمعرفة.

أما آراء أرسطو في الصدق فهي مبعثرة بين العديد من أعماله، وبخاصة الميتافيزيقا والتحليلات الثانية. ففي الفصل الثامن من الكتاب الرابع من "الميتافيزيقا" يرفض أرسطو الآراء القائلة بأنه لا شيء يتصف بالصدق لأن هذه الآراء تفند نفسها بنفسها. وبمقتضى ذلك فكل شيء صادق: بمعنى أنه إن لم يكن هناك شيء صادق فسنطبق الأمر نفسه على المذهب القائل بأنه لا شيء صادق. أي أن المذهب نفسه غير صادق. وإذا كان كل شيء صادق. إذن سيكون الأمر بالمثل بالنسبة للمذهب القائل أنه ليس كل شيء صادق.

ويتضمن كتاب وولف جانج كون W. Kunne بعنوان "تصورات الصدق" (2003) **Conceptions of Truth** مناقشات رائعة لمجال واسع من الموضوعات، بما في ذلك موضوع عن المسائل الأساسية التي تحتل الصدق في الفصل الخامس. وتكمن جذور التصور الحديث للقضية في مقالة جوتليب فريجة الهامة "الفكر" (1956). وفي الفصل الثاني من كتابه الكلاسيكي "اللفظ والموضوع" (1960) يقول كواين W.V. Quine إنه عادة، لا توجد حقيقة محددة عن المسألة التي يعنيها شخص ما عندما ينطق بألفاظ معينة، بما يدل ضمنا على عدم وجود حقيقة محددة عن المسألة عما إذا كان شخصان قد قالوا نفس الشيء أو عبّرا عن نفس القضية. وهناك بحثان لهارى فيلد H. Field بعنوان "التمثل الذهني" و "نظريات تفريغية في المعنى والمحتوى" يستغنى فيهما عن القضايا في فهمنا للمعتقد وللصدق. وقد أعيد نشر هذين البحثين ضمن المجموعة التي تحمل عنوان "الصدق وغياب الحقيقة" (فيلد 2001).

وفى كتابيه "التصور السيمانطيقى للصدق" ثم "أسس السيمانطيقا" (1944) اشترط ألفرد تارسكى أن تتضمن النظرية الجيدة فى الصدق جملا ثنائية شروط الصدق، وتحتوى أيضا على معالجة لمنطق التعبير: ... صادق **Is true** الذى يعد بشكل قاطع هو محور أى عمل مستقبلى فى المنطق عن الصدق ومفارقات الصدق (مثل المفارقة التى تطرحها الجملة : "هذه الجملة كاذبة").

الفصل الثانى

الموضوعية

يتعجب الناس أحياناً من طبيعة الصدق، لأن كل ما يعنيه منه هو ما إذا كان شىء ما "صادقاً" موضوعياً. بمعنى هل يعتمد الصدق على ما يعتقدونه الناس أو بالأحرى المنصفون منهم، أم أن هناك بعض الدعاوى الصادقة بصرف النظر عما يعتقدونه أى إنسان؟ وإحدى أفكار الصدق "الموضوعى" هى الفكرة التى تقول بأن صدق أو كذب دعوى ما لا يتوقف على ما يعتقدونه أى إنسان.

وهناك مجموعة أخرى من الأسئلة تندرج أيضاً تحت عنوان الموضوعية. تلك الأسئلة تختص بالعلاقة بين الصدق وبين المعرفة. ففى بعض الأحيان نستطيع أن نؤكد ما إذا كانت دعوى معينة صادقة أو كاذبة. وفى أحيان أخرى يستحيل علينا الأخذ بأى الحكيم أو الآخر. فإذا لم يكن هناك سبيل لتأكيد ما إذا كانت الدعوى صادقة أم كاذبة، فهل هذا يعنى أن صدقها يتساوى مع كذبها؟ وإحدى أفكار الصدق "الموضوعى" أن صدق دعوى ما لا يعتمد على إمكانيةنا أو عدم إمكانيةنا على معرفتها. فقد تكون هناك دعاوى صادقة ولكنها غير قابلة للمعرفة. ومع ذلك، هناك فلاسفة يرون أن فكرة الصدق غير القابل للمعرفة هى فكرة تافهة لا معنى لها. ففى رأيهم أنه إذا كان من المستحيل أن نعرف شيئاً ما من هذا النوع، فلن تكون لدينا ببساطة أية حقائق ترشدنا إلى أى الحكيم. وهكذا، فهؤلاء الفلاسفة يعتقدون بأن المعرفة الممكنة لها حدود، شأن الصدق أيضاً الذى له حدود، وبتفلس المعنى فإن للحقيقة الواقعية حدوداً.

ويختص هذا الفصل بمناقشة مسألة الموضوعية من خلال ثلاثة آراء. أحدها هو المذهب الواقعي Realism، وهو الرأي القائل بأن هناك من الدعاوى ما لا يتوقف صدقها على كون شخص ما يعتقد بها، أو حتى على إمكانية شخص ما على معرفتها. وعلى الجانب الآخر يوجد المذهب النسبي Relativism، والذي يرى أصحابه أن الصدق دائما ما يكون مسألة رأي. بمعنى أن صدق أى دعوى دائما ما يعتمد على من يعتقد بها. أما الرأي الثالث فهو نقيض الواقعية Anti-Realism، والذي يرى أن جزءا مما يجعل الدعوى صادقة هو أننا نستطيع معرفتها. ومن ثم، فالدعوى التى لا نعرف ما إذا كانت صادقة أو كاذبة لا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة. كل من هذه الآراء الثلاثة يقدم صورة مختلفة عما يكونه العالم، وكل منها له ميزاته وله مساوئه. وهذا الفصل يناقش تلك الميزات وأيضا المساوىء ليصل إلى نتيجة مؤداها أن نموذج الواقعية المعتدلة هو أكثر هذه الآراء قبولا.

2-1: ثلاث صور للحقيقة

تقدم مذاهب الواقعية ونقيض الواقعية والنسبية آراءً مختلفة عن العالم وعلاقته بعقولنا. أما الواقعيون فيأخذون بفكرة الحس المشترك التى تقول بأن العالم "موجود هناك فى الخارج" out there، وأن الحقائق هى ما هى عليه بصرف النظر عما يعتقد أى إنسان عنها. فهناك بعض الدعاوى التى تعد صادقة حتى لو لم يعتقد بها أى إنسان، أو كاذبة حتى لو اعتقد بها كل الناس. فضلا عن ذلك، وعلى الرغم من أنه قد يكون فى مقدورنا أن نكتسب بعض المعرفة عن العالم المستقل عن آرائنا، فإن الدعاوى عادة ما تكون قابلة للمعرفة لأنها صادقة، وليست صادقة لأنها قابلة للمعرفة. فصدق أى دعوى لا شأن له بإمكانية معرفتها. وقد يختلف الواقعيون فيما بينهم حول أجزاء الواقع التى يعتبرونها مستقلة عن آرائنا، ولكنهم متفقون تماما على أن "شيئا ما" له وجوده المستقل.

فعلماء الفيزياء الفلكية يخبروننا بأن هناك أجزاء من الكون تبعد عنا بما يزيد على 62 بليون سنة ضوئية. وبالتالي يستحيل أن تصلنا عنها أية معلومات عبر هذه المسافة السحيقة (Gott et.al.2005). خذ مثلا هذه الدعوى (التى يستحيل أن نعرف صدقها):

يوجد عدد فردى من جزيئات الماء على مسافة 63 بليون سنة ضوئية من الأرض بالضبط. فى هذه الحالة حرىً بالفيلسوف الواقعى أن يقول إن هذه الدعوى إما أن تكون صادقة أو تكون كاذبة بصرف النظر عن اعتقاد أو عدم اعتقاد أى إنسان بها، وعلى الرغم أيضا من أننا لا نعرف على وجه الدقة ما إذا كانت صادقة أو كانت كاذبة. وسواء وجد عدد فردى من جزيئات الماء على بعد 63 بليون ميل (النص 63 billion miles) أو لم يوجد.

أما أصحاب المذهب النسبى تصورن العالم على أنه مصنوع أو مخلوق شأنه شأن القصة. وبالتالي، فالصدق والكذب يتوقفان على ما يعتقدن الناس. وكما أنه لا يوجد ما يمكن أن نسميه "باليسار" المطلق الذى لا ينتسب لشيء، بل فقط يسار "شيء ما" كذلك لا يوجد ما يمكن أن نسميه بالصدق المطلق. بل فحسب الصدق بالنسبة لشخص ما. وكما أن المنضدة قد تكون على يسار الشباك وليس المدفأة. كذلك الدعوى قد تكون صادقة عند شخص ما، وكاذبة عند آخر. والفرق بين الحالتين هو الاعتقاد. ففى رأى الفيلسوف النسبى أن ما يجعل دعوى ما صادقة عند شخص ما هو اعتقاده بها، وما يجعلها كاذبة عند شخص آخر هو عدم اعتقاده بها.

فلنفرض أن جيل قال نكتة أو دعابة ما. فربما يعتقد البعض أنها مضحكة، وربما لا يراها البعض الآخر كذلك. أما هؤلاء الذين يعتقدون أنها مضحكة فإن لديهم ما يغرى على هذا الاعتقاد. أما البعض الآخر الذى لا يراها مضحكة فإنهم يعتقدون ذلك. أى أن لديهم ما يغرى على الاعتقاد بأن ما جاءت به لا يثير الضحك. فليس ثمت حقيقة أساسية بصدد ما إذا كانت النكتة مضحكة "حقيقة" أم لا، لأن جزءاً مما تقصده النكتة بشيء ما أنه مضحك، إنما هو كذلك بالنسبة لهؤلاء الذين يعتقدون أنه مضحك. وبنفس المنطق يعتقد أصحاب المذهب النسبى أن كل دعاوى تشبه الدعوى القائلة بأن نكتة جيل الال مضحكة. والأمر هنا لا يقتصر على صدق كون النكتة مضحكة، بل إن كل صدق يتوقف على ما يعتقدن الناس. ودائماً ما يكون صدقاً يخص شخصاً ما. فما يعتقدن الشخص صادقاً هو صادق بالنسبة له. وما لا يعتقدن هو كاذب بالنسبة له. أما الذى لم يحسم رأيه بعد، فلا صدق عنده ولا كذب.

كان هذا هو تصور أصحاب المذهب النسبي، أما أصحاب نقيض الواقعية فلا يرون أن الصدق يعتمد على الاعتقاد، ولا يرون أيضا أن كل صدق هو صدق شخص ما. ولكنهم يؤكدون أن الصدق مستقل عن آرائنا بطريقة أو بأخرى. فبناء على تصور أصحاب نقيض الواقعية لا يمكن لدعوى ما أن تكون صادقة ما لم تكن معروفة أو كان اكتشاف صدقها ممكنا. وبالمثل، لا يمكن لأي دعوى أن تكون كاذبة ما لم تكن معروفة أو اكتشاف كذبها ممكنا. فإن لم تكن هناك طريقة لمعرفة ما إذا كانت دعوى ما صادقة، في هذه الحالة يرى أصحاب نقيض الواقعية أن هذه الدعوى لا ينبغي أن تكون صادقة. ولكن يجب أن تكون إما كاذبة أو ليست لها قيمة صدق على الإطلاق. ففي رأي أصحاب نقيض الواقعية أن مفاهيم الصدق والقابلية للمعرفة مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا لأن جزءا من مقومات أي دعوى لكي نحكم بصدقها أن تكون هناك طريقة ما نعرف بها أنها صادقة. وذلك هو الذي يجعل الصدق مستقلا عن آرائنا، لأن حدود المعرفة الممكنة هي أيضا حدود الواقع. فإن لم توجد طريقة نعرف بها ما إذا كان عدد زوجي أو عدد فردي من جزيئات الماء موجودا على مسافة 63 بليون سنة ضوئية بالضبط من الأرض. إذن، لن تكون بين أيدينا أية حقائق بشأنه. ولن نستطيع الحكم بالصدق أو بالكذب على القول بأن هناك عددا زوجيا. ومرة أخرى لن نستطيع الحكم بالصدق أو بالكذب على القول بأن العدد كان فرديا. وبدلاً من ذلك، فإن السؤال يمثل ثغرة في الواقع.

بناءً على ما سبق، أمامنا سؤالان رئيسيان يتصدران المناقشة بين أصحاب المذاهب الثلاثة وهم الواقعيون والنسبيون ثم نقيض الواقعية. الأول هو: هل يوجد شيء صادق بصرف النظر عما يعتقد أي إنسان؟ فإذا صح ذلك، فلن تكون النسبية على صواب. والسؤال الثاني هو: هل يوجد شيء صادق حتى لو لم توجد طريقة من حيث المبدأ يمكن بها لأي شخص أن يكتشف أنه كذلك؟ فإذا صح ذلك، فلن تكون نقيض الواقعية على صواب.

2-2: الواقعية

الصورة الواقعية للحقيقة تستدعى وجهين مهمين من خبرتنا. الوجه الأول أننا نجد أنفسنا أحيانا نعتقد خطأ بشيء غير صادق. والثاني أننا أحيانا ما نكتشف أشياء صادقة لم تكن على وعى بها من قبل. هذه الخبرات تسمح لنا بأن نميز بين ما هي عليه الأشياء فى الحقيقة، وبين ما تصادف أن اعتقدنا به. والطريقة الطبيعية لتحقيق هذا التمييز هو أن نتصور العالم بوصفه "هناك فى الخارج" **out there** ومستقل عنا. فالعالم هو مجموعة من الموضوعات أو الحقائق التى هى ما هى عليه بصرف النظر عما نتصوره. بل بصرف النظر عما يمكننا أن نعتقده أو نعرفه.

خذ مثلا الدعوى التى تقول بأن الأرض أشبه ما تكون بالشكل الكروى منها إلى السطح المستوى. فقد اعتاد الناس على عدم الاعتقاد بهذه الدعوى، ولكنهم اكتشفوا أخيراً أنهم كانوا مخطئين. لقد اكتشفوا أن الأشياء ليست كما تصوروها. ولكن لنفرض أنه لم تكن هناك طريقة يمكن بها لأى إنسان أن يعرف شكل الأرض؛ وماذا لو لم توجد حياة عاقلة على الإطلاق فى الكون؟ ومع ذلك سنظل نميل لتصوير الأرض باعتبارها أشبه ما تكون بالشكل الكروى منها إلى السطح المستوى. فشكل الأرض يُفترض أن يكون بالضبط هو نوع الشيء الذى لا يختلف عما تصادف واعتقدنا به، أو حتى لذاك الذى من الممكن معرفته.

وأحد مظاهر الجاذبية الكبرى فى المذهب الواقعى هو قوته التفسيرية. فالمذهب الواقعى يفسر لماذا يمكن أن تخطئ المعتقدات. فمن الممكن مثلا أن يخطئ اعتقاد ما يتعلق بشكل الأرض لأن شكل الأرض لا يعتمد على تصور أى إنسان له. كذلك يقدم لنا المذهب الواقعى طريقة تفسر لنا ما يحدث عندما نكتشف شيئاً جديداً. فهناك حقائق موجودة فى الخارج، بشكل مستقل عنا، ولم يتسن لنا بعد معرفتها. وما كان للاكتشافات أن تحدث سوى أننا وجدنا طريقة نعرفها بها.

ولكن المذهب الواقعى يتجاوز ذلك إلى ما هو أبعد. فهو لا يقول فحسب إن هناك دعاوى لا يتوقف صدقها على اعتقادنا بها. بل يزيد على ذلك بأن هناك دعاوى لا يتوقف

صدقها على إمكانية أن نعرفها. فلماذا يتعين علينا أن نتصور وجود مثل هذه الحقائق؟ سبب واحد ينطبق على ما نعرفه بالفعل عن العالم. إذ يبدو أن ما يجعل كون الأرض مستديرة دعوى صادقة - على سبيل المثال - هو شيء يتعلق بالأرض ذاتها، وليس علاقة الأرض بالحياة العاقلة. فهي برغم كل شيء دعوى صادقة قبل أن توجد كائنات عاقلة لتعرفها بزمن طويل. وستكون صادقة حتى لو لم توجد تلك الكائنات العاقلة على الإطلاق. فإذا وضعنا في اعتبارنا ما نعرفه عن العالم، فستكون هناك بعض الدعاوى التي لا يستلزم صدقها إمكانية كونها معروفة.

وهناك سبب آخر له علاقة بوجود بعض الدعاوى التي لا يمكننا أن نعرف صدقها أو كذبها. خذ مثلا الدعوى التي تقول بأن آخر الديناصورات كسر إحدى أسنانه قبل عشر دقائق من نفوقه. مثل هذه الدعوى لا سبيل لنا لمعرفة ما إذا كانت صادقة أو كاذبة. ومع ذلك، من الطبيعي أن نفترض أن الديناصور إما أن يكون قد كسر إحدى أسنانه قبل عشر دقائق من نفوقه، أو لم يكسر. وفي أي من الحالتين، سيكون هناك شيء صادق ولكن من المستحيل أن نعرف ذلك.

ويبدو أن التصور الواقعي للعالم قد يحتكم إلى الحس المشترك، ولكنه واجه بالفعل بعض الصعوبات. وأحد الاعتراضات التي وجهت للمذهب الواقعي أنه إذا كانت هناك أية دعاوى صادقة موضوعيا. فسيكون من المستحيل أن نعرف ما إذا كانت هذه الدعاوى صادقة أو كاذبة. وبناءً على هذا الاعتراض نجد أن المذهب الواقعي قد جعل معرفة العالم المستقل عن آرائنا مستحيلة. والرأي الذي يقول أن هذه المعرفة مستحيلة يسمى "بالشك". وهذا الاعتراض يثير مشكلة الشك أمام المذهب الواقعي.

فلماذا نعتقد أن المذهب الواقعي يورث الشك؟ إن الفكرة هنا هي أن كل معارفنا مستمدة بشكل أساسي مما تبدو لنا به الأشياء، وليس ثمت مصدر آخر سوى ذلك. "وما تبدو عليه الأشياء" **How things seem** يتضمن خبراتنا الحسية، وقد يتضمن أيضا ما يسمى "بالذي يبدو أمام العقل" **intellectual seemings** الذي يحدث عندما تفكر مليا في دعوى ما، ثم تفاجئك بصدقها أو كذبها بصرف النظر عن خبراتك الحسية. تأمل مثلا

الدعوى التى تقول إن القتل العمد ظلم. والدعوى التى تقول إن $1+1=11$. أما الدعوى الأولى فالأرجح أنها تبدو صادقة، فى حين من المحتمل أن تبدو الثانية كاذبة. تلك هى ما نسميها "ما تبدو أمام العقل".

ومع ذلك، إذا سلمنا بالمذهب الواقعى سنرى إلى أى حد يمكن للعالم أن يختلف اختلافا جذريا عما يبدو عليه. والمثال الكلاسيكى على ذلك تجربة ديكارت الفكرية الخاصة بالشيطان المخادع (1641). ففى هذه التجربة نحن لا نملك أية وسيلة يمكننا بها استبعاد أن نكون ضحايا للشيطان الذى قام بكل الترتيبات اللازمة لكى تبدو لنا الأشياء كما هى عليه، مع أن العالم الفيزيقي غير موجود على الإطلاق. وفى هذه الحالة ستكون كل معتقداتنا عن العالم الخارجى كاذبة. فقد يبدو لنا أن هناك مناضد وكراسى استخدمت لكى تكون بيناصورات، وتلك الموضوعات المتحركة التى تنزع لأن تظل متحركة. بل حتى وجود عدد لا نهائى من الأعداد الأولية الصماء. بينما كل هذه المظاهر هى من تضليل الشيطان. وبنفس المنطق، قد تبدو الأشياء على هذا النحو دون أن تكون أى من تلك الدعاوى صادقة.

وبناء على هذا الاعتراض على المذهب الواقعى، إذا كانت الأشياء كما هى عليه مستقلة عما تبدو عليه، فإن احتمالاً ما يشبه تضليل الشيطان يظل قائماً. ولن تكون لدينا الوسيلة التى نستبعده بها. وما دام الأمر كذلك، فلن يكون فى وسعنا أن نعرف ما إذا كان العالم الخارجى موجوداً أم أن ذلك كله وهم. فنحن حقيقة لا نستطيع أن نعرف أى شىء عن العالم الخارجى ما لم نستبعد مثل هذه الاحتمالات. وبالتالي، ينجح الاعتراض. أى أن المذهب الواقعى يورث الشك.

غير أن الفلاسفة الواقعيين واجهوا مشكلة الشك بطرق متعددة. أما بالنسبة لديكارت. فإننا نستطيع أن نعرف أن الله موجود. وهذا يضمن لنا أن يكون ما تبدو عليه الأشياء دليلاً موثوق به على ما هى عليه بشكل مستقل عن آرائنا. يضاف إلى ذلك أن الله هو الخير المطلق. والله الموصوف بالخيرية المطلقة لن يسمح بأن نكون مضللين مخدوعين بشكل جوهرى بما تبدو عليه الأشياء. وعلى الرغم من ذلك، فالحل الذى قدمه ديكارت لم ينجح. فوجود الله هو بالضبط من ذلك النوع من الأشياء التى يعتبرها الواقعيون مستقلة

عنا. وبالتالي، فإن ما يبدو على أنه وجود الله لا يمثل ضمانا على وجوده بالفعل. بل حتى لو لم يكن الله موجودا، فإن الشيطان قادر على جعله يبدو وكأنه موجود.

وهناك استجابة أخرى من جهة الواقعيين لها أهميتها التاريخية، وهي قبول الاعتراض. فقد ذهب ديفيد هيوم (1777 ; 1739) على سبيل المثال إلى أن كل معارفنا هي مجرد تفصيل لما تبدو لنا به الأشياء. وبناءً على هذا الرأي، نحن لا نملك وسيلة نعرف بها أى شيء فيما وراء الظواهر appearances. وليس لدينا ما يبرر الاعتقاد بوجود أو عدم وجود أى شيء فيما وراء ما تبدو لنا به الأشياء. ولا نستطيع أن نعزز الاعتقاد بوجود عالم مستقل عن تصوراتنا. ولا يوجد أساس عقلي لهذا الاعتقاد.

أما كانط (1783 ; 1781) فقد اختار مقارنة تختلف إلى حد ما عن مقارنة هيوم. فقد ذهب إلى أن الخبرة تكون مستحيلة ما لم تكن هناك حقيقة واقعية مستقلة عنا. ولا يعتمد صدقها على الكيفية التي تبدو بها الأشياء لأى إنسان. ومع ذلك، فهو يعتقد أيضا أننا لا نستطيع أن نتوصل لمعرفة مفصلة عن ذلك العالم بمعزل عن معرفتنا بوجوده. ففي رأى كانط هناك عالمان، أحدهما هو العالم الحقيقي غير القابل للمعرفة "للأشياء فى ذاتها". والآخر هو عالم الظواهر. ومعرفتنا مقتصرة على عالم الظواهر.

غير أن الفلاسفة المعاصرين يميلون للأخذ بمقاربة مختلفة. فقد أشاروا إلى أن مشكلة الشك تتطلب افتراضين مسبقين أساسيين. الافتراض الأول هو الافتراض الواقعي المسبق بأن الكيفية التي تكون عليها الأشياء لا تعتمد على ما تبدوا عليه. والثانى هو الافتراض المسبق أن المعرفة تستلزم منا استبعاد كل احتمالات الخطأ. والفلاسفة المعاصرون يعتقدون بشكل جازم أن هذا الافتراض خاطئ. فمعرفة شيء ما تتطلب من الواحد منا أن تكون بين يديه بيّنة أو دليل جيد بما يكفى بأنه صادق. ولكن الدليل يمكن أن يكون جيدا بما يكفى بون استبعاد مثل تلك الاحتمالات الملعزة باعتبارنا ضحايا لشيطان ديكارت. والفيلسوف الواقعي الذي يتبنى هذا الرأي عن المعرفة يمكنه حينئذ أن يوافق على أننا لا نضمن معتقداتنا عن أن العالم المستقل عنا صادق. ولكن دليلنا يمكن أن يكون جيدا بما يكفى للمعرفة على كل حال.

2 - 3: المذهب النسبي

وفقا لأصحاب المذهب النسبي، لا يوجد مثل هذا التساؤل عما عساه يكون العالم الحقيقي، بصرف النظر عما يعتقد الناس. فالصدق مرهون بالناس ويتوقف على ما يعتقدون. وما هو صادق عند أحدهم قد لا يكون كذلك عند الآخر. وهناك أنواع كثيرة مختلفة من المذهب النسبي. فالصدق في مذهب الذاتية أو الذاتية Subjectivism يعود إلى الأفراد. فالصدق عند شخص ما هو ما يعتقد ذلك الشخص. وما هو كاذب عنده هو ما لا يعتقد. أما التنوعات الأخرى من المذهب النسبي والتي ببساطة سنسميها "نسبية الإجماع على الرأي" Consensus Relativism فتري أن الصدق يتوقف على موافقة جماعات من الناس. فما تعتقده جماعة من الناس، صادق بالنسبة لهذه الجماعة، وما لا تعتقده الجماعة كاذب بالنسبة لها. ومع ذلك، ففي أكثر التفسيرات شيوعا لنسبية الإجماع على الرأي أن الصدق ليس نسبياً عند أي جماعة عشوائية. بل بالأحرى عند أنواع معينة فحسب من الجماعات تختص بمجال بعينه. مثال ذلك يعتقد بعض أصحاب نسبية الإجماع أن الصدق مرهون بالثقافات أو بالأجناس أو بالأنيان أو بالطبقات أو بالذكورة والأنوثة أو بجماعات النفوذ السياسي أو بعض التوليفات منها.

وقد رأينا بالفعل في الفصل الأول، كيف أن الصدق لا يمكن أن يكون هو نفسه الاعتقاد. فليس كل ما يعتقد به صادق، وليس كل ما هو صادق موضع اعتقاد فعلى عند شخص ما. وهذا أيضا يمثل حرجا للمذهب النسبي.

والمذهب الذاتي غير مقبول لأسباب عدة. وأحد أهم هذه الأسباب - إن صح - هو أنه بهذا المعنى لن يخطئ أحد قط بالنسبة لأي شيء. فإذا كان كل ما هو مطلوب لدعوى ما لكي تكون صادقة عند ذات ما هو أن تعتقد بها فحسب. إذن مهما يكن ذاك الذي تعتقده هذه الذات فهو صادق، ولا يمكن أن تقع في الخطأ. ولكن الناس تخطئ في حكمها على الأشياء طول الوقت. إنهم يخطئون في حسابهم البنكي وكم هو رصيدهم فيه، ويخطئون في معرفة الوقت الذي سيعقد فيه الاجتماع بحسب جدول الأعمال، وفيما إذا كان حاصل ضرب $517 \times 3 = 1,531$ ، وغير ذلك كثير. فنحن لا نستطيع أن نجعل الأشياء صادقة لمجرد

أن نعتقد بها. فهي ليست مسألة اعتقاد شخص ما في شيء من الأشياء لا يعتقد به شخص آخر. بل هو بالأحرى جزء عام ومهم من الخبرة الإنسانية أن نكتشف في كثير من الأحيان أن بعض الأشياء التي اعتقدنا بها ليست صادقة برغم كل شيء. وهذا يجعل المذهب الذاتي مستحيلاً.

وللوهلة الأولى قد يبدو لنا أن نسبية الإجماع قد تجنبنا هذه المشكلة. فمن الممكن لأي فرد أن يعتقد بشيء ما، في حين لا تعتقد به الجماعة. بل حتى يمكن لفرد ما أن يخالف أو تخالف ما استقرت عليه الجماعة التي تنتمي إليها. ومهما يكن ذلك الذي تعتقده الجماعة صادقاً بالنسبة لهذه الجماعة، فسيكون الفرد الذي اختلف مع الجماعة مخطئاً بالنسبة لهذه الجماعة. وهكذا، إذا أخذنا بنسبية الإجماع، فستكون هناك طريقة يمكن بها للأفراد أن تكون لديهم معتقدات خاطئة على الرغم من أن الصدق والكذب يعتمدان على ما تعتقده جماعات من الناس.

ومع ذلك، فنسبية الإجماع تواجه نسخة معدلة لنفس المشكلة التي واجهها المذهب الذاتي، ولكن بأسلوب آخر. بمعنى أنه حتى لو أمكن للاعتقاد الفردي أن يكون مخطئاً بالنسبة لجماعة مفترضة، فإن نسبية الإجماع لا تتيح للجماعات مجالاً لأن تكون لديها معتقدات خاطئة. لنفرض مثلاً أن الصدق مرتبط بالثقافات. في هذه الحالة إذا كانت ثقافة ما تعتقد أن الأرض مستوية. إذن فاستواء الأرض عند هذه الثقافة صادق. فالثقافة لا يمكن أن تخطئ بشأن شكل الأرض. وهذا يعني أنه من المستحيل على الجماعة المنتمية لهذه الثقافة أن "تكتشف" أنها أخطأت فيما يتعلق بشكل الأرض. وفي المقابل، إذا اعتقدت جماعة أخرى أن الأرض مستديرة، إذن سينتهي الأمر بأن تكون الأرض مستوية عند جماعة ما، ومستديرة عند أخرى. وهذا كل ما في الأمر. ففي نسبية الإجماع، لا توجد حقيقة أعمق للمسألة فيما يتعلق بشكل الأرض بمعزل عن تصور الجماعات المختلفة لها.

وتظهر مجموعة أخرى من المشكلات أمام المذهب النسبي نتيجة القول بأن هذا الرأي يقوض نفسه بنفسه بطريقتين على الأقل. إحداهما تعود للاعتراض الذي وجهه كل

من أفلاطون وأرسطو لوجهة نظر أصحاب المذهب النسبي القدماء أمثال بروتاجوراس الذي عرف عنه قوله إن "الإنسان هو مقياس كل الأشياء، ما يوجد منها وما لا يوجد".

وها كم ما سيسفر عنه الاعتراض. دعونا أولاً نسمى المذهب الذي ينكر المذهب النسبي "بالمذهب المطلق" **Absolutism**. ووفقاً للمذهب المطلق، توجد بعض الدعاوى التي لا يعتمد صدقها على اعتقاد أي شخص بها. والواقعية هي أحد أنواع المذهب المطلق. ومن أجل إقامة الحجة سنفترض أن المذهب النسبي صادق. ولكنه إما أن يكون صادقاً عند النسبيين وحدهم، أو يكون صادقاً بصرف النظر عن وجود من يعتقد به. فإذا كان صادقاً بصرف النظر عن وجود من يعتقد به، إذن ستكون هناك من الدعاوى ما لا يتوقف صدقها على أي شخص يعتقد بها. وفي هذه الحالة سيكون المذهب المطلق صادقاً برغم كل شيء، والمذهب النسبي كاذباً. من ناحية أخرى، إذا كان المذهب النسبي صادقاً ولكن فقط عند أصحابه من النسبيين، إذن سيكون هذا المذهب كاذباً عند أصحاب المذهب المطلق، وسيكون المذهب المطلق صادقاً عند أصحابه ممن يأخذون بالمذهب المطلق. وفي كلتا الحالتين يكون المذهب المطلق صادقاً. هذه الحجة تسمى أحياناً "**Peritrope**" والتي تعنى باللغة اليونانية "قلب المنضدة" **Turning the table** لأنها تبرهن على أن الافتراض الذي قام عليه المذهب النسبي يمكن أن يستخدم ضده.

وهناك استجابة أخرى، مهمة ودقيقة للمذهب النسبي. والفكرة هي أنه إذا صدق المذهب النسبي، فلن تكون لدينا حقائق عن المسألة التي يعتقد بها أي شخص. وبالتالي، لن يكون هناك ما يوصف بالصدق أو بالكذب بالنسبة لشخص ما (أو بالنسبة لجماعة). ولننظر كيف يحدث ذلك. لنفرض أن أليس **Alice** (شخص ما) تعتقد أن بوب **Bob** (شخص آخر) يعتقد أن هناك لبناً في البراد. ولنفرض أن بوب يعتقد أن بوب لا يعتقد بوجود اللبن في البراد. إذن من الصدق بالنسبة لأليس أنه من الصدق بالنسبة لبوب أن هناك لبناً في البراد. وبالتالي هل من الصدق أو من الكذب بالنسبة لبوب وجود لبن في البراد؟ فإذا أخذنا بالمذهب النسبي، فلن نجد إجابة واحدة صحيحة، فإذا لم يتفق بوب وأليس بشأن ما هو صادق لبوب. إذن ما هو صادق لبوب بالنسبة لأليس يختلف عما هو صادق لبوب بالنسبة لبوب. ولم يعد هناك شيء واضح الصدق بالنسبة لبوب!

إن الاعتراض السابق لا يعتمد على أى شيء، وبخاصة عن المذهب الذاتى. ففى وسعنا أن نستبدل بأسماء أليس وبوب أسماء جماعات. ومع ذلك تظل المشكلة قائمة. وهكذا ربما تصادف أن اكتسبت هذه المشكلة الخاصة بالمذهب النسبى أهمية خاصة فى عالم العولمة المعاصر.

وهاكم تطبيقاً مزعجاً لهذه المشكلة. فهناك من الراديكاليين فى الولايات المتحدة الأمريكية من يعتقدون بأن المسلمين يعتقدون أنهم مأمورون من الله بقتل غير المسلمين. وعلى العكس من ذلك، فإن كل المسلمين تقريباً يعتقدون بأن ذلك ليس من الإسلام فى شيء. أنهم يعتقدون أن المسلمين لا يعتقدون أنهم تلقوا هذا الأمر من الله. ولكن فى نظر المذهب النسبى، فإن الراديكاليين فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يكونوا مخطئين. إنهم غير مخطئين فيما يتعلق باعتقاد المسلمين حتى لو اختلف المسلمون معهم حول تعاليم دينهم. وهكذا ينقلب الأمر ليصبح صادقاً عند الراديكاليين أن المسلمين يعتقدون أنهم مأمورون من الله بقتل غير المسلمين. وكاذباً عند المسلمين أنهم يعتقدون أن الله أمرهم بقتل غير المسلمين.

مثل تلك الحالات تبرهن على أن المذهب النسبى ليس مجرد خطأ ميتافيزيقى غير منطقى، بل يحتمل أن يكون نوعاً من الأخطاء الكارثية. فالراديكاليون الذين يعتقدون بأن المسلمين مؤمنون بأنهم مأمورون بقتل غير المسلمين استخدموا هذه الفكرة لتبرير مختلف الفظائع التى ارتكبوها فى حق المسلمين، بدءاً من إنكار حقهم فى بناء المساجد، ومهاجمتهم جسدياً وصولاً إلى تعذيبهم أو قتلهم. وإحدى الوسائل بالغة الأهمية لمعارضة مثل تلك المعالجات الخاطئة هى التأكيد على أن المحرك عليها هو رأى الخاطيء عما يعتقدوه المسلمون حقيقة. ولكن لسوء الحظ، أن المذهب النسبى جعل ذلك مستحيلاً. ففى رأى المذهب النسبى أنه مهما يكن ذاك الذى يتصور المسلمين أنهم يعتقدون به، فإن الراديكاليين على صواب فى أن المسلمين يعتقدون بأى شيء يقرر الراديكاليون أن المسلمين يعتقدون به، بصرف النظر عن صدق هذا المعتقد.

ونحن لو تمعنا قليلا فى المشكلات الخطيرة التى ستترتب على هذا الرأى، ربما يتعجب الواحد منا للسبب الذى يجعل أى إنسان ينجذب للمذهب النسبى فى المقام الأول. فالناس يتقبلون المذهب النسبى لأنهم غالبا ما يقعون فى خطأ المبالغة فى التعميم. فهناك بعض الأمور التى يتوقف الصدق فيها على ما يعتقد الناس. فالحكم مثلا بأن دعاية أو نكتة ما تثير الضحك أو غير ذلك، مسألة نسبية تتوقف على ما يعتقد الناس أنه مضحك. وربما لا تكون هناك حقيقة مطلقة بصدد ما يثير الضحك. أما بالنسبة لهؤلاء الذين يعتقدون بأن النكتة مضحكة، فإنه من الصدق أن نقول إنها مضحكة. فى حين أن هؤلاء الذين لا يعتقدون ذلك، فإنه من الكذب أن نقول إنها مضحكة. ومع ذلك، من الخطأ أن نتصور أن صدق "كل" الدعاوى مسألة نسبية لمجرد أن بعضها يبدو كذلك.

وها كم هذا الخط الفكرى الآخر لصالح المذهب النسبى:

(1) لا توجد طريقة يمكننا بها أن نعرف الفرق بين ما هو صادق وبين ما تصادف أن اعتقدت به، أو ما بدا لك أنه صادق من منظور الخاص.

(2) إن لم تكن هناك طريقة يمكننا بها أن نعرف الفرق بين ما هو صادق وبين ما تصادف أن اعتقدت به، أو ما بدا لك أنه صادق من منظور الخاص. إذن لا يوجد فرق بين ما هو صادق وبين ما تصادف أن اعتقدت به، أو ما بدا لك أنه صادق من منظور الخاص.

(3) وما دام هذا الفرق غير موجود، إذن فالصدق نسبى يتوقف على ما يعتقد الناس.

(4) وبناء على ذلك، فالصدق نسبى يتوقف على ما يعتقد الناس.

وعلى الرغم من أن الحجة صحيحة من الناحية الصورية، فإن أول مقدمتين فيها تثيران إشكاليات خطيرة. فالمقدمة الأولى ملتبسة. فهى قد تعنى أحد هذين الأمرين:

(1a) إذا اعتقدت بشىء ما، أو بدا لك من منظور أنه صادق، فلن توجد طريقة "أبدأ" نعرف بها الفرق بين ما تعتقده وبين ما هو صادق.

(1b) إذا اعتقدت بشيء ما، أو بدا لك من منظورك أنه صادق في لحظة معينة، فلا توجد طريقة "في تلك اللحظة" نعرف بها الفرق بين ما تعتقده وبين ما هو صادق.

وفي تفسيرنا للمعنى الأول (1a) سنجد أن المقدمة واضحة الكذب. فنحن كثيراً ما نكتشف أن الأشياء التي اعتقدنا بها من قبل ليست صادقة، على الرغم من أنها بدت لنا حينها بأنها صادقة. وهذا يعني أننا نستطيع، بل بالفعل نعرف الفرق بين ما هو صادق وبين ما تصادف أن اعتقدنا به أو ما بدا لنا من قبل أنه صادق. وبالمثل، قد نكتشف في المستقبل أن الشيء الذي نعتقد به الآن غير صادق. وهذا أيضاً يعني أننا نستطيع في آخر الأمر أن نعرف على الأقل الفرق بين بعض ما اعتقدناه وبين ما هو صادق.

وهكذا، إذا كان لنا أن نعلق بعض الأمل على هذه الحجة، فيجب أن نفهم المقدمة الأولى بالمعنى الذي تشير إليه (1b). ولكن حينئذ، ولكي تكون الحجة صحيحة، يجب أن يكون معنى المقدمة الثانية هو:

(2b) إن لم توجد طريقة نعرف بها في لحظة معينة، الفرق بين ما هو صادق في تلك اللحظة، وبين ما اعتقدت بالمصادفة أو ما بدا لك أنه صادق من منظورك الخاص في تلك اللحظة. إذن لا يوجد فرق بين ما هو صادق في تلك اللحظة وبين ما تصادف أن اعتقدته، أو بدا لك أنه صادق من منظورك الخاص في تلك اللحظة.

ولكن هذه المقدمة لم تعد مقبولة الآن. ومرة أخرى نقول إن خبرتنا المباشرة بأننا أخطأنا تحسم الأمر. بل حتى لو سلمنا بأننا لا نستطيع في لحظة معينة أن نعرف الفرق بين ما هو صادق وبين ما تصادف أن اعتقدناه، فإننا ما زلنا واقعين في الخطأ بصدد حقيقة الأشياء. نعم، ربما لا تكون لدى الطريقة التي أعرف بها الفرق "في هذه اللحظة بالتحديد" بين صدق القول بأن النار قد شبت في منزلي وبين اعتقادي كذبا بأن منزلي قد شبت به النار. ومع ذلك، فإن الواقع يدلني على أن هناك فرقاً شاسعاً بين اعتقادي في وقت معين بأن النار قد شبت بالمنزل، وبين كونه مشتعل بال فعل في ذلك الوقت. وهذا هو الذي جعلني أشعر بالسكينة فيما بعد عندما عرفت أن منزلي لم تشتعل به النار عندما اعتقدت أنه مشتعل (في أي وقت آخر).

غير أن الناس قدموا حججا أخرى دافعاً عن المذهب النسبى. فالبعض دافع عن المذهب النسبى استناداً للحقيقة التى تقول إننا لا نعرف عن الأشياء إلا ما يبدو لنا منها، وليس ما هى عليه حقيقة. ولكن هذه المقدمة لا تدعم المذهب النسبى بالفعل. وإنما هى على العكس من ذلك تنطوى على شكل من أشكال مذهب الشك. بمعنى أنه: إذا كانت هناك طريقة تكون بها الأشياء بمعزل عن الكيفية التى تبدوا لنا بها. إذن لن نستطيع أن نعرف الكثير عنها. والبعض الآخر يجادل عن المذهب النسبى على أساس أنه مهما يكن ذلك الذى تعودنا على أن نعتبره "الحق" دائماً ما يكون هو ما يعتقد شخص ما، أو ما يريدنا شخص ما أن نعتقد. ولكن المذهب النسبى - مرة أخرى - لا يمكن استنتاجه من هذه المقدمة إلا إذا افترضنا أيضاً أن صدق أى شىء مرهون بوجود شخص ما يعتقد بصدقه. وهذا لا يفتح فحسب باباً للتساؤل، ولكنه أيضاً واضح الكذب. بمعنى أنه إذا كان صدق شىء ما متوقف على وجود من يعتقد به، فلن تكون هناك حقائق غير مكتشفة على الإطلاق. بمعنى أنه سيكون من المستحيل أن نكتشف صدق شىء ما لم يعتقد به شخص ما من قبل. وسيعتقد الناس بالفعل أن كل شىء صادق. وببساطة نقول أن المذهب النسبى ليس بديلاً مقبولاً للمذهب الواقعى.

4-2: نقيض الواقعية

فى الغالب، يمكننا أن نعرف صدق دعوى ما من كذبها. فنحن نستطيع أن ننظر فى البراد لنرى ما إذا كان "وجود لبن فى البراد" صادقاً أم كاذباً. ونستطيع أن نجرى حساباتنا لنكتشف ما إذا كان القول بأن "517 ، 4 عدد أولى" صادقاً أم كاذب. ومع ذلك، هناك بعض الدعاوى التى لا توجد طريقة من حيث المبدأ نستطيع بها أن نستخرج حسابياً قيمة صدقها. وربما يختلف الفلاسفة حول بعض الحالات الخاصة، ولكن ها كم بعض الأمثلة المحتملة:

(5) بول جياماتى P. Giamatti أصلع.

(6) يوجد عدد فردي من جزيئات الماء على بعد 63 بليون سنة ضوئية بالضبط من الأرض.

(7) نفق آخر ديناصور يوم الأربعاء.

(8) لا توجد مجموعة عدد أعضائها أكبر من أعضاء مجموعة من الأعداد الصحيحة. ولكن أعضائها أقل من عدد أعضاء مجموعة من الأعداد الحقيقية.

أما المثال (5) فيتضمن كلمة "ملتبسة" هي كلمة "أصلع". فمن المؤكد أن بول جياماتي لديه شعر أقل من شعر دانييل رادكليف D. Radcliffe ولكن لديه شعر أكثر من شعر فن ديزل V. Diesel. إذن هل هو أصلع أم لا؟ بل حتى لو كان لدينا إحصاء كامل بكل الشعر الذي على رأس جياماتي ومواضعه، ما كان في استطاعتنا أن نجيب عن السؤال. إذ ليست ثمة طريقة - فيما يبدو - لمعرفة ما إذا كان القول بأن جياماتي أصلع صادقاً أم كاذباً.

أما المثالان (6) و (7) فيتعلقان بأمور هي بعيدة للغاية في الزمان والمكان بحيث يعجز أي إنسان عن إيراكها. وأفضل علومنا تخبرنا بأنه لا سبيل لنا للحصول على أية معلومات أبعد من 62 بليون سنة ضوئية، مع أننا نعلم أن الكون أكبر من ذلك بكثير. وبالتالي، لا توجد أمامنا - من حيث المبدأ - طريقة لمعرفة ما إذا كانت (6) صادقة أم كاذبة. فالديناصور نفق منذ أزمان سحيقة، بحيث لم يعد أمامنا ما نفعله لاكتشاف وقت موته بدقة، حتى نتحقق من أن موته كان يوم الأربعاء حقيقة أم لا.

أما المثال (8) فيعرف بفرضية الكمية المتصلة Continuum Hypothesis. فقد برهن العالم الرياضي كورت جودل K. Gödel أنه لا توجد طريقة تثبت أو ننفي بها هذه الفرضية استناداً للبهيات العادية لنظرية المنظومة. وبرهن أيضاً على أنه في أي نسق رياضي متسق، لديه ما يكفي من القدرة لكي يعرض كل الحقائق الرياضية، سنجد دائماً بعض الجمل التي يستحيل إثباتها نفيًا أو إثباتاً.

وبالنسبة للتصور الواقعي للصدق، فإن استحالة معرفة صدق دعوى ما، لا تمثل فرقا سواء صدقت أم غير ذلك. ففي بعض الأحيان يكون من المستحيل معرفة صدق دعوى ما لأنه ببساطة لا توجد بين أيدينا حقيقة واقعية. ربما يكون هذا ما يحدث في حالة الالتباس. فنحن لم نستطع أن نعرف ما إذا كان القول بأن بول جياماتي أصلع صادقاً أم كاذباً لأنه لا توجد حقيقة واقعية بشأن كونه أصلع. وحيثما لا توجد حقيقة واقعية فلا حديث عن الصدق. ومع ذلك، فوفقاً للمذهب الواقعي هناك بعض الحقائق التي لا تقدم لنا حلاً ولا تفي بالغرض. فربما كان القول بأن آخر ديناصور نفق يوم الأربعاء قولاً صادقاً، أو ربما كاذباً. ولكن في كلتا الحالتين لا يزال السؤال قائماً ما دام من غير الممكن لأي إنسان يعرف - ولو من حيث المبدأ - أي الخيارين هو الصحيح.

أما أصحاب مذهب نقيض الواقعية فيعتقدون أن هناك طريقة تقدم لنا بمقتضاها الحقائق حلاً. فهم لا يوافقون النسبيين في أن الصدق يرتبط بما يعتقدونه الناس المنصفون. وبدلاً من ذلك، هم يعتقدون أننا حينما نفتقد الطريقة التي نعرف بها ما إذا كانت جملة ما صادقة أم كاذبة، فهذا يعني أنه لا توجد حقيقة واقعية. مثل هذه الجمل لا هي بالصادقة ولا بالكاذبة. بمعنى أننا إن لم نجد طريقة أيا كانت، فليس ثمت حقيقة واقعية نحكم بمقتضاها بما إذا كان جياماتي أصلع أم لا، وما إذا هناك عدد زوجي من جزيئات الماء على بعد 63 بليون سنة ضوئية بالضبط من الأرض، وما إذا كان آخر ديناصور قد نفق يوم الأربعاء، وما إذا كانت هناك منظومة أكبر من منظومة من الأعداد الصحيحة، ولكنها أصغر من منظومة من الأعداد الحقيقية.

فالحدس الذي يركز عليه المذهب الواقعي هو أن العالم موجود هناك في الخارج. وأنه مستقل عنا. وأننا نستطيع أن نفحصه - إذا كنا محظوظين - بحيث نكتسب بعض المعرفة عما تكونه الأشياء. غير أن أصحاب نقيض الواقعية كانت تحركهم مجموعة مختلفة من الاعتبارات. فهم يبدأون بالسؤال عن محتوى مفهومنا عن الصدق. فلنفرض أن لدينا زوجاً من الدعاوى التي نستطيع أن نعرف صدقها من كذبها، مثل "يوجد لبن في البراد" و "517، 4" عدد أولي. ولنفرض أن القول بوجود لبن في البراد قول صادق، فما الذي تتصوره بالضبط؟ يبدو - إذا تخيلنا أن الدعوى صادقة - أننا نتخيل أن العالم - على

سبيل المثال- هو بحيث إن الشخص الذى مشى إلى البراد وفتح له لن يجد صندوق عبوات اللبن فارغاً. وأن ذلك الشخص الذى صب محتويات الصندوق سيجد أن للسائل مذاق ورائحة وشكل اللبن. وأن نتائج التحليل الكيميائى لمحتوى الصندوق ستؤكد كما توقعنا أنه لبن. وأن فحص تاريخ ومحتويات الصندوق سيقودنا فى آخر الأمر لمعرفة أنه مملوء بسائل مستخلص من ضروع الأبقار، وهلم جرا. فأنت عندما تتخيل أن الدعوى صادقة، فإنك فى نفس الوقت تتخيل مختلف الطرق التى توصلك لمعرفة أن هناك لبناً فى البراد.

والآن. لنفرض أن 517، 4 عدد أولى، قول صادق. والعدد الأولى هو العدد الذى يقبل القسمة على نفسه وعلى 1 فقط. وافترضنا أن العدد 517، 4 عدد أولى معناه - إذا راجعنا كل الأعداد بين 1 وبين 517، 4 - أننا لم نجد بين هذين العددين ما يمكن أن نقسم عليه 517، 4 دون باقى. وبالتالي، يبدو أنه لا يوجد فرق بين افتراض صدق أن 517، 4 عدد أولى وبين افتراض أنه من الممكن البرهنة على أن 517، 4 عدد أولى.

خذ دعوى لا نستطيع أن نعرف صدقها من كذبها. فعلى النحو الذى يفهم به أصحاب نقيض الواقعية الأمر، فإن كل ما هو مطلوب لافتراض أن الدعوى صادقة هو أن تتخيل الطريقة التى تعرف بها أنها صادقة. وكل ما هو مطلوب لافتراض كذب الدعوى هو أن نتخيل كيف نعرف طريقة إنكارها (مثلاً "جياماتى ليس أصلاً" و "آخر ديناصور لم ينفق يوم الأربعاء" .. الخ) صادقة. فإن لم نتوصل لطريقة نعرف بها أن دعوى ما صادقة، فإننا لم نتخيل "أى شيء" إذا تخيلنا أنها صادقة. فليس ثمة طريقة نبرهن بها أو ننفى بها فرضية الكمية المتصلة (استناداً إلى البدهيات العادية لنظرية المنظومة). وبالتالي، أنا لم أفترض شيئاً إذا افترضت أن الدعوى صادقة أو كاذبة.

إذن، بناءً على وجهة نظر أصحاب نقيض الواقعية، لا يوجد فرق بين افتراض صدق دعوى ما، وبين افتراض أنه من الممكن من حيث المبدأ - معرفة أن الدعوى صادقة. يضاف إلى ذلك اعتقادهم بأنه إن لم يكن هناك فرق بين ما افترضناه فى هاتين الحالتين، إذن لن يكون هناك فرق بين "كون" دعوى ما صادقة وبين وجود إمكانية لمعرفة أنها صادقة. فالمفهوم الحقيقى للصدق عند أصحاب هذه الواجهة من النظر هو مفهوم القابلية

للمعرفة Knowability. وهكذا، فإن كل ما هو صادق هو ذاك القابل للمعرفة من حيث المبدأ.

ونستطيع أن نعبر بإيجاز عن هذا الخط الفكري بالحجة التالية ،

(9) إن افتراض أن دعوى ما صادقة يعنى أن تتخيل ما تستلزمه معرفة أنها صادقة. بمعنى المبادرة بمعرفتها.

(10) كل ما يستلزم "كون" دعوى ما صادقة هو ما نتخيله عندما نفترض أنها صادقة.

(11) وبالتالي، لكي تكون دعوى صادقة يعنى بالنسبة لها أن تكون قابلة للمعرفة.

وبالطبع، إذا كان صدق دعوى ما مرهوناً فحسب بكونها قابلة للمعرفة، إذن لا يمكن أن تكون هناك دعاوى صادقة غير قابلة للمعرفة.

والآن نريد أن نعرف كيف استجاب الواقعيون لهذه الحجة؟ فقد يرفضون كلتا المقدمتين. ففي المقدمة (9) يمكنهم أن يؤكدوا أن هناك فرقاً بين افتراض صدق دعوى ما وبين تخيل اكتشاف أنها صادقة. فنحن -مثلاً- نستطيع أن نتخيل أنه لم تنشأ على الإطلاق حياة عاقلة فى الكون. وأن الجانب الأكبر من العالم سيكون كما هو عليه الآن تقريباً. وستوجد نجوم وكواكب وذرات هيدروجين والمادة الداكنة حتى لو لم يوجد أحد مطلقاً ليكتشفها. وحيث إننا نتخيل الكون من دون حياة عاقلة، فلا يجب علينا إذن أن نتخيل اكتشاف أى من هذه الأشياء. وهكذا، يبدو أن تخيل هذه الأشياء باعتبارها صادقة، ثم تخيل اكتشاف أنها صادقة أمران يختلفان برغم كل شيء. غير أن صاحب نقيض الواقعية من حقه بالمثل أن يرد بأن هناك شيئاً ما غير محكم فيما يتعلق بتخيل ماذا سيكون عليه حال الكون إن لم توجد مطلقاً لكي نكتشفه. فما الذى نتخيله عندما نفعل ذلك؟ وكيف يتسنى لنا أن نتخيل على أى صورة سيكون الكون بون تخيل وجود الشخص الذى سيتخذ الكون صورته أمامه؟

وفى وسع الواقعين أيضا أن يرفضوا (10) التي تمثل المقدمة الثانية من الحجة. بمعنى أنهم يمكنهم أن يؤكدوا أن مضمون كون دعوى ما صادقة ليس هو نفسه الذى نتخيله عندما نتخيل أنها صادقة. فكلنا على وعى بأن هناك أشياء نحن لا نعرفها. وهذا درس تعلمناه من خلال عملية تعلم الأشياء الجديدة، ومن خلال عملية استئصال معتقداتنا الخاطئة السابقة. فهناك حقائق غير معروفة. ولدينا فكرة واضحة ماذا يعنى لشيء ما أن يكون حقيقة غير معروفة. وهذا يكفى لأن يعطينا فكرة أن بعض مظاهر العالم كانت وستظل على ما هى عليه حتى لو لم يكتشفها أحد. فالديناصورات لم تقفز إلى الوجود فجأة عندما اكتشفت حفرياتها. بل عاشت وماتت ملايين السنين قبلنا. وهذا ما كان سيحدث حتى لو لم نوجد لنكتشف شيئا عنها. ولكن ما إن نفهم أن هناك بعض الأشياء الموجودة حتى لو لم نكتشف شيئا عنها مطلقا، حتى يكون من السهل علينا أن نفترض وجود أشياء هى ما هى عليه على الرغم من أننا "لا نستطيع" أن نكتشف شيئا عنها. ومع ذلك. نحن نعرف بالفعل أن آخر ديناصور قد نفق فى يوم ما أو آخر، لأننا نعرف أن الديناصورات قد انقرضت. ولكن إذا كان آخر ديناصور قد نفق فى يوم ما أو آخر، إذن من الصدق أن نقول أنه نفق يوم الأحد أو الإثنين أو الثلاثاء أو الأربعاء أو الخميس أو الجمعة أو السبت. ويشير صاحب المذهب الواقعى أنه بالقليل من الفهم نستطيع أن ندرك معاً أن القول بأن الديناصور نفق فى يوم محدد بعينه من أيام الأسبوع لا هو بالقول الصادق ولا بالقول الكاذب، وأنه من الصدق أيضا إن نقول إن آخر ديناصور نفق فى يوم ما أو آخر، حتى لو لم نعرف أى الأيام هو.

وهكذا يبدو أن مذهب نقيض الواقعية يفرض ضوابط على المنطق الكلاسيكى. ففى المنطق الكلاسيكى تعتبر العبارة التى لها صورة: إما A صادقة أو B صادقة، ولكن فقط إذا كانت A صادقة أو B صادقة. ولكن خذ حالة الديناصور الأخير. فإننا نستطيع بل ونعرف بالفعل أنه نفق يوما ما أو آخر. وبالتالي، فنحن نستطيع ؛ بل ونعرف بالفعل:

(12) نفق آخر ديناصور إما يوم الأحد أو الإثنين أو الثلاثاء أو الأربعاء أو الخميس أو الجمعة أو السبت.

ومع ذلك، ربما يكون تحديد يوم نفق آخر ديناصور غير قابل للمعرفة. وهذا قد يعنى أنه ليس من بين هذه الدعاوى ما هو قابل للمعرفة. ويكون من حق صاحب نقيض الواقعة أن يعتقد بأنها جميعها لا هى بالصادقة ولا بالكاذبة:

الأحد (Su) - نفق آخر ديناصور يوم الأحد.

الاثنين (M) - نفق آخر ديناصور يوم الإثنين... إلخ وما تلاه.

السبت (Sa) - نفق آخر ديناصور يوم السبت.

فإذا أخذنا بالمنطق الكلاسيكى، فإن (12) لا يمكن أن تكون صادقة إلا إذا كان أحد أيام الأحاد وصولاً إلى السبت وما بينهما صادقاً. ولكن (12) يمكن أن تكون قابلة للمعرفة حتى لو لم يكن يوم الأحد وصولاً إلى السبت وما بينهما غير ذلك. وبالتالي، فصاحب نقيض الواقعة قد يحتاج لتبنى منطق يسمح بأن تكون (12) صادقة، على الرغم من أن يوم الأحد وصولاً إلى السبت وما بينهما كل منها لا هى بالصادقة ولا بالكاذبة. وبالطبع، فإن الواقعيين أميل إلى الاعتقاد بأن التخلّى عن نقيض الواقعة هو الاختيار الأفضل من التخلّى عن المنطق الكلاسيكى.

ومعظم صور الخلاف بين الواقعيون وبين أصحاب نقيض الواقعة تنحصر فى أنه إذا ارتأى أحد الطرفين رأياً، بدا من وجهة نظر الطرف الآخر لا معنى له. فأصحاب نقيض الواقعة يعتقدون بأنهم ببساطة لا يتصورون كون دعوى ما صادقة على الرغم من عدم وجود الطريقة التى نكتشف بها ذلك. وبالتالي، فالشخص الذى يعتقد بأن الجملة غير القابلة للمعرفة قد تكون صادقة أو كاذبة (وإن كنا لا نعرف أى الخيارين) هو ببساطة شخص يخدع نفسه. فى حين يعتقد الواقعيون أنه من لغو الحديث افتراض أن الواقع ينطوى على هذا النوع من الثغرات التى ينسبها له أصحاب نقيض الواقعة. وأنه لقول غير محكم على حد سواء أن نفترض أن جملة مثل "نفق آخر ديناصور يوماً ما أو آخر" هى جملة صادقة على الرغم من عدم تحديد يوم بعينه نفق فيه الديناصور.

وقد واجه مذهب نقيض الواقعية مشكلة بالغة الخطورة اكتشفها ألونزو تشيرش
A. Church ونشرت في بحث فريدريك فيتشه F. Fitch. فقد لفت تشيرش انتباه فيتشه
للمشكلة غفلاً من اسمه. ومن ثم عرفت بإسم "مفارقة فيتشه" Fitch's Paradox وظلت كذلك
إلى وقت قريب حتى عرفت "بمفارقة القابلية للمعرفة" The Paradox of Knowability.
والمشكلة هي كما يلي بالضبط: إن الدعوى بأن كل صدق قابل للمعرفة، تنطوي - فيما
يبدو - على مضمون مباغت يثير الدهشة هو أن كل صدق هو في الحقيقة معروف!

وربما كان من الصعب بعض الشيء أن نتتبع الاستدلال الذي يقف خلف مفارقة
القابلية للمعرفة. فهو يعتمد على زوج من المبادئ التي من الأفضل أن نعرضها قبل دراسة
الحجة. المبدأ الأول هو فاعلية المعرفة^(*) Factivity of Knowledge فاعلية المعرفة بالنسبة
لأى دعوى P إذ عُرِف P، إذن P.

والفكرة - إذا تكلمنا باللغة العادية - هي أنك لا تستطيع أن تعرف ما هو غير موجود.
بمعنى أنه إن لم يكن هناك أي لبن في البراد، فلا يمكن معرفة وجود لبن في البراد. وإذا
عرف شخص ما بوجود لبن في البراد. إذن هناك لبن في البراد.

أما المبدأ الثاني فكثيراً ما يسمى "إغلاق مقدمة واحدة" Single Premise Closure
(أما أسباب هذا الاسم فلا أهمية لها بالنسبة لغرضنا) إغلاق مقدمة واحدة: إذا كانت
الرابطه "p و q" معروفة. إذن p معروفة و q معروفة.

مثال ذلك: إذا عُرِف أن جاك وجيل صعدا التل. إذن عُرِف أن جاك صعد التل، وعُرِف
أن جيل صعد التل. وإذا عُرِف أن الثلج أبيض وأن الحشائش خضراء. إذن فقد عُرِف أن
الثلج أبيض، وعُرِف أن الحشائش خضراء. والفكرة العامة هي أن معرفة الرابطة بين
دعويين تستلزم أيضاً معرفة هاتين الدعويين كل على حدة.

(*) تعتبر المعرفة فاعلة Factive عندما تجسد نوعاً من الرابطة الإبستمولوجية بين الصدق وبين الاعتقاد. المترجم.

هاكم الآن الاستدلال الذي يقف خلف المفارقة. فلكي نبرهن - مع التسليم بمذهب نقيض الواقعية - على أن كل صدق معروف، سنحاول أن نبرهن على أن العكس لا يمكن أن يكون صادقاً. أي أننا سنحاول أن نبرهن على أن نقيض الواقعية متناقض بشأن ادعائه بأن هناك دعوى صادقة ولكنها غير معروفة. ولنفرض أن الدعوى الصادقة ولكنها غير معروفة هي P . بمعنى أن نفترض:

(13) ما يلي صادق: P صادق، و P غير معروف.

والآن، ما دام مذهب نقيض الواقعية هو القائل بأن كل ما هو صادق قابل للمعرفة (13). وأن نقيض الواقعية يتضمن:

(14) ما يلي ممكن: شخص ما يعرف أن كلا من $P(a)$ ، و $P(b)$ معروفة.

إن (14) تخبرنا بشكل أساسي أنه إذا كان شيء ما صدقه غير معروف، إذن يعتبر الصدق غير المعروف لهذا الشيء، أمراً قابل للمعرفة. وتنشأ المشكلة لأن (14) وإغلاق مقدمة واحدة يستلزمان:

(15) ما يلي ممكن: شخص ما يعرف أن P صادقة. وشخص ما يعرف أنه لا أحد يعرف أن P صادقة.

والآن، يعود الفضل لمبدأ فاعلية المعرفة في أنه:

إذا كان شخص ما يعرف أنه لا أحد يعرف أن P صادقة. إذن لا أحد يعرف أن P صادقة. وهكذا، فإن (15) تستلزم إمكانية التناقض:

(16) ما يلي ممكن: شخص ما يعرف أن P صادقة، ولا أحد يعرف أن P صادقة.

فالتناقضات غير ممكنة. لذلك لا بد أن شيئاً ما وقع في الخطأ. ويبدو أن مبدأ فاعلية المعرفة، ومبدأ إغلاق مقدمة واحدة لا ضرر منهما. ولكن يجب أن ينشأ الإزعاج إما من نقيض الواقعية أو من افتراض وجود صدق غير معروف. وبالتالي، إذا قبلنا نقيض الواقعية، فكأننا - فيما يبدو - التزمنا برفض فرضية وجود صدق غير معروف. فليست كل الدعوى الصادقة قابلة للمعرفة فحسب، بل معروفة!

وربما لا تمثل مفارقة القابلية للمعرفة نفيًا قاطعًا لنقيض الواقعية، ولكنها كلفت أصحاب نقيض الواقعية ثمنًا غالياً. فأصحاب نقيض الواقعية ملتزمون بالفعل بفكرة أن بعض الجمل، التي يظهر بخلاف ذلك التزامها بالنظام تماما، لا هي صادقة ولا هي كاذبة. وكلها بذاتها تلزم أصحاب نقيض الواقعية برفض مبدأ المنطق الكلاسيكي الخاص بمبدأ ثنائية التكافؤ **bivalence principle** الذي ينص على أن أي دعوى إما أن تكون صادقة أو كاذبة. علاوة على ذلك، فمفارقة القابلية للمعرفة تتطلب من صاحب نقيض الواقعية أن لا يختار من بين الخيارات التالية تلك التي يبدو بشكل خاص أن لها جاذبيتها:

إنكار مبدأ فاعلية المعرفة، ومبدأ إغلاق مقدمة واحدة.

إنكار وجود صدق غير معروف.

تبني منطق غير كلاسيكي لا ينتهك فحسب مبدأ ثنائية التكافؤ. بل وأيضا "لا يوجد صدق غير معروف" ليست مكافئة لـ "كل صدق معروف".

2 - 5: الموضوعية ومبدأ التكافؤ

النسبية والواقعية ونقيض الواقعية كلها مذاهب لها نقائصها. فالنسبية تقوض نفسها بنفسها، وتعالج بشكل غير صحيح بعض أنواع الأخطاء باعتبارها مستحيلة. والواقعية تواجه تحديا من مذهب الشك. ونقيض الواقعية يتفادى الشك بادعاء أن كل ما هو صادق قابل للمعرفة، ولكن ذلك جاء على حساب المنطق الكلاسيكي، ويواجه تحديا من مفارقة القابلية للمعرفة.

ويهمنا في هذا المقام أن ننظر بوضوح كيف تعاملت هذه الآراء الثلاثة مع مبدأ التكافؤ ومدى ما أصابته من نجاح أو فشل. فقد رأينا في الفصل الأول أن مبدأ التكافؤ ساعد في تفسير اختلاف الصدق عن الاعتقاد. وساعد أيضا - دون مفاجأة - في تفسير مشكلات المذهب النسبي.

فبالنسبة للمذهب النسبي، فإن الصورة التخطيطية للتكافؤ ذاتها صيغت بشكل خاطئ. فالصورة التخطيطية تقول: "من الصدق أن - إذا فقط إذا" ولكنها لم تحدد الصدق بالنسبة لمن. أما أصحاب المذهب الذاتي فيعتقدون أن الصدق هو بالنسبة للأفراد. وبالتالي، سيكون هناك تفسير للصورة التخطيطية للتكافؤ بالنسبة لكل شخص، مثل:

(17) من الصدق لأليس أنه - إذا فقط إذا - .

(18) من الصدق لبوب أنه - إذا فقط إذا - .

(19) من الصدق لشارلي أنه - إذا فقط إذا - . وهلم جرا

فإذا صدقت دعوى ما عند شخص ما فهذا أمر يعود لاعتقاده بها، على الرغم من أن إمكانية الخطأ في المعتقدات تجعل من السهل الالتقاء بأمثلة مضادة لهذه الصورة التخطيطية. فلنفرض أن أليس تعتقد أن إبراهيم لينكولن هو أول إنسان هبط على القمر فإذا أخذنا (17) فسنجد أمامنا:

(20) من الصدق لأليس أن إبراهيم لينكولن هو أول إنسان هبط على القمر، إذا فقط إذا كان إبراهيم لينكولن هو أول إنسان هبط على القمر.

فإذا سلمنا أن أليس تعتقد أن إبراهيم لينكولن كان أول إنسان هبط على القمر، فسينتج عن ذلك أنه "كان" أول إنسان على القمر! وهذا يعني أن المذهب الذاتي فشل في اختبار مبدأ التكافؤ! ولنفس السبب فشلت نسبية الإجماع. إذ لا يترتب ببساطة على القول أن أي إنسان أو شخص أو ثقافة أو طبقة أو سلالة أو جنس أو دين أو أي شيء مهما يكن، يعتقد أن إبراهيم لينكولن هو أول إنسان على القمر، أن إبراهيم لينكولن "كان" أول إنسان على القمر. ولا يترتب أيضا عن الدعوى أن إبراهيم لينكولن كان أول إنسان على القمر أن تصادف أن أعتقد بذلك أي فرد أو جماعة.

وبالمثل، واجه نقيض الواقعية تحديا من مبدأ التكافؤ. وجاءت الحالات الصعبة التي واجهت نقيض الواقعية من ثنائيات شروط الصدق كتلك:

(21) من الصدق أن آخر ديناصور نفق يوم الأربعاء إذا، فقط إذا نفق آخر ديناصور يوم الأربعاء.

(22) من الصدق أن آخر ديناصور لم ينفق يوم الأربعاء إذا، فقط إذا لم ينفق آخر ديناصور يوم الأربعاء.

مثل هذه الثنائيات لشروط الصدق تتضمن دعاوى ليست فحسب غير قابلة للمعرفة، بل وإنكارها هو أيضا غير قابل للمعرفة. (إذا اعتقدت أننا نستطيع معرفة ما إذا كان آخر ديناصور قد نفق يوم الأربعاء من عدمه، فلك مطلق الحرية في استبدال ما قلناه بمثل آخر مختلف، كأحد الأمثلة الموجودة في القائمة التي عرضناها في بداية هذا الفصل).

فإذا كان الصدق هو نفس الشيء مثل القابلية للمعرفة – كما تقول نقيض الواقعية – إذن (21) و (22) يعنيان نفس الشيء مثل:

(23) من القابل للمعرفة أن آخر ديناصور نفق يوم الأربعاء إذا، فقط إذا نفق آخر ديناصور يوم الأربعاء.

(24) من القابل للمعرفة أن آخر ديناصور لم ينفق يوم الأربعاء إذا، فقط إذا لم ينفق آخر ديناصور يوم الأربعاء:

وهنا تكمن المشكلة. فبناء على قانون الثالث المرفوع في المنطق الكلاسيكي، فإما أن يكون آخر ديناصور قد نفق يوم الأربعاء أو أن آخر ديناصور لم ينفق يوم الأربعاء. فبالنسبة لأي دعوى C إما C أو نفيها أي لا -C. ومع ذلك، نجد أن (23) و (24) يتضمنان أننا نستطيع أن نعرف ما إذا كان آخر ديناصور قد نفق أم لا على الرغم من كل شيء. فبفضل (24) نستطيع أن نعرف أنه لم ينفق. وبفضل قانون الثالث المرفوع نتبين أن هذين هما الاحتمالين المتاحين. إما أنه حدث، أو أنه لم يحدث.

هنا نجد أن نقيض الواقعية وكذا المنطق الكلاسيكي غير متسقين مع وجود أسئلة لا إجابة لها. ومن المؤكد أن هناك أسئلة لا إجابة لها. إذن، لكي نستوفى مبدأ التكافؤ، على أصحاب نقيض الواقعية أن يرفضوا المنطق الكلاسيكي. إنهم يحتاجون لاستخدام منطق

غير كلاسيكى ينقصه قانون الثالث المرفوع بحيث يمكنه التوفيق بين الدعاوى التى لا هى بالصادقة ولا هى بالكاذبة، وبين تلك التى يمكنها أن تعطى معنى لثنائية شروط الصدق التى على صورة: من الصدق أن - إذا، فقط إذا، " " عندما تُملأ "...." (صيغة الجمع) بجمل لا هى بالصادقة ولا بالكاذبة.

وفى المقابل، لا يواجه المذهب الواقعى أيا من هذه المشكلات. فالواقعيون يعتقدون بوجود عالم مستقل عنا. وأن صدق أو كذب بعض الدعاوى يعتمد على الكيفية التى توجد بها الأشياء فى ذلك العالم، بصرف النظر عما يعتقد أى إنسان أو يمكن أن يعرفه. لنفرض أن نفوق آخر ديناصور يوم الأربعاء هو مسألة غير قابلة للمعرفة، وليست لدى أى إنسان فكرة عن ذلك أيضا. فإن صدق أو كذب الدعوى بأن آخر ديناصور نفق يوم الأربعاء هو عند الواقعيين أمر لا يعتمد على أى شىء سوى على الديناصور ومتى نفق. فإن لم تكن الدعوى بأن آخر ديناصور نفق يوم الأربعاء دعوى صادقة، إذن فهو لم ينفق يوم الأربعاء. وهو ما لا يضمنه أصحاب نقيض الواقعية.

أما النسبية فهى مذهب غير مقبول. فأصحاب نقيض الواقعية بلغوا ما بلغوه على حساب المنطق الكلاسيكى، ووضع ثغرات مفاجئة فى العالم، ليس فى حالات الالتباس فحسب، بل أيضا فى أجزاء من الرياضيات، وكذلك الماضى البعيد، والمستقبل البعيد، والمواضع النائية. ومن هنا، يبدو المذهب الواقعى واعدًا ينتظره مستقبل مرموق أكثر من البديلين اللذين ناقشناهما هنا.

ولكن هذا لا يعنى أن المذهب الواقعى ليست له مشاكله. فلكى يتبنى الواحد منا وجهة النظر الواقعية عليه أن يأخذ على عاتقه التزامات معينة فى موضع آخر من الفلسفة وخاصة الإبستمولوجيا. إذ عليه أن يتحمل مسؤولية الرد على تحدى الشك، إما باعتراف فكرة أننا لا نستطيع أن نعرف الكثير مطلقا عن العالم المستقل عنا، أو بشرح كيف يمكننا أن نعرف ما تكون عليه الأشياء حقيقة، علاوة على شرح الكيفية التى ستبدو لنا بها. ولكن هذه المسؤولية يمكن تحملها. فالمعرفة وإن كانت تتطلب معتقدات مدعومة بما يكفى، فهى لا تتطلب المبالغة فى الدعم بحيث يسيطر على كل احتمال للخطأ

المنطقي. وبالطبع، يجب أن نسلم بأنه ليس من السهل أن نقول بالضبط عما هو جيد إنه "جيد بما يكفي".

قلنا إن مسئوليات صاحب المذهب الواقعي يمكنه تحملها. فمن المعقول أن المعرفة تتطلب معتقدات مدعومة بشكل "جيد بما يكفي" وليس دعماً يسيطر ويضبط كل الاحتمالات المنطقية في الخطأ. نعم، بالرغم من أنه ليس واضحاً تمام الوضوح كيف يكون ما هو جيد "جيداً بما يكفي" ولكنه يبدو واضحاً تقريباً. هنا نجد أن ما يدعيه الشك من أننا نسيطر على كل الاحتمالات المنطقية للخطأ، بما في ذلك احتمال أن نكون مخدوعين بطرق يستحيل علينا من حيث المبدأ أن نتحكم فيها، هو ادعاء غير معقول. فالمشكلة التي يمكن للواقعيين من غير الشك أن يواجهوها هي أن مجموعات المطالب والشروط الشكوية من أجل المعرفة قد بلغت الذروة، وليس لأننا لا نريد أو لا يمكننا أن نتصدى لها.

قراءة إضافية

قدم رينيه ديكارت تجربته الفكرية عن الشيطان المخادع، والصراع مع مشكلة الشك في "التأملات في الفلسفة الأولى" (Descartes 1641) وأوجز ديفيد هيوم فلسفته الشكوية ودافع عنها في "مقال في الفهم الإنساني" (1777) وكتابه "بحث في الطبيعة البشرية" (1739). انظر بشكل خاص أقسام V-II من المقال. وعمل كانط الميتافيزيقي العظيم "نقد العقل الخالص" (1781) ثم قام بتلخيص أهم أفكاره في "مقدمته لكل ميتافيزيقا مستقبلية" (1783). وبالنسبة للأعمال الأكثر حداثة عن المشكلة الشكوية. انظر المقالات في كتاب Warfield & Derase (1999).

أخذ أفلاطون على عاتقه مواجهة نسبية بروتاجوراس في "ثياتيتوس" وناقشه أرسطو في الكتاب الثالث من "الميتافيزيقا". ولمناقشة دقيقة لحجة أرسطو، انظر Evans 1974. وانظر أيضا Salerno 2009 بالنسبة لبعض المقالات الحديثة عن مفارقة القابلية للمعرفة.

تحوى دائرة معارف ستانفورد الفلسفية العديد من المقالات التي تتعلق بموضوعات هذا الفصل، وتتضمن قوائم مطولة من المراجع. انظر على وجه الخصوص "الصدق" (Glanz berg 2009)، و"الواقعية" (Miller 2012)، "النسبية" (Swoyer 2010)، و"الشك" (Klein 2011)، "مفارقة فيتشه عن القابلية للمعرفة (Brogaard & Salerno 2012)، والمقالات الخاصة بهيوم وكانط.

1

2

الفصل الثالث

الصدق والقيمة

يقول وليم جيمس إن "الصدق هو الاسم الذي يطلق على أى شىء يثبت أنه خير على طريق الاعتقاد. وهو خير أيضا لأسباب واضحة قابلة للتحديد" (1907 ap83). ويبدو أن الفكرة التي يتكلم عنها جيمس تخبرنا بأنه لا يوجد صدق منفصل عن قيمته. فالصدق يشير لنوع معين من الخيرية في المعتقدات. وتفسير ما هو الصدق يعنى تفسير مدى أهمية أن تكون المعتقدات خيرة.

وقد تبني بعض الفلاسفة الآخرين أمثال مايكل دومت M. Dummett وجهة نظر مماثلة للعلاقة بين الصدق وبين العبارات التي بنيت بشكل صحيح. ففهم ما هو الصدق - فيما يعتقد هؤلاء - معناه أن نفهم نوعيات معينة من الصواب أو الصحة التي تتصف بها العبارات. وطبيعة الصدق هي هذا النوع من الصواب.

بل حتى لو افترضنا أن هؤلاء الفلاسفة كانوا مخطئين في تصورهم للصدق كنوع من الخيرية أو الصواب بشكل أساسي، فالصدق يبدو بالفعل جديرا بالاهتمام. على أنه من الأفضل - بمعنى ما - أن نعتقد أو نقرر ما هو صادق مفضلين إياه على ما هو كاذب. وقد يكون الصدق خيرا لذاته، وقد يكون خيرا من أجل شىء آخر. وأيما كان الاختيار فإن نظرية طبيعة الصدق ستساعدنا في أن نجعل لقيمة الصدق معنى. فهي لن تتركنا في دوامة الحيرة نتساءل لماذا يتوجب علينا أن نحرص على أن تكون معتقداتنا أو عباراتنا صادقة.

وهذا الفصل يطرح سؤالين عن الصدق والقيمة. السؤال الأول هو: هل الصدق بالضرورة نوع من الخيرية كما يعتقد جيمس ودومت فيما يبدو؟ والسؤال الثاني هو:

بفرض أننا قلنا إن الصدق ليس "بالضرورة" نوعاً من الخيرية، فلماذا هو جدير بالحرص عليه؟ وما نوع القيمة التي يحملها الصدق، إن كانت له قيمة على الإطلاق؟

3 - 1: هل الصدق بالضرورة نوع من الخيرية؟

إن كرة المضرب (كرة التنس) كروية الشكل هي أفضل كرة للعب التنس من الكرة ذات الشكل المكعب. ولكن ذلك ليس جزءاً من ماهية كونها كروية. ومن الأفضل أن تكون إشارات المرور حمراء عنها خضراء. ولكن ذلك ليس جزءاً من طبيعة اللون الأحمر. وبخلاف الشكل واللون، يبدو أن بعض الخصائص تمتلك أموراً تتعلق بالقيمة أو الإلزام الذي يمثل جزءاً منها. فجزء من طبيعة القتل العمد أنه قتل خاطئ أخلاقياً. وكونه خاطئاً أخلاقياً جزء مما يجعل القتل جريمة. وربما يكون جزءاً من طبيعة العدل أن تقوم السياسات المنصفة بمعاملة الناس بشكل غير متحيز. وتكون معاملة الناس بشكل غير متحيز جزءاً من طبيعة العدل. ويبدو أيضاً أن الجمال له أيضاً هذه السمة. فالجمال ليس مجرد شيء مرغوب فيه إستراتيجياً. بل هو نوع من الخيرية الإستراتيجية. والفلاسفة يطلقون على مثل هذه الخصائص اسم "المعيارية".

كذلك من الأفضل - بمعنى ما - للمعتقدات والعبارات أن تكون صادقة وليست كاذبة. ولكن هل يمثل ذلك جزءاً من طبيعة الصدق ذاته؟ وهل الصدق خاصية معيارية شأن العدل والجمال أو جريمة القتل العمد، أم أنه بدلا من ذلك خاصية تشبه الاحمرار أو الشكل الكروي؟

أما هؤلاء الذين يتصورون الصدق بوصفه خاصية معيارية، فهم غالبا ما يستدلون على ذلك بما يلي:

(1) - إذا كان جزء من مفهوم الصدق هو أنه من الأفضل للمعتقدات أو العبارات أن تكون صادقة من أن تكون معتقدات أو عبارات كاذبة. إذن فالصدق هو خاصية معيارية.

(2) - جزء من مفهوم الصدق أن تكون المعتقدات أو العبارات الصادقة أفضل من الكاذبة.

(3) - وبالتالي، فالصدق نوع من الخيرية بالضرورة.

وعلى الرغم من أنه قد يوجد متسع ما للشك في المقدمة الأولى من هذه الحجة، فإن الفلاسفة ركزوا انتباههم على المقدمة (2).

ولكن من المهم أن نلاحظ بعض الأشياء التي لم تذكرها المقدمة (2). فهي لم تقل أنه من الأفضل لدعوى ما أن تكون صادقة عنها كاذبة، فالدعوى التالية - على سبيل المثال - صادقة ولكن صدقها لا يمثل شيئاً طيباً.

(4) - يوجد بليون إنسان يعيشون حالياً تحت ظروف الفقر المدقع.

والمقدمة (2) تتعلق بمعتقدات وعبارات، وليس بالدعاوى التي تعبر عنها. ولا هي أيضاً تقول لنا إن المعتقدات والعبارات الصادقة أفضل دائماً من تلك الكاذبة في كل الأحوال. فهناك بعض المعتقدات الصادقة التي يستحسن أن نتخلص منها لخطورتها الشديدة. وهناك بعض العبارات الصادقة التي لا ينبغي التفوه بها لضررها. وما يهمنا من (2) فكرة أن المعتقدات تكون أفضل عندما تكون صادقة أكثر منها كاذبة، بشرط أن تفهم ببساطة على أنها معتقدات. والعبارات تكون أفضل عندما تكون صادقة بشرط أن تفهم ببساطة على أنها عبارات، على الرغم من أن أي معتقد أو عبارة صادقة بعينها يمكن أن تكون موضع اعتراض لأسباب أخرى، وفي كل الأحوال.

لقد كان وليم جيمس مغرماً بالقول بأنه لا فرق بين أن تقرر صدق شيء ما وبين أن تعتقد به. ففي رأيه أن الغرض من مفهوم الصدق هو أن يصنف تلك المعتقدات التي تصمد أمام الاختبار وتثبت أنها مفيدة. وبناءً على هذا الرأي، فإن مفهوم الصدق يتضمن فكرة أن المعتقدات الصادقة أفضل من تلك الكاذبة، لأن "الصدق" لا يعدو مجرد اسم للخير على طريق الاعتقاد. وعندما سنناقش هذه المسألة بالتفصيل في الفصل القادم، سنجد أن وجهة نظر جيمس تعاني من مشكلات خطيرة، أبسطها أن المعتقدات يمكن أن تكون خيرة بالطريقة التي يفهمها عقله، دون أن تكون صادقة.

ويعتبر مايكل دومت (1958) مصدرًا مؤثرًا آخر للفكرة القائلة بأن الصدق بالضرورة هو نوع من الخيرية. ففي إحدى فقراته المشهورة كتب يقول:

دعنا نقارن الصدق والكذب بالكسب والخسارة في لعبة الشطرنج. فبالنسبة للعبة معينة، فإننا أولاً نبدأ بتخيل صياغة قواعد اللعبة وذلك بتحديد الموقف الابتدائي للمتبارين، ثم الحركات المسموح بها. وتصل اللعبة (الدور) إلى نهايتها عندما تستحيل الحركة المسموح بها. وعندئذ، يمكننا أن نميز بين اثنين (أو ثلاثة) مواقف نهائية، والتي سنسميها "فائز" (والذي يعنى أن اللاعب الذى قام بالتحرك الأول يفوز) و "خاسر" (بالمثل) ومن الممكن أيضا "متعادل". وإن لم نحتكم للمعاني العادية لكلمات "فاز" و "خسر" و "تعادل" فإن هذا الوصف يهمل نقطة أساسية هي أن هدف اللاعب أن يفوز. بمعنى أن جزءًا من مفهوم الفوز في لعبة ما أن اللاعب يلعب ليفوز. وأن هذا الجزء من المفهوم لا يتم نقله بتصنيف المواقف الأخيرة إلى مواقف فائزة وأخرى خاسرة. فيمكننا أن نتخيل أشكالاً متنوعة من الشطرنج، حيث يكون هدف كل لاعب إماتة الشاه (كش ملك). وستكون تلك لعبة مختلفة تماما، ولكن سيكون الوصف الصورى الذى تخيلناه متوافق مع الوصف الصورى للشطرنج. والنظرية الكلية للشطرنج يمكن صياغتها بالرجوع فقط للوصف الصورى. ولكن تحديد أى نظريات Theorems تلك النظرية Theory هي التى تهمننا يتوقف على ما إذا كانت لدينا الرغبة فى لعب الشطرنج أو الألعاب المتنوعة. وبالمثل، فإن جزءًا من مفهوم الصدق يشير إلى بناء عبارات صادقة" (P.143).

وقولنا "نحو بناء عبارات صادقة" يعنى أننا نقول شيئًا عن نوع العبارات التى من الأفضل أن نبنيها، أو نوع العبارات التى ينبغى أن تبني. فأنت عندما تبني عبارة ما، ينبغى أن تكون متأكدًا من أن ما تقوله صادق. وإن لم تفعل فأنت ترتكب خطأ بطريقة ما. فإن حاولت أن تكون مخادعا، فإن ما تفعله هو شىء ما يشبه الغش فى لعبة بناء العبارات. فإن لم تكن ببساطة مهتمًا بما إذا كان ما تقوله صادقًا أو كاذبًا، فإن عباراتك ستشبه حركات اللاعب الذى يدفع بقطع اللعب هنا وهناك دون محاولة منه للفوز، بل ويلعب الدور بشق الأنفس على أية حال.

لنفرض أن أليس تعرف تمام المعرفة المواضع التي على رقعة الشطرنج التي تعتبر "فائزة" والمواضع التي تعتبر "خاسرة" في كل دور، ولكنها لا تعرف أن اللاعب في كل الألعاب يحاول أن يفوز. إن أليس تفهم فهمًا كاملاً الجزء الوصفي للفرق بين الفوز والخسارة، ولكنها لا تزال لا تفهم مفهوم الفوز. إنها لم تدرك الفرق المعياري بين الفوز والخسارة. "الفوز" هو العضو الحسن في ثنائي (الفوز والخسارة). إنه الحالة التي يطمح لإنجازها. "الخسارة" هي العضو السيئ، والحالة التي يجاهد لتجنبها. ويعتقد دومت أن هذه الحالة مشابهة للصدق والكذب. فبوب يعرف كل المعرفة ما يحسبه يؤهل عبارة معطاة لأن تكون صادقة. ولكنه إن لم يعرف أن هدفنا هو بناء عبارات صادقة وليست كاذبة، فسيفشل بالرغم من ذلك في إدراك الفرق المعياري بين الصدق والكذب. إنه لم يفهم كيف أن الصدق بالنسبة للعبارات شيء حسن، بطريقة مختلفة كلية عن الطريقة التي يكون حسناً بالنسبة لها أن تكون مسموعة، وسيئة بالنسبة لها أن تكون ملغزة مطلسمة، ومتعادل بالنسبة لها أن تبني في الصباح. فلفهم الصدق كصدق - في رأي دومت - على الواحد منا أن يفهمه باعتباره الهدف من بناء الجمل.

ولنفرض أن دومت كان على صواب بشأن الفوز، فلا يزال في المجال متسع لإنكار دعاويه عن الصدق. ففي مقدور الواحد منا أن يؤكد أن بوب يفهم تمام الفهم مفهوم الصدق. ولكنه فشل في أن يفهم بالضبط ماذا يعنى أن تبني عبارة. فقد يكون جزءاً من مفهوم "التأكيد والإقرار أو مفهوم عبارة ما" أننا نهدف إلى تعيين ما هو صادق. ولكنه ليس جزءاً من مفهوم الصدق مطلقاً.

انظر إلى تشابه آخر مع الألعاب. ففي الشطرنج يكون الهدف هو تحقيق وضعية معينة لقطع اللعب على الرقعة يكون فيها ملك King الخصم في وضع الموت (كش ملك). وفي شطرنج الانتحار أو الموت، يكون هدف اللاعب تحقيق وضعية معينة للقطع بحيث يدفع بالملك الخاص به إلى الموت. ومع ذلك تظل قواعد اللعبة كما هي بالضبط في الشطرنج العادي. ولنفرض أن كارول تعرف جيداً ماذا تقول في حالة موت الملك، ولكنها لا تعرف ماذا يعنى موت الملك كهدف في الشطرنج العادي أو الانتحاري. إن المشكلة ليست في أن كارول ينقصها مفهوم موت الملك، بل في أنها حتى الآن لا تفهم ما الشطرنج

وما الشطرنج الانتحارى. إنها المفاهيم التي لم تفهمها فهما جيداً. وفي إمكان الواحد منا أن يتفهم موقف بوب باعتباره مشابها لموقف كارول. فبوب يعرف ما تتطلبه عبارة ما لكي تكون صادقة أو كاذبة. ولكنه لم يدرك أن الصدق هو هدفنا حينما نبني عبارة ما. والسبب في ذلك أنه لم يدرك إدراكاً كاملاً ما "العبارات" بالرغم من استيعابه مفاهيم الصدق والكذب بشكل بالغ الدقة.

إن موت الملك وكذلك الصدق ربما يمثلان خصائص معيارية مهمة. الأول هو هدفنا من لعب الشطرنج، والثاني هو بالمثل هدفنا من بناء العبارات. ومع ذلك، ليس من المحتم أن يكونا خصائص معيارية لكي يكتسبا أهميتهما المعيارية بهذه الطرق. فالفرق بين الشطرنج العادى والشطرنج الانتحارى يكمن فيما إذا كان أحدنا يرجو من ورائه الفوز أم يريد به الخسارة. إن الفرق بين عمل تقارير مخلصه وبين التفوه بكلام فارغ يتبلور فيما إذا كان هدفنا فقط هو قول ما هو صادق.

غير أن بعض الكتاب يقترحون - فيما يبدو - خطأ فكرياً مختلفاً للمناقشة ليصلوا إلى أن الصدق هو بالضرورة نوع من الخيرية. (Engel 2005, Wright 1992, Lynch 2005) (b; 2009 a) فعندما تكون العبارة صادقة، فإننا نسميها "صائبة" Right أو "صحيحة" Correct. ونسمى العبارة الكاذبة "خاطئة" Wrong أو "غير صحيحة" Incorrect. فمصطلحات "صواب" و "صدق" تبدو مترادفة عندما تستعمل في العبارات. وبالتالي، يمكننا أن نبرهن على ذلك على النحو التالى:

(5) - كما تستعمل في العبارات، فإن "صادق" و "صائب" لفظان مترادفان.

(6) - إذا كان مصطلحان مترادفان، فإنهما يعبران عن نفس المفهوم.

(7) - كلمة "صائب" تعبر عن مفهوم الصواب Rightness. وهو مفهوم معيارى.

(8) - كذلك كلمة "صادق" كما هي مستعملة في العبارات تعبر عن مفهوم الصواب

الذى هو مفهوم معيارى.

فهل هذه الحجة ناجحة؟

إننا لا ننكر أننا في بعض الأحيان نستخدم مثل هذه المصطلحات "صواب" "خطأ" "صحيح" "غير صحيح" "غلط" "Error" "إساءة فهم" "Mistake" في سياق واحد مع الصدق والكذب. فعندما يكون ما تقوله صادقا تكون على "صواب" ويكون "خاطئا" عندما يكون قولك كاذبا.

ومع ذلك، فلا شيء مما ذكرناه، يكفي للبرهنة على أن "الصدق" و "الصواب" يعبران عن نفس المفهوم. فقد نصف جلسة لتناول الطعام بأن نقول إن الشوكة موضوعة على يسار الطبق **To the left of the plate** أو قد نلاحظ أن الشوكة موضوعة في المكان الصحيح **In the right place** ومع ذلك، فإن الشوكة هي في المكان الصحيح إذا، و فقط إذا كانت على يسار الطبق. ومن الواضح أن عبارة "على يسار الطبق" وعبارة "في المكان الصحيح" لا تعنيان نفس المفهوم. فالعبارة الأولى تصف فحسب أين توجد الشوكة. بينما الثانية تطبق مجموعة من القواعد، وتقيم موضع الشوكة، وهي مطابقة لهذه القواعد أم لا.

بل حتى لو كانت العبارات "صائبة" إذا، و فقط إذا كانت صادقة، فهذا لا يعني بالضرورة أن "الصواب" و "الصدق" مترادفان. فقولنا إن عبارة ما صادقة هو مجرد وصف لها. في حين أننا إذا قلنا إنها صائبة فإننا بذلك نقيمها إيجابا بالقياس لمجموعة من القواعد. إذن، فالمقدمة الأولى للحجة ليست صحيحة بشكل واضح.

ومع ذلك، إذا سلمنا فرضا بتلك المقدمة، فلا يزال هناك مجال للشك في (7). وهي الدعوى القائلة إن "الصواب" (بالمعنى المقبول للترادف مع "الصدق") يعبر عن مفهوم معياري. فإذا قلنا عن "أفعال" ما إنها صائبة أو خاطئة، فنحن في هذه الحالة نقيمها على ضوء مجموعة ما من القواعد أو المعايير (غالبا ما تكون معايير أخلاقية). ومع ذلك، ربما تعبر كلمة "صائب" عن مفهوم مختلف عندما تستعمل في عبارات من تلك التي تعبر عنها عندما تستعمل في أفعال أو مكان للجلوس، تماما كما هو الحال في تعبيرات مثل "الزاوية اليمنى" **Right angle**. فأنت تقول هناك سبعة أيام في الأسبوع. وأنا أرد عليك "هذا صواب". وأنا عندما أقول ذلك، فمن المقبول أنني أعبر عن اتفاقى معك بشأن عدد

أيام الأسبوع، وليس تقييم عباراتك تقييماً معيارياً باعتبارها خيرة أو شريرة، مسموحاً بها أو غير مسموح بها أو ما إلى ذلك.

غير أنه لا شيء من ذلك يبرهن على أن الصدق "ليس" خاصية معيارية، ولكنه يلقى بظلال من الشك بالفعل على الأسباب الرئيسية التي وراء اعتقاد الفلاسفة بذلك. بل حتى لو لم يكن الصدق خاصية معيارية، فنحن مع ذلك ما زلنا نميل للاعتقاد أنه يستحق الاهتمام. إذن، دعنا نأخذ بعين الاعتبار ذلك الذي يجعل الصدق جديراً بالاهتمام. فما نوع القيمة التي يحملها الصدق؟

3. 2- ما الذي يجعل للصدق قيمة؟

على الرغم من أن الفلاسفة ناقشوا تنوعاً مشوشاً من أنواع القيمة، فإن من بينها خمسة أنواع لها أهمية خاصة في تناول قيمة الصدق. كل منها يمثل طريقة يدعى بها الفلاسفة أن للصدق قيمة، أو يستحق الحرص عليه :

القيمة الذاتية (الجوهرية) **Intrinsic Value** : إنه خير في ذاته للمعتقدات أن تكون صادقة.

القيمة الغائية **Final Value** : للصدق قيمة بقدر ما تحرص عليه كائنات عاقلة.

القيمة الأداة: **Instrumental Value** : للصدق قيمة لأنه يجعل المعتقدات أكثر فائدة.

القيمة التأسيسية **Constitutive Value** : الصدق يستحق الحرص عليه لأن الاهتمام به ضروري كجزء من الحياة الخيرة.

القيمة الهادفة **Telic Value** : الصدق يستحق الحرص عليه لأننا نستفيد من حرصنا عليه.

والآن، دعنا نفحصها واحداً واحداً.

3 - 2 - 1: هل للصدق قيمة ذاتية

يعتقد بعض الناس أن للصدق قيمة "لذاته". فالصدق لا يعنى سوى شىء واحد وهو أنه ذاتيا له قيمة. فعندما تكون لشيء ما قيمة ذاتية، فهو حينئذ له قيمة فى ذاته بحكم طبيعته الخاصة، وليس لعلاقته بأى شىء سواه. فمعاملة الناس بلطف قد يكون خيرا فى ذاته ولذاته بصرف النظر عما إذا كان ذلك سيجعلهم يردون لك الجميل ويعاملونك بإحسان. من ناحية أخرى، فإن قيمة المطرقة العادية ليست مستمدة منها هى ذاتها، بل مما يمكننا عمله بها. إذن، من الأرجح ألا تكون للمطرقة العادية قيمة جوهرية أو ذاتية، بينما اللطف فى المعاملة له ذلك.

إن فكرة أن للصدق قيمة ذاتية هى ترجمة لفكرة أن الصدق خير "لذاته". إنها فكرة أن المعتقدات الصادقة أفضل من الكاذبة - عندما تكون الأشياء الأخرى متكافئة - وأنها ببساطة الأفضل بفضل صدقها. وأنها استمدت قيمتها من طبيعة الصدق ذاته وليس لمجرد علاقة المعتقد الصادق بالأشياء الأخرى ذات القيمة.

وإحدى طرق البرهنة على النتيجة القائلة بأن شيئا ما له قيمة فى ذاته هى أن نبرهن - كحقيقة واقعة - على أننا نميل للحرص عليه لذاته. فالحرص على شىء لذاته عادة ما يتضمن الاعتقاد بأن له قيمة ذاتية. ومن ثم، إن لم نكن قد أخطأنا كثيرا فى قيمنا، فإن الأمور التى نحرص عليها لذاتها ستميل لأن تكون ذاتية القيمة. وهكذا، يمكن للواحد منا أن يبرهن على أن الصدق ذاتى القيمة بوجه خاص على أساس أننا نرغب فيه بالفعل لذاته. أو أننا نميل لتفضيل المعتقدات الصادقة على الكاذبة لأنها وببساطة صادقة. ألا نفعل ذلك حقيقة؟

وقد اقترح مايكل لانث (2005 b , PP. 15-19) التجربة الفكرية التالية (المستندة إلى نوزيك Nozick (1977)) التى أراد بها البرهنة على أن معظم الناس يحرصون على الصدق لذاته. تخيل أن لديك الفرصة لتختار بين طريقين سيظل أحدهما معك بقية حياتك. فإذا أخذت بالخيار A فلن يتغير شىء. وإذا أخذت بالخيار B فستعيش حياتك وكأنك مربوط بآلة حاسبة (كمبيوتر) وكأنك مفردة فى "المصفوفة". وستكون خبراتك الذاتية كما لو

كنت قد أخذت بالخيار A تماما. وستنسى أنك قمت بأى اختيار على الإطلاق. وبالتالي، وبقدر ما يحظى الأمر باهتمامك، ستعيش فى العالم الحقيقى، وتتفاعل مع أناس حقيقيين، وتأكل طعامًا حقيقيا... إلخ، ولكن كل ذلك سيكون وهما. وعلى الرغم من أنه لن يكون هناك فرق فى الطريقة التى تبدوا لك بها الأشياء، أو كيف أنت سعيد، فإن كل معتقداتك تقريبا عن العالم الخارجى ستكون كاذبة. ويعتقد لانث أن معظم الناس سيفضلون الخيار A على الخيار B. وهو يعتقد أن هذا يعنى أنهم يهتمون بالصدق لذاته. أى أنهم يعتقدون بأن للصدق قيمة ذاتية.

إن تجربة لانث الفكرية لم تبرهن على الكثير. فالمشكلة أن هناك أسبابا لتفضيل الخيار A على الخيار B لا صلة لها بقيمة الصدق. لنفرض مثلا أن بوب يحب أمه التى تعانى من سكرات الموت. ويريد أن يواسيها فى أيامها الأخيرة. وبوب لا يريد أن "يبدو مجرد" مواسٍ لأمه. بل يريد أن يواسيها حقيقة بالفعل. هو لا يريد لأمه أن تعانى سكرات الموت بمفردها، بينما هو لديه خبرات تعطيه الإحساس كما لو كان بالضبط يواسيها. هنا نجد أن بوب حتى لو لم يكن يبالي بالصدق بمعنى الكلمة فإن لديه السبب لتفضيل الخيار A، لأنه فى الخيار A سيحصل على ما يريد بدلا من أن يبدو فحسب وكأنه يحصل على ما يريد.

إن المعتقدات الصادقة ليست هى الأشياء الوحيدة التى ستفقدتها إذا أخذت بالخيار B. بل إنك أيضا تستبدل بالإنجازات الفعلية لأهدافك، بوهم أنك أنجزتها. وبناءً على ذلك، نحن لا نستطيع أن نستنتج أن الناس تميل لتقييم الصدق لذاته. ولكن لأنهم ببساطة يفضلون الخيار A على الخيار B.

ويقترح جوناثان كفافج J. Kavanvig (2008) تجربة فكرية مختلفة تهدف للبرهنة على أننا نميل للاعتقاد بأن الصدق خير لذاته. فهو يطالبنا بأن نتخيل كائنين متساويين تماما فيما يتعلق بإنجاز احتياجاتهما وتحقيق أهدافهما. أحدهما واسع المعرفة أو ذو معرفة غير محدودة (أى أنه يعتقد بأن كل شىء صادق. وأنه لا شىء كاذب) بينما الآخر غير ذلك. أما الكائن واسع المعرفة فيبدو فى حال أفضل من الآخر غير ذى المعرفة. وحيث إن الكائنين متساويان من حيث وضعهما المرضى فى إنجاز احتياجاتهما وتحقيق

أهدافهما، فسيتضح أن صاحب المعرفة الواسعة في حال أفضل لمجرد أن لديه معتقدات صادقة أكثر. فإذا اعتقدنا بأن المعتقدات الصادقة التي لدى الكائن واسع المعرفة قد جعلته في حال أفضل، فقط لمجرد أنها صادقة، فإن ذلك يشير إلى أننا نعتقد بأن الصدق خير لذاته.

هذه الطريقة في البرهنة على القيمة الذاتية للصدق لها عيبان رئيسيان. الأول هو أن كل ما يمكنك أن تأمل في البرهنة عليه هو أن للصدق "بعض" القيمة الذاتية. ولا تستطيع أن تخبرنا كيف يكون الصدق الذي له قيمة. والثاني أن أفضل تفسير للسبب الذي يجعل صاحب المعرفة الواسعة يبدو أفضل حالاً لا شأن له ولا صلة بقيمة الصدق.

وللوهلة الأولى قد يبدو العيب الأول هو الثانوى، ولكن ضع في اعتبارك أن هناك اختلافًا في تجربة كفافج الفكرية. ففي هذا الاختلاف نجد أن الكائن غير ذى المعرفة يحقق تحسناً طفيفاً أفضل من صاحب المعرفة الواسعة في إنجاز احتياجاته وتحقيق أهدافه. فصاحب المعرفة الواسعة لديه معتقدات صادقة أكثر، ولكن الكائن الآخر يبدو أفضل حالاً على العموم، حتى لو كان ذلك طفيفاً. في حين يبدو الأوسع معرفة في حال أفضل عندما يكون كلاهما متكافئين في بقية الجوانب، الأخرى كلها، إلا إذا أبلى الغير ذى المعرفة بلاءً حسناً إلى أى مدى وفى أى جانب آخر. وحينئذ لن يكون من الواضح أن صاحب المعرفة الواسعة هو حقيقة الأفضل حالاً مطلقاً. بل حتى لو كانت معتقدات صاحب المعرفة الواسعة فائقة الصدق تنطوى على بعض القيمة، فمن السهل جداً أن تبدو هذه القيمة مرجحة بأي خير آخر أيا كان.

فإذا سلمنا بأنه من السهل بمكان ترجيح القيمة الذاتية للصدق، فقد يتشكك الواحد منا فى أن القيمة ما هى إلا وهم وسراب فى المقام الأول. وربما كان هناك تفسير بديل للسبب الذى جعل صاحب المعرفة الواسعة يستوقفنا باعتباره صاحب الحال الأفضل فى التجربة الفكرية الأصلية. وتصادف أن كان هناك بديلان مقبولان على الأقل.

البديل الأول يبدأ من فكرة أن الصدق هو هدف المعتقدات. بمعنى أنه جزء مما نعنيه بأنه إذا كانت لدينا معتقدات، فمن الأفضل أن يكون ما نعتقده صادقا، وليس ما نعتقده

كاذبا. فإذا صحت هذه الفكرة، فإن استجابتنا للتجربة الفكرية الأصلية لن تمثل مفاجأة. فالكائن واسع المعرفة يكون على أفضل حال كمعتقد **Believer** ولكن ذلك بسبب طبيعة المعتقد وليس طبيعة الصدق. فالمعتقد الصادق -بمقتضى هذا الرأي- يشبه سباق العدو السريع. فالعداء الأسرع هو الأفضل كعداء، من العداء الأبطأ. ومع ذلك، فالسبب في ذلك هو أن العدو بالطبيعة يسعى وراء السرعة، وليس لأن السرعة بالطبيعة هي الهدف من العدو.

إن التساؤل ما إذا كان الاعتقاد يهدف إلى الصدق بهذه الطريقة، هو مسألة مثيرة لبعض الخلافات. والتفسير البديل الثانى يعتمد على العكس من ذلك على اثنتين من الحقائق السيكولوجية المهمة. الأولى أن الناس يميلون لأن ينسبوا نجاحهم لأسباب داخلية مثل كفاءتهم أو صدق معتقداتهم، بالأحرى عن ظروف خارجية (de Jong et. al. 1988) ثم يقدمون التفسيرات المعاكسة لتبرير فشلهم. والحقيقة السيكولوجية الثانية أننا حينما نربط شيئا بشيء آخر له قيمته، فإننا نقيم الشيء الأول أيضا لذاته. (De Houwer et. al. 2001). وعلى ضوء الحقيقة الأولى، علينا أن نتوقع أن يربط الناس المعتقد الصادق بالفعل الناجح. وعلى ضوء الحقيقة الثانية، علينا أن نتوقع ذلك الربط لجعل الناس يقيمون الصدق لذاته. آنذاك، لا سبيل أمامنا سوى أن نتوقع أننا سنقيم الصدق لذاته. وأننا سنعتقد أن الكائن واسع المعرفة فى أفضل حال، حتى لو لم تكن للصدق أى قيمة ذاتية. وبما أن لدينا مثل هذه المواقف التى تتعلق بما إذا كانت للصدق قيمة ذاتية، فلن نضع الكثير من الثقة فى الحدوس التى دفعت على تجربة كفانفج الفكرية.

وبالطبع، فهذا لا يثبت أن الصدق ليست له قيمة ذاتية، ولكنه يوحى بافتقارنا للسبب القوى للاعتقاد بذلك. فالتفسير السيكولوجى الذى أوردناه عاليه يدمغ بالشك أى حجة على القيمة الذاتية للصدق، تقاوم ميلنا الفطرى -وكحقيقة واقعة- لأن نحرص على الصدق لذاته. فإذا صح هذا التفسير، فإن على المدافعين عن القيمة الذاتية للصدق أن يدعموا موقفهم على أسس مختلفة.

والقيمة الذاتية ليست هي النوع الوحيد من القيمة. وهي ليست الشيء الوحيد الذي يجعل من الصدق قيمة تستحق الحرص عليها. فقد ذهب الفلاسفة إلى أن للصدق أيضا نوعا من القيمة الخارجية أو غير الجوهرية **Extrinsic Value**. وأحد هذه الأنواع وهو "القيمة الغائية" **Final Value** يعطى معنى مختلفا لكون الصدق خيرا لذاته.

3 - 2 - 2: هل للصدق قيمة غائية

تعود فكرة القيمة الغائية لكريستين كورسجارد (1983) **C. Korsgaard** التي ذهبت إلى أن شيئا ما يمكن أن يكون خيرا لذاته دون أن يكون ذاتيا له قيمة. وتعد كورسجارد جزءا من التقليد الفلسفى الكانطى الذى يؤكد أنه مما له مغزى أخلاقى عميق أن تكون للكائنات العاقلة أهداف، ويرغبون فى بعض الأشياء لذاتها. فالرغبة فى شيء ما لذاته تستدعى الرغبة فيه من أجله هو وليس لمثل هذه الأسباب ككونه مفيدا أو نافعا فى الحصول على شيء آخر سواه.

فالفتاة التى تجمع الطوابع مثلا قد تريد جمع أكبر تشكيلة متنوعة من الطوابع، ولكن ليس من أجل بيعها أو أى غرض آخر. بل على العكس من ذلك، هى ببساطة تريدها، فقط لذاتها. فأحد أهداف حياتها أن تكسب أوسع تنوع فى مجموعتها. فقيمة المجموعة المتنوعة من الطوابع ليست ذاتية فيها، ولكنه يبدو شيئا جيدا لجامعة الطوابع أنها استطاعت أن تحقق هدفها فى المجموعة المتنوعة. علاوة على ذلك، إذا قام مخرب بإتلاف المجموعة، فإن هذا المخرب سيبدو وكأنه ألحق الضرر بصاحبة المجموعة بإتلافه شيئا ذا قيمة. وسيكون هذا هو الوضع والحقيقة حتى ولو لم يوجد فى العالم شخص يهتم بالطوابع على الإطلاق. فالمجموعة ببساطة قد اكتسبت قيمتها فيما يبدو من تقييم التى جمعتها ولذاتها. "فالقيمة الغائية" هى أسلوب كورسجارد فى التعبير عن القيمة التى للأشياء بفضل كونها مرغوبة لذاتها.

ويمكننا أن نصطنع حالة يكون فيها الصدق له قيمة غائية، وذلك بطريقتين. الأولى، أننا نلاحظ - كحقيقة واقعية- أن الناس يحرصون بالفعل أو يرغبون فى الصدق من أجل

ذاته . هذا الموقف ينعكس على استجاباتنا للتجارب الفكرية كتجربة كفافنج . وكذلك ينعكس أيضا على موقف عبّر عنه لانث (2009 a) وكفافنج (2008) وهو أن السبب الوحيد الذي من أجله لا نعبأ بتعلم ضروب تافهة معينة من الصدق (مثل تلك التي نسأل فيها عن عدد أوراق العشب الموجودة في الiardة) هو أن لدينا من الحاجات الملحة الكثير الذي يتطلب اهتمامنا .

الحالة الثانية للصدق ذي القيمة الغائية تطرح دعوى تتسم بالجرأة . فنحن لا نحرص بالفعل على الصدق لذاته فحسب، بل يجب علينا ذلك . فالواحد منا لا يمكن أن تكون لديه معتقدات بون أن تكون عوناً له في تمثيل العالم بشكل صحيح، واستخدامها بطرق مصممة بطرق تجعلها ملائمة للعالم الخارجي . فلكي تكون لديك معتقدات، عليك أن تفرض على "العقل التوافق مع اتجاه العالم" وتنبذ المعتقدات الكاذبة لا لسبب سوى أنها كاذبة . والإبقاء أو تكوين معتقدات صادقة لا لسبب سوى أنها صادقة . فلكي تكون مخلوقاً عاقلاً يجب - إلى حد ما - أن تكون لديك معتقدات . وبالتالي، فلا مفر أمام المخلوقات العاقلة سوى أن تقيّم الصدق لذاته . وحينئذ، لا مفر على حد سواء من أن تكون للصدق قيمة غائية .

الحجة الثانية تدور حول فكرة استحالة أن تكون لدى إنسان ما معتقدات دون أن يكون في نفس الوقت حريصاً على صدقها لذاتها . والمشكلة المحتملة هي أن المخلوق الذي لديه مفهوم الصدق هو وحده الذي يمكنه أن يقيّم الصدق لذاته . وبالتالي، وبناءً على هذا الرأي، فإن المخلوق الذي لديه مفهوم الصدق (والقابلية لتقييمه) هو الذي يمكن أن يمتلك معتقدات بعامة . وكان مصدر سعادة لبعض الفلاسفة أنهم جعلوا الصدق شرطاً أساسياً لاعتناق المعتقدات، وإن كانت يترتب على ذلك نتائج حدسية مغايرة تماماً . فالشرط الذي فرضه الفلاسفة يتضمن أن الحيوانات غير البشرية (وكثير من الأطفال الصغار) ليست لديها معتقدات . وهذا يعني - مثلاً - أن الكلب لا يمكنه أن يعتقد بأن السنجاب الذي يطارده قد صعد سريعاً فوق الشجرة، ولا السنجاب لديه معتقدات عن الأماكن التي خبأ فيها جوز البلوط . ألم يكن من الأفضل أن نأخذ بالطريق الأكثر قبولاً وهو إنكار أن الأخذ بمعتقدات ما يتطلب الحرص على الصدق لذاته، بدلاً من إنكار أن الكلاب والسنجاب والأطفال الرضع لديهم معتقدات .

وما إن نضع جانبا الحجّة الثانية، حتى نستطيع أن نتبين بسهولة أكثر ما الخطأ في السطر الأول من الحجّة أيضا. فعلى الرغم من حرصنا بعامة على الصدق لذاته، فإنها طريقة بالغة الصعوبة لتحقيق الخير. فالناس يمكنهم تقييم أى شيء لذاته بدءًا من العدالة حتى الطوابع النادرة وكذلك الإحساس بالآلام الآخرين. وعلى الرغم من دعاوى كورسجارد، فإن الأشياء لا تصبح ذات قيمة لمجرد أن الناس تقيمها. فمجموعات الطوابع والمعذبون في الأرض لا يكتسبون نوعا خاصا من القيمة تأسيسا على أن الناس تقيمها لذاتها. فما يسمى "بالقيمة الغائية" ليست مطلقا نوعًا حقيقيا من القيمة. فإذا كان هناك ما يقال بشأنها، فإننا نقول إنها طريقة للتقييم وليست طريقة تجعلها ذات قيمة.

إن فكرة القيمة الغائية تنطوي على لبس دقيق. فهناك شيء ما خير - وقد يكون ذاتي الخير أيضا - يتعلق بحصول الناس على ما يريدون. وقد يكون من العدل تماما أن يكون ما يريده شخص ما مثيرا للضجر كطابع ما أو كريها كالأطفال الرضع. ومع ذلك، ليس علينا لكي نعترف بذلك أن نفترض أن الموضوعات الفعلية لرغبات الناس لها نوع خاص من القيمة، ولكن فحسب هناك شيء ما خير فيما يؤدي إلى إشباع رغبات الناس بصرف النظر عن قيمة المرغوب فيه.

إن هناك سبب ضعيف لافتراض أن الصدق خير "لذاته" إما من حيث كونه له قيمة ذاتية، أو كونه غائي القيمة. ومع ذلك، لا يزال للصدق قيمة بطريقة أخرى. فكل الفلاسفة تقريبا المهتمين بقيمة الصدق يعتقدون أن للصدق قيمة أداتية على الأقل *Instrumentally valuable* كأن نقول إنها تجعل المعتقدات مفيدة، أو تكون عونًا لنا في الحصول على ما نريد. دعنا ندرس هذه الفكرة في الفقرة التالية.

3 - 2 - 3: هل للصدق قيمة أداتية؟

المطرقة مفيدة في دق المسامير. وهي أداتيا ذات قيمة في بناء الأشياء. والمال أو النقود لها قيمة أداتية. وهي تستمد قيمتها من قيمة ما نستطيع أن نشتره بها. وبنفس المنطق يميل الفلاسفة للاعتقاد بأن للصدق قيمة أداتية. فالمعتقدات الصادقة

ليست فحسب في تناولنا وملائمة لفعل مثل تلك الأشياء كالحصول على الطعام أو علاج الأمراض، بل أيضا لأن المعتقدات الكاذبة تؤدي إلى نتائج كارثية. فالناس -مثلا- الذين يطلقون الرصاص على أنفسهم دون قصد، غالبا ما يجرحون أنفسهم نتيجة اعتقاد كاذب بأن المسدس غير محشو بالطلقات. وحيث إن المعتقدات الصادقة يمكن أن تكون مفيدة جدا، والكاذبة خطيرة للغاية، فمن المفهوم أن يعتقد أي منا بأن الصدق ذاته له قيمة أدائية. غير أن مشكلة القيمة الأدائية للصدق أعقد من ذلك بكثير. ففي بعض الأحيان تسبب لنا معتقداتنا الصادقة الضرر. فإذا كانت طائرتك على وشك أن تتحطم في الجبال، فمن المميت أن تعتقد بصدق إجراءاتك عندما كنت تشرع في الإقلاع (Stich 1990). فبعض المعتقدات الكاذبة مفيدة للغاية ونافعة وبخاصة تلك التي يسميها السيكولوجيون "الأوهام الإيجابية" Positive Illusions (Tylor 1989). فضلا عن ذلك، نحن نعمل حرفياً وفق خليط من المعتقدات الصادقة والمعتقدات الكاذبة. ويتوقف نفع أي معتقد معين، صادقا كان أو كاذبا، على ما تؤمن به من معتقدات أخرى وعلى الظروف الخارجية التي تعمل في إطارها. وقد يكون من الصعب أو من المستحيل أن تحدد ما أسهم به صدق أو كذب المعتقد المعين في إنجاح أو إفشال فعل معين.

والبديل المقبول هو أن نفهم الصدق باعتباره علامة أو أمانة أو تقدير تقريبي لنوع من التوافق المعقد بين المعتقد وبين السلوك والبيئة الذي مهد للفعل الناجح. عندئذ، يكون من الخطأ القول بأن للصدق قيمة أدائية، بل حتى لو كانت المعتقدات الصادقة تساعدنا غالبا في نجاح أفعالنا، فهذا لا يعنى أن صدقها هو الذي جعلها مفيدة. وعلى سبيل التشبيه، لنفرض أن كل المطارق القوية طليت باللون الأزرق، بينما طليت المطارق الرقيقة باللون الأصفر. فإن المطارق القوية على هذا النحو ستكون هي الأفضل في دق المسامير، ولكن لونها الأزرق لم يكون عوناً لها في دق المسامير. وبالمثل، فإن المعتقدات الصادقة قد تنزع لأن تكون أكثر فائدة لنا من تلك الكاذبة. ولكن ذلك لا يستتبع أن يكون صدقها هو الذي جعلها أكثر فائدة. فشان اللون الأزرق للمطارق، قد تكون سمة ارتبطت بالمصادفة بسمة أخرى هي التي قامت بكل العمل. فإذا كان لنا أن نتكلم بشكل دقيق، فإن خاصية الصدق لن تكون لها أي قيمة أدائية في تلك الحالة.

بل حتى لو لم تكن للصدق قيمة أداتية بالمعنى الدقيق الذي يقصد به لعب دور فعلى فى حصولنا على ما نريد، فسنكون بالفعل - فيما يبدو - فى وضع أفضل فى حصولنا على ما نريد عندما تكون معتقداتنا أكثر وليس أقل صحة. وهذا فيما يبدو شيئاً جيداً فيما يتعلق بما لدينا من معتقدات صادقة. أما الجزء الصعب فهو أن تعثر على الطريقة الصحيحة التى تميز ذلك النوع من الخيرية.

وحديثاً حول بعض الفلاسفة المهتمون بقيمة الصدق بؤرة اهتمامهم من قيمة الصدق ذاتها إلى قيمة الحرص على الصدق. وأحد هؤلاء الفلاسفة هو مايكل لانش الذى ذهب إلى أن الصدق يستحق أن نحرص عليه، لأن الحرص على الصدق جزء من الحياة الإنسانية الخيرة (2005 b)

3 - 2 - 4: هل الحرص على الصدق خير تأسيسى؟

يستخدم لانش مصطلح "الخير التأسيسى" Constitutive good ليعنى به شيئاً يمثل جزءاً ضرورياً من الحياة الخيرة الناجحة (PP. 128-9). فموقف الحب - مثلاً - قد لا يكون له فحسب قيمة أداتية (أى أن تجعل الناس يحبوك) ولكن أن تعيش هذا الموقف يمثل جزءاً ضرورياً لما نعنيه بأن تحيا حياة مُرضية كإنسان. حينئذ، يعد موقف الحب بحسب مصطلح لانش بمثابة الخير التأسيسى.

ويعتقد لانش أن موقف الحرص على الصدق لذاته، أو باختصار "الحرص على الصدق" هو خير تأسيسى. وهو يعتقد أن ذلك هو الذى يجعل الصدق جديراً بالحرص عليه. وهو يرى أن الصدق يستحق الحرص عليه لأنه يتوجب على الإنسان أن يحرص على الصدق لكى يحيا حياة إنسانية خيرة.

وفى رأى لانش، فإن الحرص على الصدق يعنى:

توضيح سمات شخصية معينة موجهة نحو الصدق. هذه السمات تتضمن الرغبة التلقائية فى الإنصات لكلا جانبي القصة. منفتح العقل ومتسامح مع آراء الآخرين. يهتم

بالتفاصيل ورقيق الشعور. يعطى انتباهاً دقيقاً للدليل والبرهان. وتتضمن هذه السمات أيضاً الرغبة المخلصة لمناقشة الافتراضات، وتقديم والتماس الأسباب. غير متحيز ويمتلك الشجاعة العقلية. (Lynch 2005 b, PP. 129-30)

وبالإضافة إلى أنواع السمات التي نكرها لانش، يمكننا أن نضيف عنصراً آخر: هو الرغبة في تقدير إمكانية الاعتماد على طرائق الواحد منا في تكوين الآراء. ووضع الضوابط لتلك الطرائق بهدف زيادة إمكانية الاعتماد عليها. (Wrenn 2005).

وقد عرض لانش حجته على النحو التالي (2005b, P. 136):

(1) إذا كان الكمال العقلي جزءاً ضرورياً لكي يحيا الإنسان حياة خيرة. إذن فالحرص على الصدق هو أيضاً كذلك.

(2) الكمال العقلي جزء ضروري لكي يحيا الإنسان حياة خيرة.

(3) وبناء على ذلك، فإن الحرص على الصدق على هذا النحو هو جزء ضروري لكي يحيا الإنسان حياة خيرة.

(4) إذا كان الحرص على الصدق جزءاً ضرورياً من الحياة الخيرة. إذن، فالصدق على هذا النحو جدير بالحرص عليه لذاته.

(5) وبالتالي، فالصدق يستحق الحرص عليه لذاته.

ويعنى لانش بمصطلح "الكمال العقلي" **Intellectual Integrity** الرغبة في "تأييد والدفاع عن أفضل أحكامك عن الصدق برغبتك الأكيدة في العمل وفقاً لهذا الحكم عندما تدعو الحاجة لذلك" (P.131). إنه يعتقد أنه من المستحيل أن يكون هناك كمال عقلي دون أن يصاحبه حرص على الصدق. ومن ثم، فهو يعتقد أن الحرص على الصدق جزء ضروري من الكمال العقلي، وبالتالي الحياة حياة خيرة.

كذلك يقدم لانش سبباً آخر للاعتقاد بأن الحرص على الصدق جزء من الحياة حياة خيرة. فالحياة الطيبة - فيما يرى - تتطلب السعادة. والسعادة تتطلب احترام الذات.

واحترام الذات يتطلب من الواحد منا أن تكون لديه الرغبة في التضحية من أجل ما يعتقد أنه صواب. تلك الرغبة - فيما يستطرد لانش- تتطلب الميل لتأسيس الحرص على الصدق (P. 150).

غير أن التفسير الذي قدمه لانش يعانى من مشكلتين لا يستهان بهما. الأولى أن التفسير يعتمد على تصور غير صحيح للكمال العقلى. والثانية أنه من المشكوك فيه أن احترام الذات يتطلب نوعاً من الاهتمام بالصدق كما يزعم لانش.

فلكى يكون لدينا كمال عقلى يجب - وفقاً لرأى لانش- أن تكون لدينا الرغبة فى تأييد والدفاع عن الصدق، والتي تعنى بدورها الرغبة فى العمل وفقاً لحكمك على ما هو صادق عندما تدعو الحاجة لذلك. ومع ذلك، فحكمك على ما هو صادق هو حكم عادل بصرف النظر عما تصادف أن اعتقدت به. فإذا اعتقدت بأن شيئاً ما صادق، فهذا لا يعنى أكثر من مجرد اعتقادك به. وهكذا، فإن ما يسميه لانش "بالكمال العقلى" يعادل كونك لديك الرغبة للفعل وفقاً لما تعتقده عندما تدعو الحاجة لذلك. ومع ذلك فكلما فعل شخص ما فعلاً، فإنه يفعله بناء على ما يعتقد. بل حتى لو أرغمت على فعل شيء تحت تهديد السلاح كأن يكون $6=2+3$ (شيء لا أعتقده) فإننى أقوم بهذا الفعل وفقاً لاعتقادي بأن شخصاً ما سيقبلى إن لم أظاهر بالموافقة على أن $6=2+3$. وهكذا، فإن ما يدعوه لانش "بالكمال العقلى" لا يعدو مسألة كون لديك الرغبة فى الفعل عندما تدعو الحاجة لذلك. وربما يعد ذلك فضيلة، ولكنه ليس كمالاً عقلياً. إنه بالأحرى شيء ما يقترب من الشجاعة أو الضمير الحى أو العناية والاجتهاد.

وهكذا، فالمقدمة الأولى من حجة لانش مشكوك فيها. فلماذا تستلزم الشجاعة والضمير الحى والاجتهاد أن يحرص أى منا على الصدق. ولماذا يتعين على أن أعطى انتباهها زائداً للدليل، وأن أكون متسامحاً مع آراء الآخرين لكى أرغب فى الفعل عندما يكون الفعل ضرورياً؟

كذلك يعتقد لانش أنه يجب عليك أن تحرص على الصدق لذاته لكى تكتسب احترامك لنفسك. ففكرته تقول إنك لا تستطيع أن ترغب فى التضحيات من أجل ما تعتقد أنه صواب

ما لم تكن لديك الميول لتأسيس الاهتمام بالصدق. وهذه أيضا تبدو أحد أخطائه. تخيل أحد أنصار الأيديولوجية الشمولية المتعصبين، منفلق العقل ومتزمت وغير متسامح. وهو يعتقد أنه من الصواب قمع ومراقبة الآراء المخالفة لأيديولوجية حزبه. مثل هذا الشخص يمكن أن نجد لديه الرغبة الحقيقية لتقديم تضحيات كبرى في سبيل ما يعتقد أنه صواب. ففي حالته تلك، فإن مناصرته لما يعتقد أنه صواب، تعنى أنه يعرض النقيض تماما للميول التي وُحِدَ لانش بينها وبين الحرص على الصدق.

فإذا كانت الحياة الخيرة تتطلب الحرص على الصدق لذاته، فإن ذلك ليس لأن ذلك الموقف ضرورى لاحترام الذات أو لتأييد ما يعتقد الإنسان أنه صواب. ففي مقدور أى إنسان أن يحترم نفسه حق الاحترام دون أن يكون مفكراً حريصاً مدققاً، أو مدافعا عما يعتقد أنه صواب دون أن يلقى بالا للدليل.

إن لانش لم يبرهن على أن الصدق هو شئ ينبغى الحرص عليه، ولكن هناك مقاربة مشابهة يمكن أن يكتب لها النجاح. فبدلاً من التركيز على القيمة التأسيسية وفكرة أن الحرص على الصدق جزء ضرورى من الحياة الخيرة، يمكننا أن نركز على نوع مختلف من القيمة، والتي سأسميها "القيمة الهادفة" **Telic Value**. فالأشياء تكتسب قيمة هادفة عندما تكون مفيدة أو نافعة أو تساعدنا فى الحرص عليها.

3 - 2 - 5: هل للصدق قيمة هادفة؟

هناك بعض الأشياء من الخير أن تكون لك، ولتكن وجبة لذيذة أو نوع من الميول. وهناك أشياء من الخير لك أن تناضل من أجلها. تخيل معى أحد متسلقى الجبال. فتسلق الجبل يقتضى منك أن تصل إلى قمته. وقد تكون هناك قيمة ما وراء وقوفك على قمة الجبل. ومع ذلك، فبالنسبة للمتسلق نفسه، يجتاحه شعور بالارتياح والإشباع والسرور من محاولته بلوغ القمة، فضلا عن القيمة المتمثلة فى الوصول الفعلى لها.

فبلوغ قمة الجبل يتضمن نوعين من القيمة للمتسلق. الأول له شيء يشبه القيمة الأداة بما يثيره في المتسلق من مشاعر. ومع ذلك، فالثاني له قيمة هادفة. فعندما جعل المتسلق من بلوغ القمة هدفاً له، استفاد بطرق أخرى. لقد استفاد الإشباع من عملية التسلق، والذي يختلف عن الإشباع الذي يحسه من بلوغ القمة، ويختلف أيضاً عما يشعر به من إشباع عندما يتجول هنا وهناك على جوانب الجبل.

ومع أخذنا بمفهوم القيمة الهادفة، يمكننا أن ننحى جانباً أو نحيد كل التساؤلات الخاصة بقيمة المعتقدات الصادقة ذاتها، ونركز بدلاً من ذلك على الطريقة التي نستفيد بها من الحرص على الصدق. فالحرص على الصدق يعنى امتلاكك لملاكات كثيرة متنوعة كالعقل المنفتح والاهتمام بكفاءة المناهج التي تستخدمها في البحث... إلخ. بل حتى لو لم تكن مثل هذه الملاكات ضرورية لكي نحيا حياة خيرة، فقد تفيدنا. فإن تحققت الفائدة، فإن الصدق حينئذ يكتسب قيمة هادفة. وبالتالي، هل استفدنا من امتلاكنا لتلك الملاكات؟

والإجابة الأولية عن هذا السؤال هي بنعم. وهي تجيء من دراسة قامت بها عالمة النفس نانسوك بارك N. Park وزميلها كريستوفر بيترسون C. Peterson ومارتين سليجمان M. Seligman (Park, Peterson & Seligman 2004). فقد وجدوا أن الناس الذين سجلوا معدلاً عالياً على مقاييس الفضول أو حب الاستطلاع والانتفاخ العقلي والتفكير النقدي وحب المعرفة سجلوا أيضاً مستويات عالية من الإشباع في حياتهم. فإذا كانت هذه السمات هي التي تؤسس الحرص على الصدق. إذن سيتبين لنا أن الناس الأكثر حرصاً على الصدق يعيشون أيضاً حياة مفعمة بالإشباع.

ومع ذلك، لم تكن النتائج التي انتهى إليها السيكولوجيون هي الكلمة الأخيرة في الموضوع. فنتائجهم كانت منسجمة مع كثير من البدائل الممكنة. فربما كانت الحياة الخيرة هي السبب في أن يصبح الإنسان أكثر فضولاً وتفتحاً عقلياً، ومحبة للمعرفة أكثر، وصاحب تفكير نقدي أعمق. أو يجعلك الحرص على الصدق أشد رغبة في تقبل حياتك كما هي، ويزيد من شعورك بالإشباع دون أن يجعلك في حال أفضل. ونحن لا نستطيع أن نستبعد مثل هذه البدائل الممكنة دون بذل جهد أكبر.

وعلى الرغم من غموض نتائج السيكولوجيين، نستطيع أن نضع أيدينا على بعض الفوائد التي يمكن أن نكتسبها من الحرص على الصدق. بل حتى لو افترضنا أن الصدق لا يحمل قيمة أدائية بالمعنى الدقيق للكلمة، فإننا بالفعل - فيما يبدو - نكون في وضع أفضل لإنجاز أهدافنا، كلما كانت معتقداتنا وثيقة الصلة بها أكثر صحة. فالسبب في الحرص على الصدق يماثل بالضبط ميل المطارق القوية أن تكون زرقاء، والذي يعطينا سببا للاهتمام بلون المطرقة التي سنستخدمها. فالحرص على الصدق يمكن أن يساعدنا بأن نكون في الوضع الصحيح لإنجاز أهدافنا من خلال مساعدتنا على اكتساب والحفاظ على وجهة نظر صحيحة عما تكون عليه الأشياء.

كذلك فإن الحرص على الصدق يسهل لنا الاستمتاع بنوع معين من الخيرات الجماعية. والخير الجماعي هو ذلك الذي يقوم بإنجازه فريق عمل. وهو يتطلب ثلاثة أشخاص آخرين ليخلق نوعا من الانسجام الرباعي. ذلك الانسجام الرباعي هو ما نعنيه بالخير الجماعي. وبعض الخيرات الجماعية تشمل اللغة وألعاب كرة السلة وخدمات الرعاية الصحية التطوعية المتاحة.

وللاستمتاع بالخيرات الجماعية علينا بالتنسيق بين أنشطتنا والتي غالباً ما تكون معقدة بشكل كبير. فإذا كنت أنا حريصاً على الصدق وأنت كذلك، إذن فنحن نمتلك أداة مفيدة للغاية لتوقع أفعال أحدنا الآخر والتنسيق فيما بيننا. تخيل مثلاً أنك تقوم بعمل خطط مع شخص لا يحرص على وجه الخصوص على صدق معتقداته. فربما تتفق معه على الإلتقاء في مقهى شوك **Chuck's Café** ولكن صديقك هذا يخطئ في معرفة أين يقع هذا المقهى. فلكي يصل صاحبك إلى المكان الصحيح، فهو يحتاج لأن يحرص بما يكفي على الصدق لكي يصحح معتقده الكاذب. وإن لم يحدث هذا، ستظل منتظراً في مقهى شوك، في الوقت الذي يجلس هو فيه في ردهة قسم السيارات، مندهشاً أين عسيك تكون، ومتجاهلاً كل الأمارات والدلائل التي تؤكد أنه موجود في المكان الخاطئ.

فإذا كنت أنت وأنا، حريصين على الصدق، سنميل للاعتقاد بشكل أفضل بنفس الأشياء في نفس الظروف. فإذا تصادف واختلفنا، فسنكون في وضع يسمح لنا بحل

خلافاتنا بالعقل. وبالعقل المنفتح سنلتمس الدليل ونقدر أهميته. وهذا سيسهل عملية التنسيق بين سلوكنا. وسيكون في مقدورك أن تتوقع سلوكي لأنك تستطيع أن تتوقع معتقداتي. ويمكنك أن تتوقع معتقداتي لأنها ستكون تقريبا نفس معتقداتك.

إن الميول المتضمنة في الحرص على الصدق هي ميول تستأصل الخطأ، وتساعد على ضمان صحة معتقداتنا، ولا تقتصر فائدة مثل هذه الميول على أهداف الواحد منا الشخصية، بل تساعدنا أيضا على توقع سلوك الآخر والتنسيق فيما بيننا في السعى وراء الخيرات الجماعية.

3-3: النتيجة

نحن نحرص على الصدق. ونحن نريد من الناس أن يقولوا لنا الصدق بأمانة وإخلاص. ونحن جميعا نحاول - إلى حد ما على الأقل - أن نكون على ثقة من أننا نعتقد بما هو صادق بالأحرى عما هو كاذب. والحرص على الصدق يعطينا سببا لرغبتنا في إجابة حسنة عن السؤال: "ما الصدق؟" والإجابة الحسنة عن هذا السؤال، يجب أن تكون على أقل تقدير منسجمة مع نوع قيمة الصدق الخاص به مهما تكن، ثم تتجاوز ذلك بأن توضح كيف أن الصدق هو نوع من الخيرية للمعتقدات والعبارات.

وقد قام هذا الفصل بعملية تقييم لمختلف الطرق إلى تفهم بها قيمة الصدق. إحدى هذه الطرق أن الصدق نفسه هو خاصية معيارية، لأن كون المعتقد أو العبارة صادقة معناه أن تكون هي ذاتها خيرة بطريقة معينة. وعلى الرغم من أن الحجج بما فيها حجة دومت فشلت في البرهنة على أن الصدق خاصية معيارية، فإن الفكرة نفسها تركت أثرا في عمل حديث عن طبيعة الصدق سنتناوله في الفصول المتأخرة.

وبصرف النظر عما إذا كان الصدق معياريا، فلا تزال له قيمة تأسيسية وغائية وأدائية وهادفة. بمعنى أن يكون موقف الحرص على الصدق جزءا من الحياة الإنسانية الخيرة. وقد عرض هذا الفصل بعض الأسباب التي جعلت الفلاسفة يعتقدون بقيمة الصدق

فى كل هذه الطرق. وفى معظم الحالات كانت الحجج ضعيفة. ولكن هناك سبباً وجيهاً للاعتقاد بأن للصدق قيمة هادفة على الأقل.

قراءة إضافية

واحدة من أفضل المناقشات الحديثة لقيمة الصدق وأسهلها تناولاً، نجدها فى كتاب مايكل لانش "الحياة الصادقة" True lfe (لانش 2005 b).

مناقشة دوّمّت للتشابه بين الصدق وبين الفوز فى كتابه عام 1958 وفكرة أن الصدق هو بالضرورة نوع من النجاح، نجدهما فى الفصل الأخير من كتاب سيرل Searle (1995). اعتمد كريسبن رايت C. Wright على فكرة دوّمّت فى تطوير ضرب من نظرية التعدد فى الصدق (انظر الفصل السابع من كتابه) وقارب الخلافات القائمة بين الواقعية وبين نقيض الواقعية. كذلك اعتمد باسكال إنجل أيضا P. Engle (2002) على استبصارات دوّمّت، وإن كان قد انتهى إلى نتائج مختلفة تماماً عما توصل إليه رايت.

للمناقشات الخاصة بالقيمة التأسيسية للصدق، انظر لانش (2009 a) وكفانج (2008). نقد ورين Wrenn (2010) الرأى القائل بأن للصدق قيمة أداتية. وضمن ماكجراث Mcgrath اعتراضات إضافية لفكرة لانش القائلة بأن للحرص على الصدق قيمة تأسيسية.

الفصل الرابع

النظريات الإستمولوجية فى الصدق

نستطيع الآن أن نقوم بعملية تقييم شامل للإجابات عن السؤال: "ما الصدق". وسوف نقوم بتقييم كل إجابة على ضوء كل من النقاط التالية:

إلى أى حد تعتبر النظرية نفسها مقبولة؟ وهل توجد حجج قوية لصالحها؟

هل تحافظ النظرية على الأمثلة غير المتناقضة ظاهرياً للصورة التخطيطية للتكافؤ؟

هل النظرية منسجمة مع المذهب الواقعى، وهل هى منسجمة مع نقيض الواقعية؟

هل النظرية مفيدة فى جعل قيمة الصدق مفهومة؟

ويتعلق هذا الفصل بما يسمى بالنظريات الإستمولوجية فى الصدق. وكلمة

إستمولوجى مشتقة من الكلمة اليونانية التى تعنى المعرفة. وهذه النظريات تفسر طبيعة الصدق باللجوء إلى تصورات المعرفة، أو باللغة العادية، المعتقد المبرر.

4 - 1: الشك وما تقيسه اختباراتنا

هناك استبصار أساسى واحد وراء النظريات الإستمولوجية للصدق. هذا الاستبصار سنسميه "مبدأ الاختبار" Test Principle والمبدأ يقول:

مبدأ الاختبار: أيا كان الصدق الذي نعنيه، فإن مبدأ الاختبار هو ما تقيسه اختباراتنا للصدق. ومن ثم فهو خاصية تمتلكها الدعاوى إن نجحت في اجتياز تلك الاختبارات، وتفقدتها إن فشلت في ذلك.

"واختباراتنا للصدق" تمثل مجموعة متنوعة. وهي تشمل اكتشاف كل ما يجرى حولنا في العالم بدءاً من اكتشاف هل بقي شيء من اللبن في البراد، إلى القيام بعمليات برهنة رياضية، وصولاً إلى الجهاز بالغ التعقيد للعلم الحديث. ولكنها جميعها تخدم هدفاً مشتركاً. فنحن نستخدمها جميعها للعثور على الإجابات الصادقة للأسئلة التي نحرص عليها.

والواضح أنه من الصعب أن نفهم كيف تكون المعرفة ممكنة إن كان مبدأ الاختبار كاذباً. فطريقتنا الوحيدة لاكتساب المعرفة هي أن نطبق مناهجنا في البحث. فإن لم تكن مناهجنا مكافئة لاختبارات الصدق، فلن يكون لدينا ما يبرر قبول ما تزكّيه مناهجنا في البحث على أنها دعاوى صادقة. فإن نجحت الدعوى الصادقة في اجتياز اختباراتنا وقبلناها، فسنكون محظوظين، ولكننا لن "نعرف" أن الدعوى صادقة. فالمعرفة تتطلب ما هو أكثر من الحظ الحسن. ومع ذلك، فالشك ليس موقفاً مقبولاً ولا معقولاً. فنحن نعرف كل أنواع الأشياء. ونحن نعرفها على أساس مناهجنا في البحث. إذن من الضروري أن يكون مبدأ الاختبار، أو أي شيء شديد الشبه به صادقاً.

فإذا أخذنا بمبدأ الاختبار، ففي وسعنا أن نسأل: ما الذي تقيسه اختباراتنا في الصدق؟ وما الخاصية المشتركة التي تتمتع بها الدعاوى التي نجحت في اجتياز اختباراتنا في الصدق، والتي تتميز بها عن الدعاوى التي فشلت في ذلك؟ فإذا استطعنا أن نعين ماهية تلك الخاصية، سنستطيع - فيما يعتقد فلاسفة الإبستمولوجيا - أن نفهم طبيعة الصدق. علاوة على ذلك، فهم يعتقدون أن هناك إجابة صريحة ومباشرة عن السؤال عما تكونه تلك الخاصية: إنها خاصية اجتياز اختباراتنا في الصدق.

وأهم نظريتين إبستمولوجيتين في الصدق هما نظرية الإحكام المنطقي **Coherence Theory** ثم النظرية البراجماتية **Pragmatic Theory** وهما تختلفان في التفاصيل الخاصة

بكيفية فهم اختباراتنا في الصدق، وما معنى أن تجتاز هذه الاختبارات. ولكنهما يتشاركان في فكرة أن اجتياز اختباراتنا في الصدق هو كل ما هو مطلوب لكي تكون صادقة.

ولكى نفهم طريقة عمل هذه النظريات، من المفيد أن نقارنها بحالة أخرى مشابهة. فوفقا لإحدى النظريات عن الألوان، فإن "الأحمرار" Redness هو خاصية ما يراه الملاحظون العاديون أحمر في ظروف الرؤية العادية. ولكي نختبر ما إذا كان شيء ما لونه أحمر، فإننا ننظر إليه في الظروف العادية ونرى ما إذا كان لونه أحمر أم لا. وفي مثل هذا المشهد عن الألوان، لا فرق بين كون الشيء أحمر وبين اجتيازه الاختبار. وبنفس الطريقة يتصور فلاسفة الإبستمولوجيا الصدق. ونحن لدينا طرقا متنوعة لاختبار دعاوى الصدق. ولن يكون هناك فرق بين اجتياز تلك الاختبارات وبين صدق دعوى ما.

4 - 2: نظرية الإحكام المنطقي للصدق

تعد نظرية الإحكام المنطقي للصدق من النظريات المهمة تاريخيا للصدق. ويمكننا أن نعرضها كالتالي:

نظرية الإحكام المنطقي للصدق: لكي تكون دعوى ما صادقة يجب أن تكون جزءا من منظومة محكمة وشاملة مناسبة من المعتقدات.

وقبل أن نقيم هذه النظرية، علينا أن نوضح ما نعنيه بكلمة إحكام منطقي Coherence وكلمة الشمول Comprehensiveness.

من الناحية التقليدية، يتصور الفلاسفة أن الإحكام المنطقي يتطلب في حده الأدنى الاتساق المنطقي أو عدم التناقض Logical Consistency. فالمنظومة المحكمة من المعتقدات لا ينبغي أن تناقض نفسها. فمنظومة المعتقدات التي تتضمن كلا من: "عمر الأرض ملايين السنين" و "عمر الأرض ليس ملايين السنين" ليست منظومة متسقة. ولهذا السبب هي ليست محكمة منطقيا. ولكن الاتساق وحده لا يكفي لتحقيق نوع الإحكام الذي يفترض أنه يولد الصدق: بل لا بد للمعتقدات أيضا أن تشكل وحدة متماسكة في الاتجاه

الصحيح Right sort of way. هذا الطريق الصحيح يتضمن عادة روابط تفسيرية بين المعتقدات. فالمنظومة التالية من المعتقدات -مثلا- متسقة. ولكنها تفتقد نوع الروابط التي يتطلبها الصدق كما يتصوره أصحاب مبدأ الإحكام المنطقي.

(1) كل الكلاب من نوع البودل^(*) لا شعر لها.

(2) $12=1+1$.

(3) الإلكترونات لها شحنة موجبة.

ولكى تكون منظومة من المعتقدات محكمة، يجب أن يجد كل عضو في المنظومة تفسيره في بقيتها، وفي نفس الوقت يلعب دوراً في تفسير الأعضاء الآخرين في المنظومة.

ويعتقد بعض الفلاسفة أن نظرية الإحكام المنطقي في الصدق ملائمة بشكل خاص للأخلاق (مثال ذلك كواين 1981). فمعتقداتنا الأخلاقية تشمل مبادئ أخلاقية تتعلق بالسمات التي تجعل الأشياء حسنة أو سيئة أخلاقياً، بالإضافة لأحكام معينة تتعلق بالقيمة الأخلاقية لأفعال معينة أو شأن من الشئون. فنحن نستطيع أن نفسر أو نبرر أحكامنا بالاعتماد على المبادئ العامة. ونستطيع أن نفسر أو نبرر المبادئ العامة بالبرهنة على أنها وحدة متماسكة كنظرية أخلاقية محكمة، وأنها منسجمة مع أحكامنا الخاصة على الحالات. ويعتقد بعض الفلاسفة أنه القول المعقول الذي يمكن أن يقال عن الصدق الأخلاقي. وأخيراً وبشكل أساسي، يعتقدون أنه لا شيء يجعل المعتقد الأخلاقي صادقاً سوى الطريقة التي يتماسك بها مع المعتقدات الأخرى، وأنه لا يجعل المعتقد الأخلاقي كاذباً سوى فشل الطريقة التي يتماسك بها مع المعتقدات الأخرى.

وأصحاب مبدأ الإحكام المنطقي يميلون أيضاً لاشتراط أن تكون منظومة المعتقدات التي نحن بصددتها شاملة ومحيطة بكل مجالها. بمعنى ضرورة أن تؤلف نسقا يغطي كل الموضوعات. فإذا كانت هناك ثمة دعوى قابلة لأن توصف بالصدق أو بالكذب، فيجب أن

(*) تشتهر الكلاب من نوع Poodle بشعرها الكثيف المجعد. المترجم .

يكون إثباتها أو نفيها جزءاً من النسق. هذا الشرط يؤكد أن أى نسق محكم ومناسب من المعتقدات ستكون لديه القدرة على حسم قيم الصدق لكل الدعاوى التى لها هذه الصفة.

والآن، لماذا يتوجب على أحدنا أن يتصور الصدق على أنه محكم؟ وكإجابة عن هذا السؤال، قدم براند بلانشارد B. Blanshard سببا رئيسيا، وتجرى حجته على النحو التالى:

(4) اختبارنا الوحيد لصدق دعوى ما هو أن نفهم كيف تتوافق بشكل جيد أو تتماسك بإحكام مع بقية ما نعتقد به (تصوريا). والدعاوى التى تلتحم منطقيا مع معتقداتنا (بما فى ذلك تلك التى نحصل عليها من خلال الملاحظة) فإننا نقبلها باعتبارها صادقة. ونرفض الدعاوى التى تتناقض مع بقية معتقداتنا باعتبارها كاذبة.

(5) لكى تكون دعوى ما صادقة يجب أن تجتاز اختبارنا فى الصدق. وتكون كاذبة إذا فشلت فى ذلك.

(6) وبالتالى، أن تكون دعوى ما صادقة معناه أن تتماسك منطقيا بإحكام مع بقية ما نعتقد به (تصوريا).

والمقدمة الأولى تشير إلى ما نعتقده "تصوريا" Ideally. ذلك لأن معتقدات أى منا "الفعلية" لا هى متسقة منطقيا ولا هى شاملة. وهكذا، فهناك متسع أمام الدعاوى لأن تكون متسقة منطقيا مع المعتقدات الفعلية لشخص ما دون أن تكون صادقة. ومع ذلك، فالطريقة الوحيدة - فى رأى بلانشارد- التى نستطيع بها اختبار صدق أى دعوى هى أن نفهم كيف تتوافق بشكل جيد مع ما نعتقده. وبمزيد من الوقت سنضبط مجموعة معتقداتنا لتقترب شيئا فشيئا من تصورنا للإحكام المنطقى والشمول ككل. إن فكرة الصدق لا تعدو أن تكون فكرة كون الشيء جزءاً من نسق تصورى من المعتقدات التى نهدف إليها.

4 - 3: مشكلات تواجه نظرية الإحكام المنطقي

أحد الاعتراضات بالغة الأهمية التي توجه لنظرية الإحكام المنطقي هي مشكلة "الأنساق المحكمة البديلة" **Alternative Coherent systems** وتنشأ هذه المشكلة ما دمنا نفترض أن هناك أكثر من طريقة يمكن أن يكون بها العالم. بل لو كان هناك -مثلا- لبن في البراد، فهذا لا يمثل بحال من الأحوال ضرورة ميتافيزيقية. فالعالم يمكن أن يكون مختلفا بطرق متنوعة بحيث يشمل عدم وجود لبن في البراد، أو حتى عدم وجود البراد نفسه مطلقا.

تخيل أن هناك وصفين تامين للعالم، سأسميها الوصف "اللبنى" **Milky** والوصف "الجاف" **Dry**. أما اللبنى فهو الوصف التام للكيفية التي يكون عليها العالم من جميع النواحي إن كان هناك لبن في البراد. وأما الجاف فهو الوصف التام للكيفية التي يكون عليها العالم من جميع النواحي إن لم يكن هناك لبن في البراد. ومن الممكن أن يكون كلاهما - اللبنى والجاف- أنساقا شاملة ومحكمة منطقيا من المعتقدات.

ها كم مشكلة نظرية الإحكام المنطقي. أنظروا للدعوى التالية :

(7) يوجد لبن في البراد.

إنها متوافقة مع الوصف اللبنى. وحيث إن الوصف اللبنى هو منظومة محكمة منطقيا، شاملة ومناسبة من المعتقدات. إذن بناء على نظرية الإحكام المنطقي فإن (7) يجب أن تكون صادقة. ومع ذلك، فشلت (7) في التوافق مع منظومة الوصف الجاف مع أنها أيضا منظومة محكمة منطقيا، شاملة ومناسبة من المعتقدات. فإذا أخذنا بنظرية الإحكام المنطقي، فإن (7) يجب أن تكون كاذبة أيضا. وهكذا نجد أنفسنا في موقف منافي للعقل، تكون معه الدعوى "يوجد لبن في البراد" صادقة وكاذبة في آن واحد (وبالمثل يتضح لنا أنه "لا يوجد لبن في البراد" صادقة وكاذبة معا، ما دام أنها متوافقة مع الوصف الجاف، ولكن ليس مع اللبنى).

ونستطيع أن نعمم هذه المشكلة. وتقريباً بالنسبة لأي دعوى غير متناقضة، توجد منظومة محكمة وشاملة ممكنة من المعتقدات تتضمن هذه الدعوى، وأيضاً منظومة أخرى تتضمن نفيها. وبالتالي، فنظرية الإحكام المنطقي تقتضى ضمناً - فيما يبدو - أن كل شيء تقريباً صادق، وكل شيء تقريباً كاذب. إذن، من الواضح أن هناك خطأ ما.

ولتجنب هذه المشكلة، يجتاح أصحاب نظرية الإحكام المنطقي أن يعينوا منظومة ما. أقصد منظومة خاصة من المعتقدات بحيث يكون التوافق بإحكام مع تلك المنظومة وليس مع غيرها، هو الذي يكونُ الصدق. ولكن، ماذا عساها تكون تلك المنظومة؟ والرد هو أن الخيارين الأكثر شيوعاً هما المعتقدات التي لدى أي منا بالفعل، ثم المنظومة التصورية من المعتقدات.

أما المعتقدات التي لدى أي منا بالفعل، فهي لا تفيد في تحقيق الغرض. فمعتقداتنا الفعلية لا هي متسقة ولا شاملة. فكل إنسان لديه على الأقل بعض المعتقدات المتناقضة. وليس ثمة إنسان له رأى في كل دعوى لها قيمة صدق. تصور دعوى تقول أن هناك عددًا فريداً من أوراق الأعشاب الموجودة في الفناء الخلفي لمنزلي. سنجد أن هذه الدعوى ونفيها يتوافقان تماماً مع بقية ما أعتقد. ومع ذلك، فإحدهما صادقة والأخرى كاذبة.

وتتمثل إستراتيجية بلانشارد في أن يلجأ للمنظومة "التصورية" للمعتقدات بدلاً من المعتقدات الفعلية لأي منا. هذه المقاربة تواجهها مشكلتان رئيسيتان.

الأولى أننا نحتاج لتفسير للسبب الذي يجعل منظومة من المعتقدات، منظومة "تصورية". إنها ليست ببساطة مسألة السمات الداخلية للمنظومة كأن تكون محكمة وشاملة، لأن منظومات المعتقدات الأخرى المتعارضة يمكنها أيضاً أن تحقق نفس هذه السمات. ولكننا لو تأملنا في بعض السمات الخارجية لمنظومة من المعتقدات، كالتطابق مثلاً مع الطريقة التي تكون عليها الأشياء حقيقة، أو تكون منظومة شاملة متفردة من المعتقدات الصادقة، فإننا سنتخلى تماماً عن نظرية الإحكام المنطقي.

وكما أشار برتراند رسل (1912)، فإن أصحاب نظرية الإحكام المنطقي ليست لديهم طريقة غير اعتباطية يميزون بها نسفاً معيناً من المعتقدات باعتباره نسفاً "تصورياً".

لنفرض أن الوصف "اللبنى" هو النسق التصورى. وبالتالي، من الصدق أن يكون الوصف اللبنى هو النسق التصورى. فإذا أخذنا بنظرية الإحكام المنطقى، فإن كل ما نعنيه من قولنا بأنه من الصدق أن الوصف اللبنى هو نسق تصورى، هو فى تلك الحالة:

(8) "الوصف اللبنى هو النسق التصورى" الذى يتوافق مع الوصف اللبنى.

ثم ماذا؟ "الوصف الجاف هو النسق التصورى" الذى يتوافق بالمثل تماما مع الوصف الجاف برغم كل شىء. إن مجرد القول بأن الوصف اللبنى هو نسق تصورى بحكم حقيقته فى ذاته لا يمثل صفة يختص بها وحده دون غيره. ولا يعتبر أساسا متينا لاختيار الوصف اللبنى على أنه نسق المعتقدات الوحيد من بين عدد لا محدود من الأنساق المحكمة والشاملة المكافئة له التى تؤلف الصدق. ويلفت رسل نظرنا إلى أن المشكلة هى أن نظرية الإحكام المنطقى لم تترك للعالم نفسه متسعا ليلعب دورا فى تحديد ما هو صادق.

والمشكلة الأخرى والخاصة بالجوء "للسق التصورى" للمعتقدات هى أنها تجعل المقدمة الأولى من حجة بلانشارد غير مقبولة. ومع ذلك، ربما تكون هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن اختبار صدق معتقد ما يتطلب مراجعة إلى أى حد يتوافق مع ما نعتقده فعليا. فنقول المقدمة الأولى من حجة بلانشارد أننا نرى إلى أى حد يتوافق المعتقد بشكل جيد مع منظومة تصورية ما من المعتقدات. تلك المنظومة من المعتقدات يجب تشمل معتقدات لا نأخذ بها فعليا، وتستبعد أى من معتقداتنا الفعلية الكاذبة. بل لو كان من المقبول أننا نقوم باختبار الدعاوى بمعرفة كيف تتوافق مع ما نعتقده فعلا، فإن المقدمة الأولى من حجة بلانشارد تزعم أننا نختبر الدعاوى بمعرفة مدى توافقها مع أشياء لا نعتقد بها. وهذا فيما يبدو خطأ.

ومن الواضح أن حجة بلانشارد على نظرية الإحكام المنطقى يجب أن تكون بها مقدمة كاذبة واحدة على الأقل. فكثير مما نعتقده فعليا كاذب. وهكذا، فالصدق يجب أن يكون شيئا ما مختلفا عن مجرد اختبار التوافق مع ما نعتقده فعليا. فإذا كان اختبارنا للصدق هو مسألة ما إذا كانت معتقداتنا تتوافق بشكل محكم مع معتقداتنا الفعلية. فى هذه الحالة تكون المقدمة الثانية من الحجة كاذبة: فالصدق ليس هو نفسه اجتياز ذلك الاختبار.

فإذا لجأنا لمنظومة تصورية من المعتقدات، بحيث يكفي التوافق معها لتكوين الصدق. إذن ستصبح المقدمة الأولى من الحجة كاذبة. فنحن لا نختبر صدق الدعاوى بمعرفة مدى توافقها مع أشياء نحن لا نعتقد بها. فإذا كانت اختباراتنا للصدق تعادل مراجعة مدى إحكام المعتقدات مع بعضها بعضاً، فإن الخيار الوحيد المقبول هو أن تكون المعتقدات التي نتكلم عنها هي معتقدات نؤمن بها فعلاً.

هذه المشكلة تدل على أن نظرية الإحكام المنطقي في الصدق، هي نظرية لا تصلح للتطبيق. ولكن نظرية الإحكام المنطقي ليست هي النظرية الإبستمولوجية الوحيدة في الصدق. فالنظريات البراجماتية تقدم لنا البديل.

4 - 4: النظريات البراجماتية في الصدق

الفلسفة البراجماتية هي منظومة من الآراء ترتبط بشكل وثيق بالفلاسفة الأمريكيين، وهم تشارلس بيرس C.S. Peirce ووليم جيمس W. James فضلاً عن آخرين. وإحدى سماتها المميزة هي نظريتها في المفاهيم. وكما جاء على لسان بيرس:

انظر ما النتائج التي يمكن أن تكون لها آثار عملية، تستطيع أن تتصور ما يملكه منها موضوع تصورنا. حينئذ، يكون تصورنا لهذه النتائج هو كل ما لدينا من تصورنا للموضوع (1878/1982, P. 88).

وبعبارة أخرى، فإن معنى مفهوم ما يكمن فيما يحدثه من فارق عملي حال تطبيقه أو عدم تطبيقه على شيء ما. هذا الفارق العملي هو فارق في الطريقة التي تتجاوب بها الأشياء مع أفعالنا.

ويوضح بيرس هذه الفكرة بمفهوم الصلابة Hardness. فإذا افترضنا أن شيئاً ما صلب، فإننا في هذه الحالة نفترض أن مختلف الطرق التي سنتفاعل بها مع هذا الشيء ستبوء بالفشل بطرق معينة. فمحاولات خدشه بمختلف المواد ستنتهي بالفشل. وهو لا يتفتت إلى مسحوق عندما نلمسه... إلخ. وفي رأي بيرس أن هذه النتائج العملية الخاصة بكون الشيء صلباً تستنفذ مفهومنا عن الصلابة.

ويعتقد بيرس أننا نستطيع أن نفسر مفهوم الصدق بطريقة مشابهة. بمعنى أن نسأل: ما النتائج العملية التي تترتب على كون دعوى ما صادقة؟ وجاءت إجابة بيرس على النحو التالي: إذا كان لنا أن نبحث الدعوى بعناية وبعقل منفتح، فإننا جميعاً سنقبلها في آخر الأمر. "إن الرأي الذي قدر له أن يحظى في النهاية بموافقة جميع من بحثوه - فيما يقول- بيرس (Perice 1878/1982, P. 97) هو ما نعنيه بالصدق. والموضوع الذي يمثله هذا الرأي حقيقى وواقعى". إن المسألة هنا ليست أن الصدق هو ما نعتقد به جميعاً كحقيقة واقعة. بل هي بالأحرى ما "سنعتقد به" عند النهاية التصورية لكل بحث، عندما نبحث كل شيء بمنتهى العناية. وتلتقى آراؤنا جميعاً على اتفاق جماعى متحرر من الشك.

وكما هو الحال مع بلانشارد، يبدأ بيرس بافتراض أن الصدق هو مسألة اجتياز لاختباراتنا فى الصدق. ومع ذلك، فهذه الاختبارات عند بيرس تتجسد فى الممارسة المستمرة والمتطورة للبحث العلمى. واجتيازها معناه الفوز بالقبول من كل الذين بحثوا الدعوى علمياً على المدى التصورى البعيد. وقد أسس بيرس فكرة أن الصدق هو مسألة اجتياز لاختباراتنا على الفكرة الأكثر عمومية التى تقول أن معنى "أى" مفهوم يتمثل فى الفرق العلمى الذى يحدثه المفهوم عندما يطبق على شيء ما. فبحث دعوى ما بحثاً علمياً معناه أن ترى ما إذا كان قد حدث تغير حقيقى فى أفعالنا إذا كانت الدعوى صادقة. وهكذا نستطيع أن نؤلف حجة نظرية بيرس البراجماتية الشبيهة بحجة بلانشارد عن نظرية الإحكام المنطقى كما يلى:

(9) ما دام معنى الصدق تستنفذه النتائج العملية لكون دعوى ما صادقة، وأن النتائج العملية لكون دعوى ما صادقة لا تعدو مجرد اجتياز لاختباراتنا. إذن، فكل المطلوب من أجل الصدق هو اجتياز اختباراتنا فى الصدق..

(10) إن اجتياز دعوى ما لاختباراتنا فى الصدق معناه بالنسبة لها أن تكون دعوى يعتقد بها كل إنسان عند النهاية التصورية للبحث، عندما يتم بحثها بعناية واجتهاد من جميع الجوانب. وتلتقى عندها آراؤنا جميعاً فى اتفاق جماعى متحرر من الشك.

(11) وبناءً عليه، فإن صدق دعوى ما يعنى بالنسبة لها أن تكون واحدة من الدعاوى التي سيعتقد بها كل إنسان عند النهاية التصورية للبحث.

إن موقف بيرس البراجماتي يحتكم "للنهاية التصورية للبحث" **The Ideal end of Inquiry**. مثل هذا الاحتكام قد يكون ضروريا لتجنب النتائج غير المعقولة عن تغير الصدق كلما تغير الإجماع العلمي. فقبل كوبرنيقوس كان الإجماع بين الباحثين أن الشمس تدور حول الأرض الساكنة مرة كل يوم. وفيما بعد أصبح الإجماع العلمي أن الأرض تدور حول محورها وتدور في مدار حول الشمس. والاحتكام "للنهاية التصورية للبحث" يسمح لنا بأن نتجنب أن نقول أنه عندما تغير الإجماع العلمي، تغيرت تبعاً له حركات الأرض والشمس أيضاً.

وبالرغم من ذلك، من الصعب أن نفهم بالضبط ماذا عساها تكون النهاية التصورية للبحث. ومن الصعب بشكل خاص أن نفهم لماذا يتعين علينا أن نتخيل أنه إذا أخذ البحث حقه كاملاً من طول الدراسة، ومن العلماء القائمين عليه من ذوى العقول المنفتحة، فإن الآراء لا بد في نهاية المطاف أن تلتقى بنوع من الإجماع. هذا الذي نقوله نجده بشكل خاص في حالات الصدق المتعلقة بالأشياء البعيدة جداً في المكان أو الزمان: بمعنى هل كسر آخر بيناصور إحدى أسنانه قبل عشر دقائق من نفوقه؟ وبفرض أنه فعل ذلك أو لم يفعل، فلا يوجد أي سبب يبرر الاعتقاد بأن البحث يمكن أن يحسم ما حدث أو يؤدي إلى الإجماع.

وقد كان بيرس على وعى بهذه المشكلة، ولكن استجابته لها كانت ضعيفة. فزعم أنه: تفكير غير فلسفي أن نفترض - بالنسبة لأي مسألة معطاة (ليس لها معنى واضح) - أن البحث العلمي لن يتوصل إلى حل لها إذا أخذ حقه كاملاً من الوقت والجهد (Peirce 1878/1982, P. 98).

حتى لو كان عدم القدرة على التفلسف سبباً للاعتقاد بخطأ رأى ما، فمن عدم القدرة على التفلسف أيضاً أن نفترض ببساطة أن الباحثين سيعجزون عن حل مسألة ما إن لم يعطوها الوقت الكافي لذلك.

أما رؤية وليم جيمس للنظرية البراجماتية للصدق، فهي تختلف عن رؤية بيرس، ولكنها تقترب من نفس الفكرة القائلة بأن معنى مفهوم الصدق يتألف من النتائج العملية المترتبة على كون الدعوى صادقة. ومع ذلك، فقد فهم جيمس معنى النتائج العملية بشكل مختلف عن بيرس. ففي رأي جيمس أن "الصدق" ما هو إلا بطاقة نلصقها بمعتقدات معينة لأننا وجدنا تلك المعتقدات تؤدي مهامها على خير وجه. بمعنى أننا ننجح عندما نطيعها ونعمل وفقاً لها. فكتب يقول:

"الصدق" هو وحده الملائم والمناسب لطريقة تفكيرنا، تماماً "كالصواب" **The Right** الذي هو وحده المناسب لطريقتنا في السلوك. والمناسب تقريبا في كل زى (موضحة) والمناسب على المدى البعيد، والمناسب على الجملة بالطبع، لأن ما يوافق كل خبراتنا على المدى القريب، لن يفي بالمرام بالضرورة بالنسبة كل خبراتنا القادمة بنفس القدر من الاقتناع (James 1907a)

وإذا كانت وجهة نظر جيمس تتجنب الاحتكام لإجماع الباحثين عند نهاية البحث، فإنها تواجه مشكلات خطيرة من داخلها. والاعتراض العادي على هذه الواجهة من النظر -وبشكل مباشر- هو أن المعتقدات الكاذبة كثيراً ما تكون مناسبة، والمعتقدات الصادقة غالباً ما تكون سيئة بالنسبة لنا. وهذا يعني أن الصدق لا يمكن أن يكون مناسباً لنا.

فكرّ معي في الحالة التي قدمها ستيفن ستيتش عن هاري المسكين الذي اصطدمت طائرته بالجبال، وقتل كل من كان على متنها (ستيتش 1990) لقد كان الاعتقاد الصادق لهاري عن الوقت الذي تقلع فيه الطائرة "على المدى البعيد وعلى الجملة" غير مناسب له بالإطلاق. إن ركوبه الطائرة عمل جيد لا غبار عليه. ولكن كان من الأفضل كثيراً أن يتجنب الإقلاع. بل حتى -وكما هي القاعدة- لو أنجزنا أهدافنا -كما هو مرجح- بالعمل وفق المعتقدات الصادقة وليست الكاذبة، فمن الخطأ أن نساوي الصدق بما هو مناسب أو ملائم على النحو الذي يطالبنا به جيمس.

4 - 5: النظريات الإستمولوجية ومبدأ التكافؤ

بحكم معناهما ذاتهما، لا تبدو نظريتا الإحكام المنطقي والبراجماتية مقبولتين كنظريتين في الصدق. ونستطيع أن نوضح أوجه القصور فيهما من خلال الصورة التخطيطية للتكافؤ **Equivalence Schema** "من الصدق أن - إذا فقط إذا -". إذا كانت نظرية الإحكام المنطقي صحيحة، إذن لا بد أن نكون قادرين على استبدال عبارة "تتوافق مع نسق محكم وشامل من المعتقدات" بعبارة "صادق" في الصورة التخطيطية، لكي نحصل على:

(12) الدعوى التي - تتوافق مع نسق محكم وشامل من المعتقدات، إذا فقط إذا -.

وعلىنا حينئذ أن نتوقع أن تكون أمثلة تلك الصورة التخطيطية صحيحة. وبفضل مشكلة الأنساق المحكمة البديلة، من السهل تماما أن نصل إلى الأمثلة غير الصحيحة في الصورة التخطيطية. وأي شيء يتصف بأنه متسق منطقيا هو جزء من نسق "ما" محكم وشامل من المعتقدات. وهكذا، إذا ملأنا الفراغات بالقول "سميث يملك سيارة شيفروليه" و "سميث لا يملك سيارة شيفروليه" سيكون لدينا:

(13) الدعوى بأن سميث يملك شيفروليه تتوافق مع نسق محكم وشامل من المعتقدات إذا، فقط إذا كان سميث يملك شيفروليه.

و(14) - الدعوى بأن سميث لا يملك شيفروليه تتوافق مع نسق محكم وشامل من المعتقدات إذا، فقط إذا كان سميث لا يملك شيفروليه.

وحيث إن كلا من "سميث يملك شيفروليه" و "سميث لا يملك شيفروليه" يتوافقان مع نسق محكم وشامل من المعتقدات، فإننا نستطيع أن نستنتج "سميث يملك شيفروليه" و "سميث لا يملك شيفروليه" كليهما معا. وهكذا نرى أن ارتباط نظرية الإحكام المنطقي بالصورة التخطيطية للتكافؤ يؤدي إلى عدد كبير من المتناقضات.

والمشكلات الأساسية للنظرية البراجماتية هي أيضا كذلك. فرؤية بيرس للصورة التخطيطية للتكافؤ هي:

(15) - إن الدعوى أن - ستكون بإجماع الباحثين في نهاية البحث إذا، فقط إذا - .
ولكن ما دام أن هناك أشياء لا يجدى أى قدر من البحث في اكتشافها، فإن جهة "إذا"
ستفشل. وإذا كان من المحتمل أن يقع الباحثون في خطأ ما حتى لو اقتربوا من الإجماع
على المدى التصوري البعيد، فإن جهة "فقط إذا" ستفشل أيضا.

أما رؤية جيمس للصورة التخطيطية للتكافؤ فهي :

(16) الدعوى أن - مناسبة للاعتقاد إذا، فقط إذا - .

والأمثلة العكسية واضحة وأحد أمثلة الصورة التخطيطية هو :

(17) أن الدعوى بأن طائرة هارى أقفلت الساعة 8:15 صباحاً هي دعوى مناسبة
للاعتقاد إذا، فقط إذا كانت طائرة هارى أقفلت في الساعة 8:15 صباحاً.

ولنفرض أن طائرة هارى ستصطدم بالجبال، وسيقتل كل من كان فيها. حينئذ،
سيكون من غير المناسب الاعتقاد بأن الطائرة أقفلت الساعة 8:15 صباحاً. ولكن يترتب
على المثال عاليه والخاص بالصورة التخطيطية للتكافؤ أن طائرة هارى أقفلت الساعة
8:15 صباحاً، ولكن فقط إذا كان من المناسب الاعتقاد أن هذا حدث فعلاً. ومن ثم، نستطيع
أن نستنتج أنه ما دامت الطائرة ستصطدم، إذن فهي لم تقلع الساعة 8:15 صباحاً.

4 - 6: النظريات الإستمولوجية والواقعية ونقيض الواقعية

إن ربط نظرية إستمولوجية في الصدق - وخاصة نظرية بيرس البراجماتية-
بشكل من أشكال نقيض الواقعية يمكن أن يخفف بعضاً من مشاكلها. ودعونا نتذكر بأن
نقيض الواقعية هي الرأي القائل بأن الصدق ليس مستقلاً عن عقولنا، وخاصة بمعنى أن
كل شيء صادق قابل للمعرفة. فصدق دعوى ما من وجهة نظر براجماتية بيرس هو ما
يتفق عليه جمهور الباحثين عند النهاية التصورية للبحث. هذا الرأي - وكما هو واضح-
يلتزم بالرأي القائل بأن كل ما هو صادق قابل للمعرفة.

ونقيض الواقعية تعطى لأصحاب برجماتية بيرس الخيار في التعامل مع الاعتراضات الخاصة بالدعاوى غير القابلة للمعرفة، كالدعوى التي تقول بأن آخر بيناصور كسر إحدى أسنانه قبل عشر دقائق من نفوقه. وبناءً على مذهب نقيض الواقعية، فهذه لا تعد أمثلة عكسية أو مضادة لوجهة النظر البرجماتية في الصدق. إنها بالإجمال دعاوى تنقصها قيم الصدق.

وبوجه عام، فإن النظريات الإستمولوجية في الصدق ستلتزم بنقيض الواقعية. ذلك أنهما يوحدان الصدق باجتياز اختباراتنا في الصدق. والدعاوى القابلة للمعرفة وحدها هي التي يمكنها اجتياز هذه الاختبارات. هذه الحقيقة ستترتب عليها نتيجتان هامتان.

الأولى، أنها تعنى أن أى اعتراضات يمكن أن توجه لنقيض الواقعية، كتلك التي ناقشناها في الفصل الثاني، هي أليا اعتراضات موجّهة أيضا للنظريات الإستمولوجية عن طبيعة الصدق. فنقيض الواقعية - إذا تذكرنا - تواجه مشكلات لأنها من ناحية تعتبر بعض الدعاوى التي يبدو أن لها قيم صدق، نقول تعتبرها لا تملك قيم صدق على الإطلاق. وهي من ناحية أخرى تطالبنا بالتخلي عن مثل هذه المبادئ المنطقية كقانون الثالث المرفوع (أى إما P أو لا P). كذلك تواجه نقيض الواقعية مفارقة القابلية للمعرفة. وهي النتيجة غير المقبولة التي تقول أنه: إنه كان كل ما هو صادق قابل للمعرفة، فإن كل ما هو صادق هو في الحقيقة معروف.

أما النتيجة الثانية، فهي على العكس تعنى أن على الواقعيين أن يبحثوا في مكان آخر عن نظرية عن طبيعة الصدق. إنهم سيحتاجون لنظرية في الصدق لا تربطه بشدة بالمعرفة ولا باختباراتنا في الصدق. وفي الفصل القادم، سنتناول عائلة من نظريات الصدق نقصد بها خصيصا أن تكون مناسبة تماما لوجهة النظر الواقعية. ولكن علينا أن نتذكر أن أحد المحركات الأصلية للنظريات الإستمولوجية في الصدق هو: إن لم يكن هناك ارتباط وثيق بين الصدق وبين المعرفة، فسنعق تحت تهديد خطير من الشك.

4 - 6: النظريات الإبستمولوجية وقيمة الصدق

على الرغم من المشكلات الأخرى التي تواجهها النظريات الإبستمولوجية في الصدق، فقد أبلت بلاءً حسناً عندما بلغت قيمة الصدق. والحقيقة أن الفكرة التي حركت هؤلاء الإبستمولوجيين أمثال وليم جيمس أكثر من غيرها هي أنه من الأفضل أن نعتقد بما هو صادق خير من أى شيء سواه. "فالصدق هو اسم أى شيء يثبت أنه خير على طريق الاعتقاد" فيما يقول جيمس. ويستطرد قائلاً: إنه لكي يكون المعتقد خيراً، يجب بالمعنى العملى أن يكون مناسباً ونافعاً فى حصولنا على ما نريد. وقد بنى جيمس تفسيره للقيمة بشكل أساسى على طبيعة الصدق (James 1907 b).

وتعتبر نظريات الإحكام المنطقى ونظريات بيرس فى الصدق أقل وضوحاً، ولكن ليس من الصعب أن نرى كيف سيتسنى لأى منا أن يفسر قيمة الصدق بلغتهما. ولنبدأ من فكرة أن معتقداتنا قابلة للتفسير عن طريق قواعد للتبرير **Rules of Justification**. فنحن نقع فى الخطأ عندما تكون معتقداتنا غير مبررة. ونفعل الصواب عندما تكون مبررة. فما الذى يجعل معتقداً ما مبرراً؟ وفى هذا الصدد، قدم الإبستمولوجيون منظومة واسعة من النظريات، ولكننا نستطيع أن نتصور أنواع المسائل التى يميل للتكلم عنها أصحاب الإحكام المنطقى والبراجماتيون من أنصار بيرس. أما أصحاب الإحكام المنطقى فسيزعمون أن المعتقدات تستند فى تبريرها لارتباطها ببعضها بعضاً. فعندما تكون كياناً محكماً ومناسباً من المعتقدات، حينئذ ستجد تبريرها. والمعتقدات التى لا ترتبط ببعضها معتقدات أى إنسان بشكل محكم لا تكون مبررة. من ناحية أخرى، سيؤكد البراجماتيون من أنصار بيرس على الدور الذى يلعبه اختبار معتقداتنا تجريبياً فى تبريرها. فنحن نضع معتقداتنا موضع الاختبار عن طريق تحديد نتائجها العملية. ثم نرى هل حصلنا على هذه النتائج. وكلما اجتازت المعتقدات ذلك الاختبار، إزداد نصيبها من التبرير.

فإذا كان الصدق هو مجرد تصور عقلى أو دراسة محكمة للتبرير، فمن السهل أن نرى كيف يمكن للصدق أن يكون خاصية معيارية. فتبرير المعتقد الخاص بشخص ما معناه أن يكون من المسموح به عقلياً أن يعتقد به بحسب ظروفه. بهذا المعنى، سيكون

الصدق هو عملية تصور أو دراسة محكمة لنوع من الجواز أو الرخصة العقلية. وسيكون ذلك بالضرورة تنوعاً في الخيرية والصحة **Correctness**.

ولن يحتاج الإبستمولوجيون لأن يتخذوا موقفاً حياً ما إذا كان الصدق له قيمة ذاتية أم أداتية أم غائية أم هادفة، أو ما إذا كان الحرص على الصدق له قيمة تأسيسية. فإذا كانوا يعتقدون أن المعتقد المبرر له قيمة تأسيسية فسيميلون للاعتقاد بالأمر نفسه بالنسبة للصدق. وإذا كانوا يعتقدون أن الصدق هو هدف المعتقد، كما هو مرجح تماماً أن يحدث، حينئذ سيكونون قادرين على تقديم تفسير للصدق باعتبار أن له قيمة غائية ما دام أن القيمة الغائية هي فحسب مسألة تتعلق بما تسعى إليه الكائنات العاقلة. وتلك ميزة تحسب للمقاربة الإبستمولوجية. أقصد أنها متسقة مع منظومة واسعة من تفسيرات قيمة الصدق. وتعطينا تفسيراً واضحاً للسبب الذي يجعل الصدق يبدو أن له بعض أشكال القيمة. فنحن نلتزم بمعتقداتنا القابلة للتفسير على ضوء قواعد التبرير. أما كونها صادقة فهو أمر يرجع إلى أنها مبررة جيداً (أو متصورة) بشكل خاص.

4 - 8: التقييم النهائي للنظريات الإبستمولوجية

إذا وضعنا في اعتبارنا مشكلات نظرية الإحكام المنطقي ومشكلات النظرية البراجماتية في الصدق، فقد نجد أنفسنا منجذبين لنظرية إبستمولوجية شاملة في الصدق. مثل هذه النظرية الإبستمولوجية الشاملة تخبرنا بأن معتقداً ما يكون صادقاً إذا، و فقط إذا كان مبرراً أو مسوّغاً بالدليل المتاح لصاحب المعتقد. غير أن النظرية الإبستمولوجية الشاملة تنطوي على عيوب خطيرة.

أولها أن مختلف الناس لديهم ما يبرر أو يسوغ اعتقادهم بمختلف المسائل. مثل هذه النظرية الإبستمولوجية الشاملة ستكون حينئذ وثيقة الصلة بالنسبية الذاتية **Subjectivist Relativism** : بمعنى أنه أياً كان الذي تعتقد به، فما دام مبرراً فهو صادق بالنسبة لك. وأياً كان الذي أعتقد أنا به، فهو صادق بالنسبة لي ما دام مبرراً. مثل هذا النوع من الذاتية يصعب الدفاع عنه. خذ مثلاً الدعوى القائلة بأن هناك لبناً في البراد. ثم افرض أن لديك

دليلاً قويا على صدق ذلك (كأن تكون واقفا على مقربة من البراد وتنظر إليه) بينما لدى أنا أيضا دليل قوى على عدم صدق وجود اللبن في البراد (لأنى - مثلك تماما - على مقربة من البراد وانظر إليه ولا أجد فيه لبناً). فى هذه الحالة، من السخف أن أفترض أن وجود لبن فى البراد صادق بالنسبة لك، وكاذب بالنسبة لى فى آن واحد. فإما أن يكون هناك لبن أو لا يكون. ومكان اللبن لا يمثل مبرراً لأى منا فيما يعتقد.

ومشكلة أخرى موجودة ضمنا فى الأولى. فنحن نريد نظرية فى الصدق تستوفى مبدأ التكافؤ. وبالتالي تعطينا دعاوى صدقها ثنائى شروط الصدق وبأى عدد يمكننا الحصول عليه. وإحدى دعاوى الصدق ثنائى شروط الصدق تلك هى:

(18) "يوجد لبن فى البراد" دعوى صادقة إذا، فقط إذا كان هناك لبن فى البراد.

ولكن إذا كان الصدق يضمن الاعتقاد، سيكون لدينا حينئذ ما يلى:

(19) المعلومات المتاحة لشخص ما تضمن الاعتقاد بوجود لبن فى البراد إذا، فقط

إذا كان هناك لبن فى البراد.

ومع ذلك، فدعاوى الصدق ثنائى الشروط تنطوى - فيما يبدو - على خطأ ما. فمن الممكن لأى منا أن يجد ما يضمن الاعتقاد بوجود لبن فى البراد على الرغم من عدم وجوده (ربما أعاد آخر شخص شرب اللبن العبوة الفارغة للبراد). وقد يكون هناك لبن فى البراد ولكننا لا نضمن لأنفسنا الاعتقاد بوجوده. وبوجه عام، فإن الضمان ربما كان علامة حسنة أو مؤشراً على الصدق ولكنه لا يمكن أن يكون هو الصدق ذاته.

وفى النهاية نقول إن النظريات الإبستمولوجية فى الصدق غير مقنعة. فالدعامة التى تستند إليها لا تعدو مجرد حجج ضعيفة، وتعانى من مشكلات داخلية، وفشلت فى اختبار مبدأ التكافؤ، وورثت كل مشكلات نقيض الواقعية. غير أن ذلك لا يمنع من ملاحظة أنها كانت متسقة مع عدد من الآراء الخاصة بقيمة الصدق. وجعلت الدور الذى يلعبه الصدق كمعيار للاعتقاد واضحاً صراحة. وهكذا. عندما نرفض النظريات الإبستمولوجية، فإننا نستطيع أن نرى أيضا أهمية التحدى الذى ستواجهه النظريات الأخرى الخاصة بطبيعة الصدق: بمعنى كيف نفسر قيمة الصدق دون التخلّى عن مبدأ التكافؤ وعن الواقعية؟

قراءة إضافية

قدم بلانشارد (1939) تفسيرًا للحالة الخاصة بنظرية الإحكام المنطقي بوضوح تام. وأوجز برتراند رسل (1913) بعض الاعتراضات الكلاسيكية على النظريات الإبستمولوجية. ودافع برادلي F. H. Bradley (1914 - الفصلان الخامس والسابع) عن نظرية الإحكام المنطقي ضد نظرية التطابق بشكل خاص (انظر الفصل الخامس) واتفق رسل مع برادلي في نقده لهذا الرأي (1906). واستطاع ديل دورسي D. Dorsey (2006) أن يوضح بتفاصيل موسعة اقتراح كواين (1981) بأن الأخلاق تستلزم نظرية محكمة في الصدق. وبالنسبة لتصورات الإحكام التي تخفف من مطلب الاتساق، انظر بريست Priest (2006) ولانش (الفصل الثامن 2009 b).

المصدر الكلاسيكي لنظرية بيرس البراجماتية في الصدق هو كتابه "كيف نجعل أفكارنا واضحة" (1878). وقد فصلت هيلاري بوتنام H. Putnam (1981) نوعًا من الفهم للصدق بحدود مما يبرر الاعتقاد في ظروف نظرية أو مثالية، يشبه من بعض الجوانب نظرية بيرس البراجماتية في الصدق. أما وليم جيمس فقد لخص رؤيته للبراجماتية وموقفها من الصدق في (1907 a).

وكالعادة عرضت دائرة ستانفورد للمعارف الفلسفية عديداً من المقالات المرتبطة بموضوعات هذا الفصل، مع قائمة مراجع مطولة. انظر بشكل خاص "الصدق" (GLanzberg 2009) و"البراجماتية" (Hookway 2010) و"نظرية الإحكام المنطقي في الصدق" (Young 2013).

الفصل الخامس

الصدق القائم على نظريات التطابق

5 - 1: فكرة اعتماد الصدق على العالم

أخطأت النظريات الإبستمولوجية حينما لم تعط للواقع سوى دور ضئيل للغاية في تقرير أيّ الدعاوى هي الصادقة وأيها هي الكاذبة. فصدق أو كذب الدعوى التي تقول -مثلاً- أن الثلج أبيض يجب أن يعود للثلج نفسه، وليس لأن الدعوى تنسجم مع دعاوى أخرى، أو تنسجم مع ما نعتقده نحن عن الثلج. وهذه هي الفكرة التي أخذتها ما تسمى بنظريات التطابق بجدية شديدة. وكان هدفها هو تفسير الصدق بوصفه علاقة بين الدعاوى من ناحية وبين العالم من ناحية أخرى. مثل هذه النظريات هي الحليف التقليدي للمذهب الواقعي، والمنافس التقليدي للنظريات الإبستمولوجية.

وينصب هذا الفصل على ثلاثة أنواع من نظريات التطابق وهي: نظريات التطابق الكلاسيكية ونظريات التطابق السببية ثم نظريات صانع الصدق **Truthmaker Theories**. وسوف نقيم كل نظرية منها بنفس الطريقة التي اتبعناها في تقييم النظريات الإبستمولوجية في الصدق: أي بحدود من ميزاتها وعيوبها الحقيقية، وبانسجامها مع مبدأ التكافؤ، ونتائجها المتعلقة بالواقعية، وكذلك قدرتها على أن تجعل لقيمة الصدق معنى.

5 - 2: نظريات التطابق الكلاسيكية

الفكرة الرئيسية لنظريات التطابق أن الصدق ما هو إلا تطابق **Correspondance** (أو توافق **Fit** أو اتفاق **agreement**) دعوى ما مع الواقع. ومع ذلك، هناك طرق عديدة متنوعة لفهم هذه الفكرة.

مثال ذلك، أننا نستطيع أن نفهم "التطابق مع الواقع" باعتباره مجرد تعبير عما هو "صديق" دون أن نعطي هذا التعبير أى مغزى ميتافيزيقي عميق. وبالتالي، قد يقول صاحب نظرية الإحكام المنطقي إن الصدق هو التطابق مع الواقع، بينما التطابق مع الواقع يعنى كونه جزءاً من نسق محكم مناسب. أو يقول صاحب النظرية البراجماتية إن التطابق مع الواقع مقدر له أن يتفق مع النهاية التصورية للبحث. كل ذلك لا يمت بصلة لما يقصده أصحاب نظرية التطابق.

فأصحاب نظرية التطابق يفهمون "التطابق مع الواقع" بمعنى التطابق مع الحقائق الواقعية أو الوقائع **Facts**، أو التوافق مع الوقائع أو الاتفاق مع العالم، و كل التعبيرات المماثلة لذلك بجدية شديدة. وهم يفسرون الصدق بأنه "خاصية تمثل علاقة". أى خاصية شئ ما يكتسبها بفضل علاقته بشئ آخر. ولشرح طبيعة مثل هذه الخاصية، علينا أن نشرح هذه العلاقة:

وربما أمكننا ببعض الأمثلة أن نجعل هذه النقطة أوضح. لنفرض أن لك خاصية كونك زوجاً (أو زوجة). فلكى تكون زوجاً يجب أن تكون متزوجاً من شخص آخر. وتلك هى الخاصية العلاقية **Relational property**، وخاصية كونك أختاً أو أختاً أو نسيباً هى أيضاً خاصية علاقية. فلكى تكون أختاً لشخص ما يجب أن يكون كلاهما منتسبين لنفس الوالدين. والخصائص العلاقية لا تقتصر على مجال العائلات وحدها. فإذا قلنا عبارة "أكبر قطعة من الكعكة" فهى أيضاً تمثل خاصية علاقية. فكون قطعة ما هى أكبر قطعة من الكعكة معناه أنها أكبر من **Larger than** كل قطع الكعكة الأخرى. وكون قطعة ما هى الأكبر لا يعنى مجرد أنها ذات حجم معين. ولكن المقصود أن حجم هذه القطعة "أكبر من" حجم بقية القطع.

ونظرية طبيعة الخاصية العلاقية تحتاج لفعل شئيين. أولهما أن تخبرنا ما أطراف العلاقة **Relata** - أى أنواع الأشياء التى تدخل فى علاقة مع أنواع أخرى من الأشياء. والثانى أن تخبرنا ماذا يعنى بالنسبة لهذه الأشياء أن تدخل فى علاقة على هذا النحو.

لنفرض مرة أخرى أنك زوج. فلكى تكون زوجا، فأنت تفسر كونك متزوجا بعلاقة بينك وبين شخص آخر. وبالنسبة لاثنين من الناس، يجب استيفاء شروط معينة يقرأها العرف لكى يكونا زوجين.

ولنفرض أنك سائق أو قائد معدة معينة. وكونك قائدا معناه أن لك علاقة قيادة بالمعدة أو المركبة. وأطراف العلاقة لعلاقة القيادة هم الناس (الذين يقومون بمهمة القيادة) من ناحية، ثم المركبات (التي تُقاد) من ناحية أخرى. ووظيفة الشخص الذى يقود المركبة أن يوجه حركتها. ومن ثم، فكون شخص ما قائدا يعنى خاصية علاقية يمكن أن يمتلكها الناس بفضل توجيههم حركة المركبات.

وبناءً على نظريات التطابق، يعتبر الصدق أيضا خاصية علاقية. وتكون الدعاوى صادقة بفضل احتمالها لعلاقة "التطابق" مع شىء آخر مختلف، وإن كانت النظريات تختلف فيما بينها حول ما يعتبرونه أطراف العلاقة فى علاقة التطابق، وحول الطريقة التى يميزون بها طبيعة العلاقة. ومع ذلك، فهذه النظريات بوجه عام تفسر الصدق بأنه الخاصية التى تمتلكها الدعاوى بفضل الطريقة التى ترتبط بها بأى شىء تدور حوله.

وبناءً على نظريات التطابق الكلاسيكية، فإن أطراف العلاقة فى علاقة التطابق هى الدعاوى من ناحية، ثم الوقائع من ناحية أخرى. فالدعوى الصادقة هى التى تدخل فى علاقة تطابق مع واقعة ما أو حقيقة واقعية. ومن ثم، فهذه النظريات لديها تفسير عما تكونه الوقائع، ولديها أيضا تفسير عن معنى أن تتطابق دعوى ما مع واقعة.

ونحن فى أحاديثنا العادية نستخدم كلمة واقعة **Fact** بطرق مختلفة. ولكن الكثير من هذه الاستخدامات تختلف عما يعنيه أصحاب نظريات التطابق الكلاسيكية. فنحن مثلاً نستخدم كلمة "واقعة" أو حقيقة واقعية لنعنى بها الدعوى الصادقة أو "القضية الصادقة" كما فى:

(1) عرضت أليس عديدا من الوقائع وثيقة الصلة بالاقتصاد.

فإذا تصورنا أن الحقائق الواقعية هي كالدعاوى الصادقة، إذن فنحن بالمثل نتصور أن التطابق مع حقيقة واقعية هو ببساطة حقيقة واقعية. بينما يتصور أصحاب نظريات التطابق الكلاسيكية الصدق باعتباره ناشئا عن علاقة دعوى ما بالعالم وليس بنفسها. وليس هذا هو المعنى الذي يقصدونه "بالحقيقة الواقعية".

وفي بعض الأحيان نميز "الحقائق الواقعية" عن "الآراء" Opinions بالقول بأن الحقائق الواقعية "لا تقبل الجدل، أو هي معارف لا يختلف عليها أحد. في حين أن الآراء هي معتقدات قد تستند إلى وقائع، ولكنها معتقدات خلافية قابلة للمناقشة وإعادة النظر، أو غير يقينية. فقد نقول إن الناتج المحلى الإجمالى G.D.P قد انخفض فى الأشهر الستة الماضية، ولكن الناس المعتدلين ربما تكون لهم آراء أخرى حول أفضل استجابة يمكن أن نواجه بها هذا الموقف. وفي بعض الأحيان قد يتحدث الناس عن "الحقائق الواقعية والأرقام" كمعطيات يمكن أن تستند إليها النظريات أو المعتقدات. وبمثل هذه المعانى، تظل "الحقيقة الواقعية" تشير لنوع معين من الدعاوى، ولكنه بحال من الأحوال ليس المعنى الذى يقصده أصحاب نظريات التطابق الكلاسيكية.

إن ما يقصده أصحاب نظريات التطابق هو أن "الواقعة أو الحقيقة الواقعية" هي "الطريقة التى يكون عليها العالم" أو "ما تكون عليه الأشياء". وهم فى ذلك يتبعون لودفيج فثجنشتاين L. Wittgenstein فى تصوره للعالم ذاته بأنه "المجموع الكلى من الوقائع" **The totality of facts** (فثجنشتين 1922, Sec. 1.1). والفكرة التى يقوم عليها التطابق الكلاسيكى هي أنه: بالنسبة لأى دعوى صادقة، توجد طريقة لتطابقها مع العالم. وتكون الدعوى صادقة لأن العالم هو هذه الطريقة. وهذا يقودنا إلى الترجمة البسيطة التالية لنظرية التطابق الكلاسيكى:

(2) تعتبر دعوى صادقة إذا، وفقط إذا كانت هناك واقعة مطابقة لهذه الدعوى.

ومن التفسير (2) ينبثق سؤالان. الأول هو كيف يتسنى لنا تفسير الكذب وأيضا الصدق؟ والثانى هو: ما الذى يجعل واقعة معطاة تتطابق (أو لا تتطابق) مع دعوى معطاة؟

والإجابة الطبيعية عن السؤال الثاني هو أن الدعوى "تمثل" العالم باعتباره طريقة معينة. والواقعة التي تتطابق مع دعوى ما تكون حينئذ أى طريقة تمثل بها الدعوى العالم كما هو عليه. مثال ذلك أن الدعوى التي تقول أن هناك حيوانات جرابية (الكنغر) فى أستراليا تمثل العالم باعتباره يحتوى على حيوانات جرابية فى أستراليا. والواقعة التي تتطابق مع تلك الدعوى هي واقعة وجود حيوانات جرابية فى أستراليا. ولكن، انظر الآن لهذه الدعوى الكاذبة:

(3) جميع الزواحف تحمل صغارها الحية.

فإذا تصورنا الدعاوى الصادقة باعتبارها تمثل الوقائع فستواجهنا مشكلة السؤال: ما الذى تمثله الدعاوى الكاذبة إذن؟ فهى لا يمكن أن تمثل وقائع. فإذا كانت الدعوى (3) تمثل واقعة، فسنجد مثل هذا الشيء، كالواقعة التي تقول: جميع الزواحف تحمل صغارها الحية. وبالتالي ستكون (3) صادقة وليست كاذبة. من ناحية أخرى، يبدو من الخطأ على حد سواء أن نقول أن الدعاوى الكاذبة لا تمثل شيئاً على الإطلاق. فنحن إن فعلنا ذلك فسيكون على حساب فقد نوعين مهمين من الاختلاف. خذ هذه الدعوى الكاذبة.

(4) بعض الأشكال المربعة لها ثلاثة أضلاع فقط.

هنا، لا بد أن نكون قادرين على التمييز بين ما تمثله (3) وما تمثله (4). ولكن إن لم يكن أى منهما يمثل أى شيء، فسيختفى هذا الاختلاف. ويبدو أيضاً أننا نفقد الفرق بين الدعاوى التي لها معنى ولكنها كاذبة مثل (3) و (4) وبين الدعاوى الزائفة التي لا معنى لها، كالدعوى التي يقول فيها لويس كارول L. Carroll:

(5) The mome raths outgrabe^(*)

فلا (3) ولا (4) ولا (5) تمثل وقائع. ولكننا ما زلنا بحاجة لأن نقول شيئاً عما تمثله (3) و (4) بالفعل. إن (3) و (4) دعاوى لها معنى. وبالتالي، فهى - فيما يبدو - تمثل شيئاً ما. بينما (5) التي لا معنى لها لا تمثل أى شيء على الإطلاق.

(*) تعمد المؤلف أن يأتي بجملة لا معنى لها ولا تقبل الترجمة. المترجم .

إن ما تمثله (3) ليس حقيقة واقعية. ولكنها قد تكون كذلك ظاهرياً. والعالم قد يكون على النحو الذى يجعل كل الزواحف تحمل صفارها الحية. ومن ثم، فإن (3) لا تمثل - فيما يبدو - الطريقة التى يكون عليها العالم، ولكن الطريقة التى "قد يكون عليها".

مثل هذه الاعتبارات قادت الفلاسفة لافتراض أن هذه الحالات هى الأشياء التى تمثلها الدعاوى. بعض هذه الحالات - وليس كلها - يتم "الحصول عليها أو إحرازها". وعندما يتم الحصول على حالة من هذه الحالات تصبح واقعة. وبالتالي، بالنسبة لوجود واقعة أن الثلج أبيض، يعنى بالضبط الحصول على حالة كون الثلج أبيض. والدعوى القائلة بأن الثلج أبيض تمثل حالة كون الثلج أبيض. وما دامت الحالة قد حصلنا عليها، فقد أصبحت واقعة. وهذا هو معنى تطابق "الثلج أبيض" مع واقعة ما.

ولكن هناك بعض الحالات التى لا نحصل عليها. وإحدى تلك الحالات التى لا نحصل عليها هى أن جميع الزواحف تحمل صفارها الحية. تلك الحالة التى تمثلها الدعوى (3) لا تعتبر واقعة. فالذى جعل (3) كاذبة هو أن الحالة التى تمثلها ليست واقعة. وفى المقابل، فإن الدعوى الزائفة التى لا معنى لها مثل (5) لا تمثل أى حالة على الإطلاق. وهذا هو السبب فى أنها لا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة. فهى لا تمثل أى حالة بالمرّة، فلا هى تمثل حالة يتم الحصول عليها ولا هى تمثل حالة لا يمكن الحصول عليها.

وهناك بعض الحالات التى تعتبر ضرورية. فهى لا تتجه للحصول على أى حالة مهما تكن. ويكفى أن نضرب مثلاً واحداً على تلك الحالات هو الحالة التى تقول "كل العزّاب غير متزوجين". وهناك حالات أخرى غير ضرورية. فهى موجودة ولكن لا يمكن الحصول عليها. ومن أمثلة تلك الحالات المستحيلة حالة بعض المربعات التى لها ثلاثة أضلاع فقط. مثل هذه الحالة لا نحصل عليها فحسب، بل يستحيل ذلك وإن كانت موجودة بالفعل. والدعوى (4) عالية تمثل تلك الحالة.

فإذا قلنا أن الدعاوى تمثل الحالات، فسيظل السؤال الذى يلح علينا هو: ما الذى يجعل دعوى ما تمثل حالة بعينها دون أخرى. فلماذا تمثل الدعوى "الثلج أبيض" مثلاً، حالة أن الثلج أبيض وليس حالة أن الكبريت أصفر. وما الذى يجعل (3) تمثل حالة مختلفة عن (4) التى هى كاذبة مثلها؟

هذه المشكلة تؤدي إلى التساؤل عما إذا كنا نتصور الدعاوى بوصفها قضايا أو بوصفها جملاً. فإذا قلنا إن الدعاوى جمل، فسنواجه مشكلة السبب الذي يجعل جملة ما تمثل العالم بوصفه طريقة معينة دون أخرى. وإن قلنا إن الدعاوى قضايا، فقد نتصور أن كل دعوى تمثل حالة معينة لا بديل لها، لأن ماهية القضية تتوقف على الحالة التي تمثلها. فالدعوى القائلة بأن العشب أخضر لا يمكن أن تمثل حالة أن الثلج أبيض مثلاً. بل حتى لو افترضنا أنه من الضروري للدعوى أن تمثل حالة بذاتها، فنحن مع ذلك ما زلنا لم نصل للتفسير الدقيق لما نعنيه بعلاقة التمثيل.

والخطوة الطبيعية والمألوفة هي أن نأخذ بجدية شديدة الحقيقة التي تقول: إننا بقولنا ما الواقعة أو الحالة التي تمثلها الدعوى P، فنحن - فيما يبدو - ملزمون بالإشارة إليها بوصفها الواقعة أو الحالة الخاصة بالدعوى P. مثال ذلك الدعوى التي تقول أن الثلج أبيض تمثل حالة كون الثلج أبيض. والدعوى التي تقول إن الشمس عربية ذات عجلات تمثل حالة أن الشمس عربية ذات عجلات. والدعوى التي تقول إن بوب سيحضر الحفل ولكن فقط إذا حضرته كارول تمثل حالة أن بوب سيحضر الحفل ولكن فقط إذا حضرته كارول، وهلم جرا. فالدعاوى الصادقة تعطينا - فيما يبدو - صوراً للوقائع. فتكرار P مرتين في "واقعة أن P" ثم "الدعوى أن P" له معنى واضح. فهو يبين لنا أن هناك تماثلاً. بمعنى وجود تماثل تام في البنية بين الدعاوى وبين الأحوال. هذا التماثل يجعل الدعاوى قادرة على تمثيل الأحوال بتصورها أو تخيلها. وعندما يتم الحصول على تصور للأحوال تكون واقعة، وتكون الدعوى صادقة. وإن لم نحصل على التصور، تكون الدعوى كاذبة.

وتتمتع نظريات التطابق الكلاسيكي بميزات مهمة. وأهم هذه الميزات أنها تستند إلى حدس قوى. ذلك الحدس هو أنه حينما تكون دعوى ما صادقة، فإن صدقها يعود إلى أنها متصلة بالعالم (وبخاصة ذلك الجزء من العالم المتصل بالدعوى) بطريقة معينة. وحينما تكون الدعوى كاذبة، لا يكون العالم هو بالطريقة التي تخبرنا بها الدعوى. وفي فقرة من كتابه عن "الميتافيزيقا" اقتبسناها في الفصل الأول، عبّر أرسطو عن هذا الحدس بقوله:

أن تقول ما الذى لا يكونه هذا الشيء، أو الذى بدونه لا يكون الشيء، هو قول خاطئ. ولكن الصواب أن تقول ما الذى به يتقوم وجود شيء ما.

لقد أنصفت نظريات التطابق الكلاسيكية الفكرة القائلة بأن صدق دعوى ما أو كذبها يتوقف على شيئين: الأول هو الطريقة التى يكون عليها العالم كما تخبرنا بها الدعوى. والثانى هو ما إذا كان العالم هو على هذه الطريقة. هذه النظريات نجحت تماما فى إعطاء العالم الخارجى دور تحديد ما هو صادق، والذى فشلت فى حسمه النظريات الإبستمولوجية.

غير أن ذلك لا يمنع من القول بأن نظريات التطابق الكلاسيكية واجهت مشكلات خطيرة. وأحد هذه المشكلات تتعلق بطبيعة علاقة التطابق ذاتها. فربما يكون لدينا إدراك حدسى لكيفية "أن القطة فوق السجادة" تتطابق مع حالة فى العالم تتضمن قطة معينة متموضعة فى مكان معين ذى صلة بسجادة معينة. ولكن عندما يتعلق الأمر ببعض الدعاوى الخاصة بالرياضيات والأخلاق والاحتمال، فإن المسائل تكون أقل وضوحا. انظر مثلا لهذه الدعاوى الثلاث:

(6) الجذر التربيعى للرقم 100 هو 10.

(7) لقد أخطأ جيسى جيمس^(*) حينما أطلق النار على جون شيتس.

(8) إن غاندى لم يقتل أى إنسان بالمرّة، ولكن كان يمكنه ذلك

فمن وجهة نظر التطابق الكلاسيكى، فإن كل من هذه الدعاوى الصادقة يجب أن تتطابق مع واقعة ما. ولكن كيف يتسنى للدعاوى (6) و (7) أو (8) أن تفعل ذلك؟

تخيل أن التطابق هو التماثل. إذن، فالدعاوى تتطابق مع الأحوال بفضل مشاركتها فى بنيتها. وعندما يتم الحصول على تلك الأحوال، فإن الدعاوى تكون صادقة. ولكن المشكلة هنا أن الواقع لا يأتى كأجزاء مكتنزة لها شكل الجمل. والجمل ليست صوراً، وهى

(*) جيسى جيمس هو أحد نجوم أفلام الغرب الأمريكى فى منتصف القرن العشرين. المترجم.

ليست مماثلة لما تصوره بأى وسيلة فلسفية لها معنى. وعلى الرغم من ذلك، فالجملتين "الثلج أبيض" و "العشب أخضر" أكثر تماثلا مع بعضهما بعضاً بنويًا من بياض الثلج أو اخضرار العشب.

وكما يقول أوستن (1950) J.L Austin، فإن تصورك للتطابق على أنه تماثل يعنى أن أوهام اللغة قد ضللتك. فالتعبيرات التى نستخدمها لتعيين الدعاوى ولتعيين الوقائع متماثلة من حيث البنية. بمعنى أننا نتحدث عن الدعوى القائلة بأن الثلج أبيض، ثم نتحدث عن الواقعة الخاصة بأن الثلج أبيض. ومع ذلك، فهذا لا يترتب عليه أن الدعوى والواقعة ذاتهما يتشاركان فى تلك البنية. علاوة على ذلك، فإن افتراض أنهما يتشاركان فى البنية، يفرض علينا أن نأخذ بوجهة نظر غير مقبولة عن العالم بوصفه مجموعة هائلة من "الموضوعات التى لها شكل الجمل" مما يحط من قدره - فيما يقول ستراونسن P.F Strawson (1995) Rorty).

وكما حاولنا أن نستزيد من الوضوح أكثر فأكثر بالنسبة لهذه الموضوعات التى لها شكل الجمل، أصبحت أقل قبولًا أكثر فأكثر. خذ مثلا حالة أن السجادة هى شىء ما تحت القطة. هل هذه الحالة هى نفس حالة أن القطة فوق السجادة؟ فبنية الدعوى بأن القطة فوق السجادة تبدو مختلفة عن بنية الدعوى بأن السجادة هى شىء ما تحت القطة. ولكن إذا كانت هاتان الدعويان مختلفتين، ولهما بنيتان مختلفتان. إذن من الواضح أنهما تحتاجان لواقعتان مختلفتين بالمثل فى البنية لكى تتطابقا معهما. أى واقعة أن القطة فوق السجادة، وواقعة أن السجادة شىء ما تحت القطة. ومشكلة أخرى مشابهة تتعلق بالدعوى (6). بمعنى، هل واقعة أن 10 هى الجذر التربيعى للرقم 100 هى نفسها واقعة أن $10 \times 10 = 100$ أم مختلفة عنها، أو واقعة $5 \times 2 \times 2 \times 5 = 99 + 1$ ؟ فإذا كانت جميعها نفس الشىء إذن فإن التماثل ليس هو ما يجعل الدعاوى تمثل الحالات. وإن كانت مختلفة، فإن الوقائع ستبدو أيضا شبيهة بالجمل لدرجة يصعب معها أن نراها سوى أن تكون شيئا من صنع لغتنا. أى مجرد ظلال أو أوهام من سبك الألفاظ.

والمشكلة الثانية لنظريات التطابق الكلاسيكية تشبه الأولى. بمعنى أن وجهة نظر التطابق الكلاسيكي تحولت - فيما يبدو - إلى أنطولوجيا مكتظة ومترهلة. (نظرية الأنطولوجيا "هي مجموعة من الأشياء تخبرنا النظرية بأنها موجودة). فالقطة فوق السجادة ليست هي الواقعة الوحيدة الموجودة. بل تضاف إليها واقعة أن 10 هي الجذر التربيعي للرقم 100، و $10 \times 10 = 100$ ، و $5 \times 2 \times 2 \times 5 = 99 + 1$. فإذا تطابقت الدعاوى مع الحالات فنحن نحتاج لحالات لكي تتطابق معها، بل ونحتاج إلى الكثير منها. ونحتاج إلى طرق يكون عليها العالم لكي تتطابق مع الدعاوى الصادقة. ونحتاج أيضا إلى طرق لا يكون عليها العالم لكي تتطابق مع الدعاوى الكاذبة. ونحتاج إلى حالات لا نحصل عليها لكي تتطابق معها "المثلثات ذات الأربعة أضلاع". ونحتاج أيضا إلى الحالات التي نحصل عليها والتي تتطابق مع "المثلثات التي ليس لها أربعة أضلاع". لذلك، قد يكون من الأفضل أن نخفض شيئا ما من الاكتظاظ الإنطولوجي، ونبحث عن وسيلة تسمح للكائنات الأقل بالقيام بالعمل النظري الضروري.

وهناك نوع آخر من الاكتظاظ الإنطولوجي تأتي من غموض بعض الوقائع والحالات التي تفترضها نظريات التطابق الكلاسيكي. فمن غير الواضح على الإطلاق ما نعنيه بقولنا أن واقعة 10 هي الجذر التربيعي للرقم 100 هي أحد مكونات الواقع، أو أن جيسى جيمس أخطأ بإطلاقه النار على جون شيتس، أو أن غاندى لم يقتل إنسانا مطلقا وإن كان يمكنه ذلك. بل حتى لو تصورنا أن العالم ينقسم إلى أجزاء تنطوي على مواقع القطط وألوان النباتات والترسبات، فإن معرفة أي أجزاء الواقع يخص أيًا من تلك الأنواع الأخرى من الوقائع مسألة غاية في الغموض.

إن افتراض أن هناك حالات لا نحصل عليها، يواجه أسوأ مشكلة محتملة من نفس النوع. نعم، ربما أمكننا أن نفهم معنى الحصول على حالات، وربما أمكننا أن نتصور العالم وكأنه مكون من الحصول على حالات. ولكن ماذا عن الحالات التي لم يتم الحصول عليها، وما معنى أن نقول أن حالة معينة موجودة على الرغم من عدم الحصول عليها؟ ولنأخذ مثلا حالة أن إبراهيم لينكولن قد ولد على القمر. حينئذ سينحصر فهمنا للفكرة باعتبارها واقعية، وإن كانت حالة لا يمكن الحصول عليها، من حيث إنها جاءت - فيما يبدو - عن

طريق فكرة أن "إبراهام لينكولن ولد على القمر"^(*)، هي جملة ذات معنى ولكنها كاذبة. غير أن ذلك لن يساعدنا إذا كان هدفنا تفسير الكذب بحدود من وجود حالات لا يمكن الحصول عليها. وحتى نستطيع أن نصل إلى فهم ماذا يفترض أن تكونه الحالات التي لا يمكن الحصول عليها دون افتراض مسبق بفهم الصدق والكذب، فنحن نعتبرها إضافة شاذة وغريبة لأنطولوجيتنا غير مرحب بها.

5 - 3: من التطابق الكلاسيكي إلى التطابق السببي

التحديان الأكبر للذات واجها وجهة النظر الخاصة بالتطابق الكلاسيكي هما: الأول هو تقديم تفسير مقنع لماهية الوقائع والحالات. والثاني هو تقديم تفسير مقنع لما نعنيه بتطابق دعوى مع أخرى. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، سعت ما يسمى بنظريات التطابق السببي للصدق لحل المشكلتين معاً. وترتكز إستراتيجيتهما العامة على شعبتين. الأولى أنهم عرفوا صدق الجمل بحدود من العلاقة بالمرجع Reference أو الدلالة Designation فكلمة "ثلج" تشير لشيء ما في العالم، أي الثلج. وبالمثل تشير كلمة "أبيض" لصفة البياض. وإبراهام لينكولن يشير إلى إبراهام لينكولن. والشعبة الثانية أنهم تبنوا نظرية سببية للمرجعية. هذه النظرية تقول إن "الثلج" مثلاً يشير إلى الثلج بفضل علاقة سببية خاصة بين الثلج وبين استخدامنا، لكلمة "الثلج".

الشعبة الأولى - وهي تعريف الصدق بحدود من الدلالة - تقودنا إلى عمل هام وحاسم في المنطق الرياضي قام به ألفرد تارسكي. وحيث إن تفاصيل مشروع تارسكي تقنية وشديدة التعقيد، فسنكتفى هنا بتفسير موجز غاية في البساطة. (قراء تارسكي ربما يجدون أنه من الأهمية بمكان أن يلاحظوا أن الطرق التي قدمنا بها هذا التفسير تختلف عن طرق تارسكي، وكيف أن جهازه المنطقي المعقد كان ضرورياً).

(*) إبراهام لينكولن، الرئيس ١٦ للولايات المتحدة الأمريكية. ولد في ١٢ فبراير عام ١٨٠٩.

فبعض الحدود تقوم بوظيفة الأسماء - "فالثج" يعين الثلج، وإبراهام لينكولن يعين إبراهيم لينكولن، والمنحدر العظيم^(*) The grand canyon يعين المنحدر العظيم، وهلم جرا. دعنا نقول إن مثل هذه الحدود تعين أو تدل على الأشياء التي تسميها. وسنسميها "الحدود المفردة أو الشخصية" Singular terms أما الحدود الأخرى والتي تعرف "بالحدود العامة" General terms فلا تستخدم لتمييز أو لتعيين المفردات، بل لتمييز الصفات أو الخصائص التي تمتلكها أو لا تمتلكها المفردات. "فالأبيض" -مثلا- يدل على صفة البياض. و"عاش في القرن التاسع عشر" تدل على صفة "العيش في القرن التاسع عشر" وكلمة "عميق" تدل على صفة "العمق". دعنا أيضا نقول إن الحدود العامة تعين الصفات التي تميزها أو تدل عليها.

ونحن نستطيع تكوين بعض الجمل البسيطة بربط هذين النوعين من الحدود. فنحن نستطيع -مثلا- ربط كلمة "الثج" وكلمة "أبيض" (بعد إضافة كلمة الكينونة is بالطبع مراعاة لقواعد اللغة) لتكوين جملة "الثج أبيض" Snow is white. ونستطيع أيضا ربط "عاش في القرن التاسع عشر" باسم "إبراهام لينكولن" لتكوين جملة "عاش إبراهيم لينكولن في القرن التاسع عشر" وهلم جرا. والجمل التي من هذا القبيل تسمى جملاً "ذرية" Atomic sentences.

ولكننا نستطيع أيضا تكوين جمل أكثر تركيباً باستخدام الجمل الذرية. إذ يمكننا -مثلا- نفي جملة ذرية، فنقول "الثج ليس أبيض" أو "المنحدر العظيم لم يعش في القرن التاسع عشر" ويمكننا كذلك ربطهم بأدوات مثل "و" and و "أو" or، و "إذا" if "إذا... إذن". بل نستطيع تكوين جمل بدون استخدام أسماء مطلقاً. أقصد استخدام ما يسمى "بالمكمات" quantifiers مثل "شيء ما" و "كل شيء" جنباً إلى جنب مع الحدود العامة. وهكذا نستطيع أن نقول "كل شيء أبيض" و "شيء ما عاش في القرن التاسع عشر". يضاف إلى ذلك قدرتنا على تكوين حدوداً عامة مركبة باستخدام حدود أبسط بأدوات

(*) مضيق في نهر كلورادو شمال أريزونا بطول ٢٠٠ ميل وعمق من ٢٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ قدم. المترجم.

مشابهة. وبالإضافة إلى "أبيض" و "عميق" مثلاً، لدينا هذه الحدود العامة مثل "أبيض" أو "عميق" و "عاش في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر" و "يفسد إذا ترك خارج البراد لمدة أسبوع" و "لا يفسد".

فلا توجد حدود لكمّ الجمل التي نستطيع ربطها، ثم إعادة ربطها، أو الحدود العامة لتكوين جمل تزداد تركيباً. ولا يهم ما بلغته جملتان من التركيب، إذ يمكننا منهما تكوين جملة أشد تركيباً بربطهما معاً بكلمة "و" and و "أو" or أو "إذا...إنّ"، ويمكننا أيضاً نفيهما. ونفس الشيء ينطبق على الحدود الكلية.

إلى هنا، نحن عرفنا نوعين من الحدود العامة، هما الحدود البسيطة والحدود المركبة. كذلك عرفنا سبعة أنواع من الجمل:

- الجمل الذرية، وهي التي تربط حداً مفرداً أو شخصياً وحدّ عام.
- الكليات،^(*) وهي التي تربط "كل شيء" وحدّ عام، و.
- الجمل الوجودية، وهي التي تربط "شيئاً ما" وحدّ عام.
- نفي الجمل.
- الجمل المتصلة، وهي التي تربط جملتين بالأداة "و".
- الجمل المنفصلة، وهي التي تربط جملتين بالأداة "أو".
- الجمل الشرطية، وهي التي تربط جملتين بالأداة "إذا...إنّ".

والآن، دعنا نقول إن الموضوع الذي يستوفى حداً عاماً هو الذي تكون لديه الصفة أو الخاصية التي يعينها الحد العام. وحيث إن الثلج له خاصية كونه أبيض. لذا فهو يستوفى

(*) العام general يقابله الخاص أو الفردي. والكلّي universal يقابله الجزئي. والعام قد يكون جمعياً أو استغرائياً. والفرق بين الكلّي وبين العام أن الكلّي يصدق على جميع أفراد النوع بلا استثناء. في حين أن العام قد يصدق على جميع أفراد النوع أو على معظمه. المترجم.

الحد "أبيض". وحيث إن إبراهيم لينكولن يملك خاصية كونه "عاش في القرن التاسع عشر. لذا فهو يستوفى كونه عاش في القرن التاسع عشر. وحيث إن المنحدر العظيم ليست له خاصية كونه موجوداً على القمر. لذا فهو لا يستوفى "كونه موجوداً على القمر". والآن، دعنا نفترض أن كل الجمل هي أحد النماذج المذكورة أعلاه. حينئذ، يمكننا أن نعرف الصدق على النحو التالي:

(9) تكون الجملة صادقة، و فقط صادقة في حالة ما إذا كانت :

(a) جملة ذرية، ويكون الموضوع الذي يدل عليه الحد المفرد مستوفياً للحد العام.

أو

(b) تكون جملة كلية، ثم كل شيء مستوفٍ للحد العام. أو

(c) تكون جملة وجودية، ثم شيء ما something مستوفى للحد العام. أو

(d) أن تكون نفيًا، والجملة المنفية كاذبة. أو

(e) تكون جملة متصلة. وتكون كلتا الجملتان المتصلتين صادقة. أو

(f) تكون جملة منفصلة. وتكون أي من الجمل التي تتكون منها صادقة. أو

(g) تكون جملة شرطية، فإذا كانت الجملة السابقة على "إذا" صادقة كانت الجملة

التالية على "إن" صادقة كذلك.

وعلى الرغم من أن كلمة "صادق" تظهر في مضامين (d) من خلال (g) فإن التعريف

ليس دائريًا. والسبب في ذلك أن كل جمل النفي والاتصال والانفصال والشرط مبنية بشكل

أساسي من الدعاوى الذرية والكلية والوجودية. وصدق هذه الدعاوى تم تعريفه دون

الإستفادة مطلقاً من كلمة "الصدق".

هذه الطريقة في تعريف الصدق تحافظ على فكرة أن الصدق هو أمر يتعلق بالكيفية

التي تكون بها دعاوانا متصلة سببياً بالعالم. أما ما إذا كانت الجملة صادقة أو غير

صادقة فهي مسألة تتوقف في النهاية على أي الموضوعات في العالم تستوفى (أو تفشل

فى استيفاء) أى من الحدود العامة. ولكنها تمر من دون إقحام وقائع كمقولة جديدة فى الواقع. فاستيفاء شروط الحد العام معناه أن تكون لديك الصفة أو الخاصية التى يدل عليها. وهكذا، فصدق الجملة معلق بما تعنيه، وبأى الموضوعات التى لها أى من الخصائص.

وهكذا، فعلى الرغم من أن الصدق يتوقف على العلاقة السببية بين دعوى ما وبين الواقع، فإن هذه العلاقة السببية ليست مسألة تطابق مع كائنات ميتافيزيقية موضع شك مثل "الوقائع" أو "الحالات".

هذه المقاربة لا تقوم بعملها بدون الاستعانة بالوقائع الميتافيزيقية المشكوك فيها فحسب، بل وأيضاً تقوم بذلك بدون علاقة "التطابق" التى يحيط بها الشك. وبدلاً من فهم الصدق مباشرة بوصفه علاقة التطابق مع الوقائع، فإن النظرية تعالج علاقة الدلالة بوصفها المهمة بالنسبة للصدق. فالصدق بوجه عام يعتمد على أى الموضوعات هى التى لها أى الخصائص. ومع ذلك، فصدق دعوى شخصية يعتمد على ما إذا كانت الموضوعات التى تدل عليها الحدود المفردة أو الشخصية لها الخصائص التى تدل عليها حدودها العامة (أو فى حالة دعاوى الكلية أو الوجودية، فإننا حينئذ سنتكلم عن كل الموضوعات أو بعض الموضوعات على التوالى). فنحن لسنا بحاجة لنظرية علاقة التطابق مادامت لدينا نظرية علاقة الدلالة Designation (أو المرجع Reference).

وذلك ما كان الجزء الثانى من نظرية التطابق السببى يهدف إلى تقديمه. فوفقاً له، فإن طبيعة الدلالة تعتبر طبيعة سببية. فتعيين حد ما لموضوع أو خاصية معناه أن يرتبط سببياً بذلك الموضوع أو بتلك الخاصية بالطريقة الصحيحة. فلماذا -مثلاً- تدل كلمة "الثلج" على الثلج وليس على العشب أو إبراهيم لينكولن؟ والسبب -بناءً على النظرية السببية للدلالة - هو أن استخداماتنا لكلمة "الثلج" مسببة بطريقة معينة للثلج، ولكنها ليست مسببة بهذه الطريقة للعشب أو لإبراهيم لينكولن.

وقد قدم الفلاسفة العديد من التفسيرات المختلفة للنظرية السببية للدلالة يهدف كل منها لشرح بعض أوجه ما نعنيه باستخداماتنا لكلمة ما، لكى ترتبط سببياً بموضوع أو

خاصية " بالطريقة الصحيحة " لكي تدل عليها. " ومع النجاح الذي حققته النظرية السببية للعلاقة، فقد ساعدت على التخلص من الغموض الذي يكتنف تطابق دعوى مع الواقع. فإذا كان لدينا فهم واضح للكيفية التي تدل بها الحدود على الموضوعات والخصائص، فلن نكون آنذاك بحاجة لنظرية في التطابق منظورًا إليها كعلاقة بين الدعاوى ككل وبين الوقائع. فنظرية الدلالة ستفسر لنا الارتباط بين الجمل وبين الواقع. ويمكن أن تكون كافية لتقديم تعريف للصدق.

5 - 4: مشكلات تواجه التطابق السببي

على الرغم من قدرتها على تجنب بعض مشكلات التطابق الكلاسيكي، فلا يزال أمام نظرية التطابق السببي صعوباتها الخاصة التي يتعين عليها مواجهتها. بعض هذه الصعوبات نتجت عن طريقتها في تعريف الصدق بحدود من الدلالة والاستيفاء. والبعض الآخر نتج عن التزامها بالنظرية السببية للدلالة. كلتا المجموعتين من الصعوبات هما أمثلة لما سيناقش تحت عنوان "مشكلة مجال التطبيق" فيما بعد في هذا الفصل.

والحقيقة إن عمل تارسكي الأصلي لم يكن يهدف لإنتاج نظرية في التطابق السببي في الصدق. وإنما هو بالأحرى هارترى فيلد H. Field (1972) الذي تبنى عمل تارسكي وأضاف إليه نظرية سببية في الدلالة، وتم تفصيلها أولاً كنظرية في التطابق السببي للصدق. وإنما كان مشروع تارسكي هو البرهنة على أن "الجملة الصادقة" يمكن تعريفها بلغات صورية رياضية معينة. والحقيقة، أن الأهمية بالنسبة لتارسكي لم تكن في تقديم تعريف للصدق بوجه عام، بل في البرهنة بالتحديد على كيفية تعريف "الصادق في اللغة ل" باللغة الرياضية ل بخصائص معينة شديدة الدقة. ومن بين تلك الخصائص أن تكون كل جملة من جمل اللغة هي واحدة من النماذج السبعة التي عرضناها آنفاً. وأن يتم إيجاد الحدود العامة المركبة عن طريق ربط الحدود العامة بأدوات مثل "و" "أو" "ليس" "إذا... إذن" بنفس الطريقة بالضبط التي يتم بها إيجاد الجمل المركبة. وألاً تتضمن اللغة وسائل للحديث عن الدلالة أو الاستيفاء لتعبيراتها الخاصة بها.

وتعتمد المقاربة التارسكية لتعريف الصدق على فكرة أن صدق الجملة المركبة يتوقف فقط على صدق مكوناتها، أو على الأقل على أي الموضوعات التي تستوفي الحدود العامة البسيطة في الدعوى. هذه المقاربة كافية بالنسبة للأنواع السبعة من الدعاوى التي عرضناها من قبل، وإن كانت هناك دعاوى مركبة ليست من بين هذه الأنواع. وهاكم بعض العينات:

(10) ذهب جاك إلى الحديقة العامة لأن بارت كان في المكتبة.

(11) المنحدر العظيم لم يوجده غرباء قادمون من ألفا سنتورى^(*)

(12) إبراهيم لينكولن لم يعطل العمل بالوثيقة الرسمية أو بالقانون^(**) أثناء الحرب الأهلية الأمريكية.

بل حتى إذا عرفنا أن جاك استوفى "ذهابه إلى الحديقة العامة" وأن بارت استوفى "وجوده في المكتبة" فإن هذه المعلومات لا تكفي لإخبارنا بأن جاك ذهب إلى الحديقة العامة، "لأن" بارت كان في المكتبة. وأن القول بأن المنحدر العظيم لم يوجده غرباء قادمون من ألفا سنتورى لم نخبرنا ما إذا كان حدوث ذلك ممكنا، وأن إبراهيم لينكولن عطل العمل بوثيقة رسمية أو قانون خلال الحرب الأهلية الأمريكية، هو قول لا يكفي لتحديد ما إذا كان غير مسموح له بأن يفعل ذلك.

إن الجمل المركبة التي تتضمن كلمات من نوع "because" و "should" و "could" وغيرها من التكوينات اللغوية تفرض تحديا لتعريفات الصدق على طول الخط التارسكي. ومن المشكوك - فيما يبدو - أن تكون لدينا القدرة بالمرّة على تعريف الصدق لمثل هذه الجمل بحدود من الدلالة والاستيفاء ببساطة، وإن كانت تلك الجمل - فيما يبدو - لها قيم صدق بالفعل. فالصعوبة أننا حتى لو ثبتنا دلالات أجزاء الجمل، بل أيضا لو حسمنا مسألة أي الموضوعات هي التي تستوفي أي الحدود العامة، فلا يزال لا يكفي لتثبيت قيم صدق

(*) ألفا سنتورى هو أقرب نجم من المجموعة الشمسية. المترجم .

(**) وثيقة رسمية أو أمر قضائي يلزم المتهم بالمثل أمام القاضى أو المحكمة للتحقق من أنه قد تم تقييد حريته. المترجم .

الجملة. فتقرير ما إذا كانت (10) صادقة ربما يتوقف -مثلاً- على شيء ما يتعلق بحالة جاك العقلية حينما ذهب إلى المكتبة. ولكن ذلك لم يكن من بين الموضوعات والخصائص التي تدل عليها حدود (10).

ولكن (10) إما أن تكون صادقة أو كاذبة. ونفس الشيء بالنسبة لـ (11) و (12). إن التعريف التارسكي الذي يضعف من تثبيت نظرية التطابق السببي للصدق لا يناسب التعامل مع دعاوى من هذا النوع. إذن، نستطيع أن نقول إن نظرية التطابق السببي - وفي أحسن الأحوال - فشلت في تفسير المجال الكامل للدعاوى الصادقة والكاذبة. مثل هذا الفشل له أهميته بالنسبة لنظرية تعتمزم أن تكون نظرية عن الطبيعة الحقيقية للصدق.

ولنفرض أننا نحينا المشكلة السابقة جانبا، سنجد أمامنا صعوبة أخرى نتجت عن تطبيق نظرية التطابق السببي للنظرية السببية للدلالة. تلك النظرية تقول إن الحدود تعين الأشياء التي تدل عليها بفضل ارتباطها بها سببياً "بالطريقة الصحيحة". ومع ذلك، هناك بعض الحدود تبدو وكأنها تدل على موضوعات وخصائص من دون أن ترتبط بها سببياً "بأى طريقة" على الإطلاق.

والأمثلة الرئيسية هي الحدود الخاصة بالموضوعات المجردة كالأعداد والخصائص الأخلاقية كالظلم. فالعدد اثنا عشر هو موضوع مجرد مختلف تماماً عن الموضوعات العينية الجزئية كجرف دوفر الصخري، وكالتفاح والسيارات. والموضوعات المجردة لا توجد في المكان ولا في الزمان. بمعنى أننا لو قمنا بعملية إحصاء شامل لكل ما هو موجود في العالم الفيزيائي، فلن نلمح ولو بالمصادفة العدد اثنا عشر. وعلى الرغم من أن السببية هي أمر فيزيقي بحت، فإن الموضوعات المجردة غير متضمنة في التبادلات السببية. فالعدد اثنا عشر لا يقوم بأى فعل، ولا يتسبب في حدوث أى شيء. بل إن أى شيء نفعه لا يؤثر في العدد اثنا عشر بأية طريقة. دعنا إذن نقولها ببساطة، إنه فحسب النوع الخطأ من الأشياء في هذا الارتباط. ويترتب على ذلك أن استخداماتنا لكلمة "اثنا عشر" لا ترتبط سببياً بالعدد اثنا عشر بأى طريقة كانت، والأدهى أن تكون "بالطريقة الصحيحة" حتى تدل عليه.

وبالمثل، فإن خاصية الخطأ الأخلاقي تبدو حقيقية بما يكفى. فالهولوكوست هو كذلك، وحبك لطفلك ليس كذلك، ولدينا الحد "خطأ" Wrong الذى يبدو أنه يدل عليه ويعينه. ففي النظرية السببية للدلالة، تدل كلمة "خطأ" على هذه الخاصية لأن استخدامنا لهذه الكلمة مرتبط سببياً بطريقة خاصة بالظلم أو البطلان فى العالم. والآن، لنفرض وقوع فعل خاطئ ما، وليكن تعذيب بعض المراهقين لقطعة، فقط لمجرد التسلية (Harman 1977) فى هذه الحالة نستطيع أن نحكى قصة فيزيقية سببية عما حدث بالضبط وما نتج عن ذلك. ونستطيع أن نقدم تفسيراً فيزيقياً بكليته عن كيف تسببت تلك الحادثة فى جعل الناس يقولون أشياء من قبيل "هذا فعل خاطئ" ! ونحن فى حكايتنا لهذه القصة سنحتاج للإشارة لأشياء متنوعة عن أحداث فى عقول المراهقين، وعما حدث للقطعة، وعن الفوتونات^(*) التى وثبت مرتدة من القطعة ثم اصطدمت بالمشاهدين، ونبهتهم محدثة مختلف الأحداث العقلية التى أدت إلى النطق بعبارة "هذا فعل خاطئ"، واستدعاء الشرطة لإلقاء القبض على الأولاد. ومع ذلك، فتلك القصة الفيزيقية السببية يستحيل أبداً أن تشير إلى "بطلان أو خطأ" wrongness الفعل حتى فى تفسير الحوادث الفيزيقية للمشاهدين الذين يقولون "هذا فعل خاطئ". فما فعله الأولاد كان خطأ. ولكن بطلانه ليس من نوع الخاصية التى تشارك فى علاقات سببية متبادلة. وبالتالي، فإن النظرية السببية للمرجعية تواجه صعوبة فى تفسير كيف يمكننا الإشارة إلى تلك الخصائص بأية حال.

إن، فقد اصطدمت نظرية التطابق السببى للصدق بمشكلات تفسير الصدق والكذب حال تطبيقهما على الموضوعات المجردة وخصائصها. أقصد الدعاوى الخاصة بالخصائص الأخلاقية، والدعاوى المركبة التى تتضمن حدوداً من قبيل "because" أو "Could" أو "Should". ولكن يمكن للمدافع عن النظرية أن يبارى ببساطة بإنكار أن تلك دعاوى حقيقية لها قيم صدق مطلقاً. غير أن ذلك يمثل رأياً متطرفاً. فهو يقتضى التخلّى عن فكرة أن أى شىء حقيقى يجب أن يكون صائباً أو خاطئاً أخلاقياً، وعن فكرة وجود حقائق رياضية. إن رأياً كهذا يتخلّى عن كل ذلك هو فى حقيقته خطة بارعة أو مناورة للحفاظ على

(*) الفوتون هو وحدة الكم الضوئى المترجم .

النظرية المفضلة لديه، أكثر منه الكشف الحقيقي بأن بعضاً من حدوسنا التي نعتز بها عن الصدق يتعارض مع ما تعلمناه عن الطبيعة الحقيقية للصدق.

5 - 5: صانع الصدق

كلا من نظريتي التطابق الكلاسيكي والسببي - كل بطريقته - هما نظريتان سيمانطقيتان في الصدق. بمعنى تربطان بعلاقة شديدة ومحكمة بين صدق الدعوى وبين معناها. ففي نظرية التطابق الكلاسيكي، يكون التطابق هو علاقة بين الدعوى وبين الحالات الخاصة بها. وتكون الدعوى صادقة تماماً عندما نحصل على الحالات.

من ناحية أخرى، فإن نظرية التطابق السببي تعالج معنى جملة ما كدالة على ما تدل عليه مكوناتها، وكيف تربطان معاً. وتعرف الصدق بحدود من الدلالة. ومعاني الحدود المفردة والعامّة في جملة ما (أى ما تدل عليه أو تعينه) جنباً إلى جنب مع بنية الدعوى هما اللذان يحددان ما يجب أن يكون عليه العالم لكي تكون الجملة صادقة.

وقد اكتشف بعض الفلاسفة حديثاً إمكانية فهم الصدق بطريقة تشبه طريقة التطابق، ولكن بارتباط فضفاض أكثر بين الصدق وبين المعنى. بمعنى أن صدق أو كذب دعوى ما يعتمد بالطبع على معناها بالفعل، ولكن وفقاً لنظريات صانع الصدق تلك الجديدة **truthmaker theories**. أقصد أن مشروع فهم طبيعة الصدق هو في المقام الأول مشروع ميتافيزيقي أكثر منه مشروعاً سيمانطيقياً.

إن صانع الصدق لدعوى ما هو شيء ما يجعل الدعوى صادقة **makes the claim true**. والمعنى المناسب هنا لكلمة "يصنع" **Make** هو أنه يجعل صدق الدعوى ضرورياً ملزماً. لنفرض أن لدينا الفكرة التي تقول إن بياض الثلج هو الذي يجعل الدعوى "الثلج أبيض" صادقة. هذه الفكرة معناها أن وجود بياض الثلج يحتم صدق الدعوى بأن الثلج أبيض: إذا كان بياض الثلج موجوداً، إذن فالدعوى بأن الثلج أبيض صادقة بالضرورة. ففي تفسير صانع الصدق، أن صدق دعوى ما يستلزم دائماً وجود شيء ما: أى إذا كانت دعوى ما صادقة، إذن هناك شيء ما (a) يوجد، (b) وأن وجوده يحتم صدق الدعوى.

وكثيراً ما يؤكد منظرو صانع الصدق أن علاقة صناعة الصدق لا تحتاج لعلاقة واحد بواحد بين الدعاوى وبين الأشياء الموجودة. فقد يأتي صدق دعوى واحدة على يد عديد من الأشياء. مثال ذلك أن أى وكل إنسان فان قد يكون صانع الصدق للدعوى القائلة بأن بعض الناس فانون. ويمكن أيضاً لشيء واحد أن يجعل عديداً من الدعاوى صادقة. فبياض الثلج مثلاً لا يجعل من "الثلج أبيض" وحدها الصادقة. بل تضاف إليها الدعوى: إما أن يكون الثلج أبيض أو العشب أخضر، والدعوى بأن شيئاً ما أبيض. وهذا هو السبب الذى جعل نظريات صناعة الصدق تعالج مسألة طبيعة الصدق بشكل مستقل عن مشكلات المعنى. فالقول "الثلج أبيض أو المربعات لها خمسة أضلاع" يعنى أن الثلج أبيض أو المربعات لها خمسة أضلاع، ولكن بياض الثلج هو الذى يصنع صدقها وليست المربعات ذوات الأضلاع الخمسة (التي لا وجود لها).

إن أحد أسباب مشكلات وجهة النظر الكلاسيكية للتطابق هو احتياجها لمعالجة التطابق كعلاقة بين الدعاوى من ناحية وبين الحالات من ناحية أخرى، بما فى ذلك الحالات التى لا نحصل عليها. فإمكانية وجود حالة دون الحصول عليها يبدو شيئاً غامضاً ومبهماً. والطبيعة الدقيقة لعلاقة التطابق تبدو بالمثل غامضة. ومفهوم صانع الصدق يمكنه تجنب هذه المشكلات. فما يجعل الدعوى صادقة هو وجود شيء ما. ولأن صناعة الصدق هى مسألة ضرورة ملزمة، لذلك نحن لسنا بحاجة سوى أن نستوثق من أن "بعض الناس فانون" صادقة بفضل وجود بعض الناس الفانين لى نفهم الدور الذى يلعبه العالم فى جعل "بعض الناس فانون" صادقة.

وفكرة صانع الصدق يمكنها أيضاً تجنب بعض صعوبات نظرية التطابق السببى. انظر مثلاً لمشكلة تفسير صدق دعوى مثل "تحطمت النافذة لأن جاك قذفها بحجر". مثل هذه الدعوى يمكن أن تمثل مشكلة لنظرية التطابق السببى ما دام صدقها متوقف على أكثر من مجرد قيم الصدق ودلالات أجزائها. أما صاحب نظرية صانع الصدق فقد يكون فى وسعه - من ناحية أخرى - أن يفسر صدق "تحطمت النافذة لأن جاك قذفها بحجر" بافتراض وجود شيء ما يحتم صدق الدعوى، كرابطة سببية مثلاً بين تحطم النافذة وبين قذف الحجر. يضاف إلى ذلك، أن المشكلات التى تصادف نظرية التطابق السببى فى تفسير

صدق الدعاوى الخاصة بالموضوعات المجردة لا تشغل بال أصحاب صانع الصدق كثيرا. فقد يكون سؤالاً صعباً لفلسفة اللغة فيما يتعلق بقدرتنا على الإشارة للأعداد الأولية. ولكن عندما يتعلق الأمر بصدق الدعوى بوجود أعداد أولية أكبر من 2، فإن صاحب نظرية صانع الصدق سيلفت نظرنا إلى أن الدعوى لن تعجز صانعو الصدق. فالأعداد الأولية الأكبر من 2 والتي لا حصر لها تجعل القول بوجود أعداد أولية أكبر من 2 صادقا.

غير أن ذلك لا يمنع من أن مقارنة صانع الصدق تعاني من بعض المشكلات الخاصة بها. وأهم مشكلاتها اثنتان هما: (a) إن توفير صانعي الصدق لكل الدعاوى الصادقة يبدو أنه يقتضى تضخم أنطولوجيتنا بشكل غريب. و (b) إن النظرية قد لا تكون نظرية عن طبيعة الصدق بالمرّة.

دعنا نتناول المشكلة الأنطولوجية أولاً. انظر لهذه الدعوى: "إذا ذهب جاك إلى الحفل، فقد يخسر لعبة الاحتمار". فمن وجهة نظر صانع الصدق أنه إذا كانت هذه الدعوى صادقة، فلا بد من وجود شيء ما يجعلها صادقة. ولكن ذلك قد لا يمس المشكلة كثيراً. فربما كان هناك مركب ما من خصائص الاحتمار والحفل وجاك يحتم وجوده خسران جاك للعبة إذا كان في الحفل. ولكن الصعوبة الحقيقية أمام نظريات صناعة الصدق ترتبط بالدعاوى السالبة والدعاوى الكلية. انظر مثلاً للدعوى التي تقول إن جاك لا يملك حصاناً. ولنفرض أنها دعوى صادقة. فإن فكرة صانع الصدق تستلزم وجود شيء يجعل الدعوى صادقة. وعلى الرغم أنه من المنطقي صراحة وبوضوح أن نفهم كيف يمكن لعلاقة الملكية بين جاك وبين الحصان أن تجعل القول بأن جاك يملك الحصان بالفعل قولاً صادقا، فمن الصعب أن نفهم ما هو نوع وجود الشيء الذي يحتم "عدم" ملكية جاك للحصان.

ونستطيع أن نجعل المشكلة أشد وضوحاً إذا اقترحنا دعاوى وجودية سالبة مثل "لا يوجد حصان يملكه جاك". وبحسب رأى صانع الصدق، فإن كل الدعاوى الصادقة تستلزم صانعو الصدق، بما في ذلك أيضاً الدعاوى الخاصة بما لا يوجد، والتي يكون صدقها مرهونا بأشياء موجودة. ولكن ما هو نوع وجود الشيء الذي يستتبع أن شيئاً ما من نوع معين لا يوجد؟

إن مشكلة الموجودات السالبة تتصل أيضا بمشكلة العثور على صانعي الصدق للدعاوى الكلية. لنأخذ الدعوى القائلة بأن "كل الناس فانون". إن عدم فناء إنسان واحد فقط بمفرده يحتم أن "كل" الناس فانون. علاوة على ذلك، فإن فناء جاك وجيل وهانك وسارة وكل شخص آخر لا يكفي معا لأن يجعل كل الناس فانون حتما وبالضرورة بدون إضافة شرط أن هؤلاء هم "كل" الناس الموجودون. ولكن ما الذي يجعل قولنا بأن هؤلاء هم كل الناس الموجودين قولاً صادقا؟ من المحتمل أن الصدق هنا يستند إلى عدم وجود أى أشخاص آخرين بخلاف من وردت أسماءهم بالقائمة السابقة. وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى بحاجة لافتراض وجود شيء ما غير موجود (مزيد من الناس فى هذه الحالة).

هنا نجد طريقة عامة يتعامل بها أصحاب صانع الصدق مع الدعاوى السالبة والكلية. فهم يقرّون نوعا من الأنطولوجيا الأساسية. أى قائمة بأشياء تكفى لجعل كل الدعاوى الإيجابية والوجودية صادقة. ثم أضافوا لتلك القائمة عبارة "وهذا هو كل شيء" That's all كحقيقة تؤكد صدق عدم وجود أى شيء خارج القائمة الأساسية. وهكذا، توفر لنا عبارة "وهذا هو كل شيء" صانعي الصدق الذين نحتاجهم للدعاوى السالبة والكلية. وفيما يتصل بفناء كل شخص، فإن هذه العبارة تجعل الدعوى بأن كل إنسان فإن صادقة. وفيما يتصل بصانعي الصدق لكل دعوى خاصة بما يملكه جاك فعلا، فإن هذه العبارة تجعل الدعوى بأن جاك لا يملك حصانا صادقة.

غير أن بعض الفلاسفة أبدوا عدم إرتياحهم لفكرة "وهذا هو كل شيء" كحقيقة. أولاً عدم إرتياحهم للفكرة ذاتها، فضلا عن أنها قد تكون غير مجدية. فإذا كانت المشكلة التى نواجهها هى تفسير السبب الذى يجعل الدعاوى الكلية صادقة، فإن افتراض حقيقة تؤدى هذا الغرض يبدو حلاً غير مجد. فما الذى يجعل "وهذا هو كل شيء" هى نفسها صادقة؟ سيقال لنا أن "وهذا هو كل شيء" حقيقة. فنعود فنسأل، ما حقيقة "وهذا هو كل شيء"؟ فيأتينا الرد بأنها الشيء الذى يجعل الدعوى "وهذا هو كل ما يوجد" صادقة.

كذلك كانت فكرة صانع الصدق عرضة أيضا للاتهام بأنها حقيقة ليست نظرية فى الصدق مطلقا، بل بالأحرى مبدأ ميتافيزيقى. فبدلاً من أن نخبرنا بشيء ما عن طبيعة

الصدق، فإن فكرة صانع الصدق تخبرنا ببساطة أن كل دعوى صادقة لها صانع صدق واحد على الأقل. ومن الممكن أن يكون ذلك استتبصاراً مهماً ومفيداً. فهو يوجّهنا لأن نأخذ بجدية المضامين الميتافيزيقية لآرائنا عن الصدق أو الكذب. لنفرض أنك تعتقد أنه من الصدق أن العامل الزراعى يعامل الحيوانات بقسوة وبطريقة غير أخلاقية. فإن فكرة صانع الصدق تشجعنا بأن نسأل: ما الذى يجب أن يوجد بحيث يجعل اعتقادك صادقا. وما الذى يجعل معاملة الحيوانات بهذه الطريقة قاسيا وغير أخلاقى؟ والإجابة عن هذا السؤال قد تقتضى افتراض خصائص أخلاقية خاصة، بالإضافة إلى الخصائص الدنيوية والفيزيقية لمعاملة الحيوانات. وربما تتطلب نظرية تفصيلية للأساس الميتافيزيقى للحقائق الأخلاقية. وبصرف النظر عن أى الاقتراحين هو الذى سنأخذ به، فإن فكرة صانع الصدق تنصحنا بأن نلاحظ الالتزامات الميتافيزيقية التى يجب أن نضعها فى اعتبارنا حال قبول دعوى باعتبارها صادقة، أو رفضها باعتبارها كاذبة.

فإذا كان لشخص ما اهتمام بسؤالنا "ما الصدق؟" فإن مقارنة صانع الصدق يمكنها أن تخبرنا فحسب بأن ما هو صادق يتوقف على ما هو موجود. وربما يمثل ذلك نوعا من التقدم، ولكنه فى نفس الوقت تغيير للموضوع. فإذا أردنا أن نعرف ماذا عساها تكون طبيعة الصدق، فنحن حينئذ نريد أن نعرف شيئا عن الطريقة التى يستطيع بها وجود شيء ما أن يحتم بالضرورة صدق الدعوى. هنا، فإن فكرة صانع الصدق لا تملك إلا القليل الذى يمكنها أن تقوله فى هذا الصدد. وصاحب فكرة صانع الصدق يكون أميل للاعتراف بأنه ببساطة ليس لديه ما يقوله. فالضرورة هى علاقة ميتافيزيقية غير معقولة، ليست من نوع الأشياء التى تسمح طبيعتها بأن تكون موضوعا للبحث الفلسفى. فبعض منظرى صانع الصدق المعاصرين مثل بيفيد أرمسترونج **D. Armstrong** إستلهموا فكرتهم من الاستبصارات المبكرة للودفيج فثجنشتين الذى قام بدراسة أسئلة من نوع "ما طبيعة الضرورة؟" أو "ما طبيعة الصدق؟" باعتبارها شكلا من أشكال سوء استخدام اللغة. وأى إجابة عن هذين السؤالين هى محاولة لقول شيء أساسى للغاية لعملية ممارسة اللغة بوصفها ذاتها غير قابلة لأن تقال. أى المكافئ اللغوى لمحاولة رؤية عينيك دون استخدام المرآة. "فحيثما لا يستطيع أى منا أن يتكلم، فعليه أن يركن إلى الصمت" هكذا كتب فثجنشتين (sec7, 1922).

وفى الفصل التالى، سنرى اختلافًا فى موضوع عدم التنظير بخصوص طبيعة الصدق. غير أنه يكفينا عند هذه النقطة أن نلاحظ أن نظريات صانع الصدق تؤكد حرفيا إيجاد صانعى الصدق بالنسبة لمختلف أنواع الدعاوى، دون أن نتطرق لتفسير علاقة صناعة الصدق ذاتها، ودون وصفها بأنها مسألة وجود الأشياء التى تحتم صدق الدعاوى. وباعتبار أن هذه الآراء لا تخبرنا سوى بالقليل عن طبيعة علاقة صناعة الصدق ذاتها، فقد أصبحت عرضة للهجوم ممن لا يفسرون حقًا طبيعة الصدق نهائيًا.

5 - 6: مشكلة مجال التطبيق

كل التفسيرات الخاصة بنظرية التطابق تواجه ما أصبح يعرف بمشكلة مجال التطبيق **The Scope Problem**. وكان السبب وراء نشأة هذه المشكلة هو أن الفكرة تبدو كافية بالنسبة لبعض أنواع الدعاوى، وأيضًا فى نفس الوقت غير كافية لدعاوى من أنواع أخرى. فإذا شئنا أن تكون لدينا نظرية فى الصدق مقنعة تمامًا لكل الدعاوى، فيجب أن تكون عامة بمعنى الكلمة. ويجب أن تخبرنا بطبيعة الخاصية المشتركة بين كل الدعاوى الصادقة وحدها. ومن الناحية النظرية، ستقوم بذلك بطريقة تلقى الضوء أيضًا على ما هو مشترك بين كل الدعاوى الكاذبة وحدها. غير أن نظرية التطابق فشلت - فيما يبدو - فى تحديد ما هو مشترك بين كل الدعاوى الصادقة. وقد نشأت مشكلة مجال التطبيق بطرق مختلفة لتنوعات مختلفة من نظرية التطابق.

خذ مثلًا نظرية التطابق الكلاسيكية، وانظر للدعوى القائلة بأن بيل كلينتون ليس نمرًا. إن الدعوى صادقة. وبالتالي فالنظرية تتطلب أن تكون الدعوى مطابقة للحصول على حالة ما. ولكن ما عساها تكون تلك الحالة؟ إن لدينا - فيما يبدو - ثلاثة خيارات. فبالإضافة إلى كون بيل كلينتون هو إحدى حالات ثلاث، وهى أنه إنسان وأنه فان وأنه من الثدييات، هناك حالات أخرى تتمثل فى كونه "ليس" نمرًا ولا كنفراً، وأنه ليس عددًا أوليًا. وهناك خيار آخر هو أن نفسر صدق أن "بيل كلينتون ليس نمرًا" عن طريق عدم الحصول على حالات تدل على أن بيل كلينتون نمر. ومع ذلك، فكل من هذين الاقتراحين يتطلب أن يشمل

كل منهما بالتأكيد كائنات غريبة على أنطولوجيتنا. إما أن تكون حالات سالبة خالصة، نحصل عليها (من كون بيل كلينتون ليس نمرا مثلا علاوة على كونه إنسانا) أو حالات موجودة دون الحصول على (كون بيل كلينتون نمرا).

الإمكانية الثالثة هي أن نسلم بحقيقة أن بيل كلينتون إنسان (الخاصية التي تحول دون كونه نمرا) التي تتطابق معها الدعوى بأن بيل كلينتون ليس نمرا. وعندئذ، نتجنب الإسراف الأنطولوجي، وإن كان هذا الحل غير مقنع. فلنفرض أن الدعوى "بيل كلينتون ليس نمرا" تتطابق مع حالة كون بيل كلينتون إنسانا. فبالطبع، فإن "بيل كلينتون إنسان" تتطابق مع تلك الحالة. فربما كان في وسعنا أن نعتقد بأن تطابق دعويان مع نفس الحالة، يجعلهما صادقتين تحت نفس الظروف بالضبط. أي أن كلاً منهما يتضمن الآخر. فإذا كان ذلك كذلك، فإن "بيل كلينتون ليس نمرا" لا يمكن أن تتطابق مع نفس الحالة مثل "بيل كلينتون إنسان" وبالتالي، لا يمكن أن تتطابق مع كون بيل كلينتون إنسانا برغم كل شيء.

صفوة القول هنا، أنه إذا كانت نظرية التطابق الكلاسيكي تقوم بعملها على خير وجه فيما يتعلق بصدق الدعاوى الموجبة، كالقول بأن "بيل كلينتون إنسان" فإنها فيما يبدو فشلت في التعامل مع الدعاوى السالبة. يضاف إلى ذلك أيضا أن لديها مشكلات مع مجالات خاصة معينة من الموضوع مثل الأخلاق. وكثير من الفلاسفة يعتقدون أن الخصائص الأخلاقية بالإضافة إلى ذلك هي خصائص وصفية خالصة للأفعال. لنفرض أن بيث Bev استولت على محفظة الجيب الخاصة بماري Mary وكان ذلك فعلا خاطئا من جانبها. فبناء على هذا الرأي، لن تكون هناك طريقة لتحليل خاصية "الخطأ" wrongness. لذلك ستختزلها إلى مركب من الخصائص الوصفية الخالصة. ففي هذه الحالة لا توجد حالات وصفية خالصة تتطابق مع "من الخطأ أن تسرق بيث محفظة الجيب الخاصة بماري". وعلاوة على كل الوقائع الوصفية الخاصة بالسرقة، نحن بحاجة أكثر من ذلك لحقيقة أخلاقية لحسم الدعوى بأنه من الخطأ التطابق معها. ومع ذلك، قد يكون من الصعب مرة أخرى أن نتخيل ماذا عساها تكون تلك الحالات الأخلاقية الخالصة. وما الفرق الذي يحدثه الحصول أو عدم الحصول عليها للعالم المستقل عن العقل.

إن فكرة التطابق الكلاسيكي تحتاج أن تتطابق كل دعوى صادقة مع حالة من الحالات. وهناك بعض الأنواع من الدعاوى (خاصة الدعاوى السالبة ودعاوى التقييم) تتطلب افتراض أنواع غريبة من الحالات التي لا وظيفة لها سوى الحفاظ على نظرية التطابق. إن مشكلة مجال التطبيق بالنسبة للتطابق الكلاسيكي تنشأ من عدم قدرتها على تفسير صدق الدعاوى من قبيل "بيل كلينتون ليس نمراً" و "لقد ارتكبت بيث خطأ حينما سرقت محفظة الجيب الخاصة بماري".

وما قلناه عن مشكلة مجال التطبيق بالنسبة للتطابق الكلاسيكي يسرى بالمثل على نظرية التطابق السببي، وربما بشكل أكثر وضوحاً. ففكرة التطابق السببي تصطدم بالمشكلة سيان من حيث تطبيقها على تعريف تارسكي للصدق بحدود من الدلالة، أو من حيث تطبيقها للنظرية السببية للدلالة. هذه الصفات جعلت النظرية مناسبة للغاية في تفسير معنى أن تكون دعاوى معينة صادقة. أقصد الدعاوى التي تشير لموضوعات فيزيقية عادية وخصائص، وأن ما تتصف به من تركيب ناتج عن المعجم اللغوي المنطقي مثل "و" and، و "ليس" Not و "أو" or، و "شيء ما" something. ولكن لديها مشكلة تتعلق بتفسير صدق الدعاوى الخاصة بالموضوعات المجردة كالأعداد، والدعاوى المتعلقة بالخصائص الرياضية أو الأخلاقية، لأن النظرية السببية للدلالة تعاني من مشكلة تفسير كيف يمكن للحدود أن تعين مثل هذه الأشياء. كذلك فالنظرية تعاني من مشكلة تفسير صدق الدعاوى المركبة الخاصة بما قد يحدث ولكنه لم يحدث، والدعاوى المركبة التي تتضمن حدوداً مثل "لأن أو بسبب" Because ما دامت الطريقة التارسكية في تعريف الصدق بحدود من الدلالة تتعثر في تلك الدعاوى. وهكذا يبدو أن النظرية السببية في التطابق عاجزة عن تقديم تفسير عام وشامل للصدق يصلح للدعاوى الصادقة من كل الأنواع.

إن الترجمة التي قدمها صانع الصدق لنظرية التطابق في الصدق يمكن تطبيقها على الدعاوى من كل الأنواع تقريباً. غير أن ذلك لا يمنع من أنها لا تزال لديها صعوبات مع الدعاوى الكلية والدعاوى السالبة التي تتطلب بشكل أساسي افتراض حقيقة "وهذا هو كل شيء" لجعلها صادقة. ولكن حقيقة "وهذا هو كل شيء" يمكن أن تبدو مرة أخرى كفرضية خالصة نسلم بها، تنحصر أهميتها في أن نظرية صانع الصدق تتطلبها. إذن،

فتصور صانع الصدق لتفسير مشكلة مجال التطبيق أنها تقوم بوظيفة أكثر إقناعاً في تفسير الدعاوى الموجبة واللاكلية أكثر مما تفعله في تفسير الدعاوى السالبة أو الكلية. فهي لا تعمل بشكل جيد كنظرية في الصدق بعامه.

وفي استجاباتهم لمشكلة مجال التطبيق، كان لأصحاب نظرية التطابق ثلاثة خيارات متاحة أمامهم. الأول (والذي يعد ناجحاً بالنسبة للتطابق الكلاسيكي وصانع الصدق) أن يتشبت بحقه في افتراض ما شاء له أن يفترض من أنواع الأشياء التي يحتاجها لجعل الدعاوى الصعبة صادقة. فالحالات السالبة وحالات التقييم والحالات الموجودة ولكن لا يمكن الحصول عليها، وحقيقة "هذا هو كل شيء" قد تبدو جميعها غريبة. ولكن أصحاب نظرية التطابق قد يلفتون نظرنا إلى أن مجرد الغرابة ليس سبباً كافياً لأن نرفض أيدينا من هذه الكائنات، وأن نصرف النظر عنها، ما دام أن افتراضها يبدو ضرورياً لنجاح نظرية الصدق.

أما الخياران - الثاني والثالث - اللذان حققا نجاحاً مع نظرية التطابق السببي أكثر منه مع التطابق الكلاسيكي أو صانع الصدق، فهما يتضمنان رفض الواقعية فيما يختص بالدعاوى التي تمثل إشكاليات. وبدلاً من ذلك، يمكن للخيار الثاني تبنى وجهة نظر نقيض الواقعية، والتي بناءً عليها يعتمد صدق الدعاوى الإشكالية على ما يعتقد الناس أو يعرفونه. وعلى الرغم من أن نقيض الواقعية تلك كانت غير مقبولة بالنسبة لدعاوى مثل "جاك لم يركب إمو^(*) أبداً". والتي تسبب صعوبات بالنسبة للتفسيرات الكلاسيكية وصانع الصدق، فقد حظيت بجاذبية أكبر بالنسبة للدعاوى الرياضية والدعاوى المتعلقة بالأخلاق ودعاوى الموجهات **Modal Claims** (الدعاوى الخاصة بالضرورة والإمكان) والدعاوى التفسيرية التي تستخدم حدوداً من نوع "لأن أو بسبب" **Because**. ولكي يجعل هذا التصور ناجحاً، على صاحب نظرية التطابق أن يفسر كيف يمكن لمعتقدات الناس (أو مقدرتهم على معرفة الأشياء) أن تزود نظرية التطابق بما تحتاجه. ومن ثم، فإن الدفاع عن

(*) الإمو Emu طائر أسترالي يشبه النعام ولكنه أصغر منها حجماً. المترجم.

التطابق السببي -مثلا- عليه أن يعالج كلمة "خطأ" wrong بوصفها لا تدل على خاصية أفعال في ذاتها، ولكن الخاصية النسبية التي تكتسبها الأفعال بفضل الطرق التي يميل الناس إليها في الحكم عليها.

أما الخيار الثالث فهو ينكر ببساطة أن للدعوى الإشكالية قيم صدق. فلا هي صادقة ولا هي كاذبة. غير أن ذلك لا يساعد النظرية الكلاسيكية ولا صانع الصدق، لأنه يحرم دعوى مثل "بيل كلينتون ليس نمراً" من قيم الصدق. ولكنه قد ينجح مع نظرية التطابق السببي لأنه لا يتطلب سوى أن نعتبر الدعوى الخاصة بالموضوعات المجردة والخصائص، والدعوى التقييمية ودعوى التفسير أو دعوى الموجهات، نقول أن نعتبرها لا هي بالصادقة ولا هي بالكاذبة.

على أي الأحوال، فإن هذه الاقتراحات تواجه نفس الاعتراضات. فدعوى من قبيل "أحد عشر عدد أولى" و "من الخطأ عادة سرقة الطعام من الجوعانين" و "بيل كلينتون ليس نمراً" تبدو حرفياً وبشكل مستقل عن العقل صادقة. والمحافظة على ذلك الحدس يتطلب نظرية في الصدق تنسجم مع الواقعية فيما يتعلق بالصدق الرياضي والصدق الأخلاقي وصدق الدعوى السالبة. هذه الاستجابات اللاواقعية لمشكلة مجال التطبيق تنقذ نظريات التطابق للصدق، ولكنها تفعل ذلك على حساب الواقعية. وهو ثمن باهظ يصعب دفعه.

5 - 7: مبدأ التكافؤ، والواقعية، وقيمة الصدق

لتقييم نظرية في الصدق كما ينبغي، علينا أن نضع في اعتبارنا ما سيؤول إليه الحال -نجاحاً أو إخفاقاً- بالنسبة لمبدأ التكافؤ وبالنسبة للواقعية وقيمة الصدق. دعنا نفحص نظريات التطابق بالنسبة لهؤلاء الثلاثة بالترتيب.

للوهلة الأولى، يبدو أن نظريات التطابق قد أبلت بلاءً حسناً بالنسبة لمبدأ التكافؤ. والسبب في ذلك أن "التطابق مع الوقائع" هو تعبير نستخدمه أحياناً كمرادف لفظي لكلمة

"صادق". وهكذا، ربما نتوقع أن تكون أمثلة "أن الدعوى أن - تتطابق مع الوقائع إذا - فقط إذا، أمثلة صحيحة ما دامت تعنى نفس الشيء عندما نقول "من الصدق أن - إذا، فقط إذا". وبرغم ذلك، ما أن نستنبط التفاصيل الخاصة بما يكونه التطابق، وما معنى أن تتطابق دعوى ما مع الوقائع، حتى تصبح الأشياء أقل وضوحا.

وفكرة التطابق الكلاسيكي التي تفترض الحصول على حالة لكل دعوى تقوم بعمل جيد هنا. فالحالات التي نحصل عليها هي وقائع. والدعاوى الصادقة تتطابق مع الوقائع بتأكيد الحصول على الحالات التي حصلت عليها. وطالما أننا ننتوي افتراض كل الوقائع التي تتطلبها النظرية، بما في ذلك الوقائع السالبة والوقائع الأخلاقية والوقائع الرياضية والوقائع الموجهة، سينتهي بنا الأمر إلى أن تكون كل الدعاوى الصادقة وحدها والمطابقة للوقائع ومبدأ التكافؤ مستوفاة. أما إذا أخطأنا في افتراض كل الوقائع المطلوبة. فسنجد بعض الدعاوى غير المتناقضة ظاهريا ثنائية شروط الصدق، غير صادقة.

وبالمثل، فإن فكرة التطابق السببي كان لها إنجازها الموفق مع مبدأ التكافؤ، ولكن ليس بشكل كامل. ففكرة أنه يجب أن تكون لدينا نظرية في الصدق لكي نحرر الدعاوى ثنائية شروط الصدق، نقول إن هذه الفكرة تعود إلى تارسكي. وأحد أهم إسهاماته هو البرهنة على أن تعريف الصدق بحدود من الدلالة يتضمن بالفعل ثنائية شروط الصدق بالنسبة لكل الدعاوى التي يطبق عليها التعريف. ولو أن نظرية التطابق السببي بأنواعها والخاصة بمشكلة مجال التطبيق، تشير أيضا إلى صعوبات يمكن أن تواجهها مع مبدأ التكافؤ. خذ مثلا الدعوى التي تقول "انكسر الزجاج لأن جاك ضربه بمطرقة". هذا هو نوع الدعاوى الذي يؤدي به تعريف الصدق بحدود من الدلالة إلى اصطدامه بالصعوبات. بينما ما يلي ربما كان متسقا مع نظرية التطابق السببي للصدق:

(13) من الصدق أن الزجاج إنكسر لأن جاك ضربه بمطرقة، إذ، فقط إذا كان الزجاج انكسر لأن جاك ضربه بمطرقة.

فتعريف الصدق بحدود من الدلالة لا يدل عليه ضمنا. ولفهم السبب، لنفرض أننا حددنا ما تدل عليه ألفاظ "زجاج" "انكسر" "جاك" "ضرب" "مطرقة". ومن ثم حددنا

قيم الصدق لـ "انكسر الزجاج" و "جاك ضرب الزجاج بمطرقة" فإنه لا يزال لا يكفي أن تخبرنا بما إذا كان الزجاج قد انكسر "بسبب" ضرب جاك له بالمطرقة. فنحن لا نستطيع أن نقدم شروط صدق لدعاوى لها شكل A بسبب أو لأن B، ببساطة بحدود من شروط الصدق الخاصة بـ A و B.

ومع ذلك، فنظرية الصدق التي تفي بالمراد تماما، لا ينبغي فحسب أن تكون متسقة مع الدعاوى ثنائية شروط الصدق، بل يجب أن تتضمنها. وهناك مشكلات أخرى تنشأ للدعاوى المتعلقة بالموضوعات المجردة والخصائص والتي فشلت فيها النظرية السببية للدلالة.

ومع ذلك، فالنظرية التي اصطدمت بأكثر مشكلات مبدأ التكافؤ صعوبة وعنتا هي نظرية صانع الصدق. فالنظرية متسقة مع الدعاوى ثنائية شروط الصدق، ولكنها لم تفعل شيئا لتفسير اسباب هذا الاتساق. ولا يوجد في النظرية ذاتها ما يستلزم ذلك. فوفقا لنظرية صانع الصدق، فإن صدق دعوى ما يعتمد على وجود شيء ما، والذي وجوده يحتم صدق الدعوى بالضرورة. غير أنك لكي تقدم لنا الدعاوى ثنائية شروط الصدق، فالأمر يحتاج لأكثر من ذلك.

لنفرض أن لدينا دعوى تقول "إيف (حواء) تملك تفاحة". فوفقا لنظرية صانع الصدق، فإن الدعوى بأن حواء تملك تفاحة صادقة، إذا، و فقط إذا وجد شيء ما. وأن وجوده يحتم صدق الدعوى بالضرورة. هذا الشرط بذاته فقط غير كافي لأن يقدم لنا :

(14) الدعوى بأن حواء تملك تفاحة صادقة، إذا، و فقط إذا كانت حواء تملك تفاحة.

وسبب ذلك أن التالي، هو كل بذاته وبمفرده :

(15) يوجد شيء ما، وجوده يحتم أن الدعوى: حواء تملك تفاحة صادقة.

لا يتضمن أن:

(16) حواء تملك تفاحة.

فلا "حواء تملك تفاحة" التي هي كل بذاتها تتضمن "شيئا ما يوجد. وأن وجوده يحتم صدق الدعوى بأن حواء تملك تفاحة بالضرورة". وللحصول على هذه المضامين الإضافية التي تحتاجها نظرية صانع الصدق لكي تتضمن الدعاوى ثنائية شروط الصدق، نحتاج لبعض الفروض الإضافية. وفي هذه الحالة، نحن نحتاج لافتراض:

(17) إذا كانت الدعوى القائلة بأن حواء تملك تفاحة صادقة. إذن حواء تملك تفاحة.

بالإضافة إلى:

(18) إذا كانت حواء تملك تفاحة، إذن فالدعوى القائلة بأن حواء تملك تفاحة صادقة.

إذن، هنا تكمن المشكلة. بمعنى أننا لا نستطيع أن نستدل الدعاوى ثنائية شروط الصدق من نظرية صانع الصدق ذاتها، اللهم إذا أضفنا فروضا مثل (17) و (18). غير أن إضافة هذه الفروض يعادل إضافة الدعاوى ثنائية شروط الصدق ذاتها. فإذا أخذنا (17) و (18) معا، فهما يقولان لنا بالضبط: إن الدعوى بأن حواء تملك تفاحة صادقة، إذا، فقط إذا كانت حواء تملك تفاحة. وهذا يبرهن على أنه على الرغم من أن نظرية صانع الصدق منسجمة مع أمثلة الصورة التخطيطية للتكافؤ، فإنها لم تكلف نفسها بتفسيرها. ولم تثبت في النهاية أنها نتائج منطقية للنظرية.

وقد يحاول الواحد منا تجنب هذه المشكلة بتعديل أو التخفيف شيئا ما من صرامة نظرية صانع الصدق. فبدلا من القول بأن صناعة الصدق لدعوى ما هي شيء ما، وجوده يحتم صدق الدعوى، فإن صاحب نظرية صانع الصدق يمكنه أن يقول إن صناعة الصدق لدعوى ما هي إلا شيء ما يحتم الدعوى ذاتها. مثال ذلك، أن صناعة الصدق للدعوى: حواء تملك تفاحة، هي أي شيء يحتم أن حواء تملك تفاحة، وليس أي شيء يحتم أن الدعوى بأن حواء تملك تفاحة صادقة. ومع ذلك، ربما يتساءل أي منا عند هذه النقطة -وله كل العذر في ذلك- أين ذهب الصدق في ترجمة صانع الصدق لفكرة التطابق. فنحن لا تزال بحاجة لتفسير كيف يمكن للشيء الذي يجعل ملكية حواء للتفاحة ضروريا، أن يكون كافيا لتفسير صدق الدعوى بأن حواء تملك تفاحة. ومع ذلك، فخاصية امتلاك حواء لتفاحة مختلفة جدا عن خاصية كون الدعوى صادقة. فنحن حينما نربط ملكية حواء لتفاحة بصدق الدعوى،

نكون بذلك قد لجأنا - وبوضوح - لمبدأ التكافؤ ذاته. وبالتالي، تظل المشكلة الأصلية كما هي.

أما نظريات التطابق فقد أصابت نجاحاً مع الواقعية أكثر مما أصابته مع مبدأ التكافؤ. فقد كانت الحدوس الواقعية هي المحرك الرئيسي لنظريات التطابق في الصدق. فبناء على المذهب الواقعي، تكون بعض الدعاوى صادقة بشكل مستقل عن العقل. أى بصرف النظر عما يعتقد أي منا أو يمكن أن يعرفه. ونظريات التطابق تفسح مكاناً للدعاوى بأن تكون صادقة أو كاذبة بفضل ما تكون عليه الأشياء في العالم المستقل عن العقل. فصدق الدعوى بأن الإلكترونات ذات شحنة سالبة - مثلاً - هو أمر يختص بعلاقتها بشحنة الإلكترونات وليس بعلاقتها بما نعتقد، أو ما يمكن أن نعرفه. ونظرية الصدق تعدنا بتفسير لطبيعة الصدق بحدود من العلاقات بين الدعاوى وبين موضوعها بالأحرى عن العلاقات بين الدعاوى وبيننا نحن الذين نعتقد ونؤكد أو نحاول أن نعرفها، وخاصة بالنسبة للدعاوى العلمية أو الدعاوى الخاصة بالموضوعات الفيزيائية والخصائص.

وعلى الرغم من ذلك، فقد رأينا كيف يمكن لتفسيرات نظرية التطابق أن تفشل، بل وفشلت بالفعل أحياناً في تنفيذ وعدّها الواقعي. فدعاوى التقييم ودعاوى الموجهات والدعاوى التفسيرية والدعاوى الرياضية، بل وكذلك الدعاوى السالبة، كلها تمثل حالات صعبة بالنسبة لتفسيرات نظرية التطابق التي بحثناها في هذا الفصل. ويمكن للمدافعين عن نظرية التطابق أن يضعوا في اعتبارهم خيار نقيض الواقعية بالنسبة لهذه الدعاوى، وإن كان ذلك يحد من فرصتهم في بلوغ واقعيتهم. فنظرية التطابق متسقة مع بعض الدعاوى من حيث كونها صادقة بشكل مستقل عن العقل. ولكنها في نفس الوقت قد لا تكون كذلك مع كثير منها كما اعتقدنا في البداية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن نظرية التطابق تنسجم أيضاً مع معظم أشكال نقيض الواقعية. وليس على الواحد منا سوى أن يأخذ بالرأى القائل بأن ما تتطابق معه الدعاوى الصادقة هي - بمعنى ما - كائنات عقلية أو أشياء يعتمد وجودها على طرائقنا في التفكير فيها. فإذا كان الحصول على حالات يتوقف على ما يعتقد الناس، فإن تفسير نقيض

الواقعية لوجهة نظر التطابق الكلاسيكي يمكن صياغته في الحال. وإذا كانت حدودنا تعين أو تدل على الموضوعات التي تتشكل جزئياً بما نعتقد أو بما يمكن معرفته. حينئذ، يكون تفسير نقيض الواقعية لوجهة نظر التطابق السببي ممكناً. وبالمثل تكون وجهة نظر صانع الصدق لنقيض الواقعية ممكنة، حيث تكون الحالات العقلية هي صانعة الصدق لكل الدعاوى الصادقة.

وقد رأينا في الفصل السابق أن النظريات الإبستمولوجية للصدق ليست منسجمة مع الواقعية، وأن نظريات التطابق تنسجم مع كل من الواقعية ونقيض الواقعية معاً. وكان ذلك لصالحها وثقة بها. وهذا يعني أنه أصبح في وسعنا حسم الأسئلة الخاصة بالدعاوى المستقلة عن العقل من مختلف الأشكال واحداً فواحداً. وبدلاً من أن تكون لدينا نظرية في الصدق تشير منذ البداية إلى أن الصدق دائماً ما يكون (أو أبداً لن يكون) معتمداً على العقل، يمكننا أن ندع نظرية الصدق باقية في الخلفية. ثم نضطلع بأسئلة معينة مباشرة مثل: هل الدعوى القائلة بأن تعذيب الأطفال من أجل المزاح خطأ، صادقة صدقاً موضوعياً. ولكن - وكما رأينا في هذا الفصل - فإن الأشياء قد لا تنجح بسهولة من الناحية العملية. فالنظرية السببية للتطابق - مثلاً - قد تتطلب منا تبني تصور نقيض الواقعية للأخلاق.

والآن، دعنا نأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي فسرت بها نظريات التطابق قيمة الصدق. هنا تبدوا هذه النظريات وقد قامت بعملها على نحو رديء. لنفرض أن الصدق هو التطابق بالمعنى الذي تقصده إحدى النظريات التي ناقشناها في هذا الفصل. ولكننا ما زلنا نندهش للسبب الذي يستوجب منا الاهتمام بما إذا كانت معتقداتنا تتطابق مع الواقع بهذا المعنى. فلماذا يجب أن تكون المعتقدات التي تتطابق أفضل من تلك التي لا تتطابق، ذاتياً وأداتياً أو من حيث الهدف؟ فبينما تربط النظريات الإبستمولوجية فكرة الصدق بشكل مباشر تماماً بفكرة الخيرية - تذكر ملاحظة جيمس بأن الصدق هو الخير على طريق المعتقد - فإن الربط بين الصدق وبين القيمة هو الخاسر الأكبر في مفهوم التطابق.

ويمكن لصاحب نظرية التطابق أن يحاول تقديم تفسير ما لقيمة الصدق. وعلى الرغم من أنه لا يوجد شيء له قيمة ذاتية واضحة فيما يتعلق بعلاقة التطابق، فلا يزال أمام

أصحاب نظرية التطابق العديد من الفرص لتبنى تفسير إضافي ما لقيمة الصدق كهدف للاعتقاد، أو تكون لقيمة الصدق قيمة ذاتية أو هادفة. وعادة ما تكون مثل هذه التفسيرات الإضافية متعلقة بطبيعة الاعتقاد والفعل أو التأكيد أكثر منها بطبيعة الصدق. بمعنى أن قيمة الصدق تنجم عن الدور الذي تلعبه في إرشاد الاعتقاد أو الفعل أو التأكيد، أكثر منها من طبيعتها مباشرة. وهؤلاء الذين يتوقعون نظرية في طبيعة الصدق من أجل تقديم تفسير أيضا لقيمه قد يصابون بالإحباط وخيبة الأمل لهذه النتيجة. ولكن أصحاب نظرية التطابق يمكنهم الرد بأن الخطأ يكمن في التوقع. ويمكنهم إن يقولوا أن قيمة الصدق خارج نطاق طبيعته.

وعلى الرغم من أن نظريات التطابق قد تدخل تحسينات على النظريات الإستمولوجية بعيد من الطرق، فهي لا تزال تواجه مشكلات مستعصية. وقد شهد القرن العشرون ظهور بعض الأنواع الجديدة من نظريات الصدق. والبديل الأكثر شيوعا هو "التفريغية" Deflationism. وهو موضوع الفصل القادم.

قراءة إضافية

دافع فتنجشتاين (1922) ورسل (1906:1912) عن تنوعات مما نسميه بالتطابق "الكلاسيكي". وقام آرمسترونج بتوسيع وتفصيل ميتافيزيقا الحالات. وفي دراسته عام (2004) طوّر نظرية في صناعة الصدق. وقدم روبريجز بيريرا R. Pereyra مناقشة جيدة لصناعة الصدق.

وفي عام 1944 عرض تارسكي مقاربتة لتعريف الصدق بحدود من الدلالة. ووسع فيلد (1972) Field المقاربة ليطور نظرية في التطابق السببي. والقراء المهتمون بهذا الموضوع عليهم مراجعة تلك المقالات من أجل مزيد من العرض التقني لإستراتيجية تارسكي في تعريف الصدق، الذي هو بكثير من الطرق أجدر بالقراءة من عرضه المختصر في هذا الفصل.

دافع فيليب كيتشر P. Kitcher (2002) عن الرأي القائل بأن نظرية التطابق في الصدق مطلوبة لتفسير الارتباط بين الاعتقاد الصادق وبين الفعل الناجح. ولكن ورين Wrenn (2011) اعترض على مقارنة كيتشر.

تعتبر نظرية الصدق باعتبارها "تطابقا غير مباشر" مقارنة غير تقليدية لنظرية التطابق. وهو الرأي الذي دافع عنه تيرنس هورجان T. Horgan & Potrc. (2000) (Horgan 2001).

للاستزادة من الكثير من الموضوعات التي تمت تغطيتها في هذا الفصل، انظر المواد التالية التي وردت بدائرة المعارف الفلسفية لجامعة ستانفورد: نظرية التطابق في الصدق (David 2013)، "الوقائع" (Mulligan & correia 2013) "صناع الصدق" (MacBride 2013) "الحالات" (Textor 2012) وثبت المراجع الخاص بها.

الفصل السادس

النظريات التفريغية في الصدق^(*)

6 - 1: طريقة جديدة للتفكير في الصدق

تبدأ النظريات الإبستمولوجية في الصدق من فكرة أن الصدق هو ما تقيسه اختباراتنا في الصدق. ولذلك وقعت في مشكلات لأنها لم تعط للواقع المستقل عن العقل سوى دوراً صغيراً للغاية في تحديد ما هو صادق. أما نظريات التطابق فقد بدأت من فكرة أن الصدق هو مسألة تطابق مع ما هو عليه العالم. وبدت وكأنها غير قادرة على تقديم تفسير لبعض أنواع الدعاوى، وأنها أيضاً قد تواجه بعض مشكلات الشك.

وفي القرن العشرين، ظهرت بعض الطرق الجديدة في التفكير بالنسبة للصدق. هذه الطرق تسعى لتجنب مشكلات النظريات الإبستمولوجية، وأيضاً مشكلات نظريات التطابق. وقد استمدت عائلة النظريات الأكثر تأثيراً - أقصد النظريات التفريغية في الصدق **Deflationist Theories** إلهامها من التطورات التي لحقت بالمنطق الصوري. وتبدأ النظريات التفريغية حرفياً من الفكرة القائلة بأن الحكم على دعوى ما بأنها صادقة

(*) نظرية التفريغ في الصدق هي واحدة ضمن عائلة من النظريات تشمل نظرية الترهل أو الإسراف المنطقي ونظرية التلاشي ونظرية اللا صدق ونظرية اللا استشهاد أو اللا اقتباس ونظرية الحد الأدنى. وهي تجتمع على أن محمول الصدق الذي يضاف لدعوى ما لا ينسب لها خاصية تسمى الصدق. وأنه حد زائد لا لزوم له يمثل إسرافاً مرفوضاً. المترجم .

لا يختلف إلا اختلافا طفيفا للغاية عن تأكيد الدعوى ذاتها ببساطة. فيمكننى أن أخبرك بأن الثلج أبيض، أو يمكننى أن أقول لك نفس الشيء ببراعة بكلمات أكثر، بأن أقول لك "من الصدق أن الثلج أبيض". فإذا كان هناك تكافؤ بين العبارتين، فماذا يعنى ذلك بالنسبة للصدق؟

أما الفلاسفة فغالبا ما يسعون لوصف الطبائع الضرورية للخصائص. لنفرض أننا نتكلم عن نظرية فى العدالة، حينئذ سنجد الفلاسفة يسعون -مثلاً- لتفسير السبب الذى يجعل حالات ما عادلة (أو غير عادلة). وما العامل المشترك الذى يجمع كل الحالات العادلة. ولكن ما أن تدخل هذه المقاربة فى مجال الصدق حتى يسارع أصحاب نظرية التفريغ برفضها. فهم لا يحتاجون لأى شىء مشترك تجتمع عليه كل الدعاوى الصادقة بفضل كونها صادقة. وعلى العكس من ذلك، هم يعتقدون بأن السلوك المنطقى لتعبيرات مثل "صديق" *is true* تخبرنا بكل شىء تجب معرفته عن طبيعة الصدق كما هى. ففهم الصدق هو فهم للعلاقة المنطقية بين "من الصدق أن" *it is true that*، وبين العبارة التى تملأ الفراغ الذى يليها.

وهناك تنوعات كثيرة من التفريغية تختلف عن بعضها فى تفاصيل الطريقة التى تفسر بها الوظيفة المنطقية لتعبيرات من أمثال كلمة "صديق" *it true*. وسيقوم هذا الفصل بعملية تقييم لثلاثة تفسيرات مؤثرة للتفريغية: تلك هى نظرية الإسراف المنطقى *Redundancy theory* لفرانك رامزى، ونظرية اللا اقتباس *Disquotational theory* لكواين، ثم نظرية الحد الأدنى *Minimalist theory* لبول هورويش.

6 - 2: نظرية الإسراف المنطقي (أو الترهل المنطقي) (١٠)

واحدة من العبارات المبكرة التي تتعلق بفكرة التفريغية في الصدق تعود لفرانك رامزي (1927). فقد ذهب إلى أن هناك نوعين من الحالات، والتي سنسميها "النسبة المباشرة" ثم "غير المباشرة" للصدق. أما في النسبة المباشرة للصدق، فإننا نوضح الدعوى صراحة ونقول أنها صادقة. وكل من الدعاوى التالية هي من النوع الذي ننسب له الصدق مباشرة: "من الصدق أن الثلج أبيض" - والدعوى القائلة بأن "قيصر مات مقتولا صادقة" - "الحقيقة الواقعية تخبرنا بأن النمر الأمريكي من آكلي اللحوم". وعلى العكس من ذلك، فإن الدعوى التي ننسب لها الصدق بشكل غير مباشر لا توضح صراحة محتوى الدعوى. وبدلاً من ذلك، فهم يحددون معاني هذه الدعاوى بطريقة أخرى ما، ثم يقولون إن هذه الدعاوى صادقة. وإليك بعض الأمثلة لنسبة الصدق غير المباشر: "الدعوى الأخيرة لجاك سبرات عن القيمة الغذائية للدهون صادقة" - "ما قاله لك بروتس بالأمس صادق" - "كل نظريات بيانو في علم الحساب صادقة".

ففي حالة النسبة المباشرة للصدق، يعتقد رامزي أن التعبير "صادق" (بكل تنوعاته) هو إسراف تام. فالقول إنه "من الصدق أن قيصر مات مقتولاً" يعني بالضبط نفس الشيء وهو "قيصر مات مقتولاً". وإذا استخدمنا الصياغة اللفظية. فإن ذلك فقط كان لدواعي الأسلوب أو التأكيد، ما دام لا يوجد فرق في المعنى بين الاثنين.

(*) يعتبر جوتليب فرجة أول فيلسوف منطقي يعبر عن شيء قريب من فكرة أن المحمول "صادق" لا يعبر عن أي شيء يزيد على العبارة التي ألحق بها. ومع ذلك، فأول محاولة جادة لصياغة نظرية في الصدق تحاول بشكل منظم تعريف محمول الصدق خارج الوجود تنسب لفرانك رامزي. فقد ذهب رامزي -بعكس الاتجاهات السائدة في عصره- أنه ليس فحسب من غير الضروري بناء نظرية للصدق على أساس نظرية أولية في المعنى، ولكن ما إن تصاغ نظرية في المحتوى بنجاح، فلن نكون بحاجة لنظرية إضافية في الصدق، حيث سيكون المحمول الصدق زائداً على الحاجة. ولذلك يشار إلى تفسيره للتفريغية بنظرية الإسراف. فقد لاحظ رامزي أنه في السياقات العادية التي ننسب فيها الصدق لقضية ما مباشرة، فإن المحمول "من الصدق" لا يقوم بأي عمل على الإطلاق.

وبالتالي، فبناء على نظرية الإسراف في الصدق، فتأكد أن عبارة ما صادقة، يكافئ تماماً تأكيد العبارة ذاتها بلا أي زيادة. وهذا يعني أن مفهوم الصدق مفهوم زائد لا حاجة لنا به. إنه مجرد لفظ تعارفنا على استخدامه في سياقات معينة من الحوار. ولكنه لا يشير إلى أي شيء حقيقي في الواقع. فمعظم المحمولات تنسب صفاتها لموضوعاتها. ولكن المحمول "صادق" لا يفعل ذلك. إذن فاستخدامه يعبر عن إسراف منطقي. المترجم.

لقد كانت وجهة نظر رامزي أكثر جرأة ووضوحاً من الملاحظة التافهة بأن قيصر مات مقتولاً إذا، و فقط إذا كان من الصدق أن قيصر مات مقتولاً. فهو يعتقد أن العلاقة بين "قيصر مات مقتولاً" وبين "من الصدق أن قيصر مات مقتولاً" تكافئ العلاقة بين "شخص ما سرق النقود" وبين "سُرقت النقود عن طريق شخص ما". إنها علاقة الترادف التام. أي أنهما معا يحملان نفس المعنى بالضبط.

ولتقدير مدى جرأة ووضوح هذه الدعوى وإعطائها حقها، لاحظ هذا الاختلاف الواضح بين "قيصر مات مقتولاً" وبين الدعوى "من الصدق أن قيصر مات مقتولاً". الجملة الأولى تقول إن شخصاً ما (قيصر) له خاصية كونه مات مقتولاً. فإذا تجاوزنا عن بنيتها السطحية سنجد الجملة الثانية مختلفة تماماً. فهي تقول إن دعوى ما (أي الدعوى بأن قيصر مات مقتولاً) لها خاصية كونها صادقة. فالجملة الأولى لم تقل شيئاً عن الدعوى أو الصدق، بينما تشير الثانية لقيصر والقتل بطريقة ملتوية. فبنيتهما السطحية توحى بأن هاتين الجملتين لهما محتوى مختلف.

وعندما أخبرنا رامزي بأن التعبير "صادق" تعبير زائد يمثل إسرافاً، إنما كان يخبرنا بأن البنيات السطحية في هذه الحالات مضللة. "فمن الصدق أن قيصر مات مقتولاً" لم تعد تنسب خاصية الصدق لأي شيء. إنها مجرد طريقة لفظية لنسبة خاصية القتل لقيصر.

إذن، نحن لسنا بحاجة لتعبيرات من قبيل "صادق" (التي تسمى محمولات الصدق) إذا كان كل الصدق الذي ننسبه مباشراً. فمحمول الصدق يكون ضرورياً عندما - وبصرف النظر عن السبب - نكون غير قادرين صراحة على تقرير صدق الدعوى أو الدعاوى التي نتكلم عنها. أما فيما يتعلق بنسبة الصدق غير المباشرة فنحن نتكلم عن أشياء من نوع "ما أخبرك به (شخص ما) صادق" أو "كل نظريات بيانو الحسابية صادقة". ومع ذلك، يعتقد رامزي أنه بوسعنا تفسير هذه الاستخدامات لمحمول الصدق دون افتراض أن مثل هذه الدعاوى تقوم بمهمة نسبة خاصية للدعاوى.

فمن وجهة نظر رامزي أن ما ننسبه من صدق غير مباشر يعبر عن اقتراحات غير محددة من الدعاوى. فالدعوى "إن ما أخبرك به (شخص ما) صادق" هي مجرد طريقة

للتعبير عن الاقتران غير المحدود لكل الأمثلة التي من نوع: "إذا كان قد أخبرك أن —، إذن من الصدق أن —" حيث ينبغي ملء الفراغين بنفس الجملة.

(1) إذا كان قد أخبرك بأن الماء مغذٍ، إذن من الصدق أن الماء مغذٍ، AND.

إذا كان قد أخبرك بأن السماء زرقاء، إذن من الصدق أن السماء زرقاء AND.

إذا كان قد أخبرك بأن بيترسون اختلس النقود، إذن من الصدق أن بيترسون

اختلس النقود AND.

انظر للجانب الأيمن من كل هذه الجمل. ستجد أن كلا منها ينسب صدقا مباشرا، الذي يعنى فى رأى رامزى أن الملحق "من الصدق أن" هو تعبير زائد لا لزوم له ويمثل إسرافا. أى أن "ما أخبرك به (شخص ما) صادق" يعنى فى النهاية نفس الشئ كاقتران طويل غير محدود يتضمن عبارات على شاكلة:

(2) إذا كان قد أخبرك بأن الماء مغذٍ، إذن فالماء مغذٍ.

إذا كان قد أخبرك بأن السماء زرقاء، إذن فالسما زرقاء.

إذا كان قد أخبرك بأن بيترسون اختلس النقود، إذن فقد اختلس بيترسون النقود

...AND

إن أحد الجوانب الفلسفية بالغة الأهمية لمقاربة رامزى أنها - فيما يبدو - قدمت تفسيرًا لاستخدامنا لمحمول الصدق دون أى محاولة للتعامل مع كلمة "صادق" باعتبارها تنسب خاصية لشيء ما. فإذا نجحت اقتراحات رامزى، فإنها حينئذ ستبرهن إلى أى حد نحن قادرين على تفسير المنطق، واستخدام محمول الصدق دون أن نفترض فعليا وجود خاصية كتلك التي يسمونها الصدق! إن "من الصدق أن..." بكل أشكالها ستصبح جزءًا من المعجم المنطقى العادى مثل "شيء ما" **Something** و "لا شيء" **Nothing** و "و" **and**.

فإذا صح كل ذلك، إذن فنحن ليست لدينا مشكلة في فهم طبيعة الصدق. فما إن نفسر قتل قيصر تفسيراً تاماً، فلن يكون أمامنا شيء آخر نفسره فيما يتعلق بصدق الدعوى بأن قيصر مات مقتولاً، لأن صدق الدعوى بأن قيصر مات مقتولاً لا يزيد شيئاً على كون قيصر قد قتل.

ومع ذلك، هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن فكرة الإسراف المنطقي لا يمكن أن تنجح مع نسبة الصدق غير المباشر. فقد تساور أحدى الشكوك فيما إذا كانت فكرة الاقتران غير المحدود للدعوى تحمل معنى مفهوماً بشكل عام. فنحن معتادون على الدعاوى ذات المكونات الكثيرة ولكنها محدودة، ومعتادون كذلك على الاقتران ذات الطول المحدود فقط. في حين أن نظرية الإسراف المنطقي تؤكد أن نسبة الصدق غير المباشر تمثل اقتراناً طويلة إلى ما لا نهاية، مع أن أيّاً منا لم ينطق أبداً أو يفهم مثل هذا الاقتران. إذن، كيف يمكننا أن نفهم ما ننسبه من صدق غير مباشر؟

وهناك مشكلة أخرى تواجه نظرية الإسراف المنطقي أيضاً فيما يختص باستطاعتنا فهم نسبة الصدق غير المباشر. انظر لهذه الدعوى:

(3) الجملة الثالثة في صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز صادقة.

حدسياً، يبدو أنى أستطيع فهم (3) فهما تاماً دون أن أعرف أبداً ما الجملة الثالثة في صفحة 42 من كتاب جونز عن علم الأسماك. ولكن، تخيل أن الجملة التي نتكلم عنها هي:

(4) بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous^(*)

تلك جملة لا أفهمها، وتلك هي التي تكمن فيها المشكلة. فبناءً على نظرية الإسراف المنطقي، فإن (3) تعبر عن اقتران غير محدود من الدعاوى التي لها شكل:

(*) كلمة لا معنى لها ومقصودة من المؤلف. المترجم.

(5) إذا كانت الجملة الثالثة فى الصفحة 42 من كتاب جونز عن علم الأسماك تقول
إن —، إذن —

إن الاقتران الحاسم فى هذا الاقتران اللامحدود هو هذا:

(6) إذا كانت الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب جونز عن علم الأسماك تقول إن
بعض أسماك الأقيانوس *ovoviviparous*. إذن بعض أسماك الأقيانوس *ovoviviparous*.

وحيث إننى لا أستطيع فهم (4) فلن أستطيع فهم (6) أيضاً. ولكن (6) هى الاقتران
الأكثر أهمية فى الاقتران اللامحدود الذى تعبر عنه (3). إنه الوحيد الذى حدّه الأول أو
مقدم الشرط صحيح. فإذا أخذنا بنظرية الإسراف المنطقى، سيظهر أننى لا أستطيع فهم
(3) بدون فهم (6). ولأننى لا أستطيع فهم (6) سيترتب على ذلك أنى لن أستطيع فهم
(3) برغم كل شىء! إن المشكلة التى تواجهها نظرية الإسراف المنطقى هى تفسير كيف
يمكن لشخص ما أن يفهم نسبة صدق غير مباشر دون أن يفهم صدق الدعوى التى تخبرنا
النظرية بصدقها.

هذه المشكلة تمتد أيضاً للدعوى التى ننسب لها صدقاً مباشراً. فأنا أستطيع أن
أفهم "الدعوى بأن بعض أسماك الأقيانوس *ovoviviparous* صادقة" دون أن يكون فى
مقدورى أن أفهم معنى "بعض أسماك الأقيانوس *ovoviviparous*". فإذا كان محمول
الصدق زائداً، فلن أستطيع فهم صدق النسبة دون أن يكون فى استطاعتى أيضاً فهم
الدعوى التى ينسب لها الصدق.

وتلحق بهذه المشكلة مشكلة أخرى تنشأ عن الاعتبارات الخاصة بالبرهان. انظر
للأشياء التى قد تكون دليلاً على (3). بعض هذه الدلائل قد يتضمن وقائع تقول بأن جونز
نفسه يعد عالماً حريصاً ذا مستوى رفيع فى علم الأسماك، نادراً ما يرتكب أخطاء. وأن
الكتاب قد كتب بكل عناية ودقة وتمت مراجعته عن طريق هيئة مستقلة من الخبراء، وأن
الناشر ألحق بالكتاب جدولاً بالأخطاء المطبعية لا يتضمن أى تصويب محتمل للأخطاء
فى صفحة 42، وهلم جرا. ونحن نستطيع جمع الكثير من الأدلة على أن الجملة التى فى
صفحة 42 صادقة دون معرفة ما تخبرنا به الجملة أو الاستعانة بأى معطيات خاصة

بعلم الأسماك. من ناحية أخرى، فكل هذه الأشياء التي ذكرناها يمكن أن تكون دليلاً على أن بعض أسماء الأقيانوس *ovoviviparous*. فلاكتشاف ما إذا كانت أسماك الأقيانوس *ovoviviparous* نحن بحاجة لأن تكون لدينا معرفة بالأسماك وليس بتاريخ نشر كتاب عن الأسماك. ومع ذلك، ففي نظرية الإسراف المنطقي، إما أن تختصر (3) إلى : بعض أسماك الأقيانوس *ovoviviparous*، أو أنها تعبر عن اقتران لا محدود من الأمثلة من (5). ففي الحالة الأولى، سنكون ملتزمين بمعالجة الدليل الخاص بتاريخ نشر كتاب جونز عن علم الأسماك كدليل يعتمد على ما إذا كانت أسماك الأقيانوس لها وجود، وأن ذلك قد يبدو خطأً. أما في الحالة الثانية، فنحن لسنا في حال أفضل كثيرًا. فنشر تاريخ الكتاب قد لا يكون دليلاً على أن بعض أسماك الأقيانوس *ovoviviparous*، ولكن قد يصبح دليلاً إما على أن بعض أسماك الأقيانوس *ovoviviparous*، أو أن الجملة الثالثة في صفحة 42 في كتاب جونز عن علم الأسماك لم تخبرنا بأنها موجودة، وأنه ليس أكثر من حدس مضاد.

كذلك واجهت نظرية الإسراف المنطقي مشكلة تتعلق بالتفسير. بمعنى أنه إذا كانت لدينا ميول واقعية بخاصة، فمن الطبيعي أن نفترض:

(7) يكون الماء سائلاً في درجة حرارة الغرفة، دعوى صادقة لأن الماء يكون سائلاً في درجة حرارة الغرفة.

ومع ذلك، ففي نظرية الإسراف المنطقي، فإن (7) تعني نفس الشيء وهو:

(8) يكون الماء سائلاً في درجة حرارة الغرفة، لأن الماء يكون سائلاً في درجة حرارة الغرفة.

والمشكلة هنا أن (7) تبدو تفسيراً واضحاً. ولكن (8) تبدو كاذبة، أو على أحسن تقدير تقع في خطأ الدور المنطقي ولا تقدم لنا معرفة جديدة. ومع ذلك، إذا كان كلاهما يعني نفس الشيء، فإن (7) لا يمكن أن تكون صادقة أو تعطينا خبراً جديداً، في حين أن (8) ليست كذلك. فإذا قبلنا نظرية الإسراف المنطقي، فسنكون مرغمين على استنتاج: إما أن تكون (7) غير مقبولة شأنها شأن (8) أو تكون (8) مقبولة شأن قبولنا لـ (7). وكلا الخيارين غير مغرٍ.

6 - 3: نظرية اللا اقتباس

أقرب أقرباء نظرية الإسراف المنطقي هي نظرية اللا اقتباس **Disquotationalism**. وأكثر المدافعين البارزين عنها هم كواين **W.V Quine** وهارترى فيلد **H.Field**. وكما فعل رامزي، ذهب كواين إلى أن محمول الصدق يقوم بوظيفة منطقية خالصة. ففي حالات نسبة الصدق المباشر، تكون هذه الوظيفة هي "اللا اقتباس" (عدم الاستشهاد) أو "السقوط السيمانطقي".

وأصحاب نظرية اللا اقتباس يرون أن الجمل ما هي إلا حاملات أولية للصدق. فلأسباب متنوعة، نجد أنفسنا أحياناً نتحدث عن الجمل. ونحن لكي نفعل ذلك نحتاج طرقاً تمكننا من أن نعطي الجمل أسماءً. وإحدى هذه الطرق هي استخدام علامات الاقتباس. وبالتالي:

(9) الماء سائل في درجة حرارة الغرفة.

تقول شيئاً عن الماء. بينما :

(10) "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة" جملة تتكون من 6 كلمات.

و

(11) "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة" جملة صحيحة بحسب قواعد اللغة

الإنجليزية.

(10) و (11) ليستا عن الماء مطلقاً. إنهما كلاهما يتكلمان عن الجملة "الماء سائل في

درجة حرارة الغرفة". فالفعل الذي قامت به علامات الاقتباس هو إيجاد اسم للجملة. وكما

جاء على لسان كواين: إن محمول الصدق يلغى فعل علامات الاقتباس. فإذا قلنا:

(12) "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة" صادقة.

فإن استخدامنا كلمة "صادقة" يلغى الفعل الذي قامت به علامات الاقتباس في

الأصل. دعنا نهبط من الحديث عن الجمل لنتحدث مرة أخرى عن العالم. يقول كواين، إن

"محمول الصدق يفيد في أنه يشير إلى الواقع من خلال الجملة. إنه يفيدنا بأن يذكرنا بأنه على الرغم من أن الجمل قد تمت الإشارة إليها والتنويه عنها، فإن الواقع يظل هو المقصد والغاية" (1970, P.11).

وبقدر ما يعد كل ذلك شديد الشبه بنظرية الإسراف المنطقي، فلا يزال بينهما اختلاف دقيق. فصاحب نظرية الإسراف المنطقي قد يقول أن "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة" صادقة، تعني نفس الشيء كقولنا "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة". من ناحية أخرى، قد يظل صاحب نظرية اللا اقتباس مثل كواين صامتا فيما يتعلق بمسألة المعنى، ويكون مطمئنا مرتاح البال عندما يلفت نظرنا إلى أنه مهما تكن العلاقة بين معانيهما، فإن "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة" "صادقة" تكافئ منطقيا (مع التسليم بمعنى "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة") نقول تكافئ منطقيا "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة".

ولكى نفهم هذا الاختلاف، تخيل معى مناقشة تدور بين ثلاثة أفراد، هم أليس وبوب وكارول، حول العلاقة بين:

(13) الزجاج فارغة

و

(14) إنها ليست الحالة التي تكون فيها الزجاج غير فارغة.

أما أليس فتعتقد بأن الجملتين تعنيان أشياء مختلفة. فبينما (13) تؤكد أن الزجاج فارغة، فإنها تقول إن (14) تنكر أن الزجاج فارغة. ولكن بوب لا يوافق على ذلك. فبناء على رأيه، فإن الجملة ونفيها المزدوج دائماً ما تعطينا بالضبط نفس المعنى. وبذلك، فإن (13) و (14) وفقاً لهذا الرأي يعنيان نفس الشيء. وأخيراً تؤكد كارول أن السؤال ما إذا كانت (13) و (14) يعنيان نفس الشيء، سؤال لا قيمة له ما دام الجميع متفقون على أن الجملة ونفيها المزدوج يساويان بعضهما بعضاً منطقياً. فكل منهما يستلزم الآخر.

أما أصحاب نظرية الإسراف المنطقي مثل رامزي، فقد اتخذوا موقفاً شبيهاً بموقف بوب. فرامزي يعتقد أن "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة" ثم "من الصدق أن الماء سائل في درجة حرارة الغرفة" لهما نفس المعنى. أما صاحب نظرية اللا اقتباس مثل كواين، فقد يرى أن السؤال ما إذا كانت الجمل تحمل نفس المعنى هو سؤال بلا قيمة، على الأقل في هذا السياق. فما إن نفهم أن كل منهما يستلزم الآخر (مفترضين معنى "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة") حتى نفهم كل ما يهمننا عن علاقتهما.

إن ما يعنينا من هذا الاختلاف هو تناول النوعين من التفريغ لنسبة الصدق غير المباشر. فصاحب نظرية اللا اقتباس يمكنه تجنب بعض المشكلات التي تسببها هذه النسبة لنظرية الإسراف المنطقي. انظر لرقم (3) عاليه. أقصد "الجملة الثالثة في صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز، صادقة". أما صاحب نظرية الإسراف المنطقي، فسيعالج هذه الجملة باعتبارها تعبر عن اقتراح لا محدود من أمثلة (5). في حين أن صاحب نظرية اللا اقتباس يمكنه أن يأخذ اتجاهها مختلفاً. فبالنسبة لصاحب نظرية اللا اقتباس فإن ما يعنيه من (3) هو أن المقصود منها أن تكون قابلة للتبادل المنطقي مع الجملة الثالثة في صفحة 42 من كتاب جونز عن علم الأسماك. فإذا افترضنا تلك الجملة، فإنها مع (3) يسلتزم كل منهما الآخر. كذلك بالمثل، فإن "كل نظريات بيانو الحسابية صادقة" تستلزم، وفي نفس الوقت هي نتيجة "لكل نظريات بيانو الحسابية" (مع التسليم في الخلفية بافتراض نتيجة أن هؤلاء هم كل نظريات بيانو الحسابية). هذا النوع من التكافؤ المنطقي ليس هو نفس الشيء كالتماثل في المعنى. ولكن صاحب نظرية اللا اقتباس لا يحتاج لإقامة أي دعوى تتعلق بتماثل المعنى على الإطلاق.

ويؤكد كواين أن محمول الصدق يقدم لنا آلية لقول أشياء ما كنا نستطيع قولها لولاها، وفقاً لمصادرنا المحدودة. فهناك - مثلاً - كثرة غير محدودة من نظريات بيانو الحسابية، وليس في استطاعتنا تأكيدها كلها جميعها واحدة فواحدة. وعلى الرغم من ذلك في وسعنا أن نعمم الحكم عليها جميعها ونقول: كل نظريات بيانو الحسابية هي كذا وكذا. فمحمول الصدق يسمح لنا بالتعميم على كل الجمل التي هي نظريات بيانو الحسابية. ومن ثم، لا نقتبسها بحركة واحدة. وبذلك نقول شيئاً عن الأعداد ما كنا نستطيع قوله إلا بالحديث أولاً عن الجمل وعن الأعداد.

وشأن نظرية الإسراف المنطقي، أخذت نظرية اللا اقتباس مأخذ الجد فكرة أن محمول الصدق هي جزء من المعجم المنطقي، تقوم بوظيفة شبيهة بكلمات "كل" all، و "و" and، أو "ليس" not، أكثر منها وظيفية تشبه المحمولات مثل "أخضر". فلا يوجد مثل هذا الشيء الذي نقول إنه "طبيعة الاقتران" أو "طبيعة التعميم الكلي" حتى نفهمه بجانب منطق الاقترانات والتعميمات الكلية. وبالنسبة لصاحب نظرية اللا اقتباس، لا يوجد مثل هذا الشيء الذي نسميه "طبيعة الصدق" لكي نفهمه بجانب فهمنا لمنطق محمول الصدق. يضاف إلى ذلك، أن صاحب نظرية اللا اقتباس يعتقد بأن منطق محمول الصدق هو منطق اللا اقتباس. فما أن نقول أن كذا — صادق، حتى يكافئ ذلك منطقيا الجملة — أيا كانت — التي نملأ بها الفراغ — وأن "كل جملة التي هي كذا وكذا صادقة، تستلزم، وفي نفس الوقت هي نتيجة لكل جملة هي كذا وكذا (مع التسليم بفرضية في الخلفية أن تلك هي كذا وكذا من الجمل)". وأن فهمنا لكل ذلك يعنى أننا نفهم الصدق.

ومع ذلك، فنظرية اللا اقتباس لم تحل كل مشكلات نظرية الإسراف المنطقي. فأولاً، ذهب هاري فيلد إلى أنه يجب على أصحاب نظرية اللا اقتباس أن يسلموا بأنهم لم يفهموا حقيقة معنى أن ننسب الصدق لجمال لا يفهمونها. لنفرض — مثلاً — أن "شهادة فرانز أمام المفوضية صادقة". ولنفرض أن شهادة فرانز بكليتها كانت باللغة الألمانية، وهي اللغة التي لا أعرفها. هنا، يرى صاحب نظرية اللا اقتباس بأن فهم الجملة "شهادة فرانز أمام المفوضية صادقة" هي مسألة إدراك بأنها تستلزم شهادة فرانز، وأنها هي نفسها نتيجة هذه الشهادة (مع التسليم في الخلفية بفرضية أن تلك هي شهادة فرانز)، وحيث إنني لم أفهم شهادة فرانز، فإنني لذلك لست في موقف يسمح لي بإدراك أنها تستلزم، أو هي نتيجة لأي شيء. وهكذا، ففهمي "لشهادة فرانز أمام المفوضية صادقة" هو فهم ناقص على أحسن الاحتمالات.

غير أن بعض المناصرين لنظرية اللا اقتباس يميلون للاعتقاد بأن تلك ليست بالمشكلة العويصة جداً. تذكر مسألة أن امتلاكنا لمحمول الصدق معناه السماح لنا بأن نقول أشياء ما كنا نستطيع قولها لولاها. وعادة ما يلتفت أصحاب نظرية اللا اقتباس نظرنا بأن محمول الصدق يتيح لنا تأكيد دعاوى أو مجموعات من الدعاوى ما كنا قادرين على تأكيدها ولو

بذلنا قصارى جهدنا. ومع ذلك، هم يشيرون أيضا لوظيفة مفيدة أخرى لمحمول الصدق: أقصد أنه يسمح لنا بتأكيد (أو على الأقل، الاتفاق مع) دعاوى لا نفهمها.

وهناك استجابة أخرى محتملة من جانب صاحب اللا اقتباس وهي اللجوء للترجمة. فعندما أقول "الثلج أبيض" فقد قلت شيئا يكافئ منطقيا جملة باللغة الألمانية لا أفهمها. ومع ذلك، لا يوجد سبب للذعر لأننا نعرف أن الجمل الإنجليزية والجمل الألمانية قابلة للترجمة إلى بعضها بعضًا. وبالتالي، ليس عليّ أن أقلق إذا لم أفهم الجملة الألمانية ما دمت أستطيع أن أفهم ترجمتها الإنجليزية. وقد يقول صاحب نظرية اللا اقتباس أن الموقف هو نفسه فيما يتعلق بما ننسبه من صدق غير مباشر. فإذا قلت (بالإنجليزية) أن "شهادة فرانز أمام المفوضية صادقة" فقد قلت شيئا يكافئ منطقيا الترجمة الإنجليزية لشهادة فرانز، وقدرتي على فهم تلك الترجمة (وفهم أنها ترجمة شهادة فرانز) تكفى لأن تجعلني قادرًا على فهم نسبة الصدق.

واللجوء للترجمة يضعنا في مواجهة مباشرة مع ما يسمى "بالترجمة الغامضة أو غير المحددة". وهو الرأي الذي يقول (والذي هو موضع خلاف) أننا ما لم نلجأ للقضايا بوصفها حاملات للصدق الأولى، وكمعان للجمل، فستكون هناك لا محالة أكثر من طريقة واحدة لترجمة الجمل من لغة إلى أخرى. ولن تكون الترجمات الناتجة عن ذلك مكافئة لبعضها بعضًا. فإذا سلمنا بالترجمة غير المحددة. وهو الأمر الذي يقبله كلا من كواين وفيلد، فسيصبح ما قلته عندما كنت أقول أن شهادة فرانز صادقة، أقول سيصبح قولي هذا غير محدد وغامض. بمعنى أنه لن تكون هناك حقيقة واقعية عن الموضوع تدعم ما قلته، أو ما إذا كانت دعاوى صادقة! وقد يحاول أحدنا تجنب هذه المشكلة بأن يختار طريقة ما لترجمة اللغة الألمانية إلى اللغة الإنجليزية ويعتبرها الطريقة الصحيحة والمعترف بها للترجمة. وبذلك تكون دعاوى مكافئة للترجمة المعترف بها لشهادة فرانز.

غير أن اللجوء للترجمة القانونية الصحيحة له أيضا مشاكله. أولاً فيما يتعلق بالترجمة الغامضة أو غير المحددة، فإن الشيء الوحيد الذي يجعل الترجمة قانونية مقبولة، هو أننا نقبلها بوصفها قانونية. وهذا يشجع على نوع من النسبية بالنسبة للصدق. فحكمتنا على

شهادة فرانز بما إذا كانت صادقة أم غير ذلك، يتوقف على ما إذا كنا سنقبل ترجمتها على أنها قانونية أم لا. وهذا ما يجعل الصدق معتمداً علينا. الأمر الذي بدوره يجعل أصحاب الميول الواقعية عرضة لعدم قبولها. ثانياً، ولأننى لا أتكلم الألمانية، فأنا ليست لدى أى فكرة عن الطريقة التى تتم بها الترجمة من الألمانية إلى الإنجليزية. وبجھلى بالطريقة التى تتم بها الترجمة من الألمانية إلى الإنجليزية، أكون قد رجعت إلى الموقف الذى كنت فيه لا أعرف ما قلته عندما قلت إن شهادة فرانز صادقة.

وهناك مشكلة أخرى وإن كانت مستقلة عن غموض الترجمة، وأقصد بها ما يفعله صاحب نظرية اللا اقتباس من وضع العربية أمام الحصان إذا لجأ إلى الترجمة. فمن الناحية الحدسية، هناك علاقة بين صحة الترجمة وبين الصدق. بمعنى أن الترجمة الجيدة لشهادة فرانز يجب أن تكون صادقة تحت نفس الظروف بالضبط التى حدثت خلالها شهادة فرانز الأصلية. ونستطيع أن ننقد الترجمة ونصفها بأنها سيئة أو لم تحافظ على المعنى الذى قصده فرانز، إذا كانت ظروف صدقها مختلفة بالفعل عن تلك التى قال فيها فرانز شهادته. ومع ذلك، لا أحد من تلك التخمينات يمكن أن يكون له معنى ما لم نكن نستطيع أن نطبق مفهومنا عن الصدق على شهادة فرانز مباشرة، وليس فقط بطريقة غير مباشرة من خلال الترجمة القانونية. فإذا كانت فكرة الترجمة الجيدة تعتمد على فهمنا بأن الكلام الأجنبى يمكن أن يكون صادقاً، فنحن لا نستطيع تفسير كيف يمكن لمحمول الصدق أن يطبق على الكلام الأجنبى باللجوء للترجمة.

وهكذا، فأصحاب نظرية اللا اقتباس أمامهم خيارات عديدة، أى منها لا يعتبر مغرباً بطريقة أو بأخرى. فيمكنهم التخلّى عن التخمين القوى القائل بأننى أستطيع فهم "شهادة فرانز أمام المفوضية صادقة" دون فهم اللغة الألمانية. ويمكنهم التأكيد بأنه لا توجد حقيقة واقعية تؤكد قيمة الصدق للدعوى بأنها "شهادة فرانز أمام المفوضية صادقة". ويمكنهم أن ينسبوا الصدق للصورة التخطيطية للغة والترجمة. وبذلك يمكن أن تكون هناك قيمة صدق محددة للجمل التى لها شكل "ترجمة شهادة فرانز إلى لغتى وفقاً للنظام S^(*) صادقة" ما دام ذلك يسمح بأن تكون الجملة صادقة بالنسبة لبعض قيم S وليس

(*) S يشير لعبارة الصورة التخطيطية Schema. المترجم .

لغيرها، أو يمكنهم تجنب مشكلة غموض الترجمة بافتراض قضايا باعتبارها حاملات الصدق الأساسي ومعاني الجمل.

هذا الخيار الأخير يبدو أنه الأفضل، ولكن الثمن الذي دفعه أصحاب نظرية اللا اقتباس كان باهظاً، فأصحاب نظرية اللا اقتباس يرون في محمول الصدق أداة منطقية للحديث عن العالم عن طريق الحديث عن الجمل. فإذا كانت القضايا هي حاملات الصدق الأساسي، فإن نظرية اللا اقتباس قد غفلت - فيما يبدو - عن الغاية من نظرية الصدق. إذ سنواجه في الحال بالسؤال: ما الذي يجعل قضية ما صادقة؟ فالنظرية الخاصة بالكيفية التي يعمل بها محمول الصدق بالنسبة للجمل، لا تخبرنا بشيء عن ذلك بالمرّة.

كذلك تمثل مشكلة التفسير لنظرية الإسراف المنطقي إزعاجاً لنظرية اللا اقتباس:

(15) "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة" صادقة لأن الماء سائل في درجة حرارة الغرفة.

تكافئ منطقياً:

(16) الماء سائل في درجة حرارة الغرفة لأن الماء سائل في درجة حرارة الغرفة.
وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن (15) صادقة، بينما (16) غير ذلك، مما يتناقض مع نظرية اللا اقتباس.

وأفضل استجابة يمكن يرد بها صاحب نظرية اللا اقتباس على هذه المشكلة، هي إما أن ينكر أن (15) صادقة، أو ينكر أن (15) و (16) متكافئان منطقياً. ولكن كيف يمكن أن تكون (15) كاذبة؟ ويمكن لصاحب نظرية اللا اقتباس أن يقول إن (15) تبدو صادقة، ولكن فقط لأننا افترضنا خطأ أن محمول الصدق ليس أداة منطقية خالصة. وعلى العكس من ذلك، فإن (15) لا تنسب خاصية الصدق للدعوى "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة" أكثر مما تنسبه "لا يوجد شيء في الصندوق" لموضع شيء لا وجود له. فما أن نفهم أن كلمة "صادق" هي أداة منطقية خالصة، سنفهم أن (15) كاذبة. "فالماء سائل في درجة حرارة الغرفة" ليست صادقة لأن الماء سائل في درجة حرارة الغرفة. ولكن لأن تفسير

صدقها هو نفسه تفسير سيولة الماء في درجة حرارة الغرفة. أما البديل الآخر فهو أن ننكر أن الدعاوى متكافئة. فحينما نؤكد (15) فنحن نقول بشكل غير دقيق ما يمكن أن نقوله بشكل أكثر دقة بالطريقة التالية:

(17) "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة" صادقة لأن (a) "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة" تعنى أن الماء سائل في درجة حرارة الغرفة، و (b) الماء سائل في درجة حرارة الغرفة.

ومع ذلك، فمن الواضح أن تلك الدعوى لا تكافئ (16).

فإذا رأينا أن جزءاً من محتوى (15) يتضمن دعوى بأن "الماء سائل في درجة حرارة الغرفة"، فهذا حينئذ يعنى أننا لسنا بحاجة لأن نعتبرها مكافئة للتفسير الكاذب للسبب الذي يجعل الماء سائلاً في درجة حرارة الغرفة.

6 - 4: نظرية الحد الأدنى

دافع بول هورويش (1998) عن تفسير ثالث لنظرية التفريغ يسميه بنظرية الحد الأدنى Minimalism. هذا التفسير يختلف عن نظرية اللا اقتباس في اثنتين من الطرق المهمة. أولاًهما أن نظرية الحد الأدنى تعتبر حاملات الصدق الأساسى قضايا أكثر منها جمل. والثانى أن نظرية الحد الأدنى تتفق مع رأى القائل بأن الصدق خاصية من نوع ما، ولم تعالج محمول الصدق بوصفه أداة منطقية خالصة.

وعلى الرغم من اتفاق نظرية الحد الأدنى مع مفهوم أن الصدق خاصية، فهي لا تلتزم بهذا المفهوم. ونظرية الحد الأدنى تتضمن ثلاث دعاوى أساسية:

(18) الصدق خاصية منطقية على أكثر تقدير. وهو على وجه الخصوص ليس خاصية حقيقية أو جوهرية تقتضى طبيعته تفسيراً من نظرية فلسفية.

(19) بمجرد أن نفهم القواعد التي تحكم مفهوم الصدق، نكون قد فهمنا كل شيء يتعلق بفهم طبيعة الصدق.

(20) مفهوم الصدق هو المفهوم الذي يحكم تطبيقاته التزام أولى *apriori* بالأمثلة غير المتناقضة "لل قضية التي تقول إن P صادقة، إذا، فقط إذا P". والمجموعة من هذه الأمثلة هي كل نظرية الصدق التي يمكن على أي حال أن نحتاجها.

والآن، دعنا نتناول هذه الدعاوى واحدة فواحدة. فالدعوى الأولى التي تقول إن الصدق خاصية منطقية على أكثر تقدير تجعل نظرية الحد الأدنى نوعاً من أنواع نظرية التفريغ. "والخاصية الحقيقية أو الجوهرية" هي خاصية ذات طبيعة أساسية. والطبيعة الأساسية للخاصية تفسر كيف ترتبط الأشياء التي لها هذه الطبيعة بالأشياء الأخرى. خذ -مثلاً- خاصية كون درجة الحرارة 30 درجة مئوية. فإن طبيعة درجة الحرارة ترتبط بمتوسط الطاقة الحركية للجزيئات التي تكون شيئاً ما. فعندما تكون درجة حرارة شيء ما هي 30 درجة مئوية، فإن اكتسابه لدرجة الحرارة تلك جاء بسبب الطاقة الحركية لجزيئاته. علاوة على ذلك، فإننا نستطيع تفسير السبب الذي يجعل الأشياء التي درجة حرارتها 30 درجة مئوية تتصرف على نحو معين، بحدود من تلك الطاقة. مثال ذلك، أننا نستطيع استخدام الطاقة الحركية للجزيئات في تفسير لم- تبذل كمية معينة من الغاز قدرًا معينًا من الضغط عندما يكون الغاز في درجة حرارة 30 مئوية. فدرجة الحرارة تمثل خاصية حقيقية وجوهرية.

والصدق من وجهة نظر صاحب نظرية الحد الأدنى (بل في الحقيقة من وجهة نظر أي قائل بنظرية التفريغ) ليس خاصية من هذا النوع. والخطأ الذي وقعت فيه نظريات التطابق والنظريات الإستمولوجية أنها حاولت العثور على نوع ما من الطبيعة الأساسية للصدق. تلك الطبيعة التي ستفسر شيئاً ما من علاقة الدعاوى الصادقة ببقية العالم. ولكن بناءً على نظرية الحد الأدنى، لا توجد مثل هذه الطبيعة الأساسية التي نبحث عنها. وبدلاً من ذلك، يوجد المحمول "صديق" *is true* ليقوم بنفس أنواع الوظائف المنطقية التي يقول أصحاب نظرية اللا اقتباس وأصحاب نظرية الإسراف المنطقي أنه يقوم بها. فهو يسمح

لنا بأن ننسب صدقا غير مباشر يجعلنا قادرين على قول أشياء ما كان فى استطاعتنا قولها من دونه، مثل "كل نظريات بيانو الحسابية صادقة" أو "مهما يكن ذاك الذى أخبرتك به جدتك عن ادخار المال فهو صادق".

فإذا لم يكن الصدق خاصية حقيقية، وإذا كان محمول الصدق يلعب دوراً منطقياً خالصاً، فإن ذلك يعنى أن الصدق هو مجرد خاصية منطقية أو لا خاصية على الإطلاق. وكلا من نظرية اللا اقتباس ونظرية الإسراف المنطقى ملتزمتان بأن الصدق ليس خاصية بالمرّة. أما أصحاب نظرية الحد الأدنى فيمكنهم الاتفاق معهم فى ذلك، ولكن دون التزام من جانبهم. ففى رأى صاحب نظرية الحد الأدنى أن محمول الصدق يمكن أن يكون محمولاً وصفيًا حقيقياً أكثر منه مجرد عامل منطقي. فما يهم صاحب نظرية الحد الأدنى أنه لا يوجد شيء مشترك بين كل القضايا الصادقة وحدها بفضل صدقها. وصاحب نظرية الحد الأدنى ليس بحاجة لاتخاذ موقف إزاء ما إذا كان ذلك يعنى أن الصدق ليس بخاصية أم لا.

والدعوى الثانية تتصل اتصالاً وثيقاً بالأولى، وهى أيضاً مشابهة لدعوى صنعتها أشكال أخرى من نظرية التفريغ. فلكى نفهم الصدق كما يراه صاحب نظرية الحد الأدنى، نحتاج لفهم كيف يعمل مفهوم الصدق، وبخاصة القواعد التى تحكم تطبيقنا للمفهوم على القضايا. وهذا يشبه أفكار صاحبى نظريتى الإسراف المنطقى واللا اقتباس عن أن كل ما نحتاجه لفهم الصدق هو فهم الدور المنطقى لمحمول الصدق.

وهذا يجعل فهم الصدق مختلفاً نوعاً ما عن فهم بعض الخصائص الفلسفية الهامة الأخرى كالصواب الأخلاقى مثلاً. ففى معظم الآراء الشائعة عما بعد الأخلاق (ميتا أخلاق) يفترض فى النظرية الفلسفية للصواب الأخلاقى أن تخبرنا بسمات وصفات الأفعال التى جعلتها صواباً أو خطأً. وهكذا تدعى نظريات اللزوم المنطقى أن ما يجعل فعلاً ما صواباً أو خطأً لا بد أن تكون له صلة بخيرية أو شرية نتائجه، ونظريات الواجب الأخلاقى التى تدعى بأن ما يجعل الفعل صواباً أو خطأً لا بد أن تكون له صلة بما إذا كان يؤدى الواجب أو ينتهكه.

قارن ذلك بالمفهوم المنطقي للاقتران **Conjunction**. ففهم هذا المفهوم يعنى فهم شيئين فى المنطق: (i) الأول أن اقتران أى اثنتين من الدعاوى **A** و **B** ينتج عن هاتين الدعويين معا. و (ii) كل من هاتين الدعويين **A** و **B** ينتج من اقترانهما. وما أن يفهم الواحد منا ذلك حتى يفهم كل ما يتعلق بفهم الاقتران. المكوّن الثالث لنظرية الحد الأدنى هو تصور خاص يتعلق بالقواعد التى تحكم مفهوم الصدق هنا، فنظرية الحد الأدنى تعطى دوراً محورياً لتفسير الصورة التخطيطية للتكافؤ. فبناء على تصور الحد الأدنى، فإن مفهوم الصدق يحكمه ميلنا لقبول كل الأمثلة غير المتناقضة ظاهرياً لهذه الصورة التخطيطية.

(21) $\langle P \rangle$ صادقة إذا، فقط إذا P .

حيث $\langle P \rangle$ هى فراغ يجب أن يملأ باسم القضية. و 'P' هى فراغ يجب أن يملأ بجمله تعبر عن تلك القضية. وسوف نشير إلى (21) على أنها "الصورة التخطيطية للتكافؤ القضائى" أو **Propositional Equivalence Schema : PES** ويسمى هورويش مجموع أمثلة الصور التخطيطية غير المتناقضة بنظرية الحد الأدنى للصدق. وتكون نظرية الحد الأدنى بهذا المعنى هى الرأى القائل بأن نظرية الحد الأدنى للصدق هى كل نظرية الصدق التى يمكننا أن نأمل بها ونرجوها.

وكما هو الحال مع أصحاب نظرية الإسراف المنطقي وأصحاب نظرية اللا اقتباس، يرى أصحاب نظرية الحد الأدنى أن الغرض من مفهوم الصدق هو أنه يمكننا من التعبير أو التفكير فى دعاوى ما كان لنا أن نفعل ذلك من دونه. خذ مثلاً الدعوى "كل نظريات بيانو الحسابية صادقة" (نظريات بيانو الحسابية هى منظومة من البديهيات بالنسبة للحساب الأساسى). فنحن نحتاج لمحمول الصدق من أجل التعبير عن تلك الدعوى ما دامت هناك كثرة لا محدودة من نظريات بيانو الحسابية. وجنباً إلى جنب مع **PES**، فإن الدعوى تتضمن كل مثال من نوع:

(22) إذا $\langle P \rangle$ هى نظرية حسابية لبيانو. إذن P

ومن دون محمول الصدق، لا يمكننا تأكيد دعوى تتضمن بدقة أمثلة (22)، بينما محمول الصدق يجعل مثل هذا التأكيد ممكنا.

(من المهم أن نضع في ذهننا أن (22) هي صورة تخطيطية Schema وليست جملة. ومجموعة P'S هي مجرد بطاقات لفراغات يجب أن تملأ بنفس الجملة في كل حالة. ونستطيع بسهولة أن نكتبها على صورة "إذا كانت نظرية حسابية لبيانو التي، إذن —، والتي لا تشبه جملة مطلقا).

وفي كتابه "الصدق" لم يأل هورويش جهدا في محاولة البرهنة على أن مفهوما يحكمه PES يمكنه أن يقوم بكل العمل الذي نريده من مفهوم الصدق دون أن يتطلب منا ذلك افتراض وجود شيء مشترك بين كل الدعاوى الصادقة وحدها بفضل كونها صادقة.

ونظرية الحد الأدنى تتفادى بعض مشكلات نظريتي الإسراف المنطقي واللا اقتباس. فبدلا من اللجوء لاقترانات طويلة لا محدودة يمكن أن تمثل إشكالية، تعتمد نظرية الحد الأدنى على قبولنا لأمثلة الصور التخطيطية للصدق، T-Schema لتفسير كيف يمكن أن تنتج نسبة الصدق غير المباشر. كذلك لا تحتاج نظرية الحد الأدنى لحصر محمول الصدق في نطاق الجمل التي يفهمها أي منا. ذلك أن نظرية الحد الأدنى قد تشكلت بحدود من القضايا وليس الجمل. خذ مثلا حالة شهادة فرانز أمام المفوضية. فإذا قلت إن "شهادة فرانز أمام المفوضية صادقة" فإن الصورة التخطيطية للتكافؤ علاوة على تأكيدي تتضمن كل أمثلة:

(23) "إذا شهد فرانز أمام المفوضية بأن —، إذن —"

ولا يهم أنني لم أفهم كلام فرانز بالألمانية. ولكن ما يهمني حقيقة أنني قلت شيئا يتضمن كل القضايا التي أكدها فرانز بصرف النظر عن اللغة التي استخدمها في تأكيدها.

هذه المرونة تعطيني الفرصة لتأكيد قضايا لا أعرف كيف أعبر عنها بطريقة مباشرة. لنفرض أنني قلت "الجملة الثالثة في صفحة 42 من كتاب جونز عن علم الأسماك صادقة" فإن الجملة الثالثة في صفحة 42 طرحت دعوى في علم الأسماك أنا أفتر للمفاهيم التي تجعلني أؤكد بها بشكل مباشر. حينئذ يمكنني أن أؤكد تلك القضية على نحو غير مباشر عن طريق نسبة الصدق غير المباشر.

بيد أن هذا لا يعنى القول بأن نظرية الحد الأدنى قد تجنبت "كل" مشكلات الأنواع الأخرى من نظرية التفريغ. بل تظل هناك المشكلة التفسيرية والمشكلة البرهانية. فما يلي يبدو صحيحا:

(24) القضية التي تقول إن الماء بليل (أو مبلل) صادقة لأن الماء بليل.

ولكن هذا شيء لا يمكن لنظرية الحد الأدنى أن تتكيف معه بسهولة. فدعوى مثل تلك تتطلب رابطة تفسيرية بين كون الماء بليل وبين صدق قضية أن الماء بليل. ومن الصعب أن نفهم كيف يمكن لأي رابطة تفسيرية أن تفسر استخدام PES وأمثله فقط.

والمشكلة البرهانية هي أيضا بالمثل. خذ مرة أخرى الدعوى (3) "الجملة الثالثة في صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز صادقة" مفترضين أن الجملة التي نتكلم عنها هي (4) "بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous" ويبدو أن هناك قدرًا غير محدود يعتبر برهانا لصالح (3) ولا يعد برهانا لصالح (4). فإذا أخذنا بنظرية الحد الأدنى، فإن النتيجة التي سيسفر عنها تأكيد أن "الجملة الثالثة في صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز صادقة" هي تأكيد كل أمثلة:

(25) إذا كانت الجملة الثالثة في صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز تقول أن

— إذن —

وكثير من هذه الأمثلة صدقها صدق فارغ (أقصد الأمثلة التي تملأ الفراغات بجملة لا تؤكد الجملة الثالثة في صفحة 42). ولكن لو قلنا إن (4) هي الجملة الثالثة في صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز، فإن مثال (25) الذي يهمننا هو ذاك :

(26) إذا كانت الجملة الثالثة في كتاب علم الأسماك لجونز أن بعض أسماك الأقيانوس

ovoviviparous. إذن بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous

فإذا سلمنا بأن ذلك هو ما تقوله لنا الجملة الثالثة في صفحة 42، فإن الدليل أو البرهان الوحيد الذي بين أيدينا لصالح (26) يجب أن يكون برهانا على أن بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous. والمشكلة هي أن أنواع الأشياء التي جعلنا نقبل (3) تتعلق

بمثل هذه الأمور التي يعول عليها جونز والتاريخ المنشور لعلم الأسماك والتي لا تمثل دليلاً على أن أيًا من أسماك الأقيانوس ovoviviparous.

6 - 5: حل المشكلات التفسيرية والبرهانية

الترجمات الثلاث لنظرية التفريغ تلقى بنظرة شاملة على موقف كل ترجمة من المشكلات التفسيرية والبرهانية. ومع ذلك، فهذه المشكلات تتضمن بعض الافتراضات الخاصة بالتفسير والبرهان والتي يجوز لكل فريق من أصحاب نظرية التفريغ أن يرفضها (وربما يجب عليه ذلك).

وتنشأ المشكلة التفسيرية من فكرة أن أصحاب نظرية التفريغ لا يمكنهم تفسير كيف يمكن للدعوى التالية:

(27) الماء بليل .

أن تكون صادقة "لأن" الماء بليل.

والسبب في ذلك، أن أصحاب نظرية التفريغ يعتبرون "من الصدق أن الماء بليل" مكافئة لرقم (27). وبالتالي، فالقول بأن (27) صادقة لأن الماء بليل يعادل التفسير التالي غير المقبول:

(28) الماء بليل لأن الماء بليل.

وعلى الرغم من ذلك، فأصحاب نظرية التفريغ يمكنهم تفسير معنى ضعيف تكون معه (27) صادقة لأن الماء بليل، بينما يرفضون وجود أي معنى مشروع أكثر قوة تكون نظريتهم بحاجة لتفسيره.

ها كم الطريقة التي قد يمضى بها أحد هذه التفسيرات. فنحن نبدأ بأن نأخذ بنوع آخر من دعوى "لأن أو بسبب" Because بحيث يعطى معنى ويبدو صحيحًا :

(29) جاك أعزب لأنه رجل غير متزوج.

أما إحدى القراءات فتخبرنا بأن (29) غير مقبولة بالطبع كتفسير لعزوبية جاك. فالقول بأنه أعزب لأنه رجل غير متزوج، هو نفسه القول بأنه رجل غير متزوج لأنه رجل غير متزوج. ولكن هناك قراءة أخرى. فالتفسيرات هي إجابات عن أسئلة "لماذا" Why. والسؤال "لماذا" المرتبط بالموضوع قد يكون "لماذا ينطبق مصطلح أعزب على جاك؟" والإجابة المقبولة عن هذا السؤال يمكن أن تكون تفسيراً يحدد ما صفات جاك التي جعلت الكلمة تنطبق عليه.

والآن، لنفرض أن لفظ "المواطن" قد تم تعريفه بأنه الشخص الذي ولد في بلد ما أو تجنّس بجنسيتها. ثم تخيل أن أليس ولدت في البلد، وبوب تجنّس بجنسية البلد. مرة أخرى فإن القول بأن أليس مواطنة لأنها ولدت في البلد، وأن بوب مواطن أيضاً لأنه تجنّس بجنسية البلد، له معناه التام والمفهوم وأنه ليس وقوعاً في الدور المنطقي^(*).

كلا النموذجين من التفسير يتضمن الإشارة إلى الشرط الكافي لحد ما لكي ينطبق على شيء ما. ففي الحالة الأولى، أشرنا للشرط الكافي للحد "أعزب" لكي ينطبق على جاك. وفي الحالة الثانية، أشرنا للشروط الكافية (والتي حدث أن كانت مختلفة في الحالتين) "للمواطن" لكي ينطبق على أليس وبوب. ولكن صاحب نظرية التفريغ يمكنه أن يقول إن هذا هو المعنى الوحيد المنطقي والمشروع الذي تكون معه (27) صادقة لأن الماء بليل. فالقواعد التي تحكم استخدامنا "للصدق" تلزمنا بأنها تنطبق على (27) إذا، و فقط إذا كان الماء بليلاً. وحيث إن الماء بليل، إذن فالصدق ينطبق على (27). ولن تكون بنا حاجة لتفسير حقيقي (كذلك الذي يتكلم عن التطابق أو الإحكام المنطقي).

والآن دعنا نتحول للمشكلة البرهانية. فلكي تستحوذ هذه المشكلة على أي قدر من الاهتمام، علينا أن نفترض أن الدليل على أن "الجملة الثالثة في صفحة 42 من كتاب علم

(*) الدور المنطقي علاقة بين حيين يمكن تعريف كل منهما بالآخر. أو علاقة بين قضيتين يمكن استنتاج كل منهما من الأخرى. أو بين شرطين يتوقف ثبوت أحدهما على ثبوت الآخر. المترجم.

الأسماك لجونز، صادقة " مشروط بأن الجملة " بعض أسماك الأقيانوس *ovoviviparous* " ليست دليلاً على أن أي سمكة هي *ovoviviparous*. ولكن هذا الافتراض هو نفسه موضع شك. فما يعد دليلاً على شيء ما يعتمد في جانبه الأكبر على ما يعرفه الشخص بالفعل. لنفرض أنني غير متأكد من وجود أي من أسماك الأقيانوس *ovoviviparous* ولكنى مدرك تماماً أن كتاب جونز عن علم الأسماك يقول أنها موجودة. في هذه الحالة، فإن أي دليل يمكنني أن أجمعه عن الثقة في نص جونز سيساعدني في تبرير قبولى لدعوى جونز عن أسماك *ovoviviparous*. وانطلاقاً من هذه الوجهة من النظر، فإن الدليل على أن جونز موضع ثقة، وبالتالي الدليل على أن الجملة الثالثة في صفحة 42 صادقة، هو في الحقيقة بالنسبة لي دليل لصالح الدعوى بأن بعض أسماك الأقيانوس *ovoviviparous*.

ولنفرض الآن أنني أحد النقاد العلميين الخبراء لكتاب جونز. فإنني في هذه الحالة أؤدى عملي بشكل رديء إذا أخذت مأخذ الجد أشياء من قبيل سمعة جونز العلمية أو عدد الطبعات السابقة للكتاب، كدليل على أن بعض أسماك الأقيانوس *ovoviviparous*. إنني أريد أن أعرف الدليل بشكل مستقل عما يقوله جونز وعن تاريخ نشر الكتاب وهل هو مع أو ضد الدعوى. وأريد أن أعرف نوع الدليل الذي يستخدمه علماء الأسماك. ومع ذلك، مما هو جدير بالذكر في مثل هذه الحالة أن الاعتبارات الخاصة بسمعة جونز العلمية أو عدد الطبعات السابقة للكتاب لا تمثل دليلاً على أن الجملة الثالثة في صفحة 42 صادقة! فكل ما يمكنني أن أرجوه في هذه الحالة فيما يتعلق بالدليل أن يكون صدق الجملة دليلاً على وجود بعض *ovoviviparous* من أسماك الأقيانوس.

إنن، بالنسبة للمشكلة البرهانية، يمكن لصاحب نظرية التفريغ أن يسدد طعناته ويؤكد ببساطة أنه بالنسبة لأي ظروف خاصة، فإن الدليل الذي يمكن أن يقدمه شخص ما على أن الجملة الثالثة في صفحة 42 صادقة هو بالضبط نفس الدليل الذي يمكن أن يقدمه الشخص نفسه على أن بعض أسماك الأقيانوس *ovoviviparous*. والسبب في أن الأمر قد يبدو مختلفاً هو الفشل في أن نكون واضحين فيما يتعلق بالموقف الإستمولوجي للشخص الذي نأخذ دليلاً عليه بعين الاعتبار. فعندما تكون مثل هذه الأشياء كالسمعة العلمية وتاريخ النشر وثيقة الصلة بالدليل على صدق الجملة الثالثة في صفحة 42، فهي بالمثل

وثيقة الصلة بالدليل على صدق وجود أسماك الأقيانوس ovoviviparous وعندما يكون الدليل الوحيد وثيق الصلة بوجود مثل هذه الأسماك هو من النوع الذى يقبله علماء الأسماك بمقتضى صفتهم العلمية كعلماء متخصصين فى علم الأسماك، فسيكون هو نفسه الدليل الوحيد وثيق الصلة بصدق الجملة الثالثة فى صفحة 42.

6 - 6: نظرية التفريغ ، ومبدأ التكافؤ، والواقعية

حان الوقت لناخذ بعين الاعتبار ما سيصير إليه حال نظرية التفريغ بالنسبة لمبدأ التكافؤ وكذلك الواقعية. أما علاقة نظرية التفريغ بقيمة الصدق فستناقش فى الفقرة القادمة.

إن ما نتمناه هو أن تكون علاقة نظرية التفريغ بمبدأ التكافؤ هى الأوضح. أما نظرية الإسراف المنطقي، فقد قدمت بالفعل ثنائية شروط الصدق ما دامت تعتبر أن "من الصدق أن —" تعنى نفس الشيء كالجمله التى تملأ الفراغ. وبالتالي، فإن "من الصدق أن — إذا، فقط إذا —" تعنى نفس الشيء وهو "إذا — فقط إذا —" والذى من الواضح أنه صحيح إذا ملأنا الفراغات بجمله غير متناقضة ظاهرياً. وأما بناءً على نظرية اللا اقتباس، فإن "من الصدق أن —" تكافئ منطقياً الجمله التى تملأ الفراغ. فهما يساويان نفس الشيء، كالقول بأن أمثلة "من الصدق أن — إذا، فقط إذا —" صادقة منطقياً، تماماً مثل "شيء ما هو — إذا، فقط إذا لم تكن تلك هى الحالة أن لا شيء هو —" صادقة منطقياً. وبالنسبة لنظرية الحد الأدنى، فإن الرابطة بين نظرية الصدق وبين ثنائية شروط الصدق منقطعة تماماً. فالمفهوم الحقيقى للصدق يتألف من قبولنا لأمثله الصورة التخطيطية للتكافؤ القضائى. وبدلاً من البداية من النظرية الحقيقية للصدق بهدف أن نشق منها ثنائيات شروط الصدق، فإن نظرية الحد الأدنى تبدأ من ثنائيات شروط الصدق. ثم بعد ذلك لا تجد نفسها بحاجة لنظرية حقيقية فى الصدق.

ثم ماذا بعد عن الواقعية ؟ هناك سبب ما يدعو للاعتقاد بأن نظريتي اللا اقتباس والإسراف المنطقي تواجهان مشكلة تفسير كيف تكون الدعاوى صادقة بينما هى غير قابلة

للمعرفة. فقد توجد بعض الدعاوى التي لا يمكن معرفتها لأنه من المستحيل علينا فهمها. غير أن ذلك ليس لأنها لا معنى لها، بل بالأحرى بسبب محدودية معرفتنا. ومن المؤكد أنه من الصعب إلى حد بعيد أن نتوصل لمثال من مثل هذه الدعاوى، ولكننا سنحاول. فقد ذهب بعض الفلاسفة أمثال (كولين ماك جن C. McGinn على وجه الخصوص) إلى أن هناك حلاً حقيقياً لمشكلة العقل / الجسم، ولكن من المستحيل من حيث المبدأ على أى إنسان أن يفهمه. وبالتالي من المستحيل من حيث المبدأ على أى إنسان أن يعرفه. فهناك بعض الجمل تستوفى تماماً قواعد النحو والصرف للغة الإنجليزية، ولكنها بلغت من الطول والتعقيد حدًا يستحيل معه على أى إنسان أن يعربها فى الزمن المتناهى بين الانفجار العظيم وبين الانسحاق العظيم^(*). وقد تكون هناك دعاوى بحيث تكون أقصر عبارة لها هي واحدة من تلك الجمل. فإذا افترضنا أن P هي إحدى هذه الدعاوى، فنحن لن نستطيع البتة معرفة هذه الـ P لأننا لن نستطيع فهمها بأية حال.

فإذا كان محمول الصدق ينطبق فقط على الجمل التي يفهمها كل منا، إذن فقد أسلمنا أنفسنا لمجموعة متنوعة من نقيض الواقعية. وبدلاً من القول بأن الدعاوى القابلة للمعرفة هي وحدها التي يمكن أن تكون صادقة، فإن هذا التفسير يقول بأن الدعاوى القابلة للفهم هي وحدها التي تمتلك قيم صدق. فحدود الواقع ليست هي حدود معرفتنا، ولكنها حدود قدرتنا على إدراك معانى الدعاوى. وفي مثل هذا النوع من الآراء، تحول موقف ماك جن من أن مشكلة العقل / الجسم لها حل حقيقى ولكنه غير قابل للفهم، نقول تحول ليصبح تناقضاً بسيطاً. إذ لا يمكن أن يوجد مثل هذا الحل لأن ما يمكننا فهمه هو وحده المؤهل لأن يكون صادقاً.

(*) نظرية الانفجار العظيم تعود للعالم الفلكى جورج جاموف، وهي تقرر أن الكون بدأ ككتلة صغيرة من المادة شديدة الكثافة. ثم حدث انفجار هائل منذ فترة تتراوح بين ١٢-١٥ مليار سنة لا يزال أثره موجوداً حتى اليوم، فيما نعرفه عن تمدد الكون وتباعد المجرات. أما الانسحاق العظيم فالمقصود به عودة الكون المتراعى الأطراف إلى ما كان عليه مثل قبضة اليد بعد انتهاء تأثير الانفجار العظيم. ومعنى التهكم واضح فى أسلوب الكاتب. المترجم.

هنا، نجد أمامنا استجابتين طبيعتين. الأولى أن نحسم الموقف ونقبل مضامين نقيض الواقعية. فتنوعات نقيض الواقعية التي نحن بصددنا أكثر اعتدالاً من نقيض الواقعية التي ناقشناها في الفصل الثاني برغم كل شيء. فهي تسمح بإمكانية الحقائق غير القابلة للمعرفة شريطة أن تعبر عنها دعاوى نستطيع أن نفهمها. فهي تخبرنا فقط بأن مفاهيمنا عن الصدق والكذب فشلت في تطبيقها على الدعاوى التي لا نستطيع فهمها. ولكننا غير قادرين على فهم هذه الدعاوى، وغير قادرين أيضاً على التعبير عنها، فنحن على حد سواء غير قادرين على الإقناع بها، أو التفكير فيما يترتب عليها، أو التفكير في المقدمات التي نتجت عنها. غير أنه يبدو أن الاحتفاظ بقيم الصدق الخاصة بمثل هذه الدعاوى غير ضار إلى حد ما.

علاوة على ذلك، ربما يصف أحدنا أيضاً نقيض الواقعية المعتدلة تلك، والتي تنكر قيم الصدق للدعاوى التي لا نستطيع فهمها، نقول يصفها على أنها في الحقيقة نوع من الواقعية المعتدلة. ففي نظرية التفريغ. نحن نضمن أن:

(30) من الصدق أن — إذا، فقط إذا —.

تسرى على أي دعوى (غير متناقضة ظاهرياً) نستطيع فهمها. ففهم دعوى ما أسهل بكثير من معرفة ما إذا كانت صادقة أم كاذبة. خذ حدس جولدباخ Goldbach :

(31) كل عدد زوجي أكبر من 2، يمكن التعبير عنه كمجموع عددين فرديين.

هذا الحدس سهل الفهم. ومع ذلك استغرق الأمر أكثر من 250 عاماً من جهود علماء الرياضة لحل هذه المشكلة دون أن يتوصلوا لاكتشاف دليل إثبات أو دليل نفي لها. وبالتالي تحول هذا الحدس ليصبح غير قابل للبرهنة، وفي نفس الوقت غير قابل للنفي، بحيث يكون إثباته ونفيه على حد سواء غير قابلين للمعرفة. ومع ذلك، من السهل على صاحب نظرية التفريغ الذي يقبل القانون المنطقي الكلاسيكي للثالث المرفوع، والصورة التخطيطية لتكافؤ الكذب (أي أنه من الكذب أن — إذا، فقط إذا —) أن يبرهن على أن هذا الحدس له قيمة صدق :

(32) لنفرض أن الحرفين GC^(*) هما إسم حدس جولديباخ.

(33) وبمقتضى قانون الثالث المرفوع، إما أن يكون كل عدد زوجي أكبر من 2 هو مجموع عددين فرديين، أو ليس كل عدد زوجي أكبر من 2 هو مجموع عددين فرديين.

(34) وبمقتضى مبدأ التكافؤ للصدق، فإن GC صادق إذا — فقط إذا كان كل عدد زوجي أكبر من 2 هو مجموع عددين فرديين.

(35) وبمقتضى مبدأ التكافؤ للكذب، يعتبر GC كاذبا إذا —، فقط إذا لم يكن كل عدد زوجي أكبر من 2 هو مجموع عددين فرديين.

(36) يترتب على (33) و (34) و (35) عاليه، إما أن يكون GC صادقا، أو يكون GC كاذبا.

ويمكن لاستدلال مماثل أن يبرهن على أن أى دعوى غير قابلة للمعرفة نستطيع فهمها، إما أن تكون صادقة أو كاذبة. (وهذا هو سبب رفض أصحاب نقيض الواقعية غالبا للقانون المنطقي الكلاسيكي للثالث المرفوع الذى ينص على أن كل دعوى إما أن تكون صادقة أو كاذبة). وصاحب نظرية التفريغ الذى يأخذ بهذا الخط الفكرى يمكنه إنكار قيم الصدق للدعاوى التى لا نستطيع فهمها، فى الوقت الذى لا يزال يسمح فيه بأن يكون للدعاوى غير القابلة للمعرفة ولكننا نستطيع أن نفهمها قيم صدق برغم كل شيء. هذا الموقف الذى يأخذ به صاحب نظرية التفريغ لا يختلف عن وجهة النظر العادية لصاحب الواقعية فيما يتعلق بالدعاوى التى نستطيع فهمها. ووجه الاختلاف الوحيد بينهما ينحصر فى الدعاوى التى لا نستطيع فهمها. فإذا افترضنا أن هناك استحالة فى فهم تلك الدعاوى، فقد يتعجب صاحب نظرية التفريغ: كيف يتسنى لصاحب الواقعية الضليع أن يكون متأكدا تماما بأن الدعاوى لها قيم صدق.

(*) GC هما الحرفان الأولان من عبارة حدس جولديباخ Godbach Conjecture. المترجم .

وهناك بعض الأسباب التي تبرر احتياجنا لقيم صدق للدعاوى التي لا نستطيع فهمها. دعنا - مثلاً - نأخذ حالة بيانو ونظرياته الحسابية مرة أخرى، ثم نفترض أن كل نظريات بيانو الحسابية صادقة. فهناك عدد كبير غير محدود من مثل هذه النظريات، والتي لا يمكن التعبير عن بعضها بأى جمل، ولا يمكن أبدًا لأى شخص أن يكون فى وضع يسمح له بإعرابها أو فهمها. ولكن إذا كان محمول الصدق. ينطبق فقط على الجمل التي نستطيع فهمها، بينما نحن لا نستطيع فهم كل الجمل التي تستدل من بديهيات بيانو الحسابية. حينئذ سنكون مجبرين على استنتاج أنه ليست كل نظريات بيانو الحسابية صادقة برغم كل شيء.

والمشكلة لا تنحصر فى نظريات بيانو الحسابية وحدها. فنحن أميل للاعتقاد بأنك لو قبلت بعض الدعاوى باعتبارها صادقة، فأنت ملزم منطقيًا بقبول كل ما ينتج عن تلك الدعاوى على أنها صادقة أيضًا. فمن التناقض أن تقول: "نعم إنها نتيجة تلزم عن دعاوى صادقة، ولكنها نتيجة غير صادقة".

علاوة على ذلك، علينا أن نعترف تقريبًا بأن أى منظومة من المعتقدات شديدة الثراء تتضمن بالتأكيد بعض الدعاوى غير القابلة للفهم من خلال التطبيقات المتكررة للقوانين المنطقية التي نقبلها. وهكذا يبدو أننا ملزمون بقبول صدق هذه الدعاوى على الرغم من عدم فهمنا لها.

وهذا يقودنا للاستجابة الثانية لأصحاب نظريتي التفريغ والواقعية تجاه مشكلة الدعاوى التي لا نستطيع فهمها. فيمكنهم البحث عن طرق يستطيعون بها الامتداد "بجوهر" مفهوم الصدق، والذي ينطبق فقط على الجمل التي نفهمها بحيث ينطبق على جمل أخرى كذلك. فيمكنهم مثلًا السماح بأن يكون للجمل التي لا نفهمها ولكنها مستدلة من جمل نفهمها بالفعل قيم صدق. ولكن ربما لا تزال هناك جمل بعيدة جدًا عنا، ليس فحسب من حيث أنها غير قابلة للفهم بالنسبة لنا، بل وكذلك غير مستدلة من أى جمل نستطيع فهمها. حينئذ، يمكن لأصحاب نظريتي التفريغ والواقعية أن يمتدوا "بجوهر" مفهوم الصدق ليشمل تلك الجمل أيضًا، على الأقل إلى الحد الذي يكفى لأن نقول إن مثل هذه

الجملة لها قيمة صدق، ولكننا - جدلاً - ليست لدينا أي فكرة ماذا يعنى أن تكون مثل هذه الجملة صادقة أو كاذبة.

6 - 7: نظرية التفريغ وقيمة الصدق

مشكلة تفسير قيمة الصدق يمكن أن تكون صعبة الحل وبخاصة على أصحاب نظرية التفريغ. والمسألة ليست في أن أصحاب نظرية التفريغ لا يمكنهم أن يعتبروا أن الصدق هو هدف الاعتقاد، أو أنه من الأفضل حال كون الأشياء الأخرى متكافئة أن نعتقد بصدق الدعوى بدلاً من أن نعتقد بإنكارها. وعلى العكس من ذلك، إذا سلمنا بالطريقة التي يفهم بها صاحب نظرية التفريغ الصدق، فسيكون من الصعب للغاية تفسير السبب في كون مثل هذه الأشياء هي على هذا النحو.

على أي الأحوال، دعنا نركز على الدعوى التي تقول إنه من الأفضل - في حالة تكافؤ الأشياء الأخرى - أن يعتقد الواحد منا بصدق الدعوى من أن يعتقد بإنكارها. ففي أي تفسير لنظرية التفريغ يجب أن تفسر هذه الدعوى بأنها تؤكد تماماً وفي الحال، مجموعة كل الأمثلة الخاصة بالصورة التخطيطية التالية (التي يمكننا أن نسميها بالصورة التخطيطية للقيمة Value Schema).

(37) إذا —، إن من الأفضل (في حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) أن نعتقد أن — بالأحرى أن نعتقد ليس —

ومن بين أمثلة هذه الصورة التخطيطية جمل كالتالية:

(38) إذا كان شينجاشجوك Chingachgook (فرد ما أو زعيم) هو آخر سلالة الموهيكان Mohican^(*). إن من الأفضل الاعتقاد بأن شينجاشجوك (في حالة كون

(*) الموهيكان قبيلة من الهنود الحمر كانت تعيش في شمال الولايات المتحدة الأمريكية، ثم استقر ما تبقى منها في وادي هدسون الأعلى. المترجم.

الأشياء الأخرى متكافئة) هو على الأصح آخر سلالة الموهيكان، بدلا من أن نعتقد أنه ليس كذلك.

(39) إذا كان الماء جامدا في درجة حرارة الغرفة. إنن من الأفضل (في حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) الاعتقاد بأن الماء جامد في درجة حرارة الغرفة، بدلا من أن يكون ليس كذلك.

(40) إذا كانت هناك حياة على المريخ، فمن الأفضل (في حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) الاعتقاد بوجود حياة على المريخ، بدلا من أن لا تكون هناك حياة.

(41) إذا كان كل عدد زوجي أكبر من 2 يمكن التعبير عنه باعتباره مجموع عددين فرسيين، إنن من الأفضل (في حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) الاعتقاد بأن كل عدد زوجي أكبر من 2 يمكن التعبير عنه باعتباره مجموع عددين فرسيين بدلا من أن يكون المجموع ليس كذلك... وهكذا

وأصحاب نظرية التفريغ عندهم ما يقولونه فيما يتعلق بسبب قبولنا أمثلة الصورة التخطيطية للتكافؤ. فكل تفسير لنظرية التفريغ يقدم وجهة نظر للكيفية التي يقوم بها منطق محمول الصدق بجعل الأمثلة الخاصة بالصورة التخطيطية للصدق المنطقي تكافئ "إذا صعد جاك التل، إنن جاك صعد التل" أو "كل الورد وورد". ولكن، كيف يمكنهم تفسير قبولنا أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة؟

والسبب الأكثر وضوحا الذي يمكن تقديمه لقبول كل أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة هو اللجوء للتعميم، الذي يعد الأفضل بالنسبة للاعتقاد بالصدق أكثر من إنكاره. ذلك التعميم، جنبا إلى جنب مع الأمثلة وثيقة الصلة بثنائية شروط الصدق، سيجعلنا قادرين على استنتاج أى مثال نريده من أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة. مثال ذلك، خذ ما يلي:

(42) إذا كانت دعوى ما صادقة. إنن (في حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) من الأفضل الاعتقاد بهذه الدعوى بدلا من الاعتقاد بإنكارها.

(43) "الماسات تدوم" صادقة إذا، فقط إذا كانت الماسات تدوم.

ومن ذلك، يمكننا بسهولة أن نستنتج:

(44) إذا كانت الماسات تدوم، إذن من الأفضل (في حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) الاعتقاد بأن الماسات تدوم، بدلاً من الاعتقاد بأن الماسات لا تدوم.

ومع ذلك، فأصحاب نظرية التفريغ لا يمكنهم تقديم ذلك التفسير. ففي رأيهم أن التعميم الذي يعد هو الأفضل للاعتقاد بالصدق بدلاً من إنكاره هو مجرد طريقة للتعبير عن أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة. فإذا وضعنا في اعتبارنا الالتزامات التي أخذها صاحب نظرية التفريغ على نفسه، فإن استخدام التعميم في تفسير سبب قبول أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة يعتبر وقوعاً في خطأ الدور المنطقي. بمعنى أننا إذا قبلنا (42) لأننا قبلنا كل أمثلة (37)، فإننا لن نستطيع استخدام (42) لتفسير سبب قبول (37).

وأصحاب نظرية التفريغ ينكرون أن بين كل الدعاوى الصادقة شيئاً جوهرياً مشتركاً، بفضل كونها صادقة. فليست للصدق خاصية قوية تجعل من الأفضل الاعتقاد بالدعوى. وعلى العكس من ذلك يعتقد أصحاب نظرية التفريغ غالباً أن بلل الماء (وليس صدق الدعوى) هو الذي يجعل من الأفضل الاعتقاد بأن الماء بليل. كذلك أولية العدد 7 (أى كونه عدداً أصمّ) (وليس صدق القضية) هو الذي جعل من الأفضل الاعتقاد بأن 7 عدد أولى أو فردي.. وهكذا دواليك. وصاحب نظرية التفريغ لن يكون متسقاً إذا اعتبر أنه من الأفضل الاعتقاد بالدعويين معاً لأن فضل الاعتقاد بهما معاً يرجع لخاصية الصدق التي تشتركان فيها.

هذه المشكلة مع بعض المشكلات الأخرى المتصلة بها تفرض ما يمكن أن يكون أهم تحدى يواجه نظرية التفريغ. وهو الدافع الأكبر وراء نظريات "التعدد" في الصدق التي سنناقشها في الفصل التالي. غير أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الإستراتيجيات الممكنة، يستجيب بها صاحب نظرية التفريغ لهذه المشكلة.

والحالة الوحيدة التي تنشأ بها المشكلة هي عندما نقبل التعميم بوصفه الأفضل - في حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة- في الاعتقاد بالدعوى الصادقة بدلاً من إنكارها. ويمكن لصاحب نظرية التفريغ أن يرفض ببساطة قبول هذه الدعوى على مختلف الأسس. فهو قد يؤكد أن صفة "كون الأشياء الأخرى متكافئة" صفة غامضة غموض اللا معنى. أو يمكن لصاحب نظرية التفريغ أن يقول أنه ليس من الأفضل - مع كون الأشياء الأخرى متكافئة- الاعتقاد بصدق الدعوى بدلاً من إنكارها.

وعلى الرغم من أن المقاربة الثانية تبدو غير مقبولة للوهلة الأولى تقريباً، فمن الممكن تنقيتها وصقلها. فصاحب نظرية التفريغ أولاً، لا يقول إنه من الأفضل الاعتقاد بالدعوى الكاذبة بدلاً من الصادقة. بل فقط ليس من الأفضل - مع كون الأشياء الأخرى متكافئة- الاعتقاد بالدعوى الصادقة بدلاً من إنكارها. وثانياً، يمكن لصاحب نظرية التفريغ أن يستخدم جملة "مع كون الأشياء الأخرى متكافئة" استخداماً مهماً. فمن الممكن القول بأنه جرت العادة على أن الاعتقاد بالدعوى الصادقة يكون أكثر فائدة في إنجاز بقية ما يريده شخص ما بنجاح من إنكاره. ولكن، إذا كانت "الأشياء الأخرى متكافئة" فلا بد أن نفترض أن تكاليف وفوائد المعتقدات التي نتكلم عنها ستكون هي نفسها تماماً. وإذا افترضت أنه ليس ثمة فرق بالنسبة لأي شيء آخر أهتم به، سواء إعتقدت بصدق دعوى ما أو أنكرته، إذن من الأسهل جداً أن أتخيل أنه ليس من الأفضل أن أعتقد بدعوى ما دون أخرى، إذ لا فرق في ذلك مطلقاً.

لذلك يجب أن يكون واضحاً أن هذه المقاربة تتضمن رفض الرأي القائل بأن الصدق له قيمة لذاته، فالإستراتيجية العامة هي أن نوحّد بين قيمة الصدق وبين القيمة الأداة للمعتقدات الصادقة. ومن ثم، نقدم من حيث المبدأ سبباً لإنكار التعميم بأنه - في حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة- من الأفضل الاعتقاد بالدعوى الصادقة بدلاً من إنكارها. ومع ذلك، قد يتشكك البعض منا من أنه لا يزال أحد توابع هذه المشكلة يترصد في الجوار: بمعنى كيف تسنى لصاحب نظرية التفريغ أن يفسر التعميم بأنه من الأفيد في العادة الاعتقاد بالدعوى الصادقة بدلاً من إنكارها، في حين أن عليه أن يعالج ذلك باعتباره طريقة للتعبير عن أمثلة الصورة التخطيطية مثل (45) التالية:

(45) عادة، إذا — إن من المفيد أكثر أن تعتقد أن — بدلا من الاعتقاد بأنه ليس —

ويبدو أنه مما يبشر بالنجاح أكثر بالنسبة لصاحب نظرية التفريغ أن يقوم بخطوتين. الأولى أن يعالج التعميمات مثل "كون الأشياء الأخرى متكافئة و، من الأفضل أن نعتقد بالدعاوى الصادقة بدلاً من إنكارها" بوصفها تخبرنا بشيء ما عن الاعتقاد، بدلاً من أن تخبرنا بشيء ما عن الصدق. فلا يتوجب علينا أن نتوقع نظرية في الصدق تفسر لنا سبب صحة التعميمات. بل يجب أن نفهم قيمة الصدق في المعتقد باعتبارها تخص طبيعة المعتقد. وبالتالي، ينبغي أن تطور نظريات طبيعة المعتقد القادرة على تفسير السبب، بحيث يكون من الأفضل الاعتقاد بالدعاوى الصادقة بدلاً من إنكارها. ولكي تكون هذه النظرية مفيدة لصاحب نظرية التفريغ، يجب "أيضا" أن تنسجم مع نظرية التفريغ. وبخاصة يجب على نظرية الاعتقاد ألا تفترض مقدما أن الصدق خاصية جوهرية تتجاوز طبيعته منطوق محمول الصدق. إنه نظام طويل، وسؤال مفتوح لا ندرى مدى قدرة أصحاب نظرية التفريغ على الإجابة عنه.

أما الخطوة الثانية فهي تشبه الأولى، ولكنها لا تؤدي إلى نظرية في طبيعة الاعتقاد. ولكنها على العكس من ذلك تركز على القيمة الهادفة للصدق. (انظر الفصل الثالث). وهي تسعى لتأسيس مبدأ أننا نستفيد من كوننا تخلصنا من قبول أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة. وبدلاً من أن نقدم تفسيراً فلسفياً للسبب الذي جعل جميع أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة صادقة، ربما أمكننا أن نقدم تفسيراً سيكولوجياً للسبب الذي يجعلنا نميل بشدة وعناد غامض لقبول أي مثال للصورة التخطيطية. فربما نكون مخطئين في قبول بعض هذه الأمثلة، ومصيبين في قبول البعض الآخر. ولكن لأننا ميالون بقوة لقبولها، فإن التعميم بأنه من الأفضل الاعتقاد بالأمثلة الصادقة بدلاً من إنكارها يجعلنا نعتبرها كلها صحيحة.

ولكن بعض الناس لن يجدوا هذه المقاربة مقنعة، وسيؤكدوا أنهم بحاجة لتفسير السبب الذي يجعل التعميم صحيحاً، وليس تفسيراً لميلنا بهذه القوة لقبوله. ومع ذلك، فصاحب نظرية التفريغ الذي يأخذ بهذه المقاربة يرفض أن يضمن منذ البداية أن التعميم صحيح. نعم، من المؤكد أنه "يبدو" صحيحاً، ولكن صاحب نظرية التفريغ الذي إتخذ

خطوة القيمة الهادفة، لديه تفسير عن سبب ذلك. وهذا يحمل المعترض مسؤوليّة تقديم بعض الأسباب الحقيقية والمؤكدة لصالح التعميم، دون استجداء التشكيك ضد نظرية التفريغ.

قراءة إضافية

دراسة رامزي الكلاسيكية المفصلة لنظرية الإسراف المنطقي هي (رامزي 1927). وقد أخذ كواين بمقاربة اللا اقتباس في مواضع عدة، بما فيها (1970) و (1992). ومناقشاته توضح أيضا العلاقة بين اللا اقتباس وبين مشروع تارسكي. وهو موضوع لم يستكشف في هذا الفصل. المقالات في كتاب فيلد (2001) تتضمن العمل في تفسيرات فيلد لنظرية اللا اقتباس وجهوده في التثبيت بمشكلة نسبة الصدق لجمل لا نفهمها. أوجز هورويش ودافع عن نظريته في الحد الأدنى في (1998). ووجه أنيل جوبتا A. Gupta بعض النقد المهم لها. وكان لجوبتا بعض النقد المؤثر لنظرية التفريغ بوجه عام في (2010)

ذهب فيليب كيتشر P. Kitcher (2002) إلى أن أصحاب نظرية التفريغ لم يفسروا الارتباط بين المعتقد الصادق وبين الفعل الناجح. وللدفاع عن نظرية التفريغ ضد اعتراض كيتشر، انظر ورين (2011).

انظر كون Kunne (2003) لمزيد من المناقشات المفصلة والنقد للأشكال المتنوعة من نظرية التفريغ. دائرة المعارف الفلسفية جامعة ستانفورد. مواد: "الصدق" (Glanzberg 2009) و "نظرية التفريغ في الصدق" (Stoljar & Damnjanovic 2012) كذلك تحتوي على مناقشة جيدة للغاية، علاوة على ثبت مراجع مفيد جداً.

كثير من العمل الخاص بنظريات التفريغ كانت وراءه مشكلة كيفية التعامل مع المفارقات كتلك التي تطرحها الدعوى "هذه الدعوى ليست صادقة". ونستطيع أن نجد تقديمًا جيدًا لهذه المقالات في (2011) Burgess & Burgess وبيبل Beall (2009) التي تكتشف طريقة جديدة لفهم المفارقات من الداخل كإطار عمل ضروري لصاحب نظرية التفريغ.

1

2

الفصل السابع

الصدق القائم على نظريات التعدد

7 - 1: واحدة الصدق وتعددية الصدق

كل نظريات الصدق التي عرضناها حتى الآن كانت أحادية الصدق. بمعنى أنها تتعامل مع محمول الصدق باعتباره يقوم بشكل أساسي بنفس العمل كلما استخدم. ووفقاً لنظريتي التطابق والاتساق المنطقي، إذا قلنا أن دعوى ما صادقة فإننا نعني بذلك أننا ننسب لها خاصية معينة. أي خاصية التطابق مع العالم، أو الاتساق مع منظومة مناسبة من الدعاوى. أما نظريات التفريغ فتسند لمحمول الصدق وظيفة منطقية معينة. فعندما نقول إن دعوى ما صادقة - بناءً على هذه النظريات - فإننا نعني بذلك شيئاً مكافئاً للدعوى ذاتها.

وحديثاً، قام بعض الفلاسفة بعملية استكشاف لإمكانية وجود مقاربة للصدق تتصف بالتعدد أكثر منها أحادية. فهناك نوعان رئيسيان من التعددية، يرتبطان أحياناً بعمل كريسن رايت **C.wright** أما التعددية البسيطة، فإن محمول الصدق فيها ينسب خصائص مختلفة للأقوال المختلفة **Discourses** أو الحالات المختلفة. فإذا قلنا إن الدعوى العلمية صادقة، فربما كنا بذلك ننسب لها خاصية شديدة الشبه بالتطابق معها. أما إذا قلنا إن الدعوى الأخلاقية أو الهزلية صادقة، فنحن في هذه الحالة ننسب لها خاصية مختلفة، ربما تكون قريبة الشبه بما يعنيه أصحاب الاتساق المنطقي. النوع الثاني من التعددية هو وظيفية الصدق **Alethic functionalism** الذي وجد له مدافعاً متحمساً هو مايكل لانش

M. Lynch. وبناء على هذه الوجة من النظر، فإن صدق دعوى ما يتوقف على امتلاكها لخاصية تلعب "دور الصدق"، وخصائص أخرى مختلفة يمكنها أن تلعب ذلك الدور فى الأقوال المختلفة.

وهذا الفصل يصف بعض الاعتبارات التى حثت على ظهور نظريات التعدد، وفى نفس الوقت يقدم صورة موجزة لميزات ومساوئ التعددية البسيطة ووظيفية الصدق الأكثر وضوحًا. وكذلك يقيم نظريات التعدد بمعايير مبدأ التكافؤ وقيمة الصدق والتزاماتهما تجاه الواقعية ونقيض الواقعية.

7 - 2: مشكلة مجال التطبيق مرة أخرى

النظريات الإبستمولوجية ونظريات التطابق فى الصدق تشترك فى نقطة ضعف مهمة، هى مشكلة مجال التطبيق. انظر معى لهذه الدعاوى الأربع:

- (1) متوسط البعد بين الأرض والشمس هو 96 مليون ميل.
- (2) فيلم "مروضو الأشباح"^(*) "مضحك أكثر من فيلم قائمة شندلر.
- (3) من الخطأ أن تسمح بالمعاناة إذا كان من السهل عليك الحيلولة دون ذلك.
- (4) المرآة ليست مكسورة، ولكنها يمكن أن تنكسر.

هذه الدعاوى الأربع يمكننا أن نحكم عليها منطقيا بالصدق أو بالكذب. أما بالنسبة للنظرية الإبستمولوجية فى الصدق، فهى تبدو مقبولة إذا ركزنا على دعاوى مثل (2) أو ربما (3). والسبب الأساسى فى ذلك أن نقيض الواقعية تعد مقبولة بالنسبة لمثل هذه الدعاوى. إذ من الصعب تخيل أن يكون شىء ما مضحكا أو خطأ إن لم تكن هناك عقول لتدرك روح الدعابة فيها أو خطأها. من ناحية أخرى، تبدو النظريات الإبستمولوجية

(*) عرض هذا الفيلم فى دور السينما فى مصر بعنوان "صائدو الأشباح". المترجم.

مقبولة إذا ركزنا على دعوى مثل (1). فالمسافة بين الأرض والشمس تبدو مستقلة تماما عن قدرتنا على قياسها. وهنا يبدو أن نظرية التطابق في الصدق تحقق نجاحا مع (1) بعكس (2) أو (3) أو (4) حيث تنتهي معها بنتائج هزيلة.

ومشكلة مجال التطبيق لنظرية في الصدق هي مشكلة النجاح الظاهري بالنسبة لبعض الحالات، في مقابل النتائج الهزيلة بالنسبة لحالات أخرى. فنظريات التطابق تحقق نتائج جيدة في الحالات التي تحقق فيها النظريات الإستمولوجية نتائج هزيلة، والعكس بالعكس. ولكن لا توجد مقارنة تحقق نتائج جيدة في كل الحالات. ففشلها في التلاؤم مع كل الحالات التي نريد من نظرية الصدق أن تفسرها لنا يعد نقطة ضعف خطيرة لكلا المقاربتين.

دعنا نتناول بمزيد من التفصيل كيف تصل مشكلة مجال التطبيق لنهايتها. بالنسبة للنظرية الإستمولوجية في الصدق، هناك ارتباط وثيق بين صدق دعوى ما وبين قدرتنا على معرفتها. فجزء مما يعنيه كون دعوى ما صادقة، هو قدرتنا تحت الظروف الملائمة على معرفتها. وبالتالي، فجزء مما يعنيه كون (1) صادقة هو قدرتنا في الظروف الملائمة على معرفة أن الأرض تبعد عن الشمس مسافة 96 مليون ميل. وبالطبع، فالأخبار السيئة بالنسبة للنظريات الإستمولوجية هي أن قدرتنا على "معرفة" المسافة بين الأرض والشمس لا صلة لها - فيما يبدو - بالمسافة بين الأرض والشمس. فسواء كان القول بأن بعد الأرض عن الشمس هو 96 مليون ميل صادقا أو كاذبا، فالأمر مستقل تماما عن وجود أو عدم وجود أية عقول على الإطلاق. بل حتى لو افترضنا عدم وجود عقول نهائيا، فسيظل القول بأن بعد الأرض عن الشمس هو 96 مليون ميل صادقا (أو كاذبا).

والاستجابة العادية لصاحب النظرية الإستمولوجية هي اعتناق نظرية نقيض الواقعية بعيدة المدى، ثم يؤكد بعد ذلك أن الصدق يعتمد على إمكانية المعرفة، ولو لدعوى مثل (1). فإذا كانت (1) صادقة، فسيؤكد هذا الإستمولوجي أن سبب صدقها هو قدرتنا على معرفتها. ومع ذلك، فالمشكلة أنه من الواضح جدا حدسيا أن المسافة بين الأرض والشمس مستقلة عن العقل مهما كانت أية نظرية إستمولوجية في الصدق صحيحة.

وبالنسبة لنظرية التطابق، قد يكون من السهل تفسير صدق (1) في حين أن (2) و (3) و (4) يمثلون مشكلات أكثر صعوبة. فعلى صاحب نظرية التطابق أن يختار أحد أمرين. فإما أن ينكر إمكانية صدق (أو كذب) تلك الدعاوى، أو أن يقول لنا ما نوع الأشياء التي تتطابق معها هذه الدعاوى. ومن بين هؤلاء الثلاثة ((2) - (3) - (4)) ربما كانت (2) هي أسهلهم في التوافق معها. فربما يستغرق الناس في الضحك عند مشاهدتهم فيلم مروضو الأشباح، أكثر مما يفعلون عند مشاهدتهم فيلم قائمة شندلر. وربما يكون ذلك صفة العالم الذي تتطابق معه (2). غير أن ذلك قد لا يكون مقنعا تمام الإقناع، ما دام من غير الواضح أن القول "مروضو الأشباح فيلم أكثر هزلية من فيلم قائمة شندلر" يعنى نفس الشيء مثل القول "غالبا ما يضحك الناس عند مشاهدتهم فيلم "مروضو الأشباح" أكثر مما يفعلون عند مشاهدتهم فيلم قائمة شندلر".

أما الدعويان (3) و (4) فتمثلان مشكلة مستعصية لنظريات التطابق السببية. ففي نظرية التطابق السببية، فإن صدق (3) يتطلب خاصية "الخطأ" wrongness التي (a) تكتسبها أفعال السماح بالمعاناة مع إمكانية الحيلولة دونها. (b) تدعونا بالطريقة الصحيحة لاستخدام كلمة "خطأ" لوصف تلك الأفعال. وعلى الرغم من أننا نستطيع أن نفسر كيف يمكن لبعض الخصائص أن تدفعنا لإستعمال حدودا معينة، مثل خصائص "لدينا شحنة سلبية أو كوني أرنب"، فمن الصعب جدا أن نفهم كيف يمكن لخصائص أخلاقية مثل مفهوم "الخطأ" أن تلائم النظام السببية. وهذا يضع أصحاب التطابق السببية في مأزق: فإما أن ينسبوا للخصائص الأخلاقية قوى سببية غامضة، أو أن ينكروا أن (3) لها معنى حقيقي، وأنها موضوع للصدق أو الكذب. وأى من الخيارين ليس بالخيار الجيد. وهناك مأزق آخر مشابه يتعلق بالدعاوى المضادة للواقع مثل (4). عندئذ، يتوجب علينا إما أن ننكر أن للدعاوى قيمة صدق مطلقا، أو نبحت عن طريقة نختزل بها الدعاوى لتعبر عما لم يحدث ولكن يمكن أن يحدث، لتصبح دعاوى تعبر عما حدث بالفعل. وكلا الخيارين لا يبشر بالنجاح ولا أساس لهما.

أما نظرية التفريغ فقد نجت من مشكلة مجال التطبيق لأن أصحابها لم يعالجوا محمول الصدق باعتباره ينسب خاصية للدعاوى. فالحكم بأن (1) صادقة يعنى القول

بأن الأرض تبعد عن الشمس بمسافة 96 مليون ميل. وهو قول لا يتطرق لمسألة قابلية (1) للمعرفة، أو يؤكد أن (1) لها علاقة تطابق أساسية بالعالم. فتأكيد (2) معناه القول بأن مروضو الأشباح فيلم مضحك أكثر من فيلم قائمة شندلر. وبالتالي يمكننا أن نسأل السؤال الإضافي، أقصد لماذا كان الفيلم الأول مضحكاً أكثر من الثاني. أو - بشكل عام - ما الذى يجعلنا نظن أن أحد الفيلمين مضحك أكثر من الآخر. ولكن تلك أسئلة لا تحكم عليها نظرية الصدق بشكل مسبق. وعندما نقول أن (2) صادقة، لا نضعها جانبا بعيدا عن تلك الخلافات. ونفس الشيء يسرى على (3) و (4). فقد تكون هناك قضايا حقيقية عن طبيعة الخطأ، ولكن القول بأن (3) صادقة هو مجرد طريقة للقول بأنه من الخطأ السماح بالمعانة التى يمكن الحيولة دونها، وإن كان ذلك لا يعنى أن نضع جانبا القضايا الحقيقية للميتا أخلاق. وبالمثل، فالقول بأن (4) صادقة معناه القول بأن المرآة لم تنكسر، ولكن يمكن أن تنكسر، دون أن نتخذ - بهذا المعنى - أى موقف من ميتافيزيقا التضاد مع الوقائع.

وتجنبها لمشكلة مجال التطبيق هو أحد أكبر الميزات التى تتميز بها نظرية التفريغ عن نظريات التطابق والنظريات الإبستمولوجية، وإن كان أصحاب نظرية التعدد يعتقدون أن لنظرية التفريغ من المشكلات الأخرى ما يجعلها نظرية غير مقبولة للصدق. والبدايل التى يطرحها صاحب نظرية التعدد تسعى لتجنب مشكلة مجال التطبيق، وفى نفس الوقت تجنب المشكلات الأخرى التى يجدها أصحاب نظرية التعدد لصيقة بنظرية التفريغ.

7 - 3: مشكلتان تواجهان نظرية التفريغ

ذهب كريسن رايت إلى أن التفريغية نظرية متقلبة وغير مستقرة. ففى رأيه أننا إذا أخذنا نظرية التفريغ مأخذ الجد، فإنه يجب علينا فى نهاية الأمر أن نسلم بأن محمول الصدق يقوم بمهام أكثر من مجرد كونه وظيفة منطقية. بمعنى أنه ينسب خاصية. وحجة رايت تقوم على اعتبارات معيارية الصدق. وهى حجة معقدة بمعنى الكلمة، وإن كانت تستحق التوضيح بشئ من التفصيل.

وأحد الأفكار الأساسية التي اعتمد عليها رايت في حجته هي فكرة القابلية المضمونة للتقرير^(٥) **warranted assertibility** فلكي تكون دعوى ما مضمونة التقرير، يجب أن تكون ملائمة، وتقدم المعلومات المتاحة والمفيدة لتقرير هذه الدعوى. مثال ذلك، أنه إذا كان الدليل المتاح يشير إلى أن القطة فوق الحصير، حينئذ، تكون "القطة فوق الحصير" هي التقرير المضمون. فإن لم يشر الدليل المتاح إلى أن القطة فوق الحصير، سيان أشار إلى أن القطة في مكان آخر، أو لأنه غير كاف لأن يخبرنا بأي شيء عن مكان القطة. في هذه الحالة تكون الدعوى "القطة فوق الحصير" غير مضمونة التقرير. فعندما تكون دعوى ما مضمونة التقرير. فيمكننا أن نقول إن تقرير هذه الدعوى تقرير "مبرر".

ويعتقد رايت أن نظرية التفريغ يجب أن تلتزم بهاتين الدعويتين الأساسيتين والمعرفتين:

(5) محمول الصدق هو أداة منطقية خالصة، أو أداة لغوية. ونتيجة الحكم بأن دعوى ما صادقة هي نفس الشيء الذي ينجزه الواحد منا عندما يقرر الدعوى ذاتها. (رايت, 1992, P.14)

(6) الصورة التخطيطية للاقتباس (بمعنى: P صادقة إذا، فقط إذا P) تمدنا فعلياً بكل شيء نحتاجه لتفسير وظيفة محمول الصدق (رايت 1992, P.14).

ونستطيع أن نسمى (5) بمبدأ الهبوط السيمانطيقى **The Principle of Semantic descent**

ونسمى (6) بمبدأ الصورة التخطيطية للتكافؤ **The Equivalence schema principle**

(*) قرر المسألة أي وضحتها وحققها. والتقرير هو الحكم بصدق القضية إيجاباً وسلباً. ومنه مبدأ التقرير - Principle of assertion عند كوتورا. وهو مبدأ منطقي ينص على أنه إذا أوجبت علاقة التضمن أن يلزم عن صدق الفرض صدق الدعوى. أمكن إثبات الدعوى إثباتاً مستقلاً عن الفرض. المترجم.

ويعتقد رايت أن (5) و (6) يفرضان على أصحاب نظرية التفريغ وجهة نظر غير متسقة، بحيث يكون الصدق والقابلية المضمونة للتقرير كلاهما "معيارين مختلفين" للتقرير وفي نفس الوقت ليسا "معيارين مختلفين" للتقرير.

ومعيار التقرير هو طريقة يمكن بها للتقرير أن يكون صحيحًا أو مقبولًا. ومن الواضح أن القابلية المضمونة للتقرير هي معيار للتقرير. فإذا كان تقرير دعوى ما مضمونا بالمعلومات المتاحة، فسيكون ذلك سببا لتقرير الدعوى، أو لقبول أو التصديق على تقريرها. فهي طريقة يكون بها التقرير صحيحا أو صوابا.

وربما كان من الواضح أن الصدق هو المعيار الثانى والمختلف للتقرير. وصحة التقرير لا تنحصر فحسب فى وجود الدليل المناسب الذى يدعمه، بل يكون صحيحا أيضا عندما يكون دقيقا فى التعبير عن العالم. فإذا كانت الدعوى صادقة، فسيكون ذلك سببا لتقريرها، أو قبول أو التصديق على تقريرها.

فإذا نظرنا لمبدأ الصورة التخطيطية للتكافؤ، فسيبدو الأمر وكأن هناك اتجاها لأن يكون نوعًا من الدعاوى الصادقة دون أن يكون تقريرًا مضمونا. لنفرض -مثلا- أنه لم تتوافر لدينا معلومات عن مكان القطة. حينئذ، لن تكون لهذه الدعاوى قابلية مضمونة للتقرير:

(7) القطة فوق الحصير.

(8) القطة ليست فوق الحصير.

وعلى الرغم من ذلك، لن يكفى القول بأن القطة فوق الحصير، ولا القطة ليست فوق الحصير، ولا مبدأ الصورة التخطيطية للتكافؤ، بأن يقدم لنا ثنائية شروط الصدق تلك:

(9) "القطة فوق الحصير" صادقة إذا، فقط إذا كانت القطة فوق الحصير.

(10) "القطة ليست فوق الحصير" صادقة إذا، فقط إذا كانت القطة ليست فوق الحصير.

وأينما وجدت القطة، فإما أن تكون (7) صادقة أو (8) صادقة. وأيما كان أحدهما صادقا، فهو لا يمثل قابلية مضمونة للتقرير.

تلك هي الطريقة التي برهن بها رايت على أن أصحاب نظرية التفريغ مجبرون على اعتبار الصدق معيارًا مختلفًا عن القابلية المضمونة للتقرير. إذ من غير الممكن أن يكونا نفس المعيار لأن الدعوى يمكن أن تكون صادقة دون أن تكون مضمونة التقرير. ومع ذلك، ذهب إلى أن أصحاب نظرية التفريغ مضطرون أيضا لاعتبار الصدق هو نفس معيار القابلية المضمونة للتقرير. وهذا هو السبب الذي جعل رايت يعتقد أن نظرية التفريغ غير متسقة في نهاية الأمر.

ويعتقد رايت أن على أصحاب نظرية التفريغ أن يفهموا أن الصدق والقابلية المضمونة للتقرير هما نفس المعيار الواحد، لأننا - فيما يقول - سنقرر بالضبط نفس الدعوى - ونقبل ونصدق على، أو نسمح بتقرير نفس الدعوى بالضبط إذا حددنا بدقة أى الدعوى هي التي سنقررها على أساس الصدق أو على أساس الضمان. لنفرض أنك تحاول أن تحدد بدقة ما إذا كان لك أن تقرر أن القطة فوق الحصير، وأنت اتخذت قرارك هذا على أساس أنه قد يكون صادقا. بمعنى أنك تنوى أن تقرر ذلك لو كان صادقا، وأن لا تقرر ذلك فيما لو لم يكن صادقا. ويمكن أن يكون سندك في اتخاذ قرارك هو ما تملكه من دليل، وإلى أى حد يدعم بشكل جيد الدعوى بأن القطة فوق الحصير. فإن دعمها بشكل جيد بما يكفى لتبرير اعتقادك لصدق الدعوى، فسوف تقرر الدعوى، وإلا فلن تقررها.

وعلى الرغم من أن الفضل في ذلك يرجع جزئيا لثنائية شروط الصدق، فإن لديك ما يبرر اعتقادك بأن القطة فوق الحصير اعتقاد صادق في نفس الظروف بالضبط التي كان لديك ما يبرر الاعتقاد بأن القطة فوق الحصير. ومن ثم، ستحكم بأن "القطة فوق الحصير" دعوى صادقة في نفس الحالات بالضبط التي ستحكم فيها أنها مضمونة التقرير. وسواء حددت بدقة أن ما ستقرره يستند إلى اعتبارات الصدق أو الضمان فسوف تقوم أنت بنفس التقريرات بالضبط.

ويعتقد رايت أن ثنائية شروط الصدق ومعها القواعد اللغوية لمحمول الصدق لا تكفيان وحدهما لتفسير كيف يمكن للصدق والضمان أن يكونا نوعين مختلفين من الصحة عندما نعتبر نفس الدعاوى بالضبط صحيحة بالمعنيين. ولذلك فهو يعتقد أن على أصحاب نظرية التفريغ أن يعتبروا الصدق والضمان هما نفس شكل الصحة، ونفس معيار التقرير. ومع ذلك، فهذا يتناقض مع التزام نظرية التفريغ بأن الصدق والضمان شكلان مختلفان من الصحة.

وهناك بعض صور الاعتراض الممكنة والمهمة على حجة رايت سوف نرجى مناقشتها إلى الفصل التالي (انظر فقرة 8.4) وبدلاً من ذلك، دعنا نلقى نظرة على اعتراض ثانٍ على وجهة النظر التفريغية عرضه مايكل لانث في إطار تطويره لرؤيته الخاصة لنظرية التعدد. وكما هو الحال مع رايت، كان الدافع وراء لانث جزئياً هو التفكير العميق في الجوانب المعيارية للصدق. ففي اعتقاده أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للمفهوم الحقيقي للصدق على وجه الخصوص: (a) أن يكون الصدق هو هدف الاعتقاد. (b) أن تكون للصدق قيمة. يضاف إلى ذلك، وربما على نحو أكثر أهمية، اعتقاده بأن على مفهوم الصدق أن يقوم بوظيفة تفسيرية ذات أهمية خاصة. وهو يرى أن نظرية التفريغ لا تنسجم مع أى من هذه الأفكار.

دعنا نبدأ بفكرة أن الصدق هو هدف الاعتقاد. والفكرة تقول أن هناك نوعاً من النجاح أو الفشل يلحقان بشكل خاص بالمعتقدات التي نميزها بألفاظ مثل "صحيح" و "غير صحيح" Correct & Incorrect. وكما هو الحال في لعبة الشطرنج عندما نحرك قطعة ما بهدف الفوز في المباراة، فنقول هذه الحركة صحيحة أو غير صحيحة، كذلك المعتقدات توصف بأنها صحيحة أو غير صحيحة بالنسبة لغاية معينة أو هدف. وبالطبع يكون المعتقد صحيحاً عندما يكون صادقا، ويكون غير صحيح عندما يكون كاذباً.

وعلى النحو الذي فهم له لانث الأمر، فإن المسألة ليست ببساطة أن بياض الثلج يجعل اعتقادنا بأن الثلج أبيض صحيحاً، واخضرار العشب يجعل اعتقادنا بأن العشب أخضر صحيحاً، وأولية الرقم 17 يجعل اعتقادنا بأن 17 رقم أولي اعتقاد صحيح. بل على

العكس من ذلك، هناك تصور للصحة يطبق على معتقداتنا بصرف النظر عن محتواها، وأنه -للأهمية- هو نفسه بالنسبة لأي معتقدين صحيحين أيا كانا. ولكي يكون لفكرة المعتقد الصحيح أو غير الصحيح معنى، نحن بحاجة لتعيين خاصية ما أو صفة تكون مشتركة بين كل المعتقدات الصحيحة وحدها. ويرى لانش أن هذه الصفة هي الصدق (2009b, P..). (112).

ولكن، لماذا يتوجب علينا الاعتقاد بأن هناك صفة واحدة تتشارك فيها كل المعتقدات الصحيحة وحدها؟ لنفرض أنك اكتسبت معتقداً جديداً، وليكن الاعتقاد بأن:

(11) بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous.

هذا المعتقد قد يكون صحيحاً أو غير صحيح، ولكننا نعرف ماذا يعنى للمعتقد أن يكون صحيحاً حتى لو لم نعرف ماذا تعنى (11). وهو أمر له أهميته عند لانش لأننى إن لم أعرف ماذا تعنى (11) فلن أستطيع أن أعرف أن:

(12) الاعتقاد بأن بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous اعتقاد صحيح إذا، فقط إذا كانت بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous ولكنى أستطيع أن أعرف أن:

(13) المعتقد بأن بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous صحيحاً إذا، فقط إذا كان صادقاً.

ولكن من وجهة نظر نظرية التفريغ أن (13) تكافئ (12). وبالتالي، يبدو أن نظرية التفريغ مجبرة على شيء مستحيل. بمعنى أننا نستطيع أن نعرف (12) دون أن يكون فى مقدورنا أن نفكر فى مسألة أن بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous. من ناحية أخرى، لو كان الصدق خاصية حقيقية تتشارك فيها كل المعتقدات الصحيحة وحدها، فلن تكون هناك مشكلة. فربما لا أعرف ماذا تعنى (11). ولكنى أعرف معتقداً له هذا المحتوى، وأنه صحيح إذا، فقط إذا كان صادقاً.

ويرى لانش أيضا أن نظرية التفريغ غير قادرة على أن تضع في اعتبارها الدور الذي يلعبه مفهوم الصدق في التفسيرات. فهناك نوعان من التفسيرات لهما أهمية خاصة في هذا المقام. أحدهما هو تفسيرات "المعنى". فوفقا لأكثر صور الفهم الفلسفي شيوعا لمفهوم المعنى، فإن تفسير ما تعنيه جملة تصريحية، هو تفسير للشروط التي تكون بمقتضاها صادقة، والشروط التي تكون بمقتضاها كاذبة. وهو ما يسمى تقديم "شروط الصدق" للجملة. ولكن انظر الآن للعلاقة بين شروط الصدق لهاتين الجملتين:

(14) الثلج أبيض.

(15) يوجد كعك في برطمان الكعك.

فإذا كان الصدق قويا، فسيكون هناك شيء مهم تشترك فيه شروط الصدق تلك. فكون الثلج أبيض مسألة ضرورية وكافية لكي تمتلك الدعوى "الثلج أبيض" هذه الخاصية القوية. وكون الكعك في برطمان الكعك مسألة ضرورية وكافية للدعوى "يوجد كعك في برطمان الكعك لكي تمتلك نفس الخاصية الحقيقية. فنحن نفهم معاني الجمل بحدود من علاقتها بخاصية الصدق. ولكن بالنسبة لنظرية التفريغ، فإن الصدق لا يمكنه أن يلعب مثل هذا الدور التفسيري. فهي لا تحتاج لأي شيء مشترك هام بين علاقة جملة ما بشروط صدقها، وبين علاقة أي جملة أخرى بشروط صدقها الخاصة بها.

ويلعب مفهوم الصدق - فيما يبدو - دورا أيضا في تفسير أفعالنا الناجحة. لنفرض أننا -أنا وأنت- اتفقنا على موعد نلتقى فيه في مقهى شوك **Chuck's Cafe** الساعة الثالثة. وأنا لدى اعتقاد صادق عن زمن ومكان التقائنا. وأن صدق هذا الاعتقاد مهم في تفسير كيف يتم الالتقاء بنجاح. أما الرؤية التفريغية لهذا التفسير فتقول ببساطة إننا نجحنا لأن (a) لدينا موعدا نلتقى فيه في مقهى شوك الساعة الثالثة. ولأنني (b) أعتقد أن لدينا موعدا نلتقى فيه في مقهى شوك الساعة الثالثة. ولكن ما أهمله هذا التفسير هو أنه إذا كان الموعد في زمان ومكان مختلفين، ثم ظل اعتقادي صادقا، فنحن قد نجحنا أيضا. فالتفسير التفريغي يعتمد على تفاصيل معينة عن متى وأين، أعتقد أننا سنلتقى وفقا لها. وهو لا يفسر -وبصرف النظر عن تلك التفاصيل- حقيقة أن صدق اعتقادي يلعب دورا في نجاحنا.

وعلى الرغم من أن أصحاب نظرية التفريغ يمكنهم أن يستجيبوا لهذه الاعتراضات (انظر الفصل السابق والفصل اللاحق)، فإن لانش يرى أن الموقف النظرى العام هو كما يلي: تواجه النظريات الإستمولوجية ونظريات التطابق مشكلة مجال التطبيق. ولكن نظرية التفريغ فشلت فى إنصاف فكرة أن الصدق هو نوع من الصحة، وفشلت أيضا فى إنصاف الوظيفة التفسيرية لمفهوم الصدق. وهو يؤمن بأن نوعا معينا من التصور التعددى للصدق يمكنه تجنب تلك المشكلات.

7 - 4: التعددية البسيطة ووجهة نظر رايت

أقصر الطرق لمحاولة حل مشكلة مجال التطبيق هو التعددية البسيطة. ففى التعددية البسيطة تختلف طبيعة الصدق باختلاف الموضوعات. ففى بعض الأحيان يكون الصدق هو التطابق، وفى أحيان أخرى يكون الصدق إستمولوجيا بطريقة ما. حتى كواين الذى عادة ما يدافع عن اللا اقتباس، لاحظ مرة أن شيئا ما يشبه نظرية التطابق فى الصدق يستخدم فى العلم، فى حين أن الأخلاق تتطلب نظرية فى الاتساق المنطقى (Quine 1981) ورؤية كريسين رايت للتعددية هى تطوير للفكرة الأساسية البسيطة للتعددية. فقد قدم تفسيراً لما تحتاجه خاصية ما لى تكون خاصية صدق لموضوع معطى، أو - بمصطلح رايت- "لمقال" Discourse. تضاف إلى ذلك رغبته فى فعل ذلك فى الوقت الذى يضع فى حسابه البعد المعيارى للصدق الذى تكشف عنه حجته عن الوضع المتقلب لنظرية التفريغ.

وكانت إستراتيجية رايت هى تعيين عدد من "الملاحظات المبتذلة" عن الصدق، بما فيها هذه : (1990, P.34).

(16) لى تقرر دعوى ما، اعرضها بوصفها صادقة.

(17) إذا أمكن لدعوى ما أن تكون صادقة أو كاذبة، فلديها بالمثل إمكانية نفي كونها صادقة أو كاذبة.

(18) لكي تكون دعوى ما صادقة، يجب أن تتطابق مع الوقائع.

(19) قد يكون لعبارة ما تبريرها دون أن تكون صادقة، والعكس بالعكس.

وربما تحتاج (18) لبعض التوضيح، أقصد الملاحظة المبتذلة عن أن الصدق هو التطابق مع الوقائع. إنها ليست تقريراً لنظرية التطابق في الصدق. دعني أذكرك بما جاء في الفصل الخامس من أن التطابق لا خلاف حوله. وأنه محايد من بين كل نظريات الصدق. وبهذا المعنى، فإن عبارة "التطابق مع الوقائع" هي مجرد تعبير آخر لكلمة "صادق"، دون أن تورطنا ألياً في ميتافيزيقا الوقائع، أو علاقة تطابق بعينها. هذه الثانية، أي المعنى الذي لا خلاف حوله هو الذي له صلة بالملاحظة المبتذلة *Platitude*.

وأي خاصية تستوفي "الملاحظات المبتذلة" لمقال معطى، هي خاصية صدق لهذا المقال فيما يرى رايت. ومن الممكن تماماً أن تكون الخصائص المختلفة هي خصائص صدق لمقالات مختلفة. ومن بين خصائص الصدق التي ناقشها رايت، اثنتان: هما القابلية الأكبر للتقرير *Super assertibility* والثانية هي التي سأسميها "التطابق القوي" *Robust correspondence*

وتعتبر دعوى ما قابلة للتقرير عندما تكون هناك حقائق أو معلومات نستطيع أن نبرر بها تقريرها. ومع ذلك، لاحظ أن الدعوى يمكن أن تكون قابلة للتقرير أيضاً على الرغم من وجود حالة أفضل من المعلومات من شأنها أن تحول دون إمكانية تبرير تقريرها. لنفرض مثلاً أن لدينا معلومات بأن جونز قال بأنه يريد أن يكون في فانكوفر هذا الأسبوع، حينئذ سيكون لدى مبرر لتقرير أن جونز في فانكوفر. ولكن إذا رأيت جونز يتجول أيضاً في ألامو في سان فرانسيسكو المكسيك، فإن تطور معلوماتي سيقوض أي تبرير كان لدى لتقرير أن جونز في فانكوفر.

وتكون الدعوى ذات قابلية أكبر للتقرير، ليس فحسب عندما تتوافر حالة من المعلومات تبرر تقريرها، بل وسيظل تبريرها قائماً أيضاً مهما يكن التطور أو التوسع الذي يلحق بحالة المعلومات (1992, P.47، رايت). وبالنسبة لبعض المقالات فإن القابلية الأكبر للتقرير قد تبرر الملاحظات المبتذلة. والمثال الذي يضربه رايت مثال هزلي يبعث

على الضحك. دعنا نرى كيف يمكن للقابلية الأكبر للتقرير أن تبرر (13) - (16). وبالتالي تقوم بوظيفة خاصة الصدق لمقال عما هو هزلي. ضع في اعتبارك بشكل خاص دعوى أن نكتة بيل مضحكة.

فمن غير المحتمل لنكتة ما أن تكون مضحكة بينما هي غير قابلة للمعرفة، أو غير قابلة للمعرفة بأنها غير مضحكة. فالشيء يكون مضحكا إذا، و فقط إذا كان من الممكن معرفة أنه مضحك. علاوة على ذلك، فأى دعوى قابلة للمعرفة هي أيضا ذات قابلية أكبر للتقرير. وقد برهن رايت على أن هذه المسائل تتضمن أن نكتة بيل مضحكة إذا، و فقط إذا كانت ذات قابلية أكبر للتقرير بأن نكتة بيل مضحكة. وهذا - فيما يبدو - كافيا للبرهنة على أن القابلية الأكبر للتقرير تبرر (18)، ملاحظة التطابق المبتدلة (معربة بدقة).

والدعوى بأن نكتة بيل مضحكة يمكن تبريرها دون أن تكون لديها قابلية أكبر للتقرير. فقد سمعت أن بيل حكى النكتة لجمهرة من الناس، الذين ما لبثوا أن أغرقوا في الضحك، ولكن بعد أن كنت قد سمعت النكتة بنفسى من قبل ولم أجد لها مضحكة. ثم علمت أن المستمعين الأصليين قد تعاطوا عقاقير تجعلهم يستجيبون لأى شيء يسمعون كما لو كان مضحكا. وحيث إن الدعوى يمكن تبريرها دون أن تكون لديها قابلية أكبر للتقرير. إذن، فالقابلية الأكبر للتقرير تبرر (19) فيما يبدو.

والقابلية الأكبر للتقرير تطبق على الجمل التصريحية **Declarative Sentences**. وأى جملة تصريحية يمكنها أن تكون قابلة أكبر للتقرير أو لا. وهذا هو سبب أن القابلية الأكبر للتقرير تبرر (17)، أى الملاحظة المبتدلة بأن أى شيء يمكنه أن يكون صادقا أو كاذبا يملك أيضا نقيض إمكانية أن يكون صادقا أو كاذبا.

وأخيرا، دعنا نعتبر (16) هى الملاحظة المبتدلة التى تقول بأن تقرير شيء ما معناه أن تقدمه بوصفه صادقا. فلنفرض أن شخصا ما قرر أن نكتة بيل مضحكة. فهل قدمها بوصفها ذات قابلية أكبر للتقرير؟ وفى رأى رايت أن ذلك ممكن. والتفسير هو أن شخصا ما عندما يعمل تقريرا، فإنه يقدم نفسه باعتبار أن لديه معلومات تبرر ذلك التقرير. ومن ثم، يقدم الدعوى بوصفها قابلة للتقرير على أدنى تقدير. أضف إلى ذلك، أنه لو توقع شخص

ما أن تطراً تحسينات على معلوماته مستقبلاً بحيث تقوض تبريره في تقرير الدعوى. حينئذ يفقد تبريره لهذه الدعوى الآن. فإذا توقعت أن أعلم فيما بعد أن نكتة بيل ليست مضحكة، حينئذ لن أكون مخولاً بتبرير التقرير بأنها مضحكة الآن. هذه النقطة الأخيرة يمكن تقويتها. بمعنى أنه لا يجب علىّ فحسب أن أتوقع في المستقبل أي معلومات تقوض تبريري، بل يجب علىّ أيضاً أن أتوقع أي معلومات في المستقبل لا تؤدي إلى تقويض تبريري. فإذا اعتقدت أن تبريري قد يقوض في المستقبل، فلا ينبغي لي أن أقول صراحة إن نكتة بيل مضحكة. ولكن بدلاً من ذلك أقول شيئاً ما بحذر، كالقول بأن نكتة بيل "تبدو" مضحكة، أو نكتة بيل "يحتمل" أن تكون مضحكة، أو "بقدر ما أستطيع" أن أعبر فإن نكتة بيل مضحكة. ويترتب على ذلك أنني لو قررت صراحة أن نكتة بيل مضحكة، فإنني في هذه الحالة أقدم الدعوى بأن نكتة بيل مضحكة ليس فحسب بوصفها مضمونة القابلية للتقرير، بل وكذلك دعوى متينة. إنني أقدمها بوصفها ذات قابلية أكبر للتقرير.

بل حتى لو كانت القابلية الأكبر للتقرير هي الصدق في بعض المقالات، فقد لا تكون هي الصدق في كل المقالات. ففي المقالات التي تبدو الواقعية مناسبة لها، فإنها تقتضي شيئاً يفوق القابلية الأكبر للتقرير. وربما كان تخمين جولديباخ صادقاً دون برهان. وفي هذه الحالة لن تكون القابلية الأكبر للتقرير، برغم صدقها. فبعض الدعاوى الخاصة بحالات الأشياء البعيدة في الزمان أو المكان قد لا تكون لها قابلية أكبر للتقرير، ومع ذلك قد تظل صادقة. وفي مثل هذه المقالات يبدو الصدق وكأنه شيء أكثر من مجرد القابلية الأكبر للتقرير. إنه شيء آخر يستحق اسم "التطابق القوي".

والتطابق القوي هو التطابق الذي يعنيه أصحاب نظرية التطابق. وهو ما يشير إليه القول بأن الصدق هو تطابق مع الوقائع عندما نفهمه بأنه يخبرنا بأكثر من أن دعوى ما صادقة ببساطة، عندما (و فقط عندما) تكون الأشياء هي ما تخبرنا به عن نفسها. والتطابق القوي يتضمن اثنين من المكونات المهمة، هما علاقة التطابق ثم الوقائع أو الحالات في العالم التي تتطابق معها الدعاوى الصادقة.

فلماذا يتوجب علينا أن نعتقد بأن الصدق بالنسبة لمقال ما (كالعلم مثلا) هو تطابق قوى أكثر منه مجرد قابلية أكبر للتقرير؟ ويناقدش رايت عديداً من الأسباب، ولكن واحداً من أهمها هو ما يلي: تصور حالات ما، يظهر أن مقالاً ما يشغل نفسه بها، وليكن: ما هي الأشياء المضحكة، وما هي الأشياء الصحيحة أخلاقياً، وما هي كمية الحرارة التي تولدها التفاعلات الكيميائية، وما هو طقس الغد..إلخ. فما الدور الذي تلعبه هذه الحالات في التفسيرات؟ وما نوع الأشياء التي تفسرها طرافة نكتة بيل وما تثيره من ضحك؟

هاكم بعض الاحتمالات:

(20) إن ما تثيره نكتة بيل من ضحك يفسر سبب اعتقاد كل إنسان بأنها مضحكة. (ربما - اللهم إلا إذا كانت النكتة مضحكة لأن كل إنسان يعتقد أنها كذلك).

(21) إن ما تثيره نكتة بيل من ضحك يفسر سبب ضحك كل إنسان منها (بشكل غير مباشر - يضحكون لأنهم يعتقدون أنها مضحكة، ويعتقدون أنها مضحكة لأنها كذلك).

(22) إن ما تثيره من ضحك يفسر سبب حضور الشرطة للحفل. (بشكل غير مباشر - حضرت الشرطة استجابة لشكوى الجيران من الضوضاء التي يحدثها ضحك الناس على النكتة المضحكة).

لاحظ أن ما تثيره النكتة من ضحك في كل حالة، إما أنه يفسر أحكام الناس على طرافتها، أو - إذا كانت تفسر شيئاً آخر - فإنها تفعل ذلك بطريقة غير مباشرة عن طريق تفسير أحكام الناس عليها.

قارن ذلك بحالة كوننا تحت إغراء أن نكون واقعيين بالنسبة للدعوى بأن السماء أمطرت طوال الليل في الليلة السابقة. فإن مطر الليلة السابقة لا يفسر فحسب اعتقادات بعض الناس عن نتيجة أنها أمطرت في الليلة السابقة، بل يمكنه أيضاً أن يفسر أشياء أخرى من قبيل:

(23) فاض الجدول على ضفتيه لأنها أمطرت طوال الليل في الليلة السابقة.

(24) توجد بركة صغيرة عند نهاية طريق السيارات، لأنها أمطرت طوال الليل فى الليلة السابقة.

(25) النباتات التى فى الحديقة سقيت جيداً لأنها أمطرت طوال الليل فى الليلة السابقة.

(26) زحفت ديدان الأرض على الفناء، لأنها أمطرت طوال الليل فى الليلة السابقة وهكذا.

فكون السماء أمطرت الليلة السابقة يفسر بوضوح منظومة واسعة من الأشياء، بشكل مستقل عن علاقتها باعتقادنا أنها أمطرت الليلة السابقة. فعندما يظهر أن مقالاً ما يعالج مثل هذه الحالات، فإن لدينا - فيما يرى رايت - سبباً للاعتقاد بصدق هذا المقال عندما يتجاوز مجرد القابلية الأكبر للتقرير، ويتضمن بدلا من ذلك علاقة تطابق قوى مع وقائع مستقلة عن العقل.

وهكذا، فالحجة الإجمالية لنظرية التعدد لها أجزاء عدة. أولاً، يعتقد رايت أن نظرية التفريغ عاجزة عن إنصاف فكرة أننا لا نطمح أن تكون تقريراتنا مبررة فحسب، بل أيضاً صادقة. وهذان هما الهدفان المختلفان. وثانياً، هو يعتقد أن هناك بعض المجالات الخاصة بالمقال، كالمناقشات المتعلقة بما هو مضحك، يبدو الصدق فيها صدقاً إبستمولوجياً. ومجالات أخرى كالمناقشات حول المسائل العلمية للواقع، حيث لا يبدو الصدق فيها إبستمولوجياً، بل أقرب ما يكون مما يخبرنا عنه أصحاب نظرية التطابق. وفى رأيه أن وجهة النظر الأفضل هى أن بعض المقالات يكون الصدق فيها إبستمولوجياً، والبعض الآخر يكون له شكل من أشكال التطابق. ووجهة نظره تلك نجدها منفتحة على إمكانية نظرية تعددية أكثر شمولاً، حيث يتغير الصدق الإبستمولوجى من مقال لمقال، ونفس الشيء بالنسبة لصدق التطابق.

7 - 5: التعددية البسيطة، والمركبات المختلطة، والاستدلالات المختلطة

تواجه التعددية البسيطة، حتى كما فصلها رايت، مشكلتان غاية في الأهمية. هاتان المشكلتان دفعتا لانث لرفض أسلوب رايت في التعددية، وأيضاً في الشكل الوظيفي للتعددية، الذي صممه خصيصاً لهما.

الأولى هي مشكلة "المركبات المختلطة" **Mixed Compounds**. لنفرض - كما يدعونا رايت لذلك- أن الصدق له القابلية الأكبر للتقرير للدعوى الخاصة بما هو مضحك، ولكن الصدق هو التطابق بالنسبة للدعوى الخاصة بالأعداد الذرية للعناصر. والمركب المختلط هو جملة تربط دعوى مكونة من اثنتين أو أكثر من المقالات المختلفة. والجملة التالية هي مثال على المركب المختلط.

(27) الواحد الخاص بالراهبة في مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية، والعدد الذرى للذهب هو 79.

The one about the nun at the dude ranch is very funny, and the atomic number of gold is 79.

فما عساه يكون الصدق بالنسبة لمركب مثل (27) ؟ فالجملة تضم شيئين مقترنين. وتكون صادقة إذا، فقط إذا كان كل من جزئها صادقاً. وهذا يعنى أن الجملة عالية تكون صادقة إذا كان الواحد الخاص بالراهبة في مزرعة المواشى المتأنقة مضحكاً للغاية وصادقاً، وكان العدد الذرى للذهب هو 79 هو أيضاً صادقاً.

فإذا افترضنا أن الصدق بالنسبة لهذا المركب هو التطابق، فإن هذا الثنائى المقترن سيكون صادقاً إذا، فقط إذا كان كل من جزئيه له خاصية صدق التطابق. غير أن "العدد الذرى للذهب هو 79" قد تكون له هذه الخاصية، بينما "الواحد الخاص بالراهبة في مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية" ليس له هذه الخاصية. إنه جزء من مقال حيث لا يوجد مثل هذا الشيء الذى يمكن أو لا يمكن أن يتطابق مع واقعة. فالصدق فى هذا المقال صدق

إبستمولوجي. وبالتالي، إذا كان الصدق بالنسبة لهذا المركب هو صدق تطابق، فسيكون هذا المركب لا محالة كاذبًا.

إن، فلنفرض أن صدق هذا المركب هو القابلية الأكبر للتقرير. إذن من المعقول أن يكون الجزآن كلاهما، لديهما القابلية الأكبر للتقرير. وأقصد بهما الواحد الخاص بالراهبة في مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية" ثم "العدد الذي للذهب هو 79". إلى هذا الحد، الأمر حسن للغاية. ولكن ماذا لو استبدلنا بالجزء الثاني من الجملة شيئًا صدقه غير قابل للمعرفة؟ مثال ذلك، ما الذي بوسعنا أن نفعله مع مركب كهذا:

(28) الواحد الخاص بالراهبة في مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية، ويوجد كوكب غير مأهول خارج المخروط الضوئي للأرض.

(إننى افترض أن وجود مثل هذا الكوكب صادق وغير قابل للمعرفة. فإن لم تكن تلك هي الحالة، إذن استبدالها بأى صدق آخر غير قابل للمعرفة). والآن نحن لدينا ما يعادل نفس المشكلة كالتى كانت لدينا من قبل. بل حتى لو كان "الواحد الخاص بالراهبة في مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية" له القابلية الأكبر للتقرير، فإن "يوجد كوكب غير مأهول خارج المخروط الضوئي للأرض" ليس له هذه القابلية. وبالتالي، يبدو أن الدعوى محكوم عليها بالكذب بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود كوكب غير مأهول خارج المخروط الضوئي للأرض.

إن المشكلة بالنسبة للمركبات المختلطة أنها تربط بين جمل من مقالات مختلفة ذات خصائص صدق مختلفة، ولا توجد طريقة نحسم بمقتضاها أى ترجمة صدق للمقال هو الذى يطبق على المركب. وأحد الطرق المنطقية لتجنب هذه المشكلة أن نشترط أن لا تنتمى المركبات المختلطة للمقالات الخاصة بمكوناتها، بل تنتمى لمقال آخر بتنوعاته الخاصة للصدق. مثال ذلك، أن الواحد منا يمكنه أن يتبنى الرأى الذى يقول (i) الصدق الخاص بالكوميديا ذو قابلية أكبر للتقرير (ii) الصدق الخاص بالأعداد الذرية للعناصر هو صدق

تطابق (iv) (*) الصدق بالنسبة للمركبات المختلطة هو خاصية تتركب من القابلية الأكبر للتقرير جنباً إلى جنب مع التطابق على غرار ما يلي:

(29) إذا كانت P دعوى عن الكوميديا، و Q دعوى عن الكيمياء، إذن Q و P صادقتان إذا، فقط إذا كانت كل من P ذات قابلية أكبر للتقرير و Q تتطابق بقوة مع الوقائع.

(30) إذا كانت P دعوى عن الكوميديا، و Q دعوى عن الكيمياء. إذن P أو Q صادقة إذا، فقط إذا، إما أن تكون P ذات قابلية أكبر للتقرير، أو Q تتطابق بقوة مع الوقائع.

وهكذا...

والآن، دعنا نفترض أن إستراتيجية كتلك يمكن أن تنجح. ولكننا مع ذلك يمكن أن نصطدم بمشكلة أخرى (ظلت كامنة في الخلفية طوال الوقت) وهي مشكلة الاستدلالات المختلطة **Problem of mixed inferences** انظر للحجتين التاليتين (Tappolet 1997) .:

(31) قطط مبيتة

P1 القطط المبيتة مضحكة

P2 تابي Tappy قطة مبيتة

C^(..) إذن تابي مضحكة

(32) الراهبات والأعداد

P1 الواحد الخاص بالراهبة في مزرعة المواشي المتأنقة مضحك للغاية.

P2 العدد الذري للذهب هو 79.

(*) هكذا جاء النص من بون (iii) . المترجم .

(**) حرف C يرمز للنتيجة Conclusion وحرف P يرمز للمقدمة Premise . المترجم .

C إذن الواحد الخاص بالراهبة فى مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية، والعدد الذرى للذهب هو 79.

ففى الاستدلالات المختلطة، تأتى المقدمات من مقالات مختلفة. "فالقطة المبتلة" تستدل نتيجة عما هو مضحك، من مقدمة عما هو مضحك، ومقدمة عن أن قابى مبتلة (حيث يميل صاحب نظرية التعدد للقول بأن الصدق هو التتابع). ونتيجة "الراهبات والأعداد" هى مركب مختلط. وأن مقدمات تلك الحجة جاءت من مقالين مختلفين.

وحدسيا، فإن الاستدلالات كلاهما صحيح. والاستدلالات الصحيحة يفترض أن تكون حافظة للصدق. والتعريف (اللاتعدى) العادى لحفظ الصدق هو ببساطة أنه عندما يكون هناك استدلال حافظ للصدق، فإن صدق كل مقدماته تضمن منطقيا صدق النتيجة أيضا. ويرى بعض الفلاسفة مثل لانش أنه من المهم لفكرة حفظ الصدق أن "تحفظ" الاستدلالات الصحيحة الصدق بمعناه الحرفي. بمعنى أنه يجب أن يكون لدينا ما يضمن أنه إذا كانت للمقدمات خاصية صدق ما، فإن النتيجة يجب أن يكون لها نفس خاصية الصدق عينها.

ومقدمات "قطة مبتلة" لها خاصيتا صدق مختلفتان. ومن ثم، لا توجد خاصية صدق منفردة يمكن حفظها حينما نستدل النتيجة منهما. ولكن إن لم توجد مثل هذه الخاصية، فلن يكون الاستدلال حافظا للصدق، وبالتالي غير صحيح. وهنا تكمن المشكلة. "فالقطة المبتلة" صحيحة، وفى نفس الوقت لا ينبغى لنظريتنا أن تفرض علينا القول بأنها ليست كذلك.

كذلك "الراهبات والأعداد" لها مقدمات ذات خصائص صدق مختلفة. غير أن نتيجة "قطة مبتلة" على العكس من ذلك هى مركب مختلط. وبينما خاصية الصدق لنتيجة "قطة مبتلة" هى على الأقل نفس خاصية الصدق لإحدى مقدماتها، فإن خاصية الصدق لنتيجة "الراهبات والأعداد" ليست هى نفس خاصية الصدق لأى من مقدماتها. والنتيجة هى نفسها كما كانت من قبل: أى لا توجد خاصية صدق محفوظة فى الانتقال من المقدمات للنتيجة. ومن ثم، تظهر النتيجة وكأنها غير صحيحة. ولكن الحجة صحيحة. ولا ينبغى لنظريتنا فى الصدق أن تقول إنها ليست كذلك.

7 - 6: النظرية الوظيفية للصدق

تتمثل استجابة لانث لمشكلات المركبات المختلطة والاستدلالات المختلطة في نظريته عن وظيفية الصدق. والفكرة الأساسية لنظريته هي أن هناك خاصية منفردة للصدق، ولكن هناك طرق كثيرة لكون شيء ما صادقاً. أو - إذا استعملنا مصطلحات لانث المفضلة لديه - هناك طرق مختلفة "لإثبات" الصدق. ففي بعض المقالات يمكن إثبات الصدق بالقابلية الأكبر للتقرير، وفي مقالات أخرى يمكن إثباته بالتطابق السببي. وفي مقالات غير ذلك، يمكن إثبات الصدق بما يسميه لانث "بالانسجام أو الاتفاق" **Concordance** وهو نوع من الإحكام المنطقي **Coherence**. ففي المركبات المختلطة يمكن إثبات الصدق بخاصية مركبة يمكن تعريفها بحدود من الخصائص التي تثبت الصدق في المكونات.

هذه الرأي يتصف بصفتين مهمتين. الأولى أنه بالنسبة لأي مقال معطى، توجد طريقة مميزة يمكن بها للدعاوى أن تكون صادقة، بينما لا تحتاج الدعاوى التي في مقالات مختلفة أن تكون صادقة بنفس الطريقة. وهذا هو المعنى الذي قصده لانث من قوله "الصدق كثير أو متعدد" **Truth is many**. ومع ذلك، تظل كل هذه الطرق عن كون (شيء ما) صادقاً، هي طرق عن كونه صادقاً **being true**. فالخصائص المتنوعة التي تثبت الصدق، كلها تثبت خاصية منفردة، أي خاصية الصدق. وهو المعنى الذي قصده لانث بقوله "الصدق واحد" **Truth is one**.

وهناك ثلاث حالات أخرى لا شأن لها بالصدق، ولكنها يمكن أن تساعد في توضيح الطريقة التي يفترض أن تعمل بها النظرية الوظيفية للصدق. أولاً، تصور معي دور هاملت. لقد لعب هذا الدور الكثير من الممثلين المختلفين أمثال كينيث براناجه وسير لورانس أولفييه ومل جيبسون وكينو ريفيه وسارة برناردت وريتشارد بورباج. لقد لعب دور هاملت أشخاص مختلفون من خلال عمليات إنتاج مختلفة. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان دوراً واحداً لعبه كل هؤلاء الأشخاص. وكما أن هاملت هو دور قد يلعبه ممثلون مختلفون في عمليات إنتاج مختلفة، كذلك يرى أصحاب النظرية الوظيفية للصدق أن الصدق دور يمكن أن تلعبه خصائص مختلفة في مقالات مختلفة.

التناظر الوظيفي الثاني يمكن أن يوجد في العلاقة بين الخصائص "كونه أحمر" **Being red**، "كونه قرمزيًا" **Being crimson**، "كونه لونًا قرمزيًا" **Being scarlet**. فالقرمزي ليس هو نفسه خاصية اللون القرمزي. ومع ذلك، فكلاهما طريقة للإشتقاق من الأحمر. والانسجام والتطابق ليسا نفس الخاصية، ولكنهما كليهما (في المقالات المناسبة) طرقًا لكون (شيء ما) صادقًا.

التناظر الوظيفي الثالث الذي اشتق لانث منه اسم "النظرية الوظيفية للصدق" يعتمد على وجهة النظر الوظيفية في فلسفة العقل. فبناء على النظرية الوظيفية، فإن الخاصية العقلية مثل "الشعور بالألم" يمكن أن تتحقق بطرق مختلفة، في الأنواع المختلفة من الكائنات. فالألم في الثدييات مثلاً يتحقق بنوع خاص من نشاط المخ، ولنسمه نشاط المخ x . ثم تخيل معي أن هناك كائنات من المريخ ليس لها مخ، ولكن لها مادة لزجة خضراء في أقدامها تقوم بنفس الوظائف كلها التي يقوم بها المخ في الثدييات. حينئذ، فإن الألم عند الكائنات المريخية يتحقق بخاصية مادتها اللزجة، ولنسمها خاصية المادة اللزجة y . فألم الثدييات هو نشاط في المخ x ، بينما ألم المريخين هو خاصية المادة اللزجة y . ومع ذلك، فكلاهما ألم. وعندما تشعر الثدييات والمريخيون بالألم، فهما يملكان بالفعل خاصية مشتركة. وبالمثل، فالصدق في أحد المقالات قد يكون انسجامًا، وفي مقال آخر تطابقًا، ولكن أي اثنتين من الدعاوى الصادقة تملكان بالفعل خاصية مشتركة، وهي خاصية الصدق.

والنظرية الوظيفية للصدق مصممة بحيث تحافظ على استبصار التعددية البسيطة، في الوقت الذي تتجنب فيه مشكلات المركبات المختلطة والاستدلالات المختلطة. فهي تتجنب مشكلة المركبات المختلطة بالسماح بأن ما يثبت الصدق لها هو خاصية مركبة تدمج الخصائص التي تثبت الصدق في مكوناتها. وتتجنب مشكلة الاستدلالات المختلطة بالتمييز بين الصدق وبين الخصائص التي تثبت الصدق. فالاستدلالات الصحيحة لا تحتاج للحفاظ على ما يثبت الصدق في الانتقال من المقدمات إلى النتيجة. بل على العكس من ذلك، فإن ما نحتاج للحفاظ عليه هو الصدق نفسه. أي خاصية امتلاك خاصية تلعب دور الصدق. فصدق مقدمات "قطط مبيتة" تضمن أن نتيجتها ستكون لها خاصية تلعب دور

الصدق. وبطريقة مماثلة، فإن مقدمات "راهبات وأعداد" تضمن أن نتيجتها ستكون لها خاصية تثبت الصدق، على الرغم من أن خاصيتين مختلفتين تثبتان الصدق في مقدمات مقالات شبيهة، وخاصية ثالثة تثبت الصدق للنتيجة.

وكما أن صاحب التعددية البسيطة يدين بتفسير لما يجعل مقالاً ما له خاصية صدق، كذلك يدين أصحاب النظرية الوظيفية للصدق بتفسير لتصورنا أن خاصية ما تلعب دور الصدق لمقال ما. وكما فعل رايت، فهم لانش هذه المشكلة عن طريق ما اعتبره "إبتدال" (*) **Platitude** بالنسبة للصدق. وهو لم يقدم قائمة شاملة لكل هذه الابتذالات، ولكنه يعتقد بالفعل أن هناك حفنة من الابتذالات "الجوهرية" بما فيها:

(33) الموضوعية: الاعتقاد بأن P صادقة إذا، فقط إذا، بالنسبة للاعتقاد بأن P ، الأشياء تكون كما يعتقد أنها كائنة هكذا

(34) معيار الاعتقاد: من البدهى أن نعتقد بصحة القول أن P ، إذا، فقط إذا كانت القضية P صادقة.

(35) هدف التحقق: عندما تكون الأشياء الأخرى متكافئة، فإن المعتقدات الصادقة هدف يستحق التحقق.

ويعتقد لانش أن الابتذالات تقدم "وصفاً وظيفياً تقريباً" للصدق. ولكنه لا يعتقد أنه يتعين على الخاصية أن تستوفى كل الإبتذالات لكي تثبت الصدق للمقال. ولكنه على العكس من ذلك يرى أنه أياً كانت الخاصية التي تستوفى الإبتذالات داخل المقال بشكل أفضل، فإنها هي التي تثبت الصدق لهذا المقال. غير أنه من غير الواضح تماماً ما يعنيه القول بأن تستوفى خاصية ما الإبتذالات بشكل أفضل. ولكن بنوع من التقريب المبدئي الجيد، فإن هذا القول قد يعنى أن الخاصية التي تستوفى "معظم" الإبتذالات، وبخاصة الجوهرية منها، بالنسبة للدعاوى التي في المقال، هي الخاصية التي تثبت الصدق لهذا المقال.

(*) الإبتدال قد يكون جملة أو عبارة ذات مضمون أخلاقي في الغالب تستخدم كما لو كانت لها أهمية خاصة أو تدعو للتفكير العميق.
الترجم.

7-7: اعتراضات على النظريات التعددية في الصدق

صُممت النظرية التعددية في الصدق من أجل تجنب مشكلة مجال التطبيق بتأكيداتها على فكرة أن محمول الصدق يعبر عن أكثر من مجرد كونه خاصية منطقية. ومع ذلك، واجهت العديد من المشكلات الخاصة بها. ومن بين أكثر هذه المشكلات أهمية تمييز المقالات Individuating (أى إضفاء السمات التي تميز المقالات) وهو الاتهام بالتطرف والغلو الميتافيزيقيين، وميراث الضعف لكل نظريات الصدق الأخرى.

وتمييز المقالات يعنى تحديد الشروط التي بمقتضاها تكون جملتان مختلفتان جزءاً من نفس المقال أو جزءاً من مقالين مختلفين. فبطريقة حدسية قد نفترض أن "العدد الذرى للذهب هو 79" و "القطط المبتلة مضحكة" تنتمى لمقالات مختلفة، ويمكننا أن نفترض أن "الرصااص عنصر كيميائى" ينتمى لنفس المقال الذى ينتمى إليه "العدد الذرى للذهب هو 79". ولكن هناك بالتأكيد حالات صعبة. انظر مثلاً "القطط المعذبة وحشية" و "تعذيب القطط خطأ". هل هما أعضاء فى نفس المقال، مثل "القطط المبتلة مضحكة"؟ فمن ناحية، فإن الجمل الثلاث تتكلم عن القطط. ومن ثم تبدو وكأنها أجزاء من مقال القطط. ولكن من ناحية أخرى، لا يوجد إجماع فلسفى فيما إذا كان تقييم الأشياء مثل "مضحك" هو من نفس نوع تقييم الأشياء مثل "وحشى" أو "خطأ". وهل الأحكام الجمالية والأخلاقية هى ببساطة أنواع لشيء أكثر عمومية، أقصد "أحكام القيمة"، أم أنها مختلفة بطرق مهمة بما يكفى لجعل الحديث عن الأخلاقية والحديث عن الكوميديا يدخلان فى مقالات مختلفة، مع احتمال أن تكون لها خصائص صدق مختلفة؟ فهناك مساحة للخلاف الفلسفى حول ما إذا كانت فكرة الخطأ تدخل فى صميم فكرة "التوحش". فإذا كان ذلك كذلك، فإن "القطط المعذبة وحشية" و "تعذيب القطط خطأ" ينتميان لنفس المقال. ومع ذلك، إن لم يكن الأمر كذلك، فإن "القطط المعذبة وحشية" ستصبح وصفاً أخلاقياً محايداً لقطعة معذبة، وقد تكون جزءاً من مقال لا صلة له بالأخلاق فى نهاية المطاف.

وكلا من التعددية البسيطة والنظرية الوظيفية للصدق يؤكدان أن الخصائص المختلفة يمكن أن تكون صادقة (أو تثبت) الصدق فى المقالات المختلفة. وقد ذهب رايت

ولانش أبعد من ذلك إلى حد ما في توضيح ما الذي يجعل خاصية ما خاصية صدق لمقال ما، ولكن من غير الواضح لم تنتم دعوى ما لمقال بعينه دون آخر. فيقول لانش (2009b PP. 79-81) إن المسألة تتعلق بنوع المفاهيم التي تتكون منها الدعوى، ولكنه لم يقدم تفسيرًا للسبب الذي يجعل مفهومًا ينتمي "لنوع معين" أو آخر (انظر أيضا وليمسون 1994 فيما يتعلق بهذا الاعتراض).

وهناك طريقتان على الأقل لحل هذه المشكلة الخاصة بالنظرية التعددية. الأولى وهي الأكثر عمومية، أن تصور مقال ما هو جزء مهم بشكل أساسي لمقاربة التعددية للصدق. إذن، علينا أن نتوقع أن يكون لدى أصحاب النظرية التعددية ما يقولونه عن السبب الذي يجعل مجموعة من الدعاوى تعد مقالًا، وعن السبب الذي يجعل دعوى ما تنتمي لمقال معين دون آخر. فإن لم يفعلوا، فسيجد أصحاب نظرية التعدد أنفسهم - وببساطة - قد استبدلوا مشكلة تفسير السبب الذي يجعل الدعاوى صادقة أو كاذبة، بمشكلة تفسير السبب الذي يجعلها تنتمي لمقال معين دون آخر. وهذا معناه أنهم لم يحققوا أي تقدم.

وتمييز المقال يطرح نوعًا ثانيًا من المشكلات أمام نظرية التعدد، إذا افترضنا أن فهم الجملة يتطلب معرفة الشروط التي بمقتضاها تكون صادقة. فإذا أخذنا بنظرية التعدد، فلن نستطيع أن نعرف شروط صدق الجملة ما لم نعرف المقال الذي تنتمي إليه، وما الذي يشكل الصدق بالنسبة لذلك المقال. تخيل أن (a) الصدق هو التطابق في المقالات الوصفية الخالص، وهو (b) القابلية الأكبر للتقرير أو الانسجام في المقال الأخلاقي. ولكننا (c) لسنا على يقين ماذا عساه يكون المقال الذي يتضمن "القطط المعذبة وحشية". وإلى أن نقرر ما هو المقال الذي تنتمي إليه، لن نستطيع أن نعرف ما المطلوب من "القطط المعذبة وحشية" لكي تكون صادقة. وبالتالي، لن نستطيع أن نفهم الجملة من دون أن نعرف بالفعل المقال الذي تنتمي إليه.

وهذا فيما يبدو فهم خاطئ تمامًا للمسائل. فافتراض أن فهم جملة ما يتطلب معرفة شروط صدقها، افتراض مقبول إلى أبعد الحدود كنظرية في الفهم، ونكون حينئذ قادرين - فيما يبدو - على فهم "القطط المعذبة وحشية" بشكل جيد حتى من دون أن يكون لنا

موقف مما إذا كان الخطأ الأخلاقي متأسلاً في الوحشية، وفيما إذا كان الصدق شياً مختلف عن التطابق في المقال الأخلاقي. إن نظرية التعدد تطالبنا - فيما يبدو - أن نعرف أكثر مما ينبغي قبل أن نستطيع فهم الجملة.

وقد يرد علينا صاحب نظرية التعدد بأن هذا الاعتراض يدمج المفهوم العادي للصدق مع الأساس الذي يقوم عليه وهو الميتافيزيقا التعددية. فلكي استخدم مفهوم الصدق فإنني لا أحتاج إلا لفهم الابتذالات الجوهرية. فإدراك (أو قبول!) الميتافيزيقا التعددية للصدق ليس ضرورياً بالنسبة لي لأستخدم المفهوم، كما أنني لا أحتاج لإدراك (أو قبول) أي شيء عن الكيمياء لكي أكون مؤهلاً لاستخدام مفهوم الماء. ولكن صاحب نظرية التعدد قد يجادل بأن إدراك شروط الصدق لدعوى ما لا يعدو ببساطة إلا مسألة استخدام المفهوم العادي للصدق، وليس استخدام نظرية ميتافيزيقية في الصدق. بمعنى أننا نستطيع إدراك شروط صدق "القطط المعذبة وحشية" دون أن نحسم ما إذا كانت هذه الشروط هي شروط للدعوى لكي تتطابق مع العالم، أو لكي تكون لديها القابلية الأكبر للتقرير، أو غير ذلك.

هذا الرد قد لا يساعد صاحب نظرية التعدد كثيراً. بمعنى أننا إذا أمكننا أن نعرف شروط صدق "القطط المعذبة وحشية" دون أن نعرف ما إذا كانت هذه الشروط هي شروط تطابق أو شروط قابلية أكبر للتقرير أو انسجام أو غير ذلك، إذن فما الذي نعرفه "بالفعل" عندما نعرف شروط صدق الدعوى؟ إننا ما أن نستبعد معرفة ما يثبت الصدق في دعوى المقال الرئيس، فإن كل ما يتبقى لنا سيكون شيئاً كهذا :

(36) "القطط المعذبة وحشية" صادقة إذا، فقط إذا كانت القطط المعذبة وحشية.

ومع ذلك، فإن هذا يبدو كحق موقوف على النظرية التفريغية. فهي تسمح بإمكانية أن نستخدم محمول الصدق لتفسير ما هو متضمن في فهم دعوى ما دون أن نلزم أنفسنا بأي نظرية ميتافيزيقية عن طبيعة الصدق.

وأفضل استجابة طبيعية لصاحب نظرية التعدد لمشكلة تمييز المقال هي الالتفاف حول نظام التفسير. فما يجعل دعويين اثنيين تنتمي إلى نفس المقال هو أن نفس خاصية الصدق تستخدم معهما كالتأهما. وعلى الرغم من أن ذلك يؤدي بالفعل لتمييز المقالات عن

بعضها بعضاً، فإنه لا يساعدنا على أن نكتشف ما هي خاصية الصدق التي تستخدم مع دعوى معطاة. فنحن لا نستطيع أن نبدأ بفحص أى المقالات التي تنتمي إليها الدعوى، لأن كل ما نستطيعه هو أن ننسب الدعاوى للمقالات بأن نكتشف ما خاصية الصدق التي تستخدم معها. فلكي نقرر ما إذا كانت "القطط المعذبة وحشية" تنتمي لمقال أخلاقي أو وصفي، علينا أولاً - على سبيل المثال - أن نكتشف ما إذا كان صدقها هو مسألة تطابق أو قابلية أكبر للتقرير أو انسجام أو ما سوى ذلك. هذه المقاربة قد تحل مشكلة نسبة الدعاوى للمقالات، ولكنها في نفس الوقت ستحرم نظرية التعدد من إحدى ميزاتها. بمعنى أننا لو فسرنا عضوية مقال ما بحدود من الخاصية التي تشكل الصدق للدعاوى الشخصية، فإننا سنقع في الدور المنطقي عندما نفسر الخاصية التي تشكل الصدق للدعوى المميزة بحدود من المقال الذي تنتمي إليه.

كذلك تواجه نظرية التعدد مشكلة الغلو (Sainsbury 1996). عد معي من جديد للدعاوى القائلة بأن العدد الذري للذهب 79، وأن القطط المبتلة مضحكة. فأصحاب النظرية التعددية يرون أن الصدق ليس هو نفس الخاصية بالنسبة لهاتين الدعويتين. بل على العكس من ذلك، فإن الصدق الكيمياءى هو خاصية مختلفة عن الصدق الجمالي. وغير التعدديين، وبخاصة أصحاب نظرية التفريغ يميلون للرد بأن النظرية التعددية تفترض كثرة من الخصائص المختلفة أكثر مما نحتاجه لإنجاز عملية التفسير. فوفقاً لاعتراضهم، فإن الاختلاف بين خاصية امتلاك الذهب للعدد الذري 79، وخاصية كون القطط المبتلة مضحكة، يكفى لتفسير كل شيء يحتاج لتفسير. فإملاك العدد الذري 79 هو نوع الخاصية التي يمكن لشيء ما أن يمتلكها حتى لو لم يفكر فيها أحد أو يتصورها أحد، وحتى لو لم توجد عقول على الإطلاق. وكون شيء ما مضحكا هو نوع الخاصية التي يمكن أن يمتلكها الشيء، ولكن فقط بفضل علاقته بعقول الناس. فإذا سلمنا بالاختلافات بين هذه الخصائص فلن نكون بحاجة لافتراض أن الصدق هو خاصيتان مختلفتان للدعويتين المختلفتين. فالصدق يمكن أن يكون لا اقتباسياً في كلتا الحالتين، أو حتى يمكن أن يكون شكلاً من أشكال التطابق في كلتا الحالتين. "فالعدد الذري للذهب 79" يتطابق مع حالة أن لذرات الذهب 79 بروتون، "والقطط المبتلة مضحكة" تتطابق مع حالة تتضمن العلاقة بين القطط المبتلة وبين عقول الناس.

وللرد على الاعتراض الخاص بالغلو الميتافيزيقي، سيحتاج أصحاب نظرية التعدد لتقديم سبب لافتراض أن الاختلافات بين الخصائص أمثال "كونه مضحكا" و "له العدد الذري 79" لا تفسر الاختلافات المفترضة بين مثل هذه المقالات كالكوميديا والكيمياء. ومن غير الواضح ما إذا كان أصحاب نظرية التعدد يمكنهم مواجهة هذا الاعتراض في الوقت الراهن.

المشكلة الأخيرة أمام نظرية التعدد جاءت من الطريقة التي تعاملت بها مع نظريات الصدق الأخرى. خذ مثلا وجهة النظر الوظيفية عند لانش. فهو يرى أن التطابق السببي يثبت الصدق في العلم، ولكن الانسجام (النوع الأكثر طلبا من الاتساق المنطقي) يثبت الصدق في المقال الأخلاقي. وهكذا يرث تفسير لانش كثير من مشكلات وجهة نظر التطابق السببي، وكذلك نظرية الاتساق المنطقي للصدق.

وكثير من هذه المشكلات تم تقييمها في الفصول السابقة. فوجهة نظر التطابق السببي -مثلا- لديها مشكلة معالجة مضادات الوقائع **Counterfactuals** والدعاوى التي تشتمل على كلمة "بسبب" **because**. وهي تعتمد على نظرية المرجعية السببية التي تجعل من الصعب تفسير صدق الدعاوى التي تتضمن أرقاما (بما في ذلك الدعاوى العلمية المحضة مثل: الطاقة = الكتلة × مربع سرعة الضوء) ولديها أيضا صعوبة فيما يتعلق بما عساها تكون المرجعية الثابتة للروابط السببية.

ونظرية الاتساق المنطقي تعاني من مشكلة الأنساق المتسقة البديلة. ففي البداية، قد يرى أحدها أنه لا ضرر من السماح بأن تكون أنساق المعتقدات المختلفة والمتعارضة فيما يتعلق بما هو مضحك كلها صادقة. ولكن عدم الضرر قد لا يصمد أمام الفحص الدقيق. خذ مثلا "القطط المبتلة مضحكة". ولنفرض أنها متسقة مع ما تعتقده أليس عما هو مضحك ولا تتسق مع ما يعتقده بوب. فقد نقول إنه صادق بالنسبة لأليس، ولكنه غير ذلك بالنسبة لبوب، ولكن يبدو حقيقة أننا تخلينا عن تقييمها بالصدق أو بالكذب على الإطلاق. فالقول بأنها صادقة بالنسبة لأليس لا يعنى سوى أنها متسقة مع ما تعتقده بالفعل. والقول بأنها صادقة بالنسبة لبوب يعنى أنها متسقة مع ما يعتقده بالفعل. هذا حسن، ولكن إن أنا لم

أشارك أليس وبوب في أنساق معتقداتهما بشأن الكوميديا، فإن الأنباء عن أن "القطط المبتلة مضحكة" صادقة بالنسبة لأليس وحدها تخبرني شيئاً عن أليس. ولكنها لا تخبرني بأى شيء عن روح أو نوع الفكاهة في كون القطط مبتلة.

ومشكلة الأنساق البديلة تنطبق أيضاً على وجهة نظر لانش التي تقول أن الصدق الأخلاقي إنسجام. ونحن لا نريد الدخول في التفاصيل عما يعنيه الانسجام هنا، بصرف النظر عن إشارتنا بأن (i) هناك معنى وراء سماح الانسجام بأقل عدد من الأنساق البديلة، مقارنة مع الاتساق العادي. ولكن (ii) الانسجام لا يستبعد البديل. أى أنساق الاعتقاد المنسجمة بنفس القدر تماماً مع كونها غير متسقة تبادلياً. ولكن بقدر ما تسمح بإثنين من أمثال هذه الأنساق البديلة "على الأقل" فإن المشكلة هي مشكلة حقيقية. فإذا كنت أعرف أن "تعذيب القطط خطأ" منسجمة مع نسق أليس، وغير منسجمة مع نسق بوب، فإن ذلك لا يزال حتى الآن لا يخبرني بأى شيء عن موطن الخطأ في تعذيب القطط، اللهم إلا بعض الحقائق السيكولوجية عن أليس وبوب. إنه لم يعطنى سبباً لعدم تعذيب القطط. علاوة على ذلك، إذا ثبت في النهاية بالنسبة لأى دعوى أخلاقية معطاة، وجود نسق منسجم من المعتقدات يتضمن هذه الدعوى وغيرها، ونسق منسجم بنفس القدر يتضمن نفيه أو إنكاره. حينئذ، سنجد أنفسنا أمام شكل من أشكال النسبية الأخلاقية التي ستأخذ المقال الأخلاقي في نهاية الأمر، بعيداً عن لعبة الصدق.

7-8: ما حقيقته نظرية التعدد من نجاحات

في عملية تقييم أى نظرية في الصدق، يجب أن نضع في اعتبارنا ليس فحسب مظاهر القوة والضعف الكامنة فيها، بل وأيضاً علاقاتها بقضايا الواقعية ونقيض الواقعية ومبدأ التكافؤ وقيمة الصدق. وأبرز المدافعين عن نظرية التعدد وهم رايت وانش تناولوا هذه القضايا بجدية تامة، وصممت آراؤهم لتؤدى عملاً جيداً لإحراز المكاسب.

ولنبداً بقضية الواقعية ونقيض الواقعية. فالعمل الذي قدمه رايت يقوم على الاستبصار الهام بأننا عندما نتكلم عن هذه القضية، فنحن بالفعل نكون مهتمين بعائلات

معينة من الدعاوى. فنحن نريد أن نعرف ما إذا كانت دعاوى العلم أو دعاوى الأخلاقية مستقلة عن العقل. فنحن نستطيع أن نتكلم عن تلك القضايا - بالنسبة لمقال معطى - على أساس ما إذا كان من الضروري أن نعتبر الصدق أكثر من مجرد قابلية أكبر للتقرير. وقد اهتم لانث بالدفاع عن موقف واقعي بالنسبة للعلم. أما حينما كان الأمر يتعلق بالأخلاق، فلم يكن واقعياً، وفي نفس الوقت لم ينكر أن تكون للدعاوى الأخلاقية قيم صدق.

وقد أعطت نظرية التعدد لرايت الطريقة التي يصوغ بها مسألة الواقعية في مقابل نقيض الواقعية، وبالتالي الطريقة التي يوجه إليها مقالاً معيناً بمقال معين بدلاً من المستوى الأعلى من التجريد والعمومية. والنظرية التعددية تجيز الحلول المختلفة لمسألة الواقعية / نقيض الواقعية في مختلف ميادين التنافس. وربما كانت الواقعية صادقة في العلم، ولكن نقيض الواقعية صادقة في الكوميديا. كذلك تعطى نظرية التعدد للانث ما كان يبحث عنه بالضبط. فقد سمحت له بأن يفهم فكرة أن الصدق أحياناً ما يتطلب التطابق، وأحياناً أخرى لا يتطلب ذلك، مع أنه هو نفسه الصدق دائماً.

ويمكننا القول أن نظرية التعدد قد أبلت إلى حد ما بلاءً حسناً بالنسبة لمبدأ التكافؤ. فنظرية التكافؤ ترى أن المقالات المختلفة يمكن أن تكون لها خصائص صدق مختلفة. فالصدق بالنسبة لمقال ما يمكن أن يكون التطابق أو القابلية الأكبر للتقرير أو الاتساق أو الانسجام مثلاً - فإذا افترضنا أن الصدق لمقال معطى هو X . فإن التكافؤ:

(37) الدعوى بأن P هي X إذا، و فقط إذا P .

صدقها مضمون بشرط أن تكون X هي الصدق للمقال الذي يتضمن P . فإذا كانت P تنتمي لمقال مختلف فلن يجدى التطابق، ولكن ذلك لا يقلق صاحب نظرية التعدد. فإذا كانت P جزءاً من مقال معين، فهناك سبب ضئيل للاهتمام بما إذا كانت لها خاصية صدق مقال آخر ما، وما إذا كانت تمتلك أو تفتقر لخاصية صدق مقال آخر، لأنها لا صلة لها بصدق P .

والآن، دعنا ننظر إلى أي حد نجحت نظرية التعدد أو أخفقت فيما يتعلق بالمعيارية وكذلك قيمة الصدق. فقد أخذ رايت ولانث كلاهما بهذا الجزء الخاص بما يجعل خاصية

ما مؤهلة لأن تكون خاصية صدق لمقال ما، وهو أن تكون خاصية بفضل التقريرات أو المعتقدات الصحيحة، وافتقارها يجعل التقريرات أو المعتقدات غير صحيحة. وقد ضمنَ رايث "أن تقرر يعنى أن تعرض أنه صادق" كواحد من ابتدالاته. وضمنَ لانش "الصدق هو هدف الاعتقاد" كابتدال جوهرى أو أساسى. هذه الترجمات لنظرية التعدد ليس لديها مشكلة بهذا المعنى تتعلق بتفسير دور الصدق كهدف للاعتقاد أو التقرير، أو بالمعنى الذى تكون معه المعتقدات الصادقة أو التقريرات أفضل من الكاذبة. وكونه ذا قيمة بهذه الطريقة هو جزء مما يجعل خاصية ما هى خاصية صدق، وجزء مما نعنيه عندما نقول عن دعوى ما إنها صادقة هو أن نقيّمها بوصفها صحيحة لكى نقررها أو نعتقد بها.

ونظرية التعدد تعالج الصدق كخاصية معيارية. أما ما إذا كنا سنعتبر ذلك ميزة، فهو أمر سيعتمد على ما إذا كنا مقتنعين (بالحجج شأن حجج دوميت التى أوجزناها فى الفصل الثالث، أو التى وصفها رايث فى هذا الفصل) بأن الصدق هو معيارى حقيقة، بالأحرى أن تكون خاصية غير معيارية لدينا ما يبرر الاهتمام بها. ونظرية التعدد لم تقل لنا بشكل مباشر تقريبا ما هو نوع قيمة الصدق التى تمتلكها، أهى أساسية جوهرية أم وظيفية أو غائية أو تكوينية أو هادفة. وعلى الرغم من ذلك، لا يبدو أن نظرية التعدد تريد أن تقول لنا أى شىء عما يبطل أو يلغى أى من هذه الاحتمالات. والحقيقة، فإن نظرية التعدد تبدو متسقة مع فكرة أنه فى بعض الميادين، توجد خاصية أداتية لها قيمتها هى الصدق، بينما فى ميادين أخرى تكون خاصية الصدق ذات قيمة جوهرية أو هادفة. وتتسق أيضا مع إمكانية أن تكون بعض خصائص الصدق ذات قيمة غائية فقط، بشرط أن تكون القيمة الغائية برغم كل شىء قيمة من النوع الحقيقى.

إن، وعلى الرغم من مشكلاتها الداخلية، يمكننا القول أن نظرية التعدد نجحت بشكل جيد بالنسبة للمقاييس التى وضعناها لقياس نظريات الصدق. وعلى ضوء مشكلة مجال التطبيق، فإن أكثر مقاربات الصدق قبولا إما أن تكون نظرية التفريغ أو نظرية التعدد. والفصل القادم سيعطينا لمحة عن الكيفية التى ندافع بها عن تشكيلة من نظريات التفريغ مما تواجهه من تحدى نظرية التعدد.

قراءة إضافية

دائرة معارف ستانفورد الفلسفية. مادة: "نظريات التعدد في الصدق" (Pedersen & Wright, 2013) نظرة عامة متقنة لنظرية التعدد ومشكلاتها، وتتضمن ثبوتا بالمراجع مفيد للغاية. كذلك انظر بيدرسن (2012) من أجل نظرة عامة جيدة لعمل حديث.

حشد كريسن رايت اعتراضاته على نظرية التفريغ في الفصل الأول من "الصدق والموضوعية" (1992). ومناقشة أخرى لنظرية التعدد وعلاقتها بنظريات الصدق الأخرى نجدها عند رايت (2001). وبالنسبة لأي صياغة مبكرة للوظيفة الهادفة عند لانش، انظر لانش (2001). وأكثر صياغات لانش المطولة والدفاع عن نظريته الوظيفية، نجدها في "الصدق كواحد وكتعدد" (2009b).

ذهب مارك سانيسبوري (1996) أن مشكلة مجال التطبيق قد لا تكون بهذه الدرجة من الأهمية كما يعتقد رايت ولانـش فيما يبدو. ويرى أن الاختلافات الظاهرية بين الطرق التي يكون بها "الماء مبتل" و "الشفقة جديرة بالثناء" صادقة، لها علاقة بالاختلافات بين البلل والثناء، وليس الاختلاف فيما يتضمنه الصدق ذاته. ففي نقده لكتاب "الصدق كواحد وكتعدد" (2009) ذهب ستوارت شابيرو إلى أن هناك عديد من الأشكال المتنوعة من الدلالات، ولكن يوجد نوع واحد من الصدق.

لفتت مشكلات المركبات المختلطة والاستدلالات المختلطة إنتباه الكثيرين حديثا بمن في ذلك تابولت (1997) وشير (2005) وبيدرسن (2006) وإدواردز (2008) وكتنوار (2009) ولانـش (2009a , 2009b).

الفصل الثامن

عودة من جديد لنظرية التفريغ

8 - 1: تطور المناقشات

قامت الفصول السابقة بتقييم كثير من الطرق المختلفة للإجابة عن السؤال: "ما هو الصدق". وعلى الرغم من أن نظرية التطابق السببي، جنباً إلى جنب مع مختلف أشكال نظرية التفريغ كانت هي أكثر المقاربات تداولاً بين الفلاسفة المعاصرين، فإن نظرية التعدد كانت هي الراجحة أكثر من غيرها. والفصل في هذه الآراء يقتضى منا أن نزن ميزات ومساوئ كل منها، ثم نقارن ما يستحقه كل منها من جدارة بما حققه الآخرون.

والهدف الرئيسي من هذا الفصل هو أن نوضح كيف يمكننا أن نستمر في تحقيق تقدم في المناقشات الدائرة حول طبيعة الصدق. وأفضل طريقة لفعل ذلك - فيما أعتقد - هي أن نشارك فعلياً في هذه المناقشات، ونحاول أن نسهم فيها بجهد. وهذا هو السبب في أن هذا الفصل سينحى جانباً مقارنة الإيجابيات والسلبيات التي تناولناها في الفصول السابقة، ونتبنى بدلاً من ذلك دوراً أكثر جدلية. وسيلخص هذا الفصل بعض الاعتبارات التي أرى من وجهة نظري أنها تساعد في توضيح أن المقاربة التفريغية للصدق بعامة هي المفضلة عن مقاربات التطابق السببي ونظرية التعدد. ومن المؤكد أن الحجج التي سترد هنا لن تحسم المسألة بشكل نهائي، ولكنها تساعد بالفعل في إلقاء الضوء على بعض المسائل المهمة في المناقشات المعاصرة.

وتبدأ المناقشة بما يمكن أن نعتبره القاسم المشترك بين نظريات التفريغ والتطابق السببي والتعدد. ذلك القاسم المشترك يساعدنا على تحفيز الرؤية الخاصة بالتفريغية المنهجية **Methodological deflationism**. وهو الرأي القائل بأن علينا أن نقبل نظرية التفريغ مالم، وإلى أن نجد أن هناك مهمة يجب على مفهوم الصدق أن يقوم بها، ليس لها تفسير عند المنطق الذي يحكم محمول الصدق. ثم بعد ذلك سأناقش مسألة أن نظرية التطابق السببي ليست لها ميزة تفسيرية تتفوق بها على نظرية التفريغ، وسأناقش مسألة أن الأسباب التي قدمها كريسين رايت ومايكل لانش لتفضيل نظرية التعدد على نظرية التفريغ أسباب غير كافية. هذه المناقشات تقول لنا إنه إذا كان لنا أن نجد عملاً لمفهوم الصدق يتطلب أكثر مما تقدمه له نظرية التفريغ فإنه سيتوجب علينا أن نتابع البحث.

8 - 2: القاسم المشترك والتفريغية المنهجية

أى نظرية مقبولة فى الصدق ستستوفى مبدأ التكافؤ. وستضمن صحة ثنائية شروط الصدق غير المتناقضة، مثل:

(1) "العشب أخضر" إذا، فقط إذا كان العشب أخضر.

و

(2) من الصدق أن الهيدروجين معدن إذا، فقط إذا كان الهيدروجين معدناً.

فضلاً عن ذلك، فهذه الدعاوى ثنائية شروط الصدق تعتبر كافية لتفسير دور محمول الصدق فى الأقتباس وفى التعميم.

مثال ذلك، انظر لثنائية شروط الصدق هذه:

(3) "الثلج أبيض" صادقة إذا، فقط إذا كان الثلج أبيض.

ونحن نستطيع أن نستدل على كل واحدة من تلك الدعاوى من الأخرى:

(4) الثلج أبيض.

(5) "الثلج أبيض" صادقة.

وتلك هي الطريقة التي يمكن بها لمحمول الصدق أن يلعب دوره في اللا اقتباس. ونستطيع أن نستعمل "الثلج أبيض" صادقة، جملة عن جملة، لتقول شيئاً عن بياض الثلج. كذلك تتعهد عائلة ثنائيات شروط الصدق بالقيام بدور محمول الصدق في التعميمات. فالتعميم بواسطة الجمل وعدم اقتباسها مع محمول الصدق، يسمح لنا بصياغة دعاوى عن العالم، ما كنا نستطيع صياغتها بصياغة دعاوى عن الجمل.

وحيث إن أى نظرية مقبولة في الصدق ستقرر ذلك كثيراً، فإنه يكون هو القاسم المشترك بين أصحاب نظريات التفريغ والتطابق السببي والتعدد. فإذا أخذنا بمبدأ التكافؤ مثلاً، فلن نجده على خلاف بأن محمول الصدق يمكنه أن يكون أداة للا اقتباس. وعلى العكس من ذلك، فأصحاب نظرية التفريغ لا يتفقون مع المدافعين عن الآراء الأخرى –والذين سنسميهم "أصحاب الادعاءات الضخمة" – Inflationists فيما إذا كان مفهوم الصدق يقوم بعمل مهم يتطلب أكثر من اللا اقتباس والتعميم. وفي حين ينكر أصحاب التفريغ ذلك، فإن المضحّمين يؤكدونه.

والفكرة الجوهرية التي تقوم عليها نظرية التفريغ هي أن الوظيفة المنطقية لمحمول الصدق – وخاصة دوره كأداة للا اقتباس والتعميم – هي كل شيء يتعلق بطبيعة الصدق. وإجابة نظرية التفريغ عن السؤال "ما هو الصدق؟" ليست نظرية فلسفية عن طبيعة خاصية الصدق، بل هي بالأحرى إجابة عادية أو حتى تافهة: فالصدق هو ما يكون صادقاً، وتكون الجملة صادقة حينما، و فقط حينما تكون الأشياء هي كما تعبر عن نفسها. وكما هو واضح في الفصل السادس، فإن التشكيلات الخاصة لنظرية التفريغ حققت بنجاح تفصيلات هذه الفكرة على اختلاف فيما بينها. ولكن هذه التفصيلات لا تعيننا في شيء فيما يتعلق بمناقشات هذا الفصل.

والتفريغية المنهجية (فيلد 1994) أكثر تواضعا من نظرية التفريغ التي وصفناها عليه. فهي لا تقرر أن الصدق ليست له ماهية، أو أنه لا يوجد شيء بالنسبة لطبيعة الصدق

أكثر من منطق محمول الصدق. وإنما على العكس من ذلك، تلتزم التفريغية المنهجية الصمت بالنسبة لهذه الموضوعات (في البداية على أي الأحوال). فصاحب التفريغية المنهجية يعتبر نظرية التفريغ بمثابة الفرض العامل الذي يحاول أن يفهم - إن كان ثمة شيء - ما الذي نحتاج من أجله مفهوم الإدعاء المتضخم للصدق. فقد يثبت في النهاية وجود أعمال تفسيرية مهمة قد لا يستطيع الصدق التفريغي أن يؤديها، ولكن يمكن ذلك لتصور آخر كالصدق التعددي أو صدق التطابق السببي. فإذا كان ذلك كذلك، فنحن إذن لدينا سبباً لافتراض أن الصدق هو أكثر مما تخبرنا عنه نظرية التفريغ. ولكن العبء يقع على كاهل صاحب الادعاء المتضخم. فنحن علينا أن نفترض أن نظرية التفريغ هي المقاربة الصحيحة إلى أن نعثر على السبب الذي يجبرنا على أن نغير رأينا.

ويبدو أن صاحب نظرية التفريغ يكس الأدلة التي تعزز موقفه، فيوصينا بأن نعتبر التفريغية وجهة نظر مهمة يجب أن نتخلى عنها، ولكن بشرط أن تتوافر لدينا الأسباب القوية لقبول وجهة نظر إحدى النظريات المنافسة لها، مع أنه لا يوجد فيها ما يعيبها. فكل الأطراف متفقة على أن محمول الصدق مفيد للاقتباس وللتعميم. دعنا إذن نرمز لمنطق محمول الصدق الذي يتعهد دوره في اللا اقتباس والتعميم بالرمز L. أما أصحاب نظرية التفريغ فيتبنون L بشكل أساسي باعتباره نظريتهم في الصدق. في حين أن نظرية الإدعاء المتضخم تتكون من $X + L$ ، حيث X هي منظومة إضافية من الدعاوى تتجاوز منطق محمول الصدق، سواء كانت تلك الدعاوى خاصة بنظرية التطابق السببي أم خاصة بنظرية التعدد. فإذا كانت L بمفردها قادرة على تفسير كل العمل الذي يقوم به مفهوم الصدق، فلن تكون X سوى تصور نظري لولبي تافه لا جدوى منه. وهذا هو السبب الذي يجعل للتفريغية المنهجية معنى. فالتفريغية المنهجية تقول "دعونا نفسر كل ما نستطيع تفسيره بالاستعانة بـ L وحده. ثم دعونا نرى ما إذا كان هناك عمل متبقٍ يجب أن يتم. فإذا حدث ذلك، فسوف نرفض نظرية التفريغ لصالح الإدعاء المتضخم المنافس. وإن لم يحدث ذلك، فسوف نبقى مع نظرية التفريغ لأننا لا نملك سبباً وجيهاً لقبول وجهة نظر الادعاء المتضخم للصدق".

8 - 3: نظرية التفريغ في مقابل نظرية التطابق السببي

وفقاً لآراء بعض المؤيدين لنظرية التطابق السببي، فإن مفهوم الصدق لا يعد عملاً تفسيرياً مهماً بحيث (a) لا تستطيع المقاربات التفريغية القيام به، في حين (b) تستطيع ذلك نظريات التطابق السببي. مثال ذلك ما ذهب إليه فيليب كيتشر P. Kitcher (2002) من أن نظرية التطابق السببي وليس نظرية التفريغ، تستطيع تفسير الارتباط بين المعتقدات الصادقة وبين الفعل المنهجي الناجح. فإذا أخذنا بالتفريغية المنهجية، فإن ذلك سيمثل سبباً له وزنه لتفضيل مقارنة التطابق السببي إذا كانت صحيحة. والفحص الدقيق للطريقة التي تعمل بها نظريات التطابق السببي يدل على أنها غير قادرة على تقديم تفسيرات غير متاحة بالفعل لأصحاب نظرية التفريغ.

ولنظرية التطابق السببي ثلاثة أجزاء. الأول هو نظريتها السببية للمرجعية، التي بناءً عليها تقوم الحدود بتعيين الموضوعات والخصائص بفضل ارتباطها بعلاقات سببية معينة بالغة التعقيد بتلك الموضوعات والخصائص. والثاني هو تعريفها للصدق بحدود من المعنى بطريقة تارسكي. ذلك التعريف يعتمد على مثل هذه الجمل:

(6) الجملة الذرية صادقة إذا، فقط إذا كان الموضوع الذي يعينه حدها المفرد له الخاصية التي يعينها حدها العام.

(7) الجملة التي على صورة P و Q صادقة إذا، فقط إذا كانت P صادقة، و Q صادقة.

(8) الجملة التي على صورة "لا - P" صادقة إذا، فقط إذا كانت P ليست صادقة.

(9) الجملة ذات التكميم الوجودي صادقة إذا، فقط إذا وجد شيء له الخاصية التي يعبر عنها حدها العام.

... وهلم جرا.

أما الجزء الثالث من نظرية التطابق السببي فنادرًا ما يشار إليه. إنه الدعوى القائلة بأن الجزئين الأول والثاني من النظرية هما اللذان يميزان ماهية الخاصية الجوهرية وليست المنطقية فحسب، التي تحمل وزنا تفسيريًا مهمًا. فنظرية التطابق السببي هي نظرية تحمل مضمونا متضخما Inflationary كل ما تتميز به عن نظرية التفريغ هو أن صدق التطابق السببي - كما هو مفترض - يمكنه أن يقوم بعمل تفسيري لا يستطيع الصدق التفريغي أن يقوم به.

وليس من الضروري أن يكون كل إصدار للنظرية السببية للمرجعية منسجمًا مع نظرية التطابق السببي في الصدق. مثال ذلك أن بعض النظريات السببية للمرجعية تفترض أن الصدق خاصية جوهرية، وتفسر المرجع بحدود من الصدق والسببية. وقد يكون نوعا من الدور المنطقي غير المقبول أن نفسر الصدق بحدود من المرجع في الوقت الذي نفسر فيه المرجع بحدود من الصدق.

إن النظرية السببية في الصدق تحتاج لنظرية سببية للمرجع تتصف بصفتين مهمتين. الأولى أنه لا يجب عليها أن تفترض بالفعل أن الصدق خاصية جوهرية. والثانية أن تقدم لنا - من ناحية - خريطة صحيحة ومفصلة من الحدود، للموضوعات والخصائص التي تعينها من الناحية الأخرى. والجمل مثل (6) ذات التعريف للصدق على طريقة تارسكي تعتمد على مثل هذه الخريطة. والغرض من نظرية المرجع هو أن تمدنا بها.

فلنفرض أن لدينا نظرية سببية للمرجعية تيسرت لها هذه الصفات، ثم انظر ماذا يحدث عندما نربط هذه النظرية في المرجعية بنظرية تفريغ في الصدق. ولتجسيد الصورة، افترض نظرية في التفريغ بحيث تكون "نظريتها في الصدق" هي مجرد مجموعة من الأمثلة غير المتناقضة للصورة التخطيطية:

(10) س صادقة إذا، فقط إذا س.

حيث س (الكبيرة) استبدلت بإسم الجملة، وس (الصغيرة) استبدلت بتلك الجملة (أو بترجمتها إلى الإنجليزية إذا اقتضى الأمر). والنتيجة أن صاحب نظرية التفريغ يمكنه حينئذ أن يستنتج تعريف الصدق بطريقة تارسكي التي تعتمد عليها نظرية التطابق السببي.

وإليك الطريقة. ولنبدأ بثنائية شروط الصدق:

(11) "الهيدروجين معدن" صادقة إذا، فقط إذا كان الهيدروجين معدناً.

النظرية السببية للمرجعية تمدنا بهذه الدعاوى:

(12) الهيدروجين هو الموضوع الذي يعينه "الهيدروجين".

(13) كونه معدناً هو الخاصية التي يعينها - "أنه معدن" $is\ a\ metal$.

فإذا جمعنا (11)، (12) و (13) معاً، فإنهم يدلّون ضمناً على:

(14) "الهيدروجين معدن صادقة" إذا، فقط إذا كان الموضوع الذي يعينه "الهيدروجين" له الخاصية التي عينتها له - "أنه معدن".

هذا مثال على النموذج العام الكامل. خذ أي جملة لها صورة "a هي F" $a\ is\ F$ فإن نظريتنا التفريغية في الصدق تقدم ثنائية شروط الصدق:

(15) "a هي F" صادقة إذا، فقط إذا كانت a هي F.

وتخبرنا نظرية المرجع بأن a هي الموضوع الذي تم تعيينه، وأن F هي الخاصية "F" التي تُعين. وبالتالي:

(16) a هي F إذا، فقط إذا كان الموضوع الذي اسمه "a" له الخاصية التي تعبّر عنها "F".

و (15) و (16) بدورهما يتضمنان:

(17) "a هي F" صادقة إذا، فقط إذا كان الموضوع الذي اسمه "a" له الخاصية التي تعبّر عنها "F".

ولكن "a هي F" هي أي جملة نزية تربط حداً مفرداً "a" بحد عام "F" وهكذا، يمكننا أن نستنتج:

(18) الجملة الذرية صادقة إذا، وفقط إذا كان الموضوع المشار إليه بحده المفرد له الخاصية المعبر عنها بحدها العام.

وهذا يطابق (6) الخاصة بتعريف الصدق عند صاحب التطابق السببي، وبالمثل يمكن لصاحب التفريغ أن يستنتج بقية جمل التعريف.

والنظرية السببية للمرجعية، التي تعتبر نظرية مفيدة لأصحاب التطابق السببي، قد تكون أيضا مقبولة عند صاحب نظرية التفريغ لأنها لا تفترض أن الصدق خاصية جوهرية. وهناك نظريات تفريغية مقترحة للمرجعية (انظر هورويش مثلاً 2010) ولكن لا يوجد شيء بذاته في نظرية التفريغ يقتضى إنكار الروابط السببية بين الأسماء وبين الأفراد، أو بين المحمولات وبين الخصائص التي تكوّن المعنى أو الدلالة. يضاف إلى ذلك أن صاحب نظرية التفريغ الذي يقبل مثل هذه النظرية السببية للمرجعية يمكنه أيضا أن يعزز موقفه بالنسبة للجمل التي لها تعريف للصدق على طريقة تارسكي، التي يقبلها صاحب التطابق السببي. وهذا يبرهن على أن أصحاب نظرية التفريغ يمكنهم أن يعززوا موقفهم بالنسبة للجزئين الأوليين من نظرية التطابق السببي دون التنازل بقبول الحل الوسط بالنسبة لنظريتهم التفريغية مع النظرية السببية للمرجعية وتعريف الصدق بطريقة تارسكي.

وقد يثبت في النهاية أننا نحتاج لهذه الأجزاء من نظرية التطابق السببي من أجل تقديم تفسيرات معينة، كالتفسيرات الخاصة بالعلاقة بين المعتقد الصادق وبين الفعل الناجح. وما دامت هذه التفسيرات لا تعتمد أيضا على الجزء الثالث من نظرية التطابق السببي (الدعوى بأن الصدق خاصية جوهرية ذات ماهية معينة) على الرغم من أنها ستكون متاحة بنفس القدر لكل من أصحاب التطابق السببي وأصحاب التفريغ. ولكن، هل هناك تفسيرات تتطلب تلك الدعوى الإضافية، وهي الجزء الوحيد من نظرية التطابق السببي غير المتسقة مع نظرية التفريغ؟

وهناك سبب وجيه يدعونا للإجابة بالنفي. فدعوى أصحاب التطابق السببي التضخمية تقول إن الصدق خاصية جوهرية تستمد ماهيتها من النظرية السببية للمرجعية بالإضافة إلى تعريف الصدق بطريقة تارسكي. ولكن إذا كانت هذه الدعوى صحيحة، فإن

أى شيء نفسره بحدود من الصدق، يمكننا أيضا - فيما يبدو - أن نفسره بحدود من النظرية السببية للمرجعية، وكذلك التعريف بطريقة تارسكي. ويبدو أنه لا يوجد أى عمل تفسيري إضافي متبقٍ للدعوى التي وصفوها بماهية الصدق لتقوم به.

قارن الفكرة التي تقول إن ماهية الأعزب كونه رجلاً غير متزوج. وكل ما يمكن تفسيره عن طريق عزوبية شخص ما، تم تفسيره بالفعل عن طريق كونه رجلاً غير متزوج. وبالمثل، ما دامت ماهية كونه ماءً أن يتكون من H_2O ، فإن أى شيء يتم تفسيره باعتباره ماءً، يُفسر أيضا بأنه يتكون من جزيئات H_2O . وهذا يدلنا على أنه إذا كانت النظرية السببية للمرجعية ومعها تعريف تارسكي يصفان ماهية الصدق، فإن كل شيء يتم تفسيره بكون شيء ما صادقاً، يُفسر أيضا عن طريق النظرية السببية للمرجعية والتعريف بطريقة تارسكي. وهذا يعنى أن الجزء الثالث من نظرية التطابق السببي لم يقم بأى عمل تفسيري مميز.

فإذا أخذنا بالتفريغية المنهجية، فعلينا أن نقبل نظرية التطابق السببي، ولكن فقط فى حالة وجود عمل مهم يقوم به مفهوم الصدق، بحيث (a) لا يمكن القيام به بالتصور التفريغى للصدق، ولكن (b) يمكن القيام به عن طريق التصور السببي للتطابق فى الصدق. فالتصور التفريغى للصدق يمكنه القيام بأى عمل يتطلب الجزئين الأوليين من نظرية التطابق السببي، وأنه لا يوجد أى عمل تفسيري - فيما يبدو - يتطلب الجزء الثالث. فإذا صح كل ذلك، فلن يكون لدى نظرية التطابق السببي للصدق مزيداً من القدرة التفسيرية أكثر مما لدى التصور التفريغى. فما دام لم يوجد حتى الآن عمل غير معرّف ومهم وغير مفسّر، لا يمكن للتصور التفريغى القيام به، ولكن يمكن لتصور التطابق السببي إنجازه، إنن يجب علينا تفضيل التصور التفريغى.

8 - 4: التفريغية فى مقابل نظرية التعدد

يعتقد أصحاب نظرية التعدد أن الخصائص المختلفة يمكن "أن تكون" هى الصدق فى المقالات المختلفة. فبناء على تصور رايت، فإن محمول الصدق أحياناً ما يعبر عن

خاصية ما، وفي أحيان أخرى يعبر عن خاصية أخرى. وبناء على نظرية لانش التعددية الوظيفية، فإن الصدق هو خاصية امتلاك خاصية تلعب دوراً معيناً في مقال ما، وخصائص مختلفة تلعب ذلك الدور في مقالات مختلفة. فإذا أخذنا بالتفريغية المنهجية، فعلينا أن نقبل بأحد هذه الآراء، ولكن بشرط أن يستطيع مفهوم الصدق الذي له وظيفة الصدق التعددي أن ينجز ذلك، وإن كان ذلك يتطلب أكثر من مجرد الوظيفة المنطقية التي يقدمها محمول الصدق.

وقد أشار أصحاب نظرية التعدد إلى نوعين رئيسيين من العمل يقوم بهما مفهوم الصدق بحيث يتطلبان - فيما يزعمون - أكثر مما تقدمه نظرية التفريغ. الأول - فيما يعتقد راييت - أننا نستخدم محمول الصدق "ليسجل معياراً" *to register a norm* مختلفاً عن معيار القابلية المضمونة للتقرير (انظر فقرة 7.3). والثاني ما يعتقد لانش (ومعه كثير من النقاد الآخرين لنظرية التفريغ) من أننا نضع مفهوم الصدق موضع العمل في أنواع معينة من التفسيرات - وبخاصة تفسيرات المعنى وتفسيرات الفعل الناجح - التي تتطلب افتراض أن الصدق هو خاصية أغنى مما تسمح به نظرية الصدق. ولم تفلح اعتراضات الفلاسفة على نظرية التفريغ في إقناعنا.

دعنا نبدأ بما يزعمه راييت من أن نظرية التفريغ لا يمكنها أن تتلاءم مع الحقيقة التي تقول إن محمول الصدق يميز معياراً مميزاً من التقرير عن القابلية المضمونة للتقرير. فلدينا طريقتان مختلفتان كلية لتقييم التقريرات والحكم عليها بما إذا كانت قد وضعت بطريقة صحيحة أم لا. الأولى هي تقييم ما يضمنها. وفي تلك الحالة نسأل ما إذا كانت المعلومات المتاحة كافية لتبرير الاعتقاد بما نقرره. والطريقة الأخرى هي تقييم صدقها. وفي تلك الحالة نسأل ما إذا كانت الأشياء هي ما هي كما تقول التقريرات أنها كذلك. والتقريرات يمكن أن تكون "صحيحة" بمعنى أنها مضمونة، أو تكون "صحيحة" بمعنى كونها صادقة، ولكن هذين نوعان مختلفان من الصحة. وهناك بعض التقريرات تكون مضمونة بون أن تكون صادقة، والبعض يكون صادقاً دون أن يكون مضموناً.

ووفقا لما يراه رايت، فإن أصحاب نظرية التفريغ لا يستطيعون أن يفهموا بشكل متسق أن محمول الصدق يميز نوعا من الصحة يختلف عن القابلية المضمونة للتقرير. وكما تمت مناقشة ذلك فى الفصل 7، فإن السبب فى ذلك فى رأى رايت أن ثنائيات شروط الصدق تلزمنا بأن التقارير التى اعتبرناها صادقة، يجب أن نعتبرها هى نفسها بالضبط مضمونة. مثال ذلك، انظر للدعوى "الثلج أبيض" وثنائية شروط الصدق:

(19) "الثلج أبيض" صادقة إذا، فقط إذا كان الثلج أبيض.

فإذا كان لدى شخص ما من الأسباب الوجيهة ما يكفى لضمان تقرير أن "الثلج أبيض"، إذن بفضل ثنائية شروط الصدق سيكون لديه من الأسباب الوجيهة ما يكفى لضمان تقرير أن "الثلج أبيض" صادقة. ومع ذلك، قد يكون من التناقض تقرير أن "الثلج أبيض" بينما "الثلج أبيض" ليست صادقة. وبالمثل، إذا كان لدى شخص ما يكفى من الأسباب الوجيهة لضمان تقرير أن "الثلج أبيض" صادقة، فهو يملك أيضا من الأسباب الوجيهة لضمان تقرير أن "الثلج أبيض". وعندما نأتى لتقييم التقارير، فإننا حينئذ نقصد تقييم دعوى ما على أنها ذات قابلية مضمونة للتقرير إذا، فقط إذا كنا ننوى أن نقيمها بأنها صادقة. وما دما نقصد تقييم نفس الدعاوى ذاتها على أنها صادقة، تلك التى قيمناها بأنها ذات قابلية مضمونة للصدق، ولم يقدم لنا صاحب نظرية التفريغ شيئا سوى منطقا لمحمول الصدق نسترشد به، إذن فنظرية التفريغ غير قادرة - فيما يبدو - على اعتبار الصدق وبشكل متسق، نوعا مختلفا من الصحة غير القابلية المضمونة للتقرير.

ولكى نفهم الخطأ فى استدلال رايت، يمكننا أن نبدأ بملاحظة أن اعتبار دعوى ما ذات قابلية مضمونة للصدق ولكنها كاذبة هو شىء معقول تماما وله معنى. فالقابلية المضمونة للصدق تعتمد على المعلومات المتاحة للشخص الذى يقرر هذا التقرير. فلكى تكون دعوى ما قابلية مضمونة للتقرير، يجب أن تكون بالنسبة لشخص ما يملك معلومات معينة، أن تكون قادرة على تبرير تقرير الدعوى التى تخصها هذه المعلومات. وبهذا المعنى تكون القابلية المضمونة للتقرير نسبية. فالقابلية المضمونة للتقرير بالنسبة لشخص ما فى زمن معين قد لا تكون قابلية مضمونة للتقرير لشخص آخر وزمن مختلف. ففى أواخر القرن السابع عشر، قرر علماء الكيمياء الدعوى التالية:

(20) عندما تشتعل مادة ما، فإنها تشع فلوجستون^(*). أي مادة غازية ذات كتلة سالبة.

لقد كان لديهم ما يضمن عمل هذا التقرير، في حدود المعلومات التي كانت متاحة لهم في ذلك الوقت. فقد فهموا أن المواد المشتعلة تشع غازات، بينما يشير الدليل التجريبي إلى أن وزن الأشياء يزداد بعد الاشتعال عنه قبله. ومع ذلك، نحن الآن نعرف أن دعواهم غير صادقة. فلا يوجد ما يسمى بالفلوجستون.

ودعوى علماء كيمياء القرن السابع عشر هي مثال على دعوى مضمونة (بالنسبة لهم حينذاك) ولكنها غير صادقة. إنها تلقى ضوءاً ساطعاً على فرضية حاسمة تكذب حجة رايت. فعندما نقيم تقريراً ما بأنه مضمون، فنحن لا نقيمه بالنسبة لنا الآن، بل ما إذا كان مضموناً بالنسبة لهؤلاء اللذين وضعوا التقرير. إن مسألة الضمان هي مسألة تتعلق بالمعلومات المتاحة للشخص الذي يقرر التقرير، أو لمن يستمع له. أما مسألة الصدق فمختلفة. فتقييم تقرير ما بأنه مضمون لا يلزمنا بتقييمه بأنه صادق. وثنائيات شروط الصدق ليست لها هذه النتيجة. فإذا قِيمنا تقرير علماء كيمياء القرن السابع عشر للدعوى (20) بوصفها مضمونة، فإن ثنائيات شروط الصدق تفرض علينا تقييم تقرير علماء كيمياء القرن السابع شعر للدعوى التالية باعتبارها مضمونة أيضاً:

(21) "المواد المشتعلة تشع فلوجستون" صادقة.

ولكنها لا تلزمنا بأن نعتقد بالدعوى (20) أو (21). إنه شيء متسق تماماً أن نقول إن (21) لها قابلية مضمونة للتقرير عند علماء كيمياء القرن السابع عشر، بينما ننكر (20) و (21).

(*) الفلوجستون مادة وهمية لا وجود لها ظن العلماء قبل اكتشاف لفوازييه. (1743-94) للأوكسجين أن المادة تفقدتها أثناء اشتعالها. انظر: بدوى عبد الفتاح، فلسفة العلوم، دار قباء، ط ٣، ٢٠٠٥، P. ١٢٤. المترجم.

فإذا سلمنا بذلك، فنحن ملزمون بأن نعتبرها مضمونة بالنسبة لأنفسنا الآن، وفي حدود معلوماتنا الحالية، نفس الدعاوى بالضبط التي نحن مستعدون لأن نصفها بالصدق، ولكن مسألة الضمان ومسألة الصدق لا يزالان مسألتين مختلفتين. فنحن لكي نعتبر دعوى ما مضمونة (بالنسبة لنا الآن) فلا بد أن نعتبرها مدعومة بالمعلومات المتاحة لنا الآن. وهي تترك الباب مفتوحاً أمام احتمال أن الآخرين - بما في ذلك نحن أنفسنا في المستقبل - ومع معلومات مختلفة بأن تكون الدعوى غير مضمونة التقرير. ولكن اعتبار دعوى ما صادقة أمر مختلف. فقد كان من الصدق - مثلاً - في القرن السابع عشر، أن الأحتراق هو عملية كيميائية تتعلق بالأكسدة السريعة، وليس عملية لفقدان الفلوجستون. ومع ذلك، فهذا التقرير لم يحظ بالضمان في القرن السابع عشر.

ويرى رايت أنه لا فرق بين أن تقرر ما تقرره على أساس ما هو قابل للتقرير بشكل مضمون لشخص ما، وبين أن تقرر ما تقرره على أساس ما هو صادق. فأياً كانت الطريقة، فإن كل ما يمكن لشخص ما أن يفعله هو أن يعتبر المعلومات متاحة، وأن ما يقرره مضمون. ومع ذلك هناك فرق لم يدركه رايت إدراكاً كاملاً. بمعنى أنني إذا قررت ما سأقرره على أساس ما هو مضمون بون أن أدخل الصدق في حسابي، فإنني سأوجه اهتمامي لأي شيء مهما كانت المقاييس السائدة للضمان، ومهما كانت المعلومات المتداولة المتاحة لي. إنني سوف أقرر دعاوى - وفقاً لمقاييسى ومقاييس الذى يستمع إلى - مدعومة كفاية وبشكل جيد من المعلومات المتاحة. ولكننى لست بحاجة لاتخاذ أى نوع من المواقف النقدية تجاه المقاييس التى نحن بصددھا. ولا أحتاج أن أضع فى حسابى احتمال أن تكون المقاييس التى أستخدامها أو يستخدمها من يستمع إلى غير جديرة بالثقة ولا يعتمد عليها بشكل عام، والتى ستوافق على الدعاوى وتصدق عليها، ثم سيثبت فى النهاية أنها كاذبة، أو التى تفشل فى التصديق على تقرير الدعاوى التى ستصبح فيما بعد صادقة. ولكن إذا كنت مهتماً بالصدق، فسوف أهتم ليس فحسب بما إذا كان الذى أقرره يستوفى مقاييس إمكانية القبول عندى وعند من يستمع إلى، بل سأهتم أيضاً بجودة تلك المقاييس ذاتها. وسأضع نصب عيني كم هي المقاييس التى أستخدامها موثوق بها، وسأطمح لاستخدام أكثر المقاييس الموثوق بها قدر ما أستطيع.

ويمكننا أن نضرب مثلاً آخر نوضح به الفرق بين الاهتمام بالضمان وبين الاهتمام بالصدق. لنفرض أنني بالأمس قلت أن أليس ستكون حاضرة في حفل بوب الليلة. ولكنى سمعت للتو من كارول أن أليس سافرت في رحلة طارئة ما وراء البحار لزيارة مريض من أقاربها. وعلى ضوء المعلومة الجديدة، فإننى سأراجع عن تقريرى السابق أن أليس ستكون في الحفل على أساس أنه غير صادق. ومع ذلك ليس لدى سبب يبرر أن أتوقف عن اعتبار تقريرى السابق مضموناً. فهو تقرير كان مدعوماً بما يكفى من البراهين التى كانت متاحة لى فى ذلك الوقت. وبالرغم من أن التقرير غير صحيح، فإن عدم صحته لا تعود إلى افتقاره للدعم الكافى المبرهن عليه. فإذا كان اهتمامى منصباً على الضمان لا على الصدق، فلن يكون لدى سبب يبرر تراجعى عن تقريرى المبكر. فتقريرى مشمول بالضمان، والمعلومة الجديدة الطارئة لا تغير حقيقة أنها مضمونة، حتى لو لم أملك ضمان تقريرها مرة أخرى الآن.

هذا النوع من الحالات يشير إلى أننا نستطيع أن نتراجع عن تقريراتنا السابقة إستناداً إلى أحد أساسين: إما على أساس أنها غير صادقة، أو على أساس أنها غير مضمونة. علاوة على أن ذلك يتسق تماماً مع نظرية التفريغ. فإذا وجدنا دليلاً فى وقت معين لا يدعم ما اعتقدنا أنه يدعمه، علينا أن نتراجع عن التقرير السابق على أساس أنه غير مضمون **Unwarranted**. من ناحية أخرى، إذا وجدنا أن ما قررناه ليس كذلك، علينا أن نتراجع عنه على أساس أنه غير صادق. فهناك مجال فسيح أمام أصحاب التفريغ لمعالجة الصدق والقابلية المضمونة للتقرير باعتبارهما معايير مختلفة للتقرير. ذلك أنهما لو كانا نفس معيار التقرير، حينئذ سيتعين علينا أن نتوقع أنه لن يكون هناك فرق بين التراجع عن تقرير على أساس أنه غير مضمون، وبين التراجع عنه لأنه كاذب. مثل هذا الاختلاف موجود، وأصحاب التفريغ فى وضع ممتاز لنقده. فالتقرير غير المشمول بالضمان، مدعوم بشكل غير كافٍ بالمعلومات المتاحة للمتكم، والتقارير الكاذبة تقول إن الأشياء مختلفة عما هى عليه.

دعنا الآن نتحول لاعتراضات لانث على نظرية التفريغ. فهو يؤكد أننا لو حصرنا أنفسنا فى اللا اقتباس والوظائف التعميمية لمحمول الصدق، فإنه لن يستطيع أن يلعب

الدور الذى يلعبه فى تفسير معانى الجمل ونجاح الأفعال. لقد كان فى ذهنه استخدامان تفسيريان مختلفان لمحمول الصدق:

(22) شروط الصدق لجمل كثيرة تفسر معانيها.

(23) صدق معتقداتنا غالبا ما يفسر نجاح أفعالنا.

وفى (22) يفترض أن الصدق يلعب دوراً "تكوينيا" فى شرح المعانى (لانث, P.121, 2009b). وشروط الصدق لجمل مثل "الثلج أبيض" هى جزء مما "يكون" أو كما يقول لانث أحيانا "تحدد بالضرورة" معانيها. وفى (23) فإن الفكرة هى أن المعتقدات الصادقة تفسر الفعل الناجح لأننا - فى حالة تكافؤ الأشياء الأخرى - على الأرجح نحصل على ما نريد عندما نعتقد الصدق فى الكيفية التى نحصل بها على ما نريد (لانث, P.121, 2009b).

وهناك طريقتان أساسيتان قد نحاول بهما فهم الدعوى بأن شروط الصدق "تكون" أو "تحدد بالضرورة" المعانى. إحداهما والتى هى بيّنة الخطأ أن العلاقة بين شروط الصدق وبين المعنى هى شىء يشبه العلاقة بين الماء وبين H_2O . فأى عينة من الماء تتكون من مجموعة من جزيئات H_2O . وهى عينة من الماء بفضل تكوينها هذا، ولها خصائصها الكيميائية بسبب بنية جزيئات H_2O وقوانين الكيمياء التى تحكمها.

فإذا كانت شروط الصدق تكون المعانى على هذا النحو، فعلينا أن نتوقع أن تعنى الجمل ما تعنيه بالفعل لأنها تمتلك شروط الصدق التى لديها. غير أن ذلك يجعل الأشياء ترتد إلى الوراء. وعلى الرغم من ذلك، يمكننا من أن نتعلم الكثير عن المعنى بفحص شروط الصدق بعناية. فالجمل لا تكتسب معانيها لأن لديها شروط الصدق التى تمتلكها. بل هى بالعكس تكتسب شروط صدقها بسبب ما تعنيه.

خذ -مثلا- الجملة الألمانية "Der schnee ist Weiss" والتى هى صادقة إذا، و فقط إذا كان الثلج أبيض. وهى تعنى أيضا أن الثلج أبيض. ومع ذلك من الخطأ أن نعتقد أن Der schnee ist Weiss تعنى أن الثلج أبيض لأنه من الصدق أنه إذا، و فقط إذا كان الثلج أبيض. بل بالأحرى لأن سهم التفسير يسير فى عكس الاتجاه. فلماذا تكون Der schnee

Ist Weiss صادقة إذا، و فقط إذا كان الثلج أبيض؟ والسبب هو أنها تعنى الثلج أبيض. فالمعنى يفسر شروط الصدق وليس أى طريقة أخرى هنا أو هناك.

أما الطريقة الثانية الأكثر قبولاً لفهم الدعوى بأن شروط الصدق تكوّن المعانى فهى أن نفهمها بوصفها تغلف الفكرة التالية أو تحتويها كالكبسولة:

(24) تكون الجملتان متماثلتين فى المعنى بالضرورة، إذا، و فقط إذا كانتا متماثلتين فى شروط الصدق.

فى هذا التأويل، نجد أن المعنى "يتبع" شروط الصدق. بمعنى أنه لن توجد اختلافات فى المعنى ما لم تكن هناك اختلافات فى شروط الصدق.

ومع ذلك، فإن الدعوى (24) هى بالضبط نوع التعميم الذى يفهم به أصحاب التفريغ محمول الصدق الذى يمكننا من عمل هذا التعميم. فبالنسبة للجملتين س₁، س₂ لكى تكونا متماثلتين فى شروط الصدق، فلا بد أن تسلما بالدعوى التالية:

(25) س₁ صادقة إذا، و فقط إذا صدقت س₂ بالضرورة.

وهكذا، فإن (24) تخبرنا بأن :

(26) بالضرورة، تعتبر الجملتان س₁ و س₂ متماثلتين فى المعنى إذا، و فقط إذا كانت: بالضرورة س₁ صادقة إذا، و فقط إذا كانت س₂ صادقة.

فى (26) يلعب محمول الصدق دوره المعتاد كأداة للتعميم واللا اقتباس. ويمكننا أن نفهم س₁، س₂ باعتبارهما يحلان محل أسماء الجمل، ويمكننا أن ندع س₁، س₂ تقومان بمهمة نواب مؤقتين للترجمات الخاصة بتلك الجمل إلى لغتنا، وهكذا، فإن (26) تغلف كل أمثلة الصورة التخطيطية أو تضعها جميعها فى كبسولة واحدة.

(27) بالضرورة الجملتان س₁ و س₂ متماثلتان فى المعنى إذا، و فقط إذا: كانت س₁ بالضرورة إذا، و فقط إذا س₂.

بعض هذه الأمثلة (مع السماح بالترجمة من الإنجليزية إلى الإنجليزية) تتضمن:

(28) بالضرورة "Der Schnee ist Weiss" و"الثلج أبيض" متماثلتان في المعنى إذا، فقط إذا كان: بالضرورة الثلج أبيض إذا، فقط إذا كان الثلج أبيض.

(29) بالضرورة، "Der Schnee ist Weiss" و"La neige est blanche" متماثلتان في المعنى إذا، فقط إذا كان: بالضرورة الثلج أبيض إذا، فقط إذا كان الثلج أبيض.

(30) بالضرورة "Der Schnee ist Weiss" و"العشب أخضر" متماثلتان في المعنى إذا، فقط إذا كان: بالضرورة الثلج أبيض إذا، فقط إذا كان العشب أخضر.

وهكذا، فنحن لسنا بحاجة لأن نتجاوز ما قدمته نظرية التفريغ للإمساك بفكرة أن المعنى يتكون عن طريق شروط الصدق التي شرحناها في (24).

كذلك يعتقد لانش أن أصحاب نظرية التفريغ غير قادرين على تفسير الطريقة التي يساعد بها صدق معتقداتنا في تفسير نجاحنا العملي (P.121, 2009b). ويبدو أن الصدق يفسر النجاح بالطريقة الآتية: من المرجح جداً أن أنال ما أريد إذا اعتقدت الصدق بصدق الكيفية التي أنال بها ما أريد. ومن غير المرجح تقريبا أن أنال ما أريد إن لم أعتقد الصدق بصدق الكيفية التي أناله بها. ويعتقد لانش أن ذلك يجب أن يعني أكثر من مجرد مجموع دعاوى كتلك:

(31) من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أريد إذا اعتقدت أن إغلاق الباب سيجعلني أنال ما أريد، وإغلاق الباب سيجعلني أنال ما أريد.

(32) من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أريد إذا اعتقدت أن تغيير الوظائف سيجعلني أنال ما أريد، وتغيير الوظائف سيجعلني أنال ما أريد.

(33) من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أريد إذا اعتقدت بأنني عندما أطلب زجاجة أخرى من الجعة سأنال ما أريد، وطلبى لزجاجة أخرى من الجعة سيجعلني أنال ما أريد.

وهكذا دواليك...

إن ما ينقصنا - فيما يقول لانش- هو "الاعتماد المغاير للواقع" Counterfactual dependence لنجاحي على صدق معتقداتي:

"بتفسيرى لنجاح أفعالى بحدود من صدق ما أعتقده، فإننى ضمناً أنقل أو أوصل معلومات مشروطة: أننى أوصل المعلومات التى تقول أن المعتقدات الصادقة الأخرى التى أدت أيضاً إلى النجاح لها عالم مختلف عما هو عليه، حتى لو كانت لها فى الواقع.. طرقاً مختلفة لا يمكننى حتى تصورها" (التأكيد فى النص الأصيل 2009b, P.126).

ليس فحسب أننى من المرجح بدرجة كبيرة أن أنجح إذا كانت لدى معتقدات صادقة عن الكيفية التى أنال بها ما أريد، بل أيضاً إذا كانت الأشياء مختلفة، فسيكون من المرجح جداً أن أنجح إذا اعتمدت بما هو صادق عن الكيفية التى نلت بها ما أردت. ولكن مجموعة الدعاوى أمثال (31) - (33) لا تخبرنا بشيء عن الكيفية التى ساعدنى بها المعتقد الصادق إذا كانت الأشياء مختلفة.

هذه الخطوة من لانش ليست منصفة لنظرية التفريغ. فلانش ينظر للفهم التفريغى لـ:

(34) من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أريد إذا اعتقدت الصدق بصدق الكيفية التى أنال بها ما أريد.

ثم يلقى عليها اللوم لعدم إمساكها بشكل كافٍ بالفكرة التى يمكننا التعبير عنها بوضوح أكثر، مثل:

(35) من المرجح بدرجة كبيرة أن أحصل على ما أريد إذا اعتقدت الصدق بصدق الكيفية التى أحصل بها على ما أريد، وإذا كانت الأشياء مختلفة فمن المرجح بدرجة كبيرة أن أحصل على ما أريد إذا اعتقدت الصدق بصدق الكيفية التى أنال بها ما أردته.

وهناك أيضاً فهم تفسيرى للدعوى (35). فهى لا تحتوى فحسب (كالكبسولة) الدعوى التى بالقائمة عالية، ولكن أيضاً مجموع الدعوى كذلك:

(36) إذا كانت الأشياء مختلفة بحيث يكون الذهاب إلى الحفلة الموسيقية هو الطريقة التي أنال بها ما أردت. إذن من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أردت إذا ما اعتقدت أن الذهاب إلى الحفلة الموسيقية هو الطريقة التي أنال بها ما أردت.

(37) إذا كانت الأشياء مختلفة بحيث يكون أكل عشر كعكات بالشوكولاته هو الطريقة التي أنال بها ما أردت، إذن من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أردت إذا ما اعتقدت أن أكل عشر كعكات بالشوكولاته هو الطريقة التي أنال بها ما أردت.

(38) إذا كانت الأشياء مختلفة بحيث يكون الإستيقاظ مبكرًا هو الطريقة التي أنال بها ما أردت، إذن من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أردت إذا ما اعتقدت أن الاستيقاظ مبكر هو الطريقة التي أنال بها ما أردت... إلخ.

ونظرية التفريغ يمكنها أن تتكيف مع ما يسميه لانش "بالاعتماد المغاير للواقع" للنجاح على الاعتقاد الصادق برغم كل شيء.

وقد يرد الذي يدافع عن وجهة نظر لانش بأننا نريد بعض التفسير لسبب وجود رابطة مغايرة للواقع بين الاعتقاد الصادق وبين الفعل الناجح. وأحد الاحتمالات أن الصدق خاصية ذات طبيعة تتجاوز الوظيفة المنطقية لمحمول الصدق، وأن طبيعته تقرر أن يتوقع الواحد منا النجاح بدرجة كبيرة حتى في الحالات المغايرة للواقع إذا كانت معتقداته صادقة. قارن حالة طبيعة الماء وطبيعة الملح. فكتلة معطاة من الملح قد لا تلتقى بأي مياه، ولكن طبيعة كل من الملح والماء هي بحيث إذا غمر الملح فيما يكفى من الماء لمدة كافية فسيذوب. ونحن نستطيع أن نفسر لم تكون مغايرات معينة للواقع صادقة استشهادًا بطبائع الخصائص التي تتضمنها.

ومع ذلك، نحن لسنا بحاجة في هذه الحالة للاستشهاد بطبيعة خاصية الصدق لكي نحصل على التفسيرات التي نحتاجها. بل على العكس من ذلك، يمكننا أن نستشهد بطبيعة الاعتقاد. ويبدو أنه جزء من طبيعة الاعتقاد أنك إذا اعتقدت بدعوى ما، فإنك بذلك تكون مدفوعا للفعل وكأن العالم هو طريقة معينة. إنك مطبوع على الفعل بطرق يتوقف نجاحها على صدق اعتقادك.

تخيل أنك رأيت كلبا يطارد سنجابا، ولكن بوثبة مفاجئة اختفى السنجاب من الأنظار. ولكن الكلب جرى فى الاتجاه الذى ذهب إليه السنجاب وبدأ ينبح تحت الشجرة. فمن الطبيعى أن تقول إن الكلب يعتقد أن السنجاب فوق الشجرة، لأن الكلب يتصرف وكأن السنجاب فوق الشجرة. إنه يتصرف بالطريقة التى يمكنه أن يحصل بها بدرجة كبيرة على ما يريد إذا كان السنجاب فوق الشجرة وليس فى مكان آخر. ويبدو أنه جزء من فكرة الاعتقاد أنك حينما تعتقد بشىء ما، فإن اعتقادك هذا يدفعك للفعل بطرق يعتمد نجاحها على صدق ما تعتقده.

وصاحب نظرية التفريغ يمكنه أن يسمح - وهو سعيد- بهذا الجزء من طبيعة الاعتقاد. أى أن الاعتقاد بدعوى ما يدفع الواحد منا للفعل بطرق يعتمد نجاحها على ما إذا كانت الدعوى صادقة. ذلك التعميم يعبر عن مجموع دعاوى كتلك:

(39) إن الاعتقاد بأن السنجاب فوق الشجرة يدفع الواحد منا للتصرف بطرق من المرجح بدرجة كبيرة أن تنجح إذا كان السنجاب فوق الشجرة.

(40) إن الاعتقاد بأن الماء سائل يدفع الواحد منا للتصرف بطرق من المرجح بدرجة كبيرة أن تنجح إذا كان الماء سائلا.

(41) إن الاعتقاد بأن إغلاق الباب هو الطريقة التى أنال بها ما أريد، يدفعنى للتصرف بطرق من المرجح بدرجة كبيرة أن تنجح إذا كان إغلاق الباب هو الطريقة التى أنال بها ما أريد... وهكذا دواليك.

وما إ، نرى هذا الجانب من طبيعة الاعتقاد، فلن نحتاج بعده لشيء أكثر من الوظائف التعميمية واللا اقتباسية لمحمول الصدق لكى تفسر الاعتماد المغاير للواقع للفعل الناجح القائم على الاعتقاد الصادق. وهكذا تبدو دعوى لانش على العكس من ذلك كاذبة.

فإذا أخذنا بالتفريغية المنهجية، فعلينا أن نفضل التفسير التعددى للصدق على التفسير التفريغى، ولكن فقط فى حالة وجود عمل هام يمكن أن يقوم به التصور التعددى للصدق، ولا يمكن للتصور التفريغى القيام به. ويبدو أن الأسباب التى اعتمد عليها رايت

ولانش فى رفض التصور التفريغى لصالح التصور التعددى غير كافية. إذن، فالتفسير التفريغى - حتى الآن - له الأفضلية.

وكما رأينا فى الفصل 7، فنظرية التعدد لها مشكلاتها الخاصة. ولكن بصرف النظر عن تلك المشكلات، فالحقيقة أن النظرية التعددية نظرية تضخيمية مفرطة. أما منظور صاحب التفريغ المنهجى فهو منظور متواضع من جانبه. على أى الأحوال، دعنا لا نفترض أى شىء عن طبيعة الصدق بعيدا عن الوظيفة المنطقية لمحمول الصدق اللهم إلا إذا وجدنا أن فعل ذلك ضرورى لسبب دقيق ما. أما الأسباب التى قدمها أصحاب نظرية التعدد أمثال رايت ولانش للاعتقاد بأننا بحاجة لفكرة تضخيمية للصدق، فهى أسباب غير كافية. ورأينا أيضا أن نظريات التطابق السببى لا يمكن أن تمتلك قوة تفسيرية تتجاوز ما قدمته نظرية التفريغ. وفى انتظار ما هو جديد، فإن الأسباب الأفضل التى قدمتها نظرية التفريغ ضد وجهة النظر التضخيمية للصدق، جعلت نظرية التفريغ تقف بحق بأقدام راسخة على أرضية متينة.

8 - 5: النتيجة

ما الصدق؟

قام هذا الكتاب بعملية تقييم شامل لمختلف الإجابات، مؤكداً على ميزاتها وعيوبها، مع اهتمام خاص بالطريقة التى أصابت بها نجاحا أو إخفاقا بالنسبة لمبدأ التطابق وللموضوعية ولتفسير قيمة الصدق. ومع ذلك، لو كانت نظرية التفريغ صحيحة، فستكون الإجابة عن السؤال مثيرة للدهشة. فالصدق ليس خاصية ذات طبيعة تحتاج لتفسيرها لنظرية فلسفية. بل على العكس من ذلك، فمحمول الصدق هو أداة منطقية للتعميم واللا اقتباس. فلكى تكون دعوى ما صادقة يجب أن تكون الأشياء بالضبط كما تخبرنا عنها الدعوى. وهذا هو كل ما يعنيه.

وأنا أنحاز للتصور التفريغي للصدق. وقد حاولت في هذا الفصل أن أوجز الاعتبارات التي جعلتني أفضل نظرية التفريغ على نظرية التطابق السببي وعلى مقاربات التعدد. غير أن هناك الكثير من العمل الذي يجب أن يتم. فحتى لو أمكن للصدق التفريغي أن يقوم بكل العمل التفسيري الذي يقوم به صدق التطابق السببي، فإن التصور الأخير قد يكون مناسباً بشكل أفضل لشيء آخر. أقصد المهمة اللا تفسيرية. وحتى لو فشل النقد الذي وجهه لانش ورايت لنظرية التفريغ، فإنه تبقى بعض الاعتراضات المهمة الأخرى للمقاربة، بما في ذلك تلك التي ناقشناها في الفصل 6. والرد على هذه الاعتراضات. أو صياغة رؤية مقبولة لنظرية التفريغ تتفادي هذه الاعتراضات، يظل من بين أهم الموضوعات التي على القائمة التي يتعين عليها القيام بها. يضاف إلى ذلك أنه لو كانت التفريغية المنطقية صحيحة، فعلينا أن نداوم على قياس حدود التصور التفريغي للصدق. وعلينا أن نكتشف أن هناك عملاً مهماً لا يمكنها أن تقوم به. وأن هذا الاكتشاف سيساعدنا على إدراك نوع نظرية التفريغ في الصدق التي نحتاجها.

إن الإجابة المقنعة عن السؤال: "ما الصدق؟" حتى لو كانت الإجابة هي الإجابة التفريغية، تحتاج لفعل أشياء معينة. إنها تحتاج لتقديم ثنائيات شروط الصدق غير المتناقضة. وتحتاج لتجنب الأشكال غير المقبولة من النسبية ونقيض الواقعية دون الوقوع في الشك أو الأشكال القوية غير المقبولة من الواقعية. وتحتاج لتفسير الحقيقة التي تقول إن صدق معتقداتنا يستحق الاهتمام به. إن السعي وراء إجابة شافية لكل هذه الموضوعات هو مشروع مثير ودائم التطور للفلسفة المعاصرة.

قائمة المراجع

- Aristotle. 1941. *The Basic Works of Aristotle*. Ed. Richard Peter McKeon. Random House.
- Armstrong, D. M. 1997. *A World of States of Affairs*. Cambridge: Cambridge University Press.
- 2004. *Truth and Truthmakers*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Austin, J. L., P. F. Strawson, and D. R. Cousin. 1950. Symposium: Truth. *Proceedings of the Aristotelian Society, Supplementary Volumes* 24: 111–72.
- Beall, Jc. 2009. *Spandrels of Truth*. Oxford; New York: Oxford University Press.
- Blanshard, Brand. 1939. Coherence as the nature of truth. In *The Nature of Truth: Classic and Contemporary Perspectives*. Ed. Michael P. Lynch. Cambridge, MA: MIT Press, 2001.
- Bradley, F. H. 1914. *Essays on Truth and Reality*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.
- Brogaard, Berit and Joe Salerno. 2012. Fitch's paradox of knowability. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Fall 2012 edn. Ed. Edward N. Zalta.
- Burgess, Alexis and John P. Burgess. 2011. *Truth*. Princeton: Princeton University Press.
- Cotnoir, Aaron J. 2009. Generic truth and mixed conjunctions: Some alternatives. *Analysis* 69 (3): 473–9.
- David, Marian. 2013. The correspondence theory of truth. In Zalta, Edward N. (ed.), *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Fall 2013 Edition), <http://plato.stanford.edu/archives/fall2013/entries/truth-correspondence/>.

- De Houwer, Jan, Sarah Thomas, and Frank Baeyens. 2001. Association learning of likes and dislikes: A review of 25 years of research on human evaluative conditioning. *Psychological Bulletin* 127 (6): 853.
- de Jong, Peter F., Willem Koomen, and Gideon J. Mellenbergh. 1988. Structure of causes for success and failure: A multidimensional scaling analysis of preference judgments. *Journal of Personality and Social Psychology* 55 (5): 718–25.
- Descartes, René. 1641. *Meditations, Objections, and Replies*. Ed. Roger Ariew and Donald A. Cress. Indianapolis, IN: Hackett Publishing, 2006.
- Dorsey, Dale. 2006. A coherence theory of truth in ethics. *Philosophical Studies: An International Journal for Philosophy in the Analytic Tradition* 127 (3): 493–523.
- Dummett, Michael. 1958. Truth. *Proceedings of the Aristotelian Society* 59:141–62.
- Edwards, Douglas. 2008. How to solve the problem of mixed conjunctions. *Analysis* 68 (2): 143–9
- Engel, Pascal. 2002. *Truth*. Montreal: McGill-Queen's University Press.
- 2005. Truth and the aim of belief. In *Laws and Models in Science*. Ed. D. Gillies. London: King's College Publications.
- Evans, J. D. G. 1974. Aristotle on relativism. *The Philosophical Quarterly* 24 (96): 193–203.
- Field, Hartry. 1972. Tarski's theory of truth. *The Journal of Philosophy* 69 (13): 347–75.
- 1994. Deflationist views of meaning and content. *Mind* 103 (411): 249–85.
- 2001. *Truth and the Absence of Fact*. Oxford: Oxford University Press.
- Frege, Gottlob. 1956. The thought: A logical inquiry. *Mind* 65 (259): 289–311.
- Glanzberg, Michael. 2009. Truth. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2009 edn. Ed. Edward N. Zalta.
- Gott, J. Richard III, Mario Jurić, David Schlegel, Fiona Hoyle, Michael Vogeley, Max Tegmark, Neta Bahcall, and Jon Brinkmann. 2005. A map of the universe. *The Astrophysical Journal* 624 (2): 463–84
- Gupta, Anil. 1993. Minimalism. *Philosophical Perspectives* 7: 359–69.
- 2010. A critique of deflationism. *Philosophical Topics* 21 (2): 57–81.
- Harman, Gilbert. 1977. *The Nature of Morality*. Oxford, UK: Oxford University Press.

- Hookway, Christopher. 2010. Pragmatism. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2010 edn. Ed. Edward N. Zalta.
- Horgan, T. and M. Potrc. 2000. Blobjectivism and indirect correspondence. *Facta Philosophica* 2 (2): 249–70.
- 2001. Contextual semantics and metaphysical realism: Truth as indirect correspondence. In *The Nature of Truth: Classic and Contemporary Perspectives*. Ed. Michael P. Lynch. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Horwich, Paul. 1998. *Truth*. Oxford: Oxford University Press.
- 2010. *Truth-Meaning-Reality*. Oxford: Oxford University Press.
- Hume, David. 1739. *A Treatise of Human Nature*. Ed. David Fate Norton and Mary J. Norton. Oxford: Oxford University Press, 2000.
- 1777. *Enquiries Concerning Human Understanding and Concerning the Principles of Morals*. Ed. L. A., Sir Selby-Bigge and P. H. Nidditch. Oxford: Clarendon Press, 1975.
- James, William. 1907a. Pragmatism's conception of truth. In *Pragmatism and Other Writings*. New York, NY: Penguin, 2000.
- 1907b. What pragmatism means. In *Pragmatism: Classic and Contemporary Readings*. Ed. H. S. Thayer. Indianapolis, IN: Hackett Publishing, 1982.
- Kant, Immanuel. 1781. *Critique of Pure Reason*. Ed. Paul Guyer and Allen Wood. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
- 1783. *Prolegomena to Any Future Metaphysics That Will Be Able to Come Forward As Science, with Kant's Letter to Marcus Herz, February 27, 1772*. Ed. James W Ellington. Indianapolis, IN: Hackett Publishing, 2001.
- Kitcher, P. 2002. On the explanatory role of correspondence truth. *Philosophy and Phenomenological Research* 64 (2): 346–64.
- Klein, Peter. 2011. Skepticism. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Summer 2011 edn. Ed. Edward N. Zalta.
- Korsgaard, C M. 1983. Two distinctions in goodness. *The Philosophical Review* 92 (2): 169–95.
- Künne, Wolfgang. 2003. *Conceptions of Truth*. New York: Oxford University Press.
- Kvanvig, J. 2008. Pointless truth. *Midwest Studies in Philosophy* 32 (1): 199–212.
- Lynch, Michael P. 2001. A functionalist theory of truth. In *The Nature of Truth*. Ed. Michael P. Lynch. Cambridge, MA: MIT Press.
- 2005a. Alethic functionalism and our folk theory of truth. *Synthese* 145 (1): 29–43
- 2005b. *True to Life: Why Truth Matters*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

- 2009a. The values of truth and the truth of values. In *Epistemic Value*. Ed. Adrian Haddock, Alan Millar, and Duncan Pritchard. Oxford, UK: Oxford University Press.
- 2009b. *Truth As One and Many*. Oxford; New York : Clarendon Press: Oxford University Press.
- MacBride, Fraser. 2013. Truthmakers. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2013 edn. Ed. Edward N. Zalta.
- McGrath, M. 2005. Lynch on the value of truth. *Philosophical Books* 46 (4): 302–10.
- Miller, Alexander. 2012. Realism. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2012 edn. Ed. Edward N. Zalta.
- Mulligan, Kevin and Fabrice Correia. 2013. Facts. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2013 edn. Ed. Edward N. Zalta.
- Nozick, R. 1977. *Anarchy, State, and Utopia*. Basic Books.
- Park, N., C. Peterson, and M. E. P. Seligman. 2004. Strengths of character and well-being. *Journal of Social and Clinical Psychology* 23 (5): 603–19.
- Pears, David. 1951. Universals. *The Philosophical Quarterly* 1 (3): 218.
- Pedersen, Nikolaj Jang Lee Linding. 2006. What can the problem of mixed inferences teach us about alethic pluralism? *The Monist* 89 (1): 102–17.
- 2012. Recent work on alethic pluralism. *Analysis* 72 (3): 588–607.
- Pedersen, Nikolaj Jang Lee Linding and Cory Wright. 2013. Pluralist theories of truth. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2013 edn. Ed. Edward N Zalta. <http://plato.stanford.edu/archives/spr2013/entries/truth-pluralist/>
- Peirce, Charles Sanders. 1878. How to make our ideas clear. In *Pragmatism: The Classic Writings*. Ed. H. S. Thayer. Indianapolis, IN: Hackett Publishing, 1982.
- Plato. 1997. *Complete Works*. 5th, illustrated edn. Ed. John Madison Cooper and D. S. Hutchinson. Indianapolis, IN: Hackett Publishing.
- Priest, Graham. 2006. *Doubt Truth to Be a Liar*. Oxford: Oxford University Press
- Putnam, Hilary. 1981. *Reason, Truth, and History*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Quine, W. V. 1960. *Word and Object*. Cambridge, MA: Technology Press of the Massachusetts Institute of Technology.
- 1970. *Philosophy of Logic*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- 1981. *Theories and Things*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

- 1992. *Pursuit of Truth*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Ramsey, F. P. and G. E. Moore. 1927. Symposium: Facts and propositions. *Proceedings of the Aristotelian Society, Supplementary Volumes* 7: 153–206.
- Rodriguez-Pereyra, Gonzalo. 2006. Truthmakers. *Philosophy Compass* 1 (2): 186–200.
- Rorty, R. 1995. Is truth a goal of enquiry? Davidson vs. Wright. *The Philosophical Quarterly* 45 (180): 281–300.
- Russell, Bertrand. 1906. On the nature of truth. In *Theories of Truth*. Ed. Frederick F. Schmitt. Malden, Mass.: Blackwell, 2003.
- 1912. Truth and falsehood. In *The Nature of Truth: Classic and Contemporary Perspectives*. Ed. Michael P. Lynch. Cambridge, MA: MIT Press, 2001.
- Sainsbury, R. M. 1996. Crispin wright: Truth and objectivity. *Philosophy and Phenomenological Research* 56 (4): 899–904.
- Salerno, Joe. 2009. *New Essays on the Knowability Paradox*. Oxford: Oxford University Press.
- Searle, John R. 1995. *The Construction of Social Reality*. New York: Simon and Schuster.
- Shapiro, Stewart. 2009. Michael P. Lynch: Truth as one and many. *Notre Dame Philosophical Reviews*. <http://ndpr.nd.edu/news/24169-truth-as-one-and-many/>
- Sher, Gila. 2005. Functional pluralism. *Philosophical Books* 46 (4): 311–30.
- Stich, Stephen P. 1990. *The Fragmentation of Reason: Preface to a Pragmatic Theory of Cognitive Evaluation*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Stoljar, Daniel and Nic Damnjanovic. 2012. The deflationary theory of truth. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Summer 2012 edn. Ed. Edward N Zalta. <http://plato.stanford.edu/archives/sum2012/entries/truth-deflationary/>
- Swoyer, Chris. 2010. Relativism. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Winter 2010 edn. Ed. Edward N. Zalta.
- Tappolet, C. 1997. Mixed inferences: A problem for pluralism about truth predicates. *Analysis* 57 (3): 209–10.
- Tarski, A. 1944. The semantic conception of truth and the foundations of semantics. *Philosophy and Phenomenological Research* 4 (3): 341–76.
- Taylor, Shelley E. 1989. *Positive Illusions: Creative Self-deception and the Healthy Mind*. New York: Basic Books.
- Textor, Mark. 2012. States of affairs. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Summer 2012 edn. Ed. Edward N. Zalta.
- Warfield, Ted A. and Keith DeRose. 1999. *Skepticism : A Contemporary Reader*. New York: Oxford University Press.

- Williamson, Timothy. 1994. A critical study of truth and objectivity. *International Journal of Philosophical Studies* 30 (1): 130–44.
- Wittgenstein, Ludwig. 1922. *Tractatus Logico-philosophicus*. Ed. C. K. Ogden. London: Routledge, 1990.
- Wrenn, Chase. 2010. True belief is not instrumentally valuable. In *New Waves in Truth*. Ed. C. D. Wright and N. Pedersen. Palgrave Macmillan.
- 2011. Practical success and the nature of truth. *Synthese* 181 (3): 451–70.
- Wrenn, Chase B. 2005. Pragmatism, truth, and inquiry. *Contemporary Pragmatism* 2 (1): 95–114.
- Wright, Crispin. 1992. *Truth and Objectivity*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- 2001. Minimalism, deflationism, pragmatism, pluralism. In *The Nature of Truth*. Ed. Michael P. Lynch. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Young, James O. 2013. The coherence theory of truth. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Summer 2013 edn. Ed. Edward N. Zalta.

ثبت بأهم المصطلحات التي وردت في الكتاب

A

Absolutism	نظرية المطلق
Abstract objects	الموضوعات المجردة
Action	الفعل
Anti-Realism	نقيض الواقعية
Assertion	تقرير
Atomic sentence	الجملة الذرية

B

Belief	اعتقاد
Bivalent law of logic	قانون المنطق ثنائي التكافؤ

C

Causal theory of reference	نظرية المرجعية السببية
Claim	دعوى
Coherence	الإحكام المنطقي
Comprehensiveness	الشمولية
Concept	مفهوم
Concordance	اتفاق - انسجام
Consensus relativism	نسبية الإجماع
Consistency	اتساق منطقي
Constitutive value of truth	القيمة التكوينية للصدق
Counterfactual	المضاد للواقع

Correct	صحيح
Correspondence theory of truth	نظرية التطابق في الصدق
Counterfactual dependence	الاعتماد المغاير للواقع
D	
Deflationism	نظرية التفرغ
Disquotationalism	نظرية اللا اقتباس - اللا استشهاد
E	
Epistemic theory of truth	النظرية الإبستمولوجية في الصدق
Equivalence principle	مبدأ التكافؤ
Explanatory power	القوة التفسيرية
F	
Factivity of knowledge	واقعية المعرفة
Final value	القيمة الغائية
Functionalism	النظرية الوظيفية
False	كاذب
G	
General	العام
Generalization	التعميم
Goodness	الخيرية
I	
Individual theory of truth	النظرية الشخصية في الصدق
Individuation	التمييز
Inflationism	نظرية التضخيم
Instrumental value	القيمة الأداةية
Intrinsic value of truth	القيمة الجوهرية للصدق

K	Knowability	القابلية للمعرفة
M	Mathematical truth	الصدق الرياضى
	Matrix	مصفوفة
	Metalanguage	ما بعد اللغة
	Meta-ethics	ما بعد الأخلاق
	Methodological deflationism	التفريغية المنهجية
	Metaphysical extravagance	الغلو الميتافيزيقى
	Metaphysical necessity	الضرورة الميتافيزيقية
	Mind independence reality	الواقع المستقل عن العقل
	Minimalism	نظرية الحد الأدنى
	Moral truth	الصدق الأخلاقى
N	Negation	سلب - نفي
	Non-paradoxical T-biconditional truth	الصدق ثنائى الشروط غير المتناقض
	Normative	معيارى
O	Objective	موضوعى
P	Paradox of knowability	مفارقة القابلية للمعرفة
	Pluralist theory of truth	النظرية التعددية فى الصدق
	Pluralism	النظرية التعددية
	Pragmatic theory of truth	النظرية البراجماتية فى الصدق

Problem of negative existentials	مشكلة الموجودات السالبة
Propriety	خاصية
Q	
Quantification	التكميم
Quotation marks	علامات الاقتباس (التتصيص)
R	
Realism	المذهب الواقعي
Redundancy theory of truth	نظرية الإسراف في الصدق
Relativism	المذهب النسبي
Rightness	الصواب
S	
Schema	الصورة التخطيطية
Scope problem	مشكلة مجال التطبيق
Self respect	احترام الذات
Sentence	الجملة
Scientific consensus	الإجماع العلمي
Set theory	نظرية المنظومة
Skepticism	مذهب الشك
Statement	العبارة
Subjectivism	المذهب الذاتي
Subjectivism theory of truth	النظرية الذاتية في الصدق
Superassertability	القابلية الأكبر للتقرير
T	
T-biconditional truth	الصدق ثنائي الشروط
Truth bearers	حاملات صفة الصدق
Truth conditions	شروط الصدق
True	صديق

Truth makers theory	نظرية صانعي الصدق
Truth pluralism	تعددية الصدق
Truth predicate	محمول الصدق
U	
Universal	الكلية
Unknowability	عدم القابلية للمعرفة
V	
Vagueness	الغموض - الإبهام
Validity	الصحة
Value of schema	قيمة الصورة التخطيطية
Value of truth	قيمة الصدق
W	
Warranted claim	دعوى مضمونة
Warranted assertability	القابلية المضمونة للتقرير
Wrongness	الخطأ

المؤلف فى سطور
تشس ورين

- أستاذ مساعد بقسم الفلسفة - جامعة ألاباما.

- مختص فى دراسة الصدق والإبستمولوجيا وفلسفة العقل.

- بالإضافة إلى هذا الكتاب، صدر له ؛ ٢٠٠٨ كتاب:

Naturalism Reference and ontology: Essays In Honor of Roger F. Gibson. (editor)

New York: peter lang publishing, 2008

- وهو صاحب أوراق علمية وأبحاث منشورة فى دوريات مختلفة.

المترجم فى سطور :
د. بدوى عبد الفتاح محمد

- عضو هيئة التدريس بكلية الآداب - جامعة القاهرة.
- عضو مؤسس بالجمعية الفلسفية المصرية.
- حصل على جائزة الهيئة العامة للكتاب لأفضل كتاب مترجم فى تبسيط العلوم عام ٩٩٩١ عن كتابه " قصة العلم " .
- حصل على جائزة الإبداع الفلسفى من المجلس الأعلى للثقافة عام ٢٠٠٧، عن كتابه " فلسفة العلوم: العلم ومستقبل الإنسان... إلى أين؟ " .

من مؤلفاته :

- وايتهد وفلسفته فى العلوم الطبيعية.
- الأسس الفلسفية لمفاهيم علم الفيزياء.
- أزمة التجريبية المنطقية مع مفاهيم الفيزياء المعاصرة.
- الاصطلاحية وسأم العقل. أزمة الحقيقة بين فايهنجر ودوهم وبوانكاريه.
- تجريبيون بلا تجارب، ومجربون بلا تجريبية. تحليل لمفهوم التجريبية فى الفلسفة.

من ترجماته

قصة العلم (بالاشتراك) ج ج كراوتر. الهيئة العامة للكتاب .

كانط وفلسفته النقدية. تأليف روجر سكروتن. دار الشروق .

مفكرون سياسيون (بالاشتراك) جماعة من الكتاب (تحت الطبع) المركز القومي للترجمة .

تقدم المعرف لفرانسيس بيكون. مجلة الفكر العربى. العدد الثالث والستون. يناير ١٩٩١ .

التصحيح اللغوى : **وجيهه فاروق**
الإشراف الفنى : **حسن كامل**



ما هو الصدق؟ وهل هناك شيء مشترك بين كل ما هو صادق بحيث يجعله صادقاً وليس كاذباً؟ وهل الصدق مستقل عن الفكر الإنساني، أم أنه يعتمد بشكل أو بآخر على ما نعتقده أو على ما يبرر إعتقادنا؟ وبأي معنى - إن كان هناك معنى - يعتبر من الأفضل أن تكون المعتقدات أو العبارات صادقة عن أن تكون كاذبة؟

اعتماداً على مجموعة من الخلافات التقليدية والمعاصرة، سيكون هذا الكتاب مفيداً للطلبة وللدارسين بالمثل، ولكل من له اهتمام بطبيعة وقيمة الصدق.

وكتاب تشيس وارين عن "منطق الصدق" هو من وجهة نظري من أفضل ما كتب حتى الآن في فلسفة الصدق. فكل الموضوعات والمفاهيم المألوفة نجدها هنا، جنباً إلى جنب مع أكثر الموضوعات حداثة - مثل قيمة الصدق، وتعددية الصدق، والخلاف حول نظرية التفريغ، قُدمت جميعها بطرق تدل على بصيرة عميقة تجمع بين الوضوح وبين صرامة الحجج. ومن المؤكد أن القادمين الجدد فضلاً عن المتخصصين سيستفيدون كثيراً من هذا الكتاب.